د. محمد الجوادى
مذكرات المحامين فى
عصور مصر الحديثة

فى رحاب العدالة

مذكرات

عبد الفتاح حسن فتحى رضوان
يوسف نحاس محمود كامل



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٧

الإخراج الفنى : مادلين أيوب فرج
تصميم الغلاف : ماجدة عبدالمنعم

في رحاب العدالة

الجوادى ، محمد
فى رحاب العدالة : مذكرات المحامين فى مصر المعاصرة / محمد الجوادى . ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٧.
٥٣٦ ص ؛ ٢٤ سم
تدمك ٤ ٦٦٩ ٤١٩ ٩٧٧
١ ـ المحامون المصريون
(أ) العنوان :
رقم الإيداع بدار الكتب ٥٧٥٧/ ٢٠٠٧
I.S.B.N 977- 419 - 669 - 4
ديوى ٩٢٣,٤

إهـداء

إلى الدكتـور محمـود محيى الدين
تحية تقدير لنبله وعلمه

د.محمد الجوادى

هذا الكتاب

نتدارس فى هذا الكتاب مذكرات أربعة من المحامين المصريين الذين عملوا بالسياسة، والحزبية، والاقتصاد، والصحافة، والأدب، وظلوا على ولائهم لمهنة المحاماة يستلهمون قيمها، ويستعينون بخبراتها، ويوقظون سمعتها، ويوظفون مهاراتها، وحين كتبوا مذكراتهم فإنهم اعتبروها هى الأخرى أداء للمحاماة عن معتقداتهم، وتصرفاتهم، وسلوكهم، وانحيازاتهم. . وهكذا توافرت لنا فى مذكراتهم نصوص جيدة ومتميزة قادرة على الإقناع إن لم تكن مقنعة، ساعية إلى الإبانة إن لم تكن متمكنة منها، سامية إلى الأدب إن لم يكن أدباً ذا بال، معبرة عن الانحياز إن لم تكن هى الانحياز بعينه.

وليس من شك أن فى مدارسة مثل هذه النصوص المتماسكة صعوبة كبيرة لكن تناولها بجدية يكفل قدرا أكبر من النجاح فى الوصول إلى كثير من النتائج أو الاستنتاجات على أقل تقدير، كما أن التناول الجاد لمثل هذه المذكرات كفيل بأن يضيء كثيرا من مناطق الصراع الاجتماعى والسياسى فى الفترات التى تناولتها، وكفيل بأن يجعل رؤيتنا لآراء الآخرين أكثر وضوحا، وربما أكثر إشعاعا، وربما أكثر نفاذا، وليس

هذا بمستغـرب من نصوص مكثفة لكتّاب يعـرفون قيمـة الكلمة وجودا وعدما، وقـيمة الجملة طولا وقـصرا، كما يعرفـون قيمة التـسبيب فى القص، وقيمة الترتيب فى السرد، وهم يبنون جـزءا كبيرا من مهارتهم فى الإقناع أو التدليل على مـثل هذه العناية بالبناء المعمـارى للنصوص التى يقدمـونها، لا من أجل القص وحده، ولا من أجل تزجـية وقت الفراغ، وإنما هم يرون فيـما يكتبون استمرارا لنشـاطهم السياسى الذى بدءوه، ولفكرهم الخاص الذى أبدعوه.

على هذا النحو نجد مذكرات عبد الفتاح حسن القانونى البارز الذى أصبح مـن رجال الوفد، ووصل إلى الـوزارة كما وصل إلى الـسجن بسبب هذا الانتـماء، ومذكـرات فتحى رضـوان الذى بدأ بالسجن ثم الوزارة ثم السجن، وفى مـقابل هذين اللذين جمعـا الوزارة والسجن نجـد اثنين آخرين عـاشا أقـرب إلى الهـدوء، وقد مـارسا الاقـتصـاد والصحـافة، وشهدا معـارك الرأى، ومعتـركات الحزبية، واخـتلافات الجماعات، ونزاعات الصفوة، وصراعات النخبة، وسجلا ما رأياه وما شاركا فيه على نحو دقيق لا يخلو من الانحياز، وإن بدا محايدا.

وعلى حين نرى عبد الفتاح حسن مقتنعا طوال الوقت بسياسة الوفد الذى مارس السياسة من خلاله فى عهد ليبرالى، فإننا على النقيض من هذا نرى فتـحى رضوان ناقدا معظم الوقت لسـياسة تنظيمـات الثورة التى عمل من خـلالها وزيرا، ومع أن فتحى رضـوان عمل وزيرا طيلة سبع سنوات، على حين أن عبد الفتاح حسن لم يتجاوز العام الواحد فى عمله الوزارى، فإننا نرى حجم الحديث عن الإسهـامات السياسية يأتى على النقيض من طول ممارسة الوزارة، وهذا أمـر مفهوم فى ظل

الفارق بين فوران الليبرالية، وجمود الشمولية.

والواقع أن المذكرات التى نتدارسها فى هـذا الكتاب تلقى كثيرا من الأضـواء الكاشـفـة على دقـائق التـاريخ المـصرى مـنذ مطلع القـرن العشرين، وعلى سـبيل المثال فإن محمـود كامل يدلنا فى هدوء شديد على جوهر علاقة التقدير التى جمعت عبد الخالق ثروت (الذى وصل إلى رئاسـة الوزارة المصـرية فى ١٩٢٢) بمـصطفى كـامل فـى مطلع حياتهـما، وكيف أن هذه العلاقة جعـلت ثروت حين كان فى منصب النائب العام يصـرف تحقيقـات النيابة فى اغتـيال رئيس الوزراء بطرس بطرس غالى عن أن تتجه إلى انتماء المنتمين إلى الحزب الوطنى، وعن دور الحـزب الوطنى فى تنمـية الفـكر الداعى إلى تصـرفات جـذرية وحاسمة من قبيل الاغتيالات السياسية.

ونطالع فى مذكرات الدكتور يوسف نحاس كـثيرا من الحقائق المهمة عن أقطاب الوفد المؤسسين له من زعماء الحركة الوطنية قبل أن تتفرق بهم دروب السياسة، فنرى علاقة القطبـين الكبيرين سعد زغلول وعبد العزيز فهـمى فى ذروتها، وفى أقصى انتكاسـاتها، كما نقـرأ نصوصاً معـضلة عن علاقـة محـمود أبو النصـر بالوفد، ودور على مـاهر فى إضراب الموظفين، ودور فـتح الله بركات فى النهضـة الزراعية، ونرى مع هذا كله تصويرا جـيدا لعلاقة بعض أفراد النخـبة باثنين من الحكام المتعاقين هما السلطان حسين والملك فؤاد.

ونرى فى مذكـرات عبـد الفتاح حـسن وفتحى رضـوان كثـيرا من التـفـاصـيل عن مـجريات الأمـور فى أزمـاتنا المتـواليـة مع الخـارج والبريطانيين وقوى القصر على حد سـواء، فنكتشف كثيرا من الحقائق

التى تضىء ملامح الدور الذى لعبه الدافع الوطنى والإخلاص الحقيقى للوطن حتى فى تصرفات شخصيات حُسبت على القصر بينما كانت الوطنية قائمة ولا نقول متأججة فى صدورها، تنتهز الفرصة للتعبير عن نفسها فى تصرف أو آخر على نحو ما حدث من عبد اللطيف طلعت والفريق محمد حيدر وغيرهما، ونكتشف أيضا كيف كان الهوى يقود (سواء هوى الحب وهوى البغضاء) إلى انحيازات غير عاقلة ربما كان بعضها كفيلا بنسف تاريخ وطنى سابق مشرف ومستحق للفخر.

ونرى فتحى رضوان وهو يذيب بل يسقط كثيرا من الهالات التى أحاطت بعدد من شخصيات عهد الثورة، فيقدمهم فى صورة يعجز التاريخ عن أن يقدمهم فيها لولا مهارة هذا المحامى الذى جرب الجلوس فى منصة الاتهام، وأجاد القيام بدوره فيها مع أنه محام.

وإذا جاز لنا أن نصف جوهر ما نتناول فى هذه المذكرات بعبارة واحدة، فإننا نفضل فكرة الوقوف أمام العدالة على فكرة الوقوف فى وجه العدالة، ذلك أن أصحاب هذه الذكريات والمذكرات قدموا دفوعهم تاركين للتاريخ أن يحكم عليها. صحيح أنهم حاولوا أن يغيروا من أفكارنا ومعتقداتنا فيما يتعلق بكثير من الثوابت والمتواترات، لكنهم لم يسدوا علينا مجال الرؤية، ولا رحابة الأجواء.

لهذا فإنى أرى ما فى هذا الكتاب من محصول للمدارسة قادرا على أن يفيدنا فى كثير من مناطق البحث التاريخى فى علاقة سعد زغلول والنحاس وعبد الناصر وسراج الدين وغيرهم بمساعديهم وبجماهيرهم، وفى ديناميات تسيير الأمور اليومية والتشريعات، فى ممارسات الأكاديميين والتكنوقراطيين والعسكريين والأمنيين ومدى

تأثرها بخلفيات كل طائفة، وفى التعاون الوثيق بين جماعات المصالح، وفى التعاون المؤقت، فى سمات التخطيط وتوابع الارتجال، وفى آليات القدرة على تعويق الإنجاز، وعلى اتهام الشرفاء، وعلى تغيير وجوه الحقائق فى الأفكار الإصلاحية، وفى السبل الكفيلة بنفاذها، فى النقد ومكانته من نظمنا السياسية، فى الرقابة البرلمانية، وفى الضغوط الفئوية.. إلى آخر كل هذه الإسهامات غير المنكورة.

وكلى أمل أن يحظى هذا الكتاب بما حظى به إخوانه من كتب سابقة فى هذا الميدان، وأن يغفر لى القارئ كثرة تدخلاتى فى نسيجه، وقد بلغت تدخلاتى فيه ما لم تبلغه فى أى كتاب سابق من كتب هذه السلسلة أو الموسوعة، ولم يكن هذا عن رغبة وإنما كان عن ضرورة هى ضرورة أداء الواجب الذى لا يسمح بترك نصوص المحامين دون تعليق يتوازى مع قيمتها وقدرتها على التلوين، حتى لا ينقلب الأمر من حق إلى باطل، أو من باطل إلى حق.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يهبنى القدرة، والتوفيق، والوقت، والعافية، وأن يعيننى على نفسى وعلى أهوائها، وأن يرزقنى التقى والهدى، والعفاف والرضا، وجمال اللفظ، وعفة اللسان، وأمانة القلم، وطهارة القلب، ونزاهة اليد، وسلامة القصد، وأن يضىء لى كل ما يظلم علىّ، وأن يهدينى سواء السبيل، وأن يغفر لى ما تقدم من ذنبى وما تأخر، وأن يقينى شر الغرور، وشر السرور، وشر الفتور، وهو أشر من أخويه.

د. محمد الجوادى

● التعريف بالمذكرات وصاحبها ● يروى أن أول لقاء له بفؤاد سراج الدين شهد ميلاد فكرة التكوين القضائى لما سمى «مكتب مراجعة الأحكام العسكرية» ● يدل ما يرويه على مدى ما كان فؤاد سراج الدين يتمتع به من ذكاء، كما يدل أيضا على مدى ما كان يتمتع به من نفوذ ● النص الذى أورده عبد الفتاح حسن ليكون بمثابة افتتاحية لذكرياته ● يمضى عبد الفتاح حسن فى روايته بما يدلنا على سلاسة سير الأمور التأسيسية والتنفيذية فى ذلك العهد ● حرصه على جلاء موقفه فيما يتعلق بحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، وهو الموقف الذى ظل الحديث عنه يتجدد فى إطار محاولة إلقاء بعض المسئولية عليه وعلى وزارة الوفد ● فقرات يلخص موقفه الفكرى (أو رأيه) من واقعة حريق القاهرة وتكييفها حسب ما يقول رجال القانون ● يشير إلى المحاولة المبكرة لجماعة «إخوان الحرية» لإحداث فتنة طائفية من خلال انتهاك حرمة المقدسات الكنسية ● يعبر فى وضوح وصراحة عن رأيه فى أن الحريق كان بمثابة نكبة على الوطن ● يروى الساعات الأخيرة فى حكم وزارة الوفد ● يثبت نص خطابه الشهير فى شرفة مجلس الوزراء، ثم يشير بعد ذلك إلى موقف حكومة الهلالى والنائب العام منه ● تقرير النائب العام يتحدث فى بلاغة تعتمد على التصوير المركب بما يوحى بدور مؤكد لعبد الفتاح حسن فى دفع الأمور إلى ما انتهت عليه، وهو ما كان صاحب الذكريات ينكره مستندا إلى افتقار الترتيب السببى بين

خطابه وحريق الأوبرا ● وجد نفسه أمام موقف يمنعه من أن يعبر عن رأيه فيما نسب إليه من موقف سياسى، وهو لحرصه على تاريخه يجد من الواجب عليه أن يلجأ إلى القضاء لتمكينه من أن ينشر رأيه، وقد فعل ● المحكمة أجابته إلى طلبه، وأقرت بحقه فى التصويب ● لا يفوت عبد الفتاح حسن أن يثبت واقعة شهادة أحد الضباط المسئولين بما يدعم موقفه ● يفخر بموقف الوفد حكومة ووزراء ونواب من التشريعات المقيدة لحرية الصحافة التى تقدم بها أسطفان باسيلى، وكان نائبا فى البرلمان ● النائب نفسه قد استشعر أن عليه أن يخضع للرأى العام فسحب التشريعات التى تقدم بها ● يردف بإنكار أى دور له فى إعدادها أو اقتراحها ● يشير فى ذكاء إلى ضيقه بالشائعات التى نسبت إليه إصدار هذه التشريعات، وإلى تصديه مباشرة لهذه الشائعات ورد فعله الحاسم فى مواجهتها ● يورد نص محضر جلسة لجنة الشئون التشريعية ● يدلنا المحضر المسجل على أن عبد الفتاح حسن (وهو الوزير الوفدى) كان يتبارى مع عزيز فهمى (وهو النائب الوفدى) فى الانتصار لحرية الرأى، والتعبير عن الإيمان بهذه الحرية ● مع حرص عبد الفتاح حسن على التقاليد البرلمانية التى لا تلزم نفسها بتعهد دون ضرورة له، فإنه يتعهد أمام النواب بما طالبوه بعد أن يثبت ويسجل أن هذا التعهد مما لم تجر به التقاليد البرلمانية ● يورد من فقرات المضبطة البرلمانية ما يدل دلالة واضحة على أنه كان حريصا على أن ينفى التهمة عن زملائه ممن مالوا إلى تأييد هذا القانون بدفاع المحامى القدير يلجأ إلى القول بأنه لا يجوز الفصل بين وزراء الحكومة القائمة وتقسيمهم إلى قائمتين ● يؤكد على هذه الفكرة بطريقة أخرى، مشيرا إلى أن إبداء الرأى على لسان وزير ما لا يستتبع أن يكون هناك رأى غير رأى الأمة ● يعيد التأكيد على أهمية عرض مشروع القانون الثالث لما يراه من فائدة للصحافة والصحفيين فى نصوص هذا المشروع ● مما يحسب لصاحب المذكرات حرصه على أن يسجل نتيجة التصويت على هذا المشروع فى البرلمان على مستوى اللجنة البرلمانية ، ثم على مستوى مجلس النواب نفسه ● من

الجدير بالتقـدير أن نرى من المعترضين على المشروع ثلاثة وفديين كـان منهم أحمد أبو الفتح وإبراهيم طلعت، ونحن نعرف من تاريخهما ومـعاناتهما فى عهد الثورة ما يجعلنا نقـدر حجم هذه المعاناة بعـد ما عاشـوه من حرية مفـرطة تجلت فى مثل هذه المواقف ● لا تخلو المذكرات من حديث مهم لتاريخنا القومـى عن السياسة الخارجية، وبخاصة فيما يتعلق بموقف الوفد من قضية فلسطين وتبعاتها ● يشير بوضوح واهتمام إلى موقف حكومـة الوفد الذكى الذى تمكنت به هذه الحكومـة من تأسيس (أو خلق) شرعـية مبكرة لمنع مـرور السفن الإسرائيليـة فى قناة السويس ● ظل الموقف بمثـابة مكسب فى الصراع الـعربى - الإسرائيلى حـتى أضاعتـه نتيجـة حرب ١٩٥٦، وهى حقيقة من حقائق التاريخ التى حجبت بقصد عن الشعب، ومع أن عبد الفتاح حسن كوزير دولة ثم كوزير للشئون الاجتماعيـة لم يكن فيما يظهر للرائى معنيا بهذا الأمر بصورة مباشرة، إلا أن حقـيقة الأمر أن مبدأى المسئولية الوزارية والمشـاركة السياسية كانا منتعشين فى ذلك العهد، كـما أنه بالإضافة إلى هذا كان فى ذلك الوقت وقبله وكيـلا برلمانيا مع وزارة الوفـد، وعضوا فى البـرلمان، فكان على علم تام بكثـير من مجريات الأمور ● لسنا نعرف إن كـان هو أم غيره الذى كان وزيرا للحربيـة بالنيابة فى فترة سفر وزيرها الأصلى مصطفى نصرت للخارج التى أشار إليها فيما نقرؤه من مذكراته ● يتحـدث عن بعض محـاولاته الإصلاحيـة التى لم يقدر لهـا النجاح فى الفترة التى عـمل فيها كوزير دولـة مكلفا بوزارة الداخلية بالنيابة، ومن قـبل كوكيل برلمانى لوزارة الداخلية ● أهم هذه المحاولات: محاولتـه إلغاء نظام العمد ● يحرص على الإشارة إلى أن نواب الوفـد (وكانوا هم الأغلبية) قد وأدوا اقـتراحه ● يورد فى مذكراته نص المشروع ● من الأفكار الإصلاحية التى يحرص عـبد الفتاح حسن على الإشارة إلى مسئوليـته عنها فكرة قيام محكمة النقض بتحـقيق الطعون فى الانتخابات البرلمانيـة حتى يكون الحكم فى هذه الطعـون أقرب إلى الصـواب بعيدا عن طغـيان الأغلبية الـبرلمانية ● تحـدث مع الملك فـاروق فى هذه الـفكرة عـقب أدائه اليـمـين

الدستورية ● من المواقف التى يعتز بها صاحب المذكرات ويحرص على الإشارة إليها موقفه الذى حاول به مجابهة سيطرة الإنجليز على نادى الجزيرة ومحاولته الوقوف ضد هذه السيطرة عقب هدم الإنجليز كفر عبده ● يشير إلى مشادة بينه وبين أحد وزراء الشئون الاجتماعية السابقين (وإن لم يشر فى مذكراته إلى هذه الصفة لعبد السلام الشاذلى) بسبب موقفه هذا من نادى الجزيرة ● المذكرات تشير إلى نجاح صاحبها فى اتخاذ قرار الاستغناء عن الخبراء الإنجليز الذين كانوا لا يزالون يعملون فى وزارة الحربية، وعن قراره بإيقاف البعثات العسكرية إلى إنجلترا ● يشير باعتزاز إلى قرار «انفعالى» اتخذه رداً على تصريح الوزير البريطانى ● حين نقرأ الآن ما يرويه صاحب المذكرات قد نحس ببعض التحفظ تجاه هذا الموقف وما يستلزمه من تضحية ببعض العلوم العسكرية والارتباط بالمؤسسة العسكرية التعليمية فى بريطانيا، لكن الإنصاف يقتضينا أن نشير إلى حقيقة أهم من مثل هذا التوجه، وهى أن مثل هذا التصرف كان ضروريا فى مثل هذا الظرف ● حرصه على التوظيف الإعلامى لقراره وتوجيه هذا التوظيف فى خدمة القضية الوطنية ● الوقائع التى يرويها عبد الفتاح حسن عن تعامله [وهو وزير للحربية بالإنابة] مع القائد العام للقوات المسلحة تدل على أن مصر عرفت فى حقبتها الليبرالية نوعاً مهماً من التوجيه السياسى للأمور العسكرية يتضافر مع التوجيه الفنى العسكرى لها ● فى المذكرات تعبير جيد عن المشاعر الوطنية: حديث عبد الفتاح حسن عن حرصه على هدم ثكنات قصر النيل التى كانت قوات الاحتلال تشغلها ● ربما أننا ننظر الآن إلى تصرفه على أنه كان تصرفا مظهريا أو مسرحيا، لكننا لو فعلنا هذا لكنا متجنين على رجل كان يعبر بالفعل عن مشاعر وطنية كانت تجتاحه وتجتاح أبناء جيله من رجال الحركة الوطنية فى ذلك الجيل ● أفكار البيروقراطيين كانت على الدوام كفيلة بأن توقف مد التوجهات الوطنية، فنحن نرى عقبات مظهرية تقوم فى وجه هذا الإجراء الوطنى، لكن عزم صاحب المذكرات على إنفاذ هدفه يمكنه من أن يتغلب على مثل هذه

العقبـات وأن ينجح فى أن ينجز ما يريد ● يشير فى موضع آخـر من مذكراته إلى مدى القـوة التى كانت تتـمتع بها وزارة الوفـد فى مواجـهة الملك ● يلمـح فى هذه المذكرات من طرف شـبه خفى إلى محاولة الوفـد الباكرة لعقـد صفقة من صـفقات الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا ● موقف وزارة الوفد من قضية الأسلحة الفاسدة إشارات مهـمة، ولعل أول هذه الإشارات أنه اسـتطاع، ولم يكن قد أصـبح وزيراً بعد، أن يرسم مـلامح موقـف الوزارة من تمكين النائب العـام من القـبض على أحد رجـال الحاشـية لو أنه أراد القـبض عليه، ومن الإنصـاف أن نشير إلى أن الـوزارة الوفدية كانت تعـزف لحنا واحدا، وهو مـا مكن عبـد الفتاح حـسن من أن يتخـذ مثل هذا الموقف بكل وضوح وكأنه رئيس الوزارة الوفـدية نفسه ● يحرص على أن يشير إلى أن حـسن يوسف سجل هذا الموقـف بكل أمانة فى السـجـلات الملكية، وأن مـجلة «التحرير» التى أصدرتهـا الثورة بعد قيامها قد نشـرت نص هذا الحديث التليفونى ● الإشارة إلى أن الملك فاروق نفسه كان قد بدأ يحـسب حساباً لامتداد إجراءات النيابة العامة ضده هو شخصيا ● يشير إلى حقيقة مـوقفه المبكر من حركة الضباط فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مقارنا هذا الموقف بمواقف الآخرين من الزعماء [يذكرهم بالاسم] الذين لم يظهروا حماساً كحمـاسه، ولم يخاطروا بمثل ما خاطر به من تأييد ● يورد نص بيان الجيش متضـمنا أسماء السياسيين الذين لحقوا به فى تـأييد الثورة، وبالطبع فقد كان هناك سياسيون آخرون لم يذهبوا حتى يوم السبت السادس والعشرين ولا بعده، سرعان ما يلفت نظرنا إلى حقيقة المعنـى الذى حرص عليه بإثباته نص البيان كاملا ● يورد بعض الإشارات المهـمة التى نفهـم منها أنه كان مـرشحا للعـمل كوزير مع الثورة أو فى العهد الجديد، لكنه آثر الابتعاد، ولو كان ما يرويه عن مثل هذه الوقائع معبراً عن رغبة حقيقية عند رجال الثورة، فإننا نأسف على حالة التشرذم التى سرعان ما فرضت نفسـها على القوى الوطنية وحالت دون إتمام مثـل هذا التعاون مع رجال ممتـازين من أجل الوطن ● إشارة إلى موقف إيـجابى لسليمان حـافظ تجاه صاحب

الذكريات، على الرغم مما هو معروف من عداء سليمان حافظ للوفد، لكننا نستطيع أن نتوقع أو أن نحدس أن عمل الرجلين سليمان حافظ وعبد الفتاح حسن فى مجلس الدولة كان مما ساعد على توثيق علاقتهما واحترامهما لبعضهما ● العرض الذى تلقاه على يد محسن عبد الخالق فى فترة مبكرة من عهد الثورة ● يشير إلى أن العمل مع الثورة كوزير قد عرض أيضا على صديقه محمد صلاح الدين، وأنه هو الآخر قد اعتذر، وذلك دون تنسيق بين الزميلين ● قصة القبض عليه (فى ١٩٥٧) فى أعقاب الجلاء العدوان الثلاثى وعودة ثقة عبد الناصر فى نظامه ● روى تفاصيل القبض عليه دون أن يجهد نفسه بالحديث عن الأزمة التى قادت إلى هذا الاعتقال، وإنما هو يكتفى بحديث القبض عليه واعتقاله، وكأنه لم يكن لهذا القبض والاعتقال مقدمات ● يجيد الوصف السريع للسجون المصرية فى عهد الثورة، ونحن نلاحظ أنه كتب ما كتب ونشره فى مرحلة مبكرة قبل أن يستفيض الحديث عن هذه السجون والمعاملة السيئة التى كان السياسيون يلقونها فى هذه السجون ● يصف الزنزانة وصفاً مهذباً لكنه يفيض بما كان فيها من تعذيب للإنسانية ● يروى قصة التحقيق معه على يد حمزة البسيونى أو فلنكن أكثر دقة: قصة محاولة الحصول على اعترافات منه!! ● يحرص على أن يجعلنا نعتقد أنه يختزل ذكرياته عن السجن الحربى فى واقعتين فقط ● نص حوار بينه وبين حمزة البسيونى يسجله صاحب الذكريات فى عبارات محايدة مقتصدة ينهيها بالثناء على حمزة البسيونى ● انتقاله إلى سجن الاستئناف مع زميله الدكتور محمد صلاح الدين، وهو ما يعنى أن الإجراءات القانونية مكنت أصحابها من أن يقدموهما مع غيرهما للمحاكمة عن قريب، ويروعنا فيما يرويه كما راعه هو من قبل: تكبيل اليدين بالحديد ● يورد قصة تدل على أن الروح الإنسانية لم تختف تماماً فى معاملة المسجونين السياسيين، فهذا هو طبيب السجن (الذى لا يعرف اسمه حتى وقت كتابته لمذكراته) يصمم على أن ينتصر للإنسانية فى الوقت الذى نرى فيه صاحب المذكرات نفسه وقد ركب رأسه وظن أن قيامه بالدفاع عن نفسه كفيل بأن

ينجيه من تهمة ظالمة ● ينتقل إلى المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل تقييد حريته، حيث يُنقل إلى ليمان طرة كى يقضى فترة الحكم بالأشغال الشاقة ● يحاول أن يظهر نوعا من الانتصار النفسى على محنة السجن، ويبدو لنا مما يورده أن حظه من هذا الانتصار كان كبيرا ● لا يفوت صاحب هذه الذكريات أن يحكى بعض وقائع ونوادر صادفته فى أثناء إقامته فى ليمان طرة، وعلى سبيل المثال فإنه يروى قصة احتكاكه بالجواسيس الأجانب فى أثناء سجنه وحرصه على مشاعره الوطنية والانتصار لها على الرغم من كل ما أصابه ● يبدى ضيقه من أن تكون معاملة السجناء الوطنيين المصريين أدنى بكثير من معاملة الجاسوسين الإنجليزيين ● يشير إلى ألمه المماثل حين كان يرى الإسرائيليين يعاملون معاملة حسنة ● يروى فى تعقل موقفه من إحساسه بالمفارقة فيما بين حسن معاملته لأحد الناس وسوء معاملته له، وذلك حين يروى قصة منع صول الحراسة لأسرته من اللقاء به فى المستشفى● نلمح أن الأثر النفسى الغاضب لم يفارقه على الرغم من كظمه لغيظه وتدبره لظروف مَنْ أساء معاملته ● المشاعر التى أحس بها والتى يصف بها ما يسميه «انفراج الغمة» حين تم زوال اعتقاله ● يحدثنا فى فرحة وشغف عن نهاية عهده بتقييد الحرية وأنه بعد شهور من وجوده فى المستشفى كسجين وجد الأمر بالإفراج عنه يصدر بعد أن قضى عاماً كاملاً منذ صدور حكم المحكم العسكرية العليا ضده ● يروى تفاصيل هذه الأيام يوماً بيوم وكأنه لا يزال يستحضر سعادته التى شعر بها فى تلك الأيام ● وفى نهاية حديثه عن اعتقاله الأول يلخص عبد الفتاح حسن تجربته فى سطور قليلة ● ما يرويه عن ظروف اعتقاله قرب نهاية حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ ● نجده حريصا على أن يصف هذا الاعتقال بأنه كان أقصر اعتقال فى التاريخ، وهو يخلط فى حديثه عنه بين الدهشة والسرور والتعجب، الدهشة لما حدث(!!)، والسرور بزوال الغم، والتعجب من سير الأمور على نحو ما سارت عليه ● يروى ذكرياته عن ذلك اليوم، الذى جُمع فيه سياسيون قدامى واعتقلوا جميعا، لا لشىء إلا لأنهم سياسيون قدامى ● فى

ذكاء بالغ ينتهز الفرصة ليتساءل عما إذا كان أحد من هؤلاء المحتجزين معه كان مسئولا عن الهزيمة التى حاقت بمصر فى تلك الأيام الكئيبة من عام ١٩٦٧، لا أعادها الله علينا ● يعلق على ما نُقل إليه من غضب الرئيس عبد الناصر على هذه الاعتقالات العشوائية التى أجريت عقب هزيمة ١٩٦٧، وعدم موافقته عليها ● صاحب الذكريات تجاوز محنة هذا الاعتقال السريع المفاجئ وأخذ فى العودة إلى ممارسة نشاطه المهنى مرة أخرى ● تجربته الثالثة مع فقدان الحرية فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وهى التجربة التى امتد أثرها حتى بداية عهد الرئيس السادات ● اعتقاله فى هذه المرة ارتبط بموقفه «الشفهى» من الاضطرابات التى شهدتها نقابة المحامين ومجتمع رجال القانون قبيل مذبحة القضاء ● يبدو أن حالة عبد الفتاح حسن فيما تلا من أيام تلت اعتقاله فى ١٩٦٩ كان ينطبق عليها قول تشرشل: «تمتعوا بالسيئ فالأسوأ قادم» ● يلقى الضوء على بعض تجاربه الإنسانية فى هذا الاعتقال ● يتصل ببعض أصحاب المسئولية المهنية والنقابية ● تفصيلات لقائه بنقيب المحامين الأستاذ أحمد الخواجة ● يشير إلى المعاملة اللاإنسانية التى منعت عنه الكليم فى هذا المعتقل وجعلت مدرس اللغة العربية يتولى خلع ضرسه ● يشير إلى أن محنته فى نهاية عهد عبد الناصر لم تقف عند حد تقييد حريته، وإنما تعدت هذا إلى إيذاء ابنه فى مستقبله ● الامتنان لتصحيح الأوضاع الذى تم فى عهد السادات ● نهاية عهده بالاعتقال وفقدان الحرية فيما قبل كتابة مذكراته ● حفلت المذكرات بإبداء الآراء الصريحة فى عدد من شخصيات العصر الذى عاشه، وفى مقدمة الشخصيات السياسية التى تنصفها هذه المذكرات عبد اللطيف طلعت ● عبد اللطيف طلعت بدافع من وطنيته تولى إبلاغ الوفد والنحاس باشا بأنباء تنسيق كان الملك فاروق قد بدأه مع الإنجليز فى محاولة لتعويق إقدام الوفد على إلغاء المعاهدة، بعدما أعلن الوفد عن نيته المضى فى هذه الخطوة ● يشير إلى موقف نبيل للفريق محمد حيدر الذى ظل على الدوام محسوبا على الملك وعلى أنه رجله القوى، وإذا بنا هنا نراه ميالاً للحركة

الوطنية وللوفد وحريصاً على ألا يمكن الملك من التحرش بالوفد ووزارته، وإذا صح ما يرويه عبد الفتاح حسن وليس هناك ما يمنع صحته، فإنه يؤكد ما نذهب إليه من أنه كانت فى شخصية حيدر وأدائه جوانب إيجابية ووطنية لا ينبغى التقصير فى الإشارة إليها ● عبد الفتاح حسن يشير إلى الفائدة التى جناها الوفد وحكومته من اطلاعهم المبكر على نوايا الملك ● الثناء على ضباط الشرطة الذين كلفوا بحراسته عندما حددت إقامته ● يتحدث بمرارة شديدة عن مواقف بعض رجال الحاشية والمستشارين فى عهد الثورة، وهو ـ على سبيل المثال ـ يتحدث عن المستشار القانونى لعبد الناصر مصوراً له على أنه كان غير أمين فى نقل الصورة إلى الرئيس عبد الناصر ● نرى الزيارتين تحولتا إلى سبع، والمناقشة المعتذرة تحولت إلى شروط تعجيزية!! وهذا بالطبع شأن روايات المبالغين من المفسدين ● كأنما يريد عبد الفتاح حسن بهذا الاعتراض أن ينفى أى احتمال للتأويل ● تحظى السيدة راوية عطية بثناء عبد الفتاح حسن ● يروى رد فعله تجاه خطوة هذه السيدة، ونحن نرى خطوته هذه أقل مما كان يتوقع من رجل بمثل أخلاقه ● يحرص على أن ينتقد رئيس الوزراء أحمد نجيب الهلالى ويشير إلى مواقفه المعادية للوفد ومواقفه الموالية للملك، وهو ينسب إليه أنه أشار على الملك بموافقة الوفد على إلغاء المعاهدة ● يبدو حريصاً على إدانة نجيب الهلالى باشا فى مواضع كثيرة من مذكراته ● يشير إلى المناقشة التى دارت بين الملك وبين النحاس باشا حول خروج الهلالى من الوفد ● مع كل هذا الانتقاد للهلالى إلا أن عبد الفتاح حسن يحرص على أن يشير إلى اتباع الهلالى الإجراءات السليمة والإنسانية فى اعتقاله ● يلخص واقعة اعتقاله فى عهد وزارة نجيب الهلالى على نحو دقيق، مستعينا فى إيراد التفصيلات بما تضمنته مذكرة قانونية لدعوى رفعها ضد الحكومة ● يشير إلى كلمة ألقاها فى اجتماع الهيئة الوفدية وضمنها نقدا صريحا لحكومة الهلالى وسياستها ولتقرير النائب العام حول حريق القاهرة ● يجيد عبد الفتاح حسن توصيف الخطأ الذى يأخذه على النائب العام وتقريره ● يشير إلى أن

اعتقاله فى عهد وزارة الهلالى قد انتهى نهـاية سعيدة وسريعة، كما يدلنا على طريقة ذكية للتعامل مع العروض السيـاسية التى يمكن للإنسان أن يشك فى أنها قد تضيع حقه أو تسىء إلى صورته ● كان عبد الفتاح حـسن من الذكاء بحيث عنى بتصحيح الانطباعـات التى أثيرت حول صـورته فى كتابات عصـر الثورة ● يشير إلى حـقيقة حالته المالية عـقب خروجه من الوزارة فى ١٩٥٢ ● يشير إلى مـدى نزاهته فى أثناء توليه الوزارة ● تصرف فيـما كان يملك من أرض بحيث إنه لم يكن يملك شـيئا حين قامت الثورة ● ينتبه إلى بيـان وجه الحقيقة فـيما يتعلق بسبب تأديتـه اليمين القانـونية كوزير عـلى اليخت «فـخر البحـار»، ويأتى هذا ضمـن حديثه عن تـوليه الوزارة، وما أحـاط به من تفصـيلات ● يروى قصـة بدء اتصاله بالمناصب الوزارية حين تم تعييـنه وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية عقب تشكيل وزارة الـنحاس الأخيرة ● يروى بعض الوقائع التى تدلنا على مدى ما كان يتمتع به عهد الليبرالية من مرونة لا تتعارض مع احترام القانون والتقاليـد فيما يتعلق بخلق الوظائف الكفيلة بحسن الأداء فى الأجهزة الحكومية ● تصور المذكرات ديناميات الحياة السيـاسية فى عهد الليبرالية تصويرا جيدا ● يشير فى هذه المذكـرات إلى اسكتشافه المبكر للتـخطيط لقدوم على ماهر خليفة لوزارة الوفد، وهو يذكر بكل صراحة أن هذه المعلومات جاءته عن طريق رجال البوليس السياسى ● المذكرات لفتت نظرنا فى هدوء إلى الفارق فى المعاملة بين عصرين: عصر الليبرالية، وعـصر الثورة، والإشارة إلى إنصاف القضاء له فى دعوى رفعهـا ضد حكومة الهلالى فيـما يتعلق بمنعها نشـر بيانه المتضمن تعليـقه على قرار النائب العام الخاص بالمسئـولية عن حريق القاهرة ● يشير إلى ما تـعرض له الدكتور وحيد رأفت على يد محكمة الدجوى ● مع أن عبد الفتاح حسن كان حريصا على أن يتجنب إبداء رأى سـياسى مبـاشر فى عهـد الثورة وأجهـزتها، إلا أنه وجد نفـسه يستطرد من الحديث عن المحاكمة أمام مـحكمة الدجوى إلى الإشارة إلى ما قرره بينه وبين نفسه من الامتناع عن الترافع أمام المحاكم الاستثنائية ● يتطرق إلى صياغة رأى

رصين فى محكمة الدجوى وما شابهها من المحاكم العسكرية ● نراه فى نهاية حديثه عن اعتقاله للمرة الثالثة (١٩٦٨ ـ ١٩٧١) يتحدث بأسى عن بحثه بلا أمل عن السبب فى هذا الاعتقال ● يستطرد فى ذكاء شديد إلى استذكار حوار دار بينه وبين الرئيس عبد الناصر قبل أن يمضى شهران على قيام الثورة، وصرح فيه الرئيس عبد الناصر له بأنه لن ينفذ أحكام القضاء لو صدرت.

الباب الثانى : ٧٢ شهرا مع عبد الناصر .. مذكرات الأستاذ فتحى رضوان

● التعريف بالمذكرات وصاحبها ● يصعب على النقاد، وكذلك على متخصصى المكتبات ممن يقومون بتصنيف الكتب تبعا لموضوعاتها أن يستبعدوا هذا الكتاب من رفوف التراجم الذاتية ● اقتصر المؤلف فيما كتبه فيه على السنوات الأولى من حياة عبد الناصر ● تعليق المؤلف: الحكم على شخصية من خلال سنواتها الأولى فى الحكم فحسب قد يكون نوعا من أنواع الابتعاد عن الحق وعن الحقيقة ● الكتاب يسلط أضواء باهرة على عدد من المناطق المهمة فى تاريخ هذه الفترة وما بعدها ● هذه الفصول كتبت بقصد أن تتحدث عن الموضوع الذى يلخصه العنوان ● هناك فصول كاملة خصصها المؤلف لرواية ذكرياته الشخصية عن أحداث ومواقف بارزة فى تاريخ الثورة ● فى هذه الفصول يتغلب السرد على التحليل حتى ليبدو التحليل وكأنه جزء من السرد، ولكن فتحى رضوان بقدرته الساحرة على الحكى المتواصل، وبحديثه الجذاب الذى عرف به على الدوام يقدم لنا القصة فى منطقية وعفوية شديدتين ● نجد أنفسنا أكثر قدرة على فهم كثير من الوقائع التاريخية فى عهد الثورة الأول بعد أن نقرأ رواية فتحى رضوان لها ● فتحى رضوان يفعل هذا كله بتأن شديد وينجح فيما يفعل، فإذا به ينقلنا معه إلى ما قد نسميه الجو السياسى أو الجو النفسى للحدث وكأننا كنا نشارك فيه فى تلك اللحظة ● نجد أنفسنا مدفوعين إلى أن نتعاطف مع رؤيته، بل إننا قد نتبنى هذه الرؤية فى حكمنا التالى على الأحداث وعلى الرجال

الذين شاركوا فى صنعها ● فتحى رضوان كان منحازا إلى معتقداته السياسية وأفكاره التى ظل يعرضها للجمهور المصرى وعلى هذا الجمهور منذ الثلاثينيات، أى منذ بدأ نشاطه السياسى المبكر مع أحمد حسين ثم بعد انفصاله عنه ● فتحى رضوان ترك لمنطقة اللاوعى مساحة فى حديثه ● نجح فى أن يعبر بصدق واقتناع عن السياسى ● لا يفرط فى قدراته المتجهة أو المتوجهة نحو التنظير والتأصيل، ووضع الحدود الفاصلة بين الأفكار التى تبدو متشابهة ● لا يجد أى حرج فى أن يجهر بكتابة مقدمة طويلة لهذا الكتاب يتعمد فيها ـ على سبيل المثال ـ أن يسقط ثورة ١٩١٩ كلها من التاريخ المصرى.. وهو يفيض فى التعبير عن هذا المعنى من دون أن يذكره على الإطلاق، ولا يأتى ذكره لـ ١٩١٩ ولا لثورة ١٩١٩ ضمن حديثه عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ● نرى فتحى رضوان متورطاً فى أن يقدم تاريخ سوريا المعاصر على الطريقة المفضلة عند كتاب ثورة ٢٣ يوليو، وهى طريقة نسبة الثورة أو الانقلاب إلى مَنْ صارت إليه زعامتها لا إلى مَنْ عرف على أنه زعيمها وتولى الزعامة بالفعل ● نحن نفهم أن هذا الأسلوب الذى اتبعته الثورة كان لنسف شرعية وجود محمد نجيب وعهده وتأسيس شرعية عبد الناصر وعهده، وقد نهجت الثورة وكتابها هذا المنهج مع عبد الكريم قاسم فى العراق فصورت عبد السلام عارف على أنه صاحب الثورة الأصلى ● فتحى رضوان يفعل هذا مع الانقلابات السورية التى بدأت بحسنى الزعيم ثم سامى الحناوى ثم الشيشكلى فإذا به دون أن يهتز له جفن أو قلم يسمى ثورة سوريا (التى لم يسمها أصحابها إلا باسم الانقلاب) باسم ثورة الشيشكلى، ويقدم هذا التلفيق ملفوفا فى ثنايا حديثه ● فتحى رضوان من أوائل المصريين المعاصرين الذين بدءوا التقليل من قيمة الانقلابات العربية التى سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مستندين إلى أن هذه الانقلابات لم تواصل السيطرة على مقاليد الأمور، فكأنها انتهت(!!) وهو منطق غريب لكن فتحى رضوان لم يكن يمانع فى استعماله من أجل استبقاء أفعل التفضيل (أول) للثورة التى عمل وزيرا فى ظلالها ● أحس أنه بحاجة

فى منتصف الثمانينيات إلى أن يقدم مبررات كافية لتصوير حركة الجيش على أنها ثورة فبدأ فقرات متصلة من دفاع مستميت كنا نتوقعه. . وقد تعودنا عليه من دون أن نقتنع به ● يلجأ إلى تشبيه سيىء لا يزيد الصورة إلا بشاعة ● المشتغلون بالتاريخ لا يستطيعون موافقته على ما ذهب إليه من أن الملكية المصرية التى أزالتها الثورة هى أقدم الملكيات فى العالم كله، لكن طابع المبالغات التى لا نهاية لها فى أسلوب فتحى رضوان يتبدى هنا كما يتبدى فى كل ما يكتبه ● اعتقاده فى أن إزالة هذه الملكية كان كافيا وحده لكى يطلق لفظ الثورة على ما حدث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ● تلخيص فتحى رضوان لسهولة خلع الملك فاروق قد يتعارض، بالطبع وبالمنطق، مع هذا التضخيم لحجم الثورة ودورها الذى ساق فتحى رضوان الفقرات وأفنى الصفحات من أجله ● يؤكد صواب ما يقرره بأن يذكر فى بداية كل فقرة من فقراته عبارة «والحق أن» ● يمضى فتحى رضوان فى خطابيته الزاعقة، وأحكامه القريبة من الخيالية ليقر قاعدة جديدة، وتنطلق قاعدة فتحى رضوان من أن تقاليد الأسرة الحاكمة المصرية كانت أن يبدأ الملك محبوبا وهو صغير وينتهى مكروها وهو كبير ● يضرب بعض الأمثلة على صحتها ويتعمد أن يهمل الأمثلة التى لا تتفق مع هذه القاعدة ● يخصص لشرحه لهذه القاعدة فقرات متوالية لا تخلو من القفز الشائك على أحداث التاريخ ● لا نستطيع أن نغفل نقل بعض أقواله التى لا تخلو من مبالغات وقفز ومن تصوير جيد أو لذيذ لبعض جوانب الحقيقة، وتوظيف لمثل هذا التصوير فى التدليل على صحة قاعدته التى يحاول الدفاع عن صحتها بينما هى قاعدة غير منطقية ● حديثه عن الخديو توفيق : يقدم ما نعرفه من تاريخ هذا الرجل فنعجب من أنه يحاول أن يخلق حقيقة جديدة عن بداياته كخديو ● يتناول تاريخ الخديو عباس حلمى بالطريقة نفسها ● يختزل وقائع التاريخ معتمدا على بعض الوقائع التى لا يمكن لها أن تصور الجو العام للأحداث وتعاقبها ● يصل إلى ما أراده من اختزال تاريخ فاروق على نحو يكفل له إثبات نظريته التى لم يكن لها داع من الأصل ● آراء صاحب المذكرات فى

الرئيس جمال عبد الناصر وأدائه السياسى والتنفيذى ● لم يجد أى حرج فى أن يذكر مرة بعد أخرى أنه ارتأى رأى صواباً على حين كان عبد الناصر يرى رأياً آخر أقل صوابا، وإذا الأيام تثبت صواب رأيه، وخطأ رأى عبد الناصر ● ما يرويه عما يزعم أنه حوار دار بينه وبين الرئيس عبد الناصر فى أثناء اللقاء الذى اجتمع فيه عبد الناصر والوزراء قبل إلقائه خطابه الذى أعلن فيه تأميم قناة السويس ● ما اقترحه من وضع صورة جديدة لإخراج الحدث بعيدا عن القول بأن السبب فيه يرجع إلى سحب الغرب تمويله لمشروع السد العالى، واستنادا فى المقابل إلى أن الشركة شركة مصرية يجوز عليها التأميم ● من الطبيعى أن أحداً لم يشأ أن يلتفت إلى ما فى رواية فتحى رضوان من معان جديرة بالتأمل، ذلك أن صاحب قرار التأميم ومعلنه لم يفضل هذا الأسلوب العقلانى القريب إلى القانون، لأنه وهو الذى تمكنت منه روح الزعامة كان يدرك تمام الإدراك أن هذا المنطق لم يكن جديراً بأن يحقق له ما حققه الأسلوب الآخر من نصر إعلامى كبير ● قصة مذكرة كان قد أعدها للعرض على مجلس الوزراء يلخص فيها ما رواه له طراف على وزير المواصلات السابق ومندوب مصر لدى شركة قناة السويس عن نية الشركة فى إجراء توسيع وتعميق للقناة ● من الإنصاف لفتحى رضوان نفسه أن نذكر أنه بعد أن أورد تفصيلات ما صاحب الإعلان عن عملية التأميم من ردود الفعل أعاد النظر فى رأيه هو نفسه ● يقارن بين موقف الشعب من أزمة ١٩٥٦ وأزمة ١٩٦٧ ● اختلاف فى الرأى مع عبد الناصر فى معالجة أزمة حدودية مع السودان ● يصل إلى ما تطورت إليه الأحداث ● يطلعنا على ما يؤكد ما ترويه مذكرات كثيرة من أن الرئيس عبد الناصر لم يكن يتوقع حدوث العدوان فى ١٩٥٦ رغم كل ما روى له، وكل ما وصله من استطلاعات وأنباء وتوقعات ودلائل وأنه ظل لفترة طويلة على اعتقاده بأن الدولتين (بريطانيا وفرنسا) لن تشنا الحرب إلى أن حدث ما حدث ● يذكر أنه انتهز فرصة افتتاح شركة مصر للطيران لخط طيران إلى روما ودعوتها المفتوحة للوزراء للمشاركة فى افتتاحه، وفكر

فى أن يسافر إلى روما بقـصد الوقوف على جلية الموقف الدولى ● يروى أنه عرض هذه الفكرة على عبد الناصـر واتفق معه على إخراجها على نحـو ذكى، بيد أن عبد الناصر نفســه نسى أو تناسى هذا الاتفاق، ولم يفد من جهود فـتحى رضوان ولا مما وصل إليه، بل ربما إنه تجاهل تأمل ما وصل إليه فتـحى رضوان من معلومات مهمة ● ما يورده فتحى رضوان عن هذه الجزئية، وهو ما يتفق مع ما وصل إليه آخرون من طراز وطبقة الدكتور ثروت عكاشة، لكن عـبد الناصر فيما يرويه هيكل (على الطرف الآخر) ظل على اعتقاده فى استبعـاد وقوع الحرب على نحو ما وقعت، وعلى نحو ما كانت المصادر غيـر المعادية لنا تنبئنا بها ● يروى أنه تقابل مع كثـيرين فى إيطاليا أكدوا له نية دول العـدوان الثلاثى فى شن الحرب على مصر. . وأنه عـاد إلى مصر وهو متأكد من أن الحـرب واقعة لا محالة ● فتحى رضـوان يلخص ما فوجئ به عند عودته إلى مصر و ما لاقاه من سخرية صلاح سالم من الدور الذى حاول أن يلعبه، وما أحسه مـن أن القيادة السياسيـة لم تكن تتصور أن الهجوم على مصـر قد أصبح وشيكا ● نفاجأ بنمط استـجابة عبد الناصر للنصائح والمشورات التى قـدمت له فيما قـبل الحرب حـين بدأ يمارس دوره فى الصـراع الدولى ● صاحب المذكـرات يلفت نظرنا إلى مـا لم يلفت غيـره نظرنا إليه من أن عـبد الناصـر كان فى سبـيله إلى الاندفـاع إلى زيارة لندن لإدارة معـركتـه من هناك، لولا أن تكاثرت عليه النصـائح المضادة لهذا التوجه ● اقتناع الرئيس عبد الناصر بآراء السـفير الهندى وبتجربة الهند ● معارضة كل من محمود فوزى (على غير العادة) وفتحى رضوان نفسه لهذه النية أو الرغبة ● صاحب المذكرات يجيد تـصوير حالة عبد الناصر الصحية والـنفسية عندما وقع العدوان الثلاثى على مصر، ● رواية المرحوم الدكتور أنور المفتى ● فتحى رضوان يحرص على أن يبدى إعـجابا شديدا بتحمل عـبد الناصر فى ١٩٥٦ وتماسكه، وهو يعتقد أو يستنتج أن هذا التحامل والتماسك قد كلفا عبد الناصر جهدا خارقا ● على الرغم من تدمير كل طائرات مصر، فإن عبد الناصر زعم للجماهير (وهذا الموقف غير

مشهور الآن) أن كل الطائرات التى دمـرها الأعداء كانت طائرات هيكلية ● ما يرويه فتحى رضوان عن قصــة أزمة سياسية بينه وبين عبد الناصـر بسبب قانون المؤسسات العامة، وما يعتقده من أن سلوك محمد فهمى السيد كان السبب فى هذه الأزمة، لأنه لم يكن أمـينا فى عرض الموضـوع على عبد الـناصر ● إدانته وشجبـه لموقف محمد فهمى السيد وسلوكه غير الأمين ● فتحى رضوان يروى باندهاش محـسوب ومقصود وموح موقف عبد الناصر منه عندما نجح فى اسـتقدام فرقة البولشوى فى عام ١٩٥٨، بفضل علاقته بالوزير السوفيتى، وكيف أن عـبد الناصر لم يكن سعيدا أن السوفييت لم يجيـبوه هو شخصـيا إلى هذا الطلب ● فتحى رضوان يحـدثنا عن انطباعاته عن تشكيل الرئيس محمد نجيب لأول وزارة فى سبتمبر عام ١٩٥٢ ● يفيض فى وصف حاله فى يوم دخوله الوزارة ● يجيد فتحى رضوان الحديث عن المفارقة فى وضعه فى مجلس الوزراء كمســئول عن ترتيب الدور فى الكلام، وعن إذاعة قرارات المجلس مع أن ترتيبه كـان الأخير ● يحرص على أن تتضـمن مذكراته روايته الشخصـية للقصة المشهورة عن اقتراح الوزير إسماعيل القـبانى إخراج الأستاذ توفيق الحكيم من منصبه كمدير لدار الكتب ضمن حركة التطهير ● يعطى لنفسه أكثر من دور فى هذه القصة بعد حدوثها، مما لا يـلتفت إليه النقاد ومؤرخو الأدب حين ينـقلون القصة دون ذكر لدور فتحى رضوان فى إذاعتها مرة، وفى تجديد الحديث عنها مرة أخرى ● يشير إلى أن الرئيسين محمد نجيب وجمال عـبد الناصر ذهبا إلى بيت الوزير إسماعيل القبانى واسترضياه، وذلك على النقيض من الرواية المبالغ فيـها التى شاعت فيما بعد القائلة بأن جمال عـبد الناصر طرد «الوزير» من أجل «الكاتب» ● ما يرويه عن إسهامه هو شخصياً فى تعقيد الموقف ● فتحى رضوان كان حريصـا فى كتابه الذى نتدارسه على أن ينتقد الحياة الديمـقراطية ومبدأ الانتخابات بطريقة غير مـستترة تماما ● قصة أحد الموظفين الذى آثر أن يحجب اسمه ويسميـه باسم آخر، مع أنه فى نهاية القصة ذكر اسم أخيه، وهو يفيض فى ذكر القصة على نحو درامى مؤثر ● يواصل على طريقته،

رواية الحادثة التى صارت مـثلا بليغا يستشهـد به كثيرون من كتابنا ومـتحدثينا على أخلاق النفاق أيـًا ما كانت ● يحلل دوافـع الموظف دون أن ينحى بالـلوم، ولو فى جـملة واحـدة، على النظام الذى أفـرز هذا الموقف ● يعقب بما يفـيد حـرصه على الاحتـراز من إطلاق أحكام عمومـية ● تعليق المؤلف: نسـأل فـتحى رضـوان ومن يؤمنون بمثل رأيه هل يستطيع التعيين أن يتـلافى وجود مثل هذا الشخص الذى جاء به الانتخاب؟ ● يتحـدث عن بعض التصرفـات اللاإنسانية التى يندفع إليـها بعض الناس فى ظل أنظمة حكم تغفل العناية بالأخـلاق الكريمة وتضطر الرعايا إلى مثل هذه الأخلاق ● قصة الدسيـسة التى دست عليه بمناسبة استـمراره فى دعوى تعويض رفعها منذ ما قبل الثورة مقترنة بدعوى إلغاء أمر اعتقاله ● يروى أن تقريرا رفع إلى عبد الناصر عـن هذه الواقعة متضمنا تصـويرا لها على غير حقيـقتها ● كان على وشك أن يحقق معه وهو وزير للإرشاد القومى فى وشاية كاذبة ● استدعاء زميله عبد اللطيف البغدادى له فى تهـذيب شديد لكى يطلب إليه أن يمر عليه فى الغـد ليأخذ أقواله فيمـا يتعلق بهذه الوشاية ● تمكن من إعداد مـستنداته التى برأتـه تماما من كل هذه الوشاية ● تصوير مشاعره النفسية تجاه هذا الموقف الذى وجد نفسه يواجهه، وهو يؤثر فيما يرويه جانب الحيطة والتعامل مع الأمور بمنطق قادر على احتوائها ● يواصل تصوير المونولوج النفسى الذى حـدث به نفسه ● يقول : وفهمت أن «عـبد الناصر» كان مغلوبا على أمره ● صورة عبد الناصر على نحو ما يقـدمها فتحى رضوان بعيدا عن الاخـتـلاف فى الرأى أو فى التـفكير بينه وبين الرئيس ● يتحـدث عن مكانة القراءة فى حياة عبد الناصر حديثـا يلتزم فيه حدود ما يعرف دون أن يزيد ● يستنتج أن قائمـة الكتب التى وردت فى كتاب «فـوشيه»، لم تكن تحـوى الكتب التى قرأها جمـال عبد الناصـر فعلا، وإنما كـانت تحوى الكتب التى كـان عبد الناصـر يتمنى قراءتها . . ● أفضل صورة قدمهـا فتحى رضوان عن عبد الناصر هى التى يشـير فيها إلى قدرته على التـعلم وتثقيف نفســه من ناحية، وعلى تقديره لقـيمة الكتاب مـهما

تضاءل توزيعه من ناحية أخرى ● أكثر من إشارة إلى غرام الرئيس عبد الناصر بالسينما ● يشير إلى موقف عبد الناصر من أحد الأفلام التى دار الجدل حولها ● قصة ثالثة فى هذا الإطار نفسه ● يبدى عجبه من أن يلجأ عبد الناصر فى بعض الأحوال إلى عبارة تخويف وإرهاب كتلك التى حدثه بها فى شأن محمد إبراهيم كامل عقب تهور محمد إبراهيم كامل بالحديث عن قتل عبد الناصر ● فتحى رضوان يصور شعور عبد الناصر تجاه أحد زملائه القدامى فى المدرسة الثانوية تصويرا دقيقا وطريفا ● القصة تصور بعض الملامح الإنسانية فى شخص عبد الناصر وفى شخص أى رئيس مصرى أو غير مصرى ● من الحق علينا أن نعترف بأن التجربة الذاتية فى كتاب فتحى رضوان فرضت نفسها على نحو جميل وشائق ● الحديث عن الثورة وقائدها الأول، والخلاف بين هذا القائد و بين ضباط الثورة ● أسلوب فتحى رضوان فى كتابه هذه التجربة، يبقى هو الأسلوب الأكثر مناسبة ● فى المذكرات حديث كثير عن الرتوش والسيناريوهات والكواليس ● تقاليد عبد الناصر فى جلسات مجلس الوزراء وفى غيرها من الاجتماعات، بعض تصرفاته العفوية فى مثل هذه الاجتماعات ● فتحى رضوان يكرر وصف ضحكة عبد الناصر ● تشبيهه لهذه الضحكة بأنها كانت أقرب إلى الرشف ● يروى واقعتين تدلان على أن عبد الناصر لم يكن مغرما بالمزاح، وربما أنه لم يكن متقبلا له ● مدى ما كان عبد الناصر يشعر به من أسى وضيق تجاه بيروقراطية بعض وزرائه ومساعديه من طبقة على صبرى وطرازه ● القصة التى كانت وثيقة الصلة بصاحب المذكرات نفسه، معاش السفير كمال الدين صلاح صديقه فتحى رضوان وزوج شقيقته ● بعض الثوابت فى حياة عبد الناصر، ومنها حرصه على زيارة الإسكندرية يوم ٢٦ يوليو من كل عام ● يقدم وصفا معبرا لطريقة عبد الناصر فى الخطابة ولغته ● رأى المؤلف: لا أستطيع أن أنكر أن أكثر ما استفزنى فى كتاب فتحى رضوان الذى نتدارسه هو أنه أهمل تماما الحديث عن إنجازاته كوزير دولة وكوزير مواصلات وكوزير إرشاد قومى ● كان من الجيل الذى

تعود الإنجاز فلم يكن يتحدث عنه، وقد كان الإنجاز بمثابة شيء طبيعي ● فيما عدا حديثه العارض عن تجربته في إلغاء الاستثناءات في تركيب التليفونات وما جرته عليه من مشكلات ومصاعب فإننا لا نجده يتحدث عن دوره في وزارة المواصلات بأكثر من هذه السطور الأربعة ● يشير إلى أن الدوائر الأنجلوأمريكية(!!) كانت هي التي تتوجس من أن يسند إليه وزارة متصلة بالمناطق الحساسة(!!) ● لم يوضح لا بالقدر الكافي ولا بأقل من القدر الكافي مدى سلطة هذه الدوائر على الثورة أو على السلطة الجديدة ● يشير إلى أن الدولة أسندت إليه ما هو أهم من الشئون الاجتماعية وهو الإشراف على الإذاعة ● يشير باختزال إلى دوره في إنشاء الوزارة الجديدة ● يشير إشارات سريعة إلى خلفائه في وزارة الإرشاد القومي: محمد فؤاد جلال ثم صلاح سالم ثم جمال عبد الناصر ● ما يرويه عن حوار يعتز به غاية الاعتزاز لا لأنه دار بينه وبين عبد الناصر في ظرف موات فحسب، ولكن لأن الحوار كله كان ينبئ عن ثقة وحب من الرئيس عبد الناصر لصاحب الذكريات ● فتحي رضوان ينهي إلى الرئيس وجهة نظره التي تبلورها تسميته لوزارة الإرشاد القومي بالحسناء اللعوب ● نجاحه في استقطاب قمم الفكر والثقافة إلى العمل معه في وزارة الثقافة لا كمستشارين وإنما كمديرين عاملين، بدءا من وكيل الوزارة الدائم الدكتور حسين فوزي الذي لم يترك الوزارة إلا في عهد ثروت عكاشة، ثم يحيى حقي مدير مصلحة الفنون ومعه نجيب محفوظ ● مدى وعيه العظيم بدور الرجال ● في مقابل تكاسل فتحي رضوان عن الحديث عن جهوده في إنشاء وزارة الإرشاد ومؤسساتها وإداراتها، فإننا نجده وهو يجيد تصوير الحالة التي تحولت إليها وزارة الإرشاد القومي في عهد صلاح سالم أصبحت هيكلا بلا لحم ولا شحم وربما بلا عظم أيضا ● ما يعتقد أنه كان بمثابة السبب وراء نشأة هذا الوضع التنظيمي الشاذ ● قصة الخلاف الذي تفجر بينه وبين أحد المديرين التابعين له ● الإشارة إلى أن هذا المدير تولى هذه الوزارة فيما بعد ● يجيد الحديث عن رد فعله تجاه الاستفزاز المحسوب ● تمكن من أن يصعد

الموقف على نحو درامى ● يشير إلى أنه لم يعبأ بما قد يحدث من رد فعل الرئيس عبد الناصر ● يسحبنا معه إلى منطقة الاندهاش من طبيعة موقف عبد الناصر فى هذه الأزمة ● يعقب مجيدا تصوير المفارقة ● ما دار من حوار بينه و بين جمال سالم ● موطن الخلاف البيروقراطى فى الظن بأن الوزير لا يملك نقل مدير عام من موقعه إلى موقع آخر فى الوزارة نفسها ● فقرة جميلة تمكن فيها من الإجادة القصوى فى تصوير نفسية «الوسيط» [وهو فى هذه الحالة: جمال سالم] فى ثلاثة مواضع: حين يظن وساطته نجحت، وحين يتلهف لسماح خبر نجاحها، وحين يميل إلى رأى الطرف الأول ثم يميل إلى رأى الطرف الثانى عندما يجده متصلباً فى رأيه إلى حدود لا تجدى فيها الوساطة ● سعة صدر عبد الناصر وإلى قدرته على إشراك وزرائه معه فى بعض همومه من موظفى مكتبه وعلى رأسهم على صبرى، وعلى مدى ما يوفره الحب من قدرة على التعاون ونسيان الخلافات الصغيرة بل الكبيرة أيضا ● مدى ما كانت علاقة على صبرى تحفل به من توتر مع الوزراء والمسئولين من طبقة فتحى رضوان ● تصوير موقف عابر حدث فى اليوم التالى، وأضاف إلى موقف فتحى رضوان استشهاداً بصواب ما فعل ● ما يرويه عن قصة محاولة أحد الضباط من سلاح الطيران تولى مسئولية الهندسة الإذاعية من تلقاء نفسه ودون قرار جمهورى أو حكومى، وهو ما يدلنا على مدى ما ينشأ عن الخوف من العسكريين من فوضى حكومية لا حدود لها ● يحرص على أن يظهر أن انتصاره كان يتطلب مجادلات أخرى لم يقصر فيها ● موقف فتحى رضوان وكتابه من شخصيات عصر الثورة الأول الذى عاشه وعايشه بكل تفصيلاته ● حديثه عن الرئيس محمد نجيب : كان منصفا إلى أبعد الحدود (وذلك على النقيض من أمثاله من معاصريه المدنيين الذين انحازوا ضد الرئيس نجيب ومنهم على سبيل المثال الشيخ أحمد حسن الباقورى) ● نتعجب من أن فتحى رضوان لم يتناول هذا الرجل العظيم ببعض من الظلم أو التجنى الذى تحفل به أحكامه الخطابية، لكننا نعود لنتذكر أن محمد نجيب لم يجن ما كان كفيلا

بدفع فتحى رضوان إلى مثل هذا الموقف المتجنى ● لا نستطيع أن نفهم لماذا بدأ فتحى رضوان حديثه عن هذا القائد العظيم بأن قال إنه يمثل علامة استفهام كبيرة، وأنه بقى كذلك حتى توفاه الله سنة ١٩٨٤ ● استطاع أن يقدم فى حديثه عن الرئيس نجيب أضواء مهمة جدا على شخصية محمد نجيب وإنجازه ودوره التاريخى، والحق أن أحدا من رجال الحكم فى عهد الثورة ممن كتبوا عن هذه الفترة لم يستطع أن يلقى هذه الأضواء التى ألقاها فتحى رضوان على شخصية محمد نجيب، بل و«كاريزما» محمد نجيب ● لا أعتقد أن فهم شخصية محمد نجيب يكون كاملا من دون الاطلاع على هذه الفقرات الرائعة والدقيقة والموحية والمعبرة التى قدمها فتحى رضوان عنه ● كثير من الكتابات التالية لفتحى رضوان تأثرت ببعض آرائه فى تكوين أحكامها المنصفة لهذا الرجل الذى ظلم كثيراً ● فتحى رضوان كان يعبر عن حبه لمحمد نجيب وعن عنصر مهم جدا وغريب جدا فى هذا الحب، وهو أن فتحى رضوان كان يجد فى حب هذا الرجل فى ذلك الوقت فرصة مواتية ليثبت ما ثبت فعلا من أنه لم يكن من المستحيل أن يوجد زعيم وطنى من أبناء هذا الشعب يتمكن من الاستحواذ على بعض من المكانة العظيمة التى كان مصطفى النحاس يحتلها ● ربما لم يستطع فتحى رضوان بحكم عدائه التقليدى للوفد ولزعيمه النحاس باشا أن يصرح بهذا المعنى على هذا النحو الدقيق، ولكن الذين يلمون بتاريخ هذه الفترة وتاريخ الوجدانيات فى هذه المرحلة، يستطيعون أن يستنتجوا هذه المشاعر ● فتحى رضوان يبدأ محاولاً الالتفاف حول هدفه، ثم إذا هو يصرح به تصريحا مراوغا حين يقول: إن محمد نجيب كان يتفوق على النحاس فى حب الأطفال له، وربما كان فى مثل هذه العبارة ظلم للرجلين ● قدرة فتحى رضوان على خلط الأمور خلطا نسعد به فى لحظة ثم نضحك بعدها لسعادتنا هذه أو لسذاجتنا هذه عندما سعدنا بصورة لا تستند إلى شيء من منطق أو عقل ● تناول موقف محمد نجيب عند قيام الثورة بإنصاف شديد، ولعله أول من عبّر عن هذه الفكرة القوية التى كان كل الناس

يؤمنون بها، وإن لم يتمكنوا من التعبيـر عنها بنفس الوضوح الذى عبر به عنها فى شجاعة وصدق ● أوجه الشبه بيـن سوكارنو ونجيب ● يعرض قضـية الصراع بين نجيب وبين الضباط الأحرار الشبان، وهو يلخص هذا الصراع فى أنه صراع جيلين، ويبدع فى تصـوير نفسيات الطرفـين مستغـلا قدراته المسرحية الـناضجة ● يشخص أسباب فشل محـمد نجيب فى معركته مع جمال عـبد الناصر وزملائه، وليس لنا أن ننتقد ما يسميه رجال القانون سلطة فـتحى رضوان التقديرية فى تشخيص أسباب هذا الفشل، لكننـا لا نستطيع أن نتغـاضى عن حقيـقة أن هذا السبـب الذى يظهره هذا التشـخيص لم يكن وحـده بمثابة السـبب الوحيد لما حـدث لمحمد نجـيب على يدى الضباط الأحرار الشبان، لكن هذا أقـصى ما كان من الممكن لفتحى رضوان أن يصل إليه ● يروعنا ما راعنا من قبل فى مذكرات صديقه حلمى سلام من أن يستخدم فتحى رضوان لفظ السقوط للدلالة على مصير محمد نجيب، وهو لفظ قاس، فضلا عن أنه غير دقيق ● مراحل تطورات الصراع بين محمد نجـيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة ● تنامى الحساسية لدى مجموعـة عبد الناصر تجاه محمد نجيب ● يصور هذه الحساسية بفقرة غاية فى التعـبير والتصوير ● يشير فـتحى رضوان إشارة خفـية إلى أن صورة محمد نجيب فى أعين الجماهير ظلت تزعج الرئيس عبد الناصر على الدوام، وبخاصة أنه لم يكن يستطيع أن يصل إلى مثلها ● يشير إلى أن الوزراء المدنيين (أو بعضهم على الأقل) كانوا يدركـون من سير الأحـداث أن رجال الثورة وراء كل مـا يبدو من اضطرابات، وأنهم كانوا يدركون مدى استعداد زملائهم العسكريين لإدارتها، ويتضح هذا المعنى مما صـدر من وزير العدل أحـمد حسنى مـن تعليق عابر، ومـا صدر من فتحى رضـوان نفسه من رواية ● محـاولة تحقيق الروايات عن حادث الاعـتداء على مجلس الدولة فى ١٩٥٤ ● يكرر نظريته التى تستند إلى عنصرين مهـمين: نجاح الثورة الساحق السريع، وشخصية محمد نجيب الكاريزمية ● يختزل الصراع من صراع حول حرية أو ديمقراطية أو أيديولوجية إلى صراع بين مكانتين، وهو يجيد الحديث

عن المكانة السامقة التى احتلها محمد نجيب وكان محمد نجيب بمكانته هذه لم يكن مكسباً حقيقياً للعهد الجديد ● ليس بغريب أن نرى فتحى رضوان يقلل بكل ما يمكنه من طرق ووسائل من قيمة الالتفاف الشعبى، وكأنه يحرص على أن يسلب الشعب حقوقه فى تغليب حدسه وذوقه.. لكن الإنصاف يقتضينا أن نشير إلى أنه كتب أروع الصفحات التى تصور مكانة الرئيس محمد نجيب وتجاوب الشعب معه وحبه له ● هكذا تكتمل عناصر التحليل النفسى والمسرحى الجيد الذى يقدمه فتحى رضوان لجذور ومظاهر أزمة مارس ١٩٥٤، وهو تحليل يكاد يكون مقبولا لأنه يتمتع بقدر كبير من الدقة والصواب وإنصاف الطرفين ● تقدير روح الإنصاف عند فتحى رضوان، فى تصويره لشعبية محمد نجيب ومكانته ● يلخص انطباعاته التاريخية بأن الذين تمتعوا - على مدار التاريخ - بتأييد قطاعات كبيرة من أهل بلادهم، أخفوا هذا التأييد أو قللوا من مظاهره حتى يتيسر لهم جمع القوة اللازمة للوصول إلى السلطة ● يقدم بعد فوات الأوان نصيحة ذهبية لمحمد نجيب، لو أخذ بها لسارت أموره على خلاف ما حدث ● حظ نجيب من الدهاء السياسى كان قليلا، وأنه كان فى وسعه لو زاد حظه أن يقود الأمور إلى غير ما آلت إليه ● يلخص حوارا دار بينه وبين عبد الناصر حول نجيب وشخصيته ● الفكرة أقرب إلى أفكار فتحى رضوان منها إلى أفكار عبد الناصر، وكذلك الألفاظ ● آراؤه فى شخصيات وأحداث الفترة الأولى من عهد الثورة ● حديثه عن صديقه القديم سليمان حافظ، وهو حديث ممجد إلى أبعد الحدود، حتى أنه يبالغ فى قيمة الأدوار التى أداها هذا الرجل للثورة، ويصوره وكأنه الوحيد الذى حصل من الملك فاروق على التنازل عن العرش ● يبرئ سليمان حافظ مما اتهم به فى إفساد العلاقة بين الرئيس نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة ● يشير إلى دور يوسف صديق فى قيام الثورة، وقد كان إنصاف فتحى رضوان لهذا الرجل ودوره من الكتابات المبكرة التى أعطت دور هذا الرجل وزنه الجدير به عند الحديث عن تقييم أدوار من قاموا بالثورة ● فتحى رضوان ويوسف صديق تزاملا فى مدرسة

بنى سويف الثانوية، ومن هنا كـانت معرفتهما السـابقة على الثورة ● فتحى رضوان يقدم وصـفا أدبيـا حافلا بكل عناصـر البيـان الجميل لدور يوسـف صديق، وليس بالإمكان أن يصور إنجازه ليلة قيام الثورة على نحـو أفضل من هذا الذى صاغه فتحى رضوان ● يشير فتـحى رضوان إلى أنه كان أحد أصحاب الفـضل فى ترشيح الشيخ الباقورى، لكنه سرعان ما يلقى ألينا بحديث منتقد للذين يستمرون فى الوزارة من أن بعضهم تتحول قدراته السياسية المطلوبة إلى نوع من الوصولية ● الحديث عن المفارقة التى حدثت بعـد هذا، حيث أصبح الصديق القـديم لعبد الناصر عـدواً، على حين استمر الصديق الجديد ● الإشارة إلى بعض تلميـحات فتحى رضـوان السريعة التى حفل بهـا هذا الكتاب ● التلميـحات تعكس آراء فتـحى رضوان فى كثيـر من رجال الدولة والسياسيين ● على الرغم من أن فتحى رضوان لم يكن فى صف جمال سالم [وشقيقه صـلاح سالم] فإن كثيراً من مواضع هذا الكتاب حفلـت بالتقدير العميق لشخصيته وخلقه الكريم ● كان يدرك الجانبين المتناقضين فى شخصية جمال سالم ● العنف فى الحـديث الذى كان يجتـاح جمـال سالم حيـن يغضب ● صورة الفـقيه القانونى الكبير عـبد الرزاق السنهورى فى هذا الكتاب، وليس غريبا ولا غـير متوقع أن نجد فتـحى رضوان وهو يجاهر بأنه لم يكن مسـتريحا لمشاركـة (السنهورى باشا) المباشرة والصريحـة فى شئون السياسة، وهو يعلل عـدم الراحة بأن هذه المشاركة لم تكن تتفق تماما مع مركز السنهورى على رأس أعلى محاكم الدولة الإدارية! ● يعرض تعريضا خفيفا بقبول الدكتور السنهورى بمبدأ إعادة تعيين موظف خرج فى التطهير ● على الرغم من أن فتـحى رضوان لم يكن من المعجبـين بالدكتور مـحمود فوزى ولا المعترفين له بقدرة فائقة، فإنه كان حريصا على أن يثنى عليه فى موقفه الرافض لفكرة سفر الرئيس عبـد الناصر إلى لندن فى أثناء العدوان الثلاثى ● يتحدث عن الدكتور محمود فوزى بانتـقاد شديد حين صور اجتماعات اللجنة الثـلاثية المكلفة بكتابة بيان الوحدة ● آراء الناقدين للدكتور مـحمود فوزى ● يؤكد ما رواه آخـرون (منهم خالد

محيى الدين فى مذكراته والآن أتكلم) من أن عبد الجليل العمرى اشترط شروطا قبل أن يستمر فى الوزارة عند تشكيلها فى سبتمبر عام ١٩٥٢ ● يورد رواية عن المفاضلة بين الدكتورين عبدالمنعم القيسونى وعلى الجريتلى، ولكن المؤكد أن المفاضلة لم تكن بين القيسونى والجريتلى، ولكنها كانت بين القيسونى وشخص آخر، فقد كان الجريتلى قد تولى الوزارة بالفعل كنائب وزير وكوزير دولة فى وجود عبد الجليل العمرى وبترشيح منه، ثم ترك الوزارة مع العمرى عقب أزمة مارس ١٩٥٤، وهكذا نشأ الوضع الذى استدعى البحث عن وزير مالية ونائب وزير مالية، وهو الوضع الذى انتهى باختيار عبد الحميد الشريف كوزير والقيسونى كنائب وزير فى وزارة عبد الناصر الثانية (إبريل ١٩٥٤) ● تعليق المؤلف: الاختيار لم يكن هدفه معاونة العمرى وإنما عبد الحميد الشريف. . فقد كان الجريتلى بالفعل نائبا للوزير منذ عام ١٩٥٣، ووزيرا (فبراير عام ١٩٥٤) ● فتحى رضوان يروى بصراحة شديدة أنه كان معارضا لاختيار مصطفى خليل كوزير للمواصلات، وهو يقدم قصة عن الحوار الذى دار بينه وبين الرئيس حول هذا الاختيار، ومن الواضح أن عبد الناصر لم يأخذ برأى فتحى رضوان فى هذا الموضوع، لا فى البداية ولا فى النهاية ● يشير إلى أن الدكتور عزيز صدقى كان يتعرض لانتقادات عنيفة فى مجلس قيادة الثورة حين كان لا يزال ملحقا بمكتب مجدى حسنين ● يروى أن عزيز صدقى قدم مذكرة قرن فيها إمضاءه بلقب المستشار الفنى لرئيس الوزراء فناله الكثير من سباب جمال سالم ● فتحى رضوان يجيد تصوير تأرجح موقف عبد الناصر من أمين شاكر ● فتحى رضوان يروى واقعة ينفرد بها وهى أن زوجة الرئيس جمال عبد الناصر كانت ممن تدخلوا لحماية مجدى حسنين فى أزمته الشهيرة ● يحرص على أن يشير إلى أنه هو نفسه كان صاحب اقتراح إقالة رئيس الوزراء على ماهر فى سبتمبر ١٩٥٢، وهو يذكر مبرراته ● يشير إلى السبب الذى أدى إلى استبعاد كمال الديب من دخول الوزارة ● على عادة فتحى رضوان فى أن ينفرد ببعض الآراء التى تجعله بعيدا عن

«المجموع»، نجده يقدم صفحات معدودة عن شخصية لا تحظى بأى قدر من التقدير فى تاريخنا المعاصر ● يتحدث عن قصة حياة حمزة البسيونى ● يروى فتحى رضوان ما يعتبره نقطة التحول فى حياة حمزة البسيونى، وهو أنه اتهم بقتل زميل له خطأ فى شقة كان يستأجرها مع اثنين من زملائه الشبان العزاب، وأنه لهذا السبب لجأ إلى فتحى رضوان كمحام، وكان يتردد عليه فيزداد إيمانا بأنه مثال البساطة والسذاجة.. إلخ ● يستطرد إلى ما آل إليه حال حمزة البسيونى ● كتاب فتحى رضوان يحتوى كثيرا من المواقف، التى قد يختلف رأى القارئ والمؤرخ والناقد تجاهها، لكنه اجتهد فى أن يقدم كثيرا مما كان يعرفه من مجريات المأمور ● لعل فتحى رضوان نفسه كان يحس بهذا الإحساس تجاه ما كتبه ● كتاب فتحى رضوان يحفل بكثير من اللقطات التى أجاد القبض عليها بفضل روح الفنان فيه ● تناول ما يتعلق بموقف الإنجليز من الثورة ● دوائر الغرب كانت يائسة من إصلاح فاروق، ولهذا تخلت عنه بسهولة.

الباب الثالث : ذكريات سياسية.. مذكرات الدكتور يوسف نحاس

● التعريف بالمذكرات وصاحبها ● هذه هى أول مذكرات ظهرت بعد خلع الملك فاروق ● من حديثه عن سعد زغلول: يروى صورة رائعة لذكرياته عن تأدية سعد زغلول لامتحان الليسانس فى الحقوق ● استطاع سعد باشا بذكائه أن يقود ممتحنه إلى النقاط التى استعد لها ● اعترف الأستاذ الممتحن بإعجابه الشديد بعمله وأدائه ● معلوماته عن السبب الذى دفع سعداً العظيم إلى هذا السلوك الجرىء الذى خاطر فيه بسمعته ووظيفته ● صورة بديعة لموقف رائع من مواقف عظمة سعد زغلول العلمية والوطنية ● يقص علينا ما يدل على أن سعدا كان منتبها للمظلة القانونية التى كانت بريطانيا تريد أن تسبغها على الحماية ● يعبر عن ظنه أن هذه الخطبة كانت بمثابة البداية لانطلاق سعد فى ممارسة العمل السياسى من خلال الخطابة والمحاضرة ● قصة احتجاج سعد زغلول على نادى محمد على ورفضه دخوله ● من العجيب أن تندثر

هذه القصة ولا تلاقى ما تستحقه من تقدير وتكرار مع ما تدلنا عليه من نموذج حاسم يجابه به الوطنيون كل معاصريهم من العنصريين ● ربما ندهش لهذا الموقف الذى وجد سعد زغلول فيه نفسه، ورد فعله المتصلب تجاهه، لكننا نستطيع أن نتصور أن القوى الإجماعية التى انحسر عنها الضوء لم تكن لتقبل بالصعود المتوالى لسعد زغلول ومَنْ هم على شاكلته من أبناء الشعب المتسلحين بالعلم والعمل ● رفض قبول صاحب المذكرات عضواً فى نادى محمد على ● يصور صاحب المذكرات نموذجاً من نماذج ممارسة السياسة على مستوى الدقائق، وفى هذا النموذج نراه وهو الخبير الاقتصادى يقترح رأيا على صديقه زعيم الأمة الذى هو سعد باشا، لكن سعد باشا يصارحه فى رسالة رسمية بأنه لا يتفق معه فى الرأى لكنه يحثه على أن يدافع عن رأيه وأن يقنع الحكومة بهذا الرأى، وهو ما كان بالفعل ● المذكرات تدلنا على جانب مهم من جوانب عظمة سعد زغلول: أدب سعد الاجتماعى، ضاربا بعض الأمثلة ● يتحدث عن أخلاق سعد الاجتماعية حديثا طويلا ● يفتتح يوسف نحاس كتابه بالحديث عن معرفته بسعد زغلول راويا قصة تدل على مدى ما كان يتمتع به هذا الزعيم العظيم من خلق رفيع قبل أن يحظى بشهرته ومجده ● نراه متيما بعبد العزيز فهمى، بل إن حظ عبد العزيز فهمى من الثناء يفوق الوصف أيضا، وإن كان طابع الثناء مختلفا عن الثناء على سعد زغلول على نحو ما كانت الشخصيتان مختلفتين ● يرد ما يرويه من خلاف القطبين الكبيرين سعد وعبد العزيز إلى تحليله هو لطبيعة الخلاف فيميل إلى آراء من قبيل القول بلعن السياسة وأساليبها ● بعض ما شهده صاحب المذكرات فى باريس من أجواء الخلافات المبكرة بين سعد باشا زغلول وأعضاء الوفد المصرى ● يعترف دون تبرير أو تنظير أن محاولاته من أجل إصلاح ذات البين لم تكلل بالنجاح ● ظلت مذكرات يوسف نحاس وربما أنها ستظل، مصدراً لتصوير بعض جوانب العلاقة بين الصديقين القديمين سعد زغلول وعبد العزيز فهمى، ومدى ما كانت تحفل به هذه الصداقة من مظاهر الحب والتقدير

المتبادل قبل أن تصاب بالتصدع القاتل ● المذكرات تصور كثيراً من ملامح الحب وبعضاً من مظاهر الاختلاف على نحو دقيق وموح، ومن هذا ما يرويه عن أن عبد العزيز فهمى لم يكن يقبل مزاحاً يقلل من مكانة سعد باشا زغلول ● يلخص طبيعة الخلاف بين الرجلين مختزلاً للخلاف فى واقعة البرقية الشهيرة «نبتت» التى أرسل بها سعد زغلول إلى مصر من الخارج، وجعلت موقف عبد العزيز فهمى فى سعيه بين جموع الناس فى مصر لا يسر صديقا ● بدأ حديثه عن خلاف سعد وعبد العزيز بالتعبير عن ألمه المستمر لهذا الشقاق، وربما نذكر القارئ أن صاحب المذكرات نشرها فى أغسطس ١٩٥٢، أى بعد وفاة الرجلين، لكنه مع هذا ظل على حزنه وألمه ● لا يبخل علينا بتلخيص ما يراه سبباً للخلاف والشقاق والافتراق الذى حدث بين الرجلين ● يعتقد أن الخلاف بين الوفد وعدلى كان بمثابة الخلاف الأساسى الذى نشأ عنه الخلاف بين سعد وعبد العزيز فهمى ● لا يقدم أسباباً حقيقية أو موضوعية لهذا الخلاف الذى وقع بين الوفد وعدلى بقدر ما يقدم بعض مظاهر هذا الخلاف ● يشير إشارة غامضة إلى أن سعد كان قد توهم وقوع الخطأ من عدلى، ثم عرف فيما بعد أن عدلى كان بريئاً من هذا الذى اتهمه به ● المؤلف يعلق: لست أدرى لماذا بخل علينا يوسف نحاس بذكر اسم مَنْ كان وراء هذه الفتنة، وكيف أدى الدور فيها ● ينتقل إلى وقائع الخلاف بين سعد وعبد العزيز فهمى مصوراً للأمر من جانب ما رواه له عبد العزيز فهمى ● الخلاف كما نفهم من كلامه هو نفسه كان محصلة طبيعية لتباين وجهات النظر فى معالجة الأمور ● يشير بإنصاف إلى محاولات سعد زغلول المتكررة لإزالة الخلاف بينه وبين صديقه القديم عبد العزيز فهمى ● يجيد تصوير موقف فاصل حدث عقب نفى سعد زغلول للمرة الثانية، ذلك أن عبد العزيز فهمى هرع إلى بيت الأمة متأثراً محزوناً وقابل السيدة صفية زغلول لكنه قبل أن يخرج من بيت الأمة لقىّ ما اعتبره إهانة فعاد إلى اعتصامه بعيداً عن سعد وعن بيت الأمة!! ● يصل إلى أن يروى قصة آخر محاولة من محاولات سعد زغلول مع عبد

العزيز فهمى ● يجيد تصوير المناقشة التى دارت بينه وبين سعد زغلول، ثم بينه وبين عبد العزيز فهمى، ثم بينه وبين سعد زغلول مرة ثانية، وينتهى من هذا كله إلى أن عزة النفس تغلبت على عبد العزيز فهمى فقضت على رغبة سعد فى الصلح ● يشير إلى موقف مهم لعبد العزيز فهمى يدل دلالة قاطعة على ما كان يتحلى به من كرم الأخلاق وتمسك مطلق بها، وهو موقفه عند خلع الخديو عباس حلمى وتولية السلطان حسين ● ويطلق على هذه الواقعة مسمى «الانقلاب»، ونحن نعرف أن حسين رشدى باشا كان رئيسا للوزراء وقائماً مقام الخديو عند سفره ثم عند عزله، فاستمر رئيسا للوزراء مع السلطان حسين كامل، وهو ما اعتبره عبد العزيز فهمى «انقلابا»، وفضلا عن هذا فإنه امتنع عن مقابلة السلطان حسين كامل بعد أن أصبح حاكما لمصر على الرغم من علاقتهما الوثيقة فيما مضى ● يصل إلى ذروة غاية فى الدلالة على حساسية أخلاق عبد العزيز فهمى، وهو يروى أنه اصطحبه لمقابلة السلطان حسين كامل عقب حكم فى قضية ترافع فيها عبد العزيز فهمى ونجح فى أن ينال البراءة لموكله، وحين لمح السلطان إلى إعجابه بدفاع عبد العزيز فهمى الذى نال البراءة (المذنب) ثارت أعصاب عبد العزيز فهمى لما تصوره مساسا به، مع أن الأمر لم يكن كذلك ● لا يبخل علينا برواية حقيقة العلاقة بين الملك فؤاد وعبد العزيز فهمى ● علاقته بشخصيات عصره: علاقته بالملك فؤاد، ومن الطريف أنه يصور علاقته بالملك فؤاد تصويراً جيداً يصلح لأن يكون نموذجاً معبراً عما ينشأ من أوهام كبار رجال الدولة فيما يتعلق بعلاقة الملك بهم أو نفوره منهم، وما قد ينشأ عن هذا الوهم من تنامى، مما قد يدفع بهم إلى سلوك المسلك الذى سلكه سنوحى فى القصة المعروفة التى صاغها الأدب المصرى القديم ● ما وصل إليه ظنه، وما دفعه إليه هذا الظن، وما انتهت إليه الأمور على يد محمد توفيق نسيم باشا، وندرك من هذا الحديث الطويل عن علاقة رجل من كبار رجال الدولة بالملك وحاشيته بعض ملامح الشخصيات السياسية التى كانت تصنع الأحداث ● نفهم مما يرويه صاحب المذكرات

أن محمد توفيق نسيم كان مخلصاً وأميناً وقادراً على مناقشة الملك، على حين يرتابنا الشك فى كل من صدقى باشا ونخلة المطيعى وسعيد ذو الفقار وما كانوا ينقلونه عن الملك أو يصنعون به صورته فى أذهان رجال من طبقة صاحب المذكرات ● يشير إلى دوره فى المشاركة فى إزالة الخلاف بين الملك فؤاد وابن أخيه الأمير كمال الدين حسين، ثم إلى اكتشافه حقيقة موقف الملك فؤاد منه ● يظهر اعتزازاً بالقطب الوفدى فتح الله بركات باشا، وثناء على قدراته، وهو يقدم أكثر من واقعة تدل على ما كان هذا الرجل يستحقه من تقدير لائق به ● تعقيب المؤلف: فتح الله بركات لم يلق ما كان يستحق من تقدير لأسباب متعاقبة، منها وفاته المبكرة، وانشقاقه على الوفد قبل وفاته، والظن بأنه كان منافساً للنحاس على رئاسة الوفد، ثم انحياز كثير من كتاب التاريخ ضده بالسليقة نظرا لأنه كان ثرياً مع أنه فى حقيقة الأمر كان نموذجا لزعماء الفلاحين من العصاميين النوابغ ● تصرف فتح الله بركات فى مشروع قانون التعاون الزراعى يدل على مدى ما كان يتمتع به وزراء ذلك العهد من إخلاص للوطن وللفكرة وللتقدم، وعمل جاد من أجل ترجمة هذا الإخلاص والاقتناع إلى تشريعات محكمة سارية ومستهدفة للمصلحة والتقدم ● المذكرات تقدم نموذجا ثانيا لحسن تصرف فتح الله بركات كوزير للزراعة وقدرته على حسم الأمور فى الوقت المناسب من أجل مصلحة الوطن ● يوسف نحاس يضرب مثلاً ثالثاً على نجاح هذا الوزير الفلاح، ويتصل هذا المثل بالعلاقات الدولية والعلمية على حد سواء من خلال نجاح مؤتمر القطن العالمى حين انعقد فى القاهرة (١٩٢٧) فى عهده ● صاحب المذكرات يظهر اعتزازه بعلى ماهر باشا ● أشار إليه فى أحد العناوين الفرعية الثلاثة للكتاب «سعد. . عبد العزيز. . ماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩. . تصرفات حكومية» ● يشير إلى الود المتبادل بينه وبين على ماهر الذى امتد حتى بداية عهد الثورة حين شكل على ماهر وزارته ● دور على ماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ ● ما يشير به إلى طابع ذكرياته عن هذه الفترة ● يرى يوسف نحاس بكل وضوح أن على ماهر كان من

الذين ينبغى أن يطلق عليهم أنهم روح الثورة الوثابة ● الحديث عن الإهانات التى كان رشدى باشا يتلقاها والشائعات التى كانت تثور حول تعاونه مع الإنجليز، لكنه يكتفى بما سجله فى ذلك الوقت ولا يشير إلى ما اتضحت الحقائق بشأنه منذ تلك الأيام ● نصوص يوسف نحاس فى يومياته عن تلك الفترة تمثل نموذجا جيدا لتصوير جو الأراجيف الذى يحيط بكل أزمة سياسية، وهو الجو الذى يسمح بتناثر شائعات كثيرة فى اتجاهات عديدة يناقض بعضها بعضاً، وقد عانت السياسة المصرية من مثل هذا الموقف فى مرات عديدة ● المذكرات تنفرد بمحاولة إنصاف محمود أبو النصر عضو الوفد المصرى الذى كان أول مَنْ تعرض للفصل من الوفد، وهو يورد نصوصا كاملة لرسائل منه تتضمن تفصيلات شكاواه إليه من زملائه، وهى شكاوى فيها قدر كبيرمن المبالغة لكننا نجتزئ منها رسالة حرص يوسف نحاس كما نرى على أن يثبتها بنصه الذى يتضمن هجوما شنيعا على كل من سعد زغلول ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد جميعا، ومن المضحك أن الرسالة تتضمن أوصافا حادة لهؤلاء الأقطاب الثلاثة الذين يصورهم محمود أبو النصر قد اجتمعوا ضده لكنهم سرعان ما افترقوا!!
● يورد نصوصا كاملة لبعض مراسلات محمود أبو النصر الحافلة بالمرارة من زملائه أعضاء الوفد على مدى عام كامل يعقب على آخر رسالة منها ● يحرص يوسف نحاس على ذكر بعض ملامح ماضيه الوطنى عند اندلاع ثورة ١٩١٩ وإسهامه فى إضراب الموظفين ● ويردف هذا البيان بذكر قائمة كاملة بالموقعين عليه، وهى قائمة من القوائم المهمة لتاريخنا الحديث ● الإشارة إلى ما نعرفه من أن ستة من هؤلاء الموقعين على بيان إضراب الموظفين وصلوا إلى مناصب الوزارة بعد ثورة ١٩١٩، وأن واحداً منهم وصل إلى رئاسة الوزارة وهو على ماهر باشا فضلاً عن النائب العام لبيب عطية ● الجسور عام ١٩٢٣ حين أنقذ الاقتصاد المصرى من محنة كادت تعصف به نتيجة تآمر قوى أجنبية عليه ● إشارته بتدخل الحكومة فى بورصة القطن ● من الإنصاف أن نشير إلى أن الحكومة ظلت فى فترات لاحقة تلجأ إلى مثل هذا

السلاح لإنقاذ الاقتصاد الوطني، وشأن كل سلاح ، فإن هذا السلاح نفسه استغل في بعض الأحيان استغلالاً ضاراً على نحو ما حدث في فضيحة الكورنر في عهد وزارة الوفد الأخيرة، لكنه في ١٩٢٣ وبناء على المشورة التي قدمها يوسف نحاس أدى غرضه في خدمة الوطن ● مدى ما كان الملك فؤاد يتمتع به في ذلك الوقت المبكر من عهده من إحاطة وقدرة على الفهم والحسم واتخاذ القرارات السديدة والتوجيه بها ● يقدم نصيحته الإدارية أو السياسية في عبارات قوية تعززها موضوعيته التي يعترف من خلالها بما عرفه العرب من سلوك حميد في فجر الإسلام جعلهم لا يهابون الخلفاء وإنما يصارحونهم بالصواب والخطأ ● المذكرات تنفرد بتقديم صورة دقيقة وموحية عن عقلية الموظفين الحكوميين بمن فيهم كبارهم من الوزراء ورؤسائهم في التعامل مع مَنْ نسميهم الآن في مصطلحات قوانيننا ولوائحنا «ذوى الخبرة» ● يوسف نحاس يقدم لحديثه تقديماً جميلاً يلخص فيه العقلية الحاكمة لتصرفات جهات الإدارة في هذا الشأن ● تعليق المؤلف: لست أجد في أدبياتنا السياسية تعبيرا عن هذه المعاني أدق ولا أوفى من تعبيره عن المعنى الذي أراد التعبير عنه ● صورة حية لما حدث معه في عهد صدقي ● قطع صدقي الإعانة وأخرج صاحب المذكرات من المجلس الاستشاري للزراعة، ثم هو يفكر في إخراجه أيضاً من لجنة القطن الدولية لكنه لا ينجح في هذا بسبب إصرار رجل اقتصادي عظيم هو أحمد عبد الوهاب بك ● ما يرويه يوسف نحاس من علاقته بأعمال الحكومة ولجانها الفنية ● واقعة حدثت في منتصف العشرينيات، ويروعنا أن نجد صاحب الذكريات حريصا على إهمال ذكر اسم وزير الزراعة النبيل الذي رفض استقالته، وقد كان وزير الزراعة في ذلك الوقت هو توفيق دوس باشا ● يضرب مثلا ثالثا لتعنت ذوى النفوذ مع أصحاب الخبرة الفنية من أمثاله ● رأيه في نقد تصرفات الحكومات مع الخبراء أعضاء اللجان الفنية ● تقدير جهود اللجان الفنية ● يقارن تجربته في مصر بتجربة أخرى في السودان، وهو يحكي قصة دالة ● الحديث عن السودان وأهل السودان ● يجيد وصف اعتداد

الموظف السودانى بكرامته على الرغم من التزامه بحسن معاملة الجمهور ● يخرج من التخصيص إلى التعميم ● يجيد تصوير النتائج الطبيعية لتمتع السودانيين بمثل هذه الأخلاق حتى على مستوى العلاقة مع العسكريين البريطانيين.

الباب الرابع : يوميات محام.. للدكتور محمود كامل

● التعريف بالمذكرات وصاحبها ● يصنف ما كتبه فى هذه اليوميات تحت عنوان «المذكرات الشخصية »، وهو يصرح بهذه الفكرة فى وضوح مشيرا فى ذات الوقت إلى أنه لم ينشر ما سجله فى هذه المذكرات إلا بعد أن زال الحرج بمرور السنين ● حديث محمود كامل عن فترة عمله معاونا للإدارة يمثل أبرز ملامح حديثه عن تجربته الذاتية وسط هذه الموضوعات الكثيرة التى حفلت بها يومياته التى نتدارسها ● يجيد تصوير الوضع الذى كان يتمتع به رجال الإدارة الذين آثروا وجاهة المناصب الحكومية الإدارية وجاهها على أن ينتظموا فى سلك العمل القضائى، أو بالمحاماة فى مدينة القاهرة، حيث يكثر أصحاب المناصب الخطيرة دون أن يأخذ أى منهم حظه من وجاهة أصحاب المناصب الكبرى فى الأقاليم ● التصوير البديع الذى يقدم به محمود كامل حديثه عن بدايات عمله المبكر كمعاون للإدارة فى مديرية الغربية ● يجيد محمود كامل تصوير المفارقة التى بدأ إدراكها فى ذلك الوقت، وهو الذى كان من أبناء المدن الكبيرة فحسب، ومن الطريف أن نقرأ فى رد رئيس الإدارة عليه تقريرا حاسما بأن القاهرة ليست من القطر المصرى!! ● وعلى عادته فى لزوم ما لا يلزم يختتم الدكتور محمود كامل هذه اليومية بما يلخص مغزاها وأثرها فى نفسه ● ومع أننا نفهم أن من حق صاحب هذه اليوميات أن يحدثنا عن نشأته وعن أسرته وعن والده بكل ما يريد من تفصيلات، فإنه حبا فى التواضع أو إيثاراً له ، قد سلك طريقا آخر، وهو أن ينقل لنا هذه الحقائق والمعلومات عن مقال لكاتب آخر غيره، ولست أدرى هل أصاب فى هذا أم أخطأ، ومع تقديرى لحيائه وثنائى على هذا الحياء

فإننى لا أستحسن من أحد بعده أن يفعل مثل هذا الذى فعله، فحن نرى هذا النص الذى ينقله محمود كامل مع كل ما فيه من مجاملة وتقدير وحب نصا يفتقد الروح التى كان صاحب اليوميات حريا أن يضفيها على مثل هذا النص ● النص الذى أثبته محمود كامل فى مذكراته نقلا عن الكاتب الأستاذ توفيق حبيب الذى كان يحرر مقالاته بتوقيع «محرر عجوز» ● كان والد محمود كامل بمثابة ناشر قاسم أمين الذى نشر له كتابه الأقل شهرة: «أسباب ونتائج» كما نشر له «تحرير المرأة»، وهو يثبت العبارات التى صدّر بها محمد على كامل كتاب «تحرير المرأة» لقاسم أمين ● محمود كامل نشر النص دون أن يعقب عليه بدفاع عن نفسه تجاه تهمة سحق شيوخ المحررين! ● يذكر أن غرضه من كتابه فى المقام الأول هو إصلاح النظم القانونية والقضائية، وهو يشير، فى نزعة من التواضع أو الذوبان فى المجموع، إلى أن هذا الهدف كان هدف كل مَنْ سبقوه من الكُتّاب على حد تعبيره، وهو يضرب المثل ببعض الأعمال الأدبية العالمية التى تناولت ما تناوله ● يشير إلى إيمانه بأن نظمنا القضائية قد سارت بالفعل فى طريق التقدم ● لم يقتصر فى كتابه على هذا الهدف الذى قدم الحديث عنه، وإنما انفتحت كتاباته فى هذه اليوميات على مجالات الاهتمامات الفنية والأدبية التى هى فى رأيه من سمات الفترة التى تسجل اليوميات بعض ملامحها ● الإشارة إلى وجه الشبه بين ساحات المحاكم والسينما، وهو يستطرد إلى القول بأن ما يحدث فى ساحات المحاكم لا يقل غرابة عما يعرض فى السينما ● هكذا يتحدد التوجه الحاكم للأستاذ محمود كامل فى تأليفه لهذا الكتاب، ويبدو هذا التحديد فى وضوح تام بحيث إنه ليس بحاجة إلى أى تعقيب منا بعد كل هذا الوضوح ● رأى المؤلف : لا جدال فى أن الدكتور محمود كامل قد نجح فى أن يقدم فى هذا الكتاب أكثر من صورة بانورامية لأكثر من معترك، خاضه هو أو خاضه هو وزملاؤه، لكنه، لسبب لست أدريه، يصمم على أن يغلف هذا الحديث كله فى إطار من الحديث عن الظروف أو المناخات أو الشخصيات المناظرة فى فرنسا ● من

المفهـوم بالطبع أن الثقافـة الفرنسية التى كـانت تطغى على رجال القانون والمحـاماة وقراءاتهم ومراجـعم وأمثلتهم كانت بمثـابة السبب وراء هذا الخلق، لكنى مع هذا لا أجد هذا مسوغا لسلوك الدكتور محمود كامل على هذا النحو فى هذه اليوميات أو هذه المذكرات، ومع أن مذكـراته حافلة بكثير من الحـقائق والظروف والتفصـيلات حول حياتنا المصرية، فإنها حافلة أيضا بدراسات كـثيرة وموثقة عن رجال القضاء الفرنسى فى مجـالات الفنون والآداب والسلطة والشهرة، وهى دراسات ممتـعة، لكنها، فـيما تعودناه وفيـما توقعناه أو نتوقعه، تخـرج عن نطاق اليوميات،كمـا أنها تصبح على اتساعها وتعمقها محدودة القيـمة إذا ما نشدنا العالمية لأنها لا تحدثنا على نحو ما هو متوقع عن الظروف المماـثلة فى بريطانيا أو أمريكا أو ألمانيا أو غيـرها من الحضارات المتعشة فى ذلك الوقت ● أجد نظيراً لمحمود كـامل فى هذا الأسلوب الذى انتهجه فى هذه اليومـيات، ويتمثل هذا النظيـر فيما انتهـجه الأستاذ عـبد الحليم الجندى فى كتابته عن أعلام الفقه الإسلامى من الإفراط فى الاستشهاد بأقطاب الحياة الفرنسية ● بعض الصحفيين المصريين ـ ومنهم الأسـتاذ حلمى سلام ـ كانوا هم أيضا حريصين فى كتاباتهم السياسية على تطعيم كتاباتهم عن السياسة المصرية المعاصرة بأمثلة كثيرة من التاريخ الفرنسى الحديث والمعاصر ● نحن نقدر ما تميز به هؤلاء الثلاثة من اطلاع على الأدب الفرنسى والتاريخ الفرنسى، لكننا نظل عـلى اعتقادنا أن مثل هذا الاطلاع ينبغى أن يظل فى حدود التمثل العميق والفهم والتأصيل والنقد، لا أن يفرض نفسه ليكون بمثابة مـرجع أو مؤشر لكل مـا يصادفه كاتب السـيرة أو التجـربة الذاتية ● الدلالات المهمة التى تحملها قصة طائر «الكركدند» على نحو ما يرويها محمود كامل، وهى القصـة التى تدلنا على عراقة سـياسة «تسـديد الخانات» التى لا تزال كثـير من مصالحنا وهيـئاتها تأخذ بها على مـستوى الأوراق ● الطائر المزعوم يمثل شـخصية خياليـة، لكنها (أى الشخصيـة الخيالية) كانت كـفيلة بأن تغير مـجريات الأمورعلى مسـتوى الأداء بأن تحـول الواقعـة من «جناية» بكل ما تسـتتـبعه مـن إجراءات إلى

«عارضة» تكفل راحة البـال، ولنقرأ هذا الفهم البيروقراطى المجـرب الكفيل بالتغلب على الواقع ● يعقب محـمود كامل برؤيته، حاصـرا لهذه الرؤية فى إطار ضيق: هو نطاق للتفكير الناقـد للمظهر فحسب ● بعض ملامح السلوك المهنى لرجـال القانون على اختلاف طوائفهم ● مدى الجفاء الذى كان خريجو الحقوق حريصين على إبدائه تجاه القـضاة الشـرعيـين، ومع أن لرجال القـانون المدنييـن من أمثال صـاحب هذه اليوميات بعض العذر الظاهر فى هذا التحامل فإنى أعتقد أنهم كانوا يبالغون فى ظلم هؤلاء القضاة الشرعيين ● التعامل مع الأخطاء المهنية أو الاجتماعية ● كان الخطأ لا يأتى إلا من القضاة الشرعيين ولكونهم شـرعيين فحسب، وهو نوع من أنواع الحيف والتعسف استمتع به أمثال مـحمود كامل واستمرأوه دون أن يجدوا مَنْ يردهم عنه ● من العجيب، على مـا تنبئنا القصة التى يوردها صاحب هذه اليـوميات، أن المحكمة الشرعـية كانت أكثـر راديكالية فى نظرتها إلى الفـرمانات الشاهانيـة(!!) والبراءات السلطانية(!!) والخطوط الهـمايونية(!!) وقالت فى وصفـها فى الحكم إنها - أى هذه الفرمانات - يجب أن تدفن فى التراب ● تعارض بعض أحكام القضـاء مع بعضها، ومن إيقاف إصدار بعض الأحكام القضائية ● على الرغم من أن القضاء الشرعى تم إلغاؤه إلا أن مشكلة مشابهة لا تزال تثور الآن فـيما يتعلق بالقضاء الإدارى وأحكامه على سبيل المثال ● من المهم أن نتأمل الصورة على نحو ما يرويها صاحب المذكرات دون أن ننشغل عن تفصيلاتها القضائيـة بكون المتقاضين فيها من اليهود(!!) ● من العجـيب أن محكمتى الاسـتئناف الشرعيـة والأهلية قد أيدت كل منهـما حكم أول درجة فى مجالـيهما ● محـمود كـامل يقدم القـصة دون أن يشيـر إلى رأيه هو فى القضية أو فى قضايا الحضانة على وجه العموم، وربما أن مثل هذه الإشارة تخرج عن إطار حديثه، لكننا لا نستطيع إلا أن نقارن بينه وبين صليب سامى باشا فى ذكرياته عن القضايا التى ترافع فيـها حين يذكر وجه مرافعته ثم يردفـه بما يعتقد أنه الحق أو الأحق ● «قضـية أولاد الذوات» إحدى المفـارقات التى كان محـمود كامل يجـيد

تقديمها ● يبدو من الطريقة التى يعرض بها محمود كامل قصة هذه القضية التى كان موكلا فيها أنه كان بمثابة السبب فى عدم اقتناع المحكمة برأيه، ومع هذا فإنه يؤثر فى روايته للقصة أن يلعب دور الشهيد والمظلوم ● يتعمد أن يصور المشكلة فى استخدامه للمصطلحات المسرحية بألفاظها الأجنبية ● المحكمة على خلاف ما أراد محمود كامل أن يصورها تصدر حكما متزنا أقرب إلى الحقيقة الأدبية التى نعرفها جميعا ● يصل محمود كامل إلى تقديم ما يرى أنه بمثابة المغزى فى هذه القصة فى رأيه ● من الصور الدقيقة التى يصور بها محمود كامل بعض عمله المبكر فى سلك الإدارة تلك القصة التى يرويها فى يومياته معترفا فيها بإحساسه بالذنب أمام ضميره ● قدرته على تقديم هذه الصورة دقيقة التفاصيل التى يروى بها كيف وقع هو نفسه فى محظور إهمال إنسانية وآدمية فتاتين دون أن ينتبه إلى حدود الأذى الذى سببه لهاتين الفتاتين ● يتحدث عن عمله كموظف للإدارة فى أحد أقسام البوليس حديثا حافلا بالقنوط والضجر من هذه الوظيفة ● يصل صاحب اليوميات إلى رواية بقية القصة بما تتضمنه من تصرفات إدارية - بوليسية تكفل تصحيح الخطأ الذى وقع هو فيه بخطأ أكبر منه ● هكذا تم التصرف فى الشكاوى الكثيرة المحولة من مكتب النائب العام ● يروى محمود كامل كل هذا بالتفصيل الذى نطالعه، ثم يعترف بكل صراحة بأن ضميره متعب!! ● يصل فى نهاية هذه القصة إلى أن يبلور اعتقاده فى جملة قصيرة جدا لكنها تحمل كل القوة التعبيرية والأخلاقية ● لا يقف عند حدود الفترة التى عمل فيها كمحام، أو كمعاون للإدارة لكنه يستبق هذه الفترة إلى ذكرياته عن فترة تكوينه كطالب فى كلية الحقوق ● يتحدث عن هواياته المبكرة للمسرح والكتابة، وكيف قاده شغفه بهذه الهواية إلى أن يسعى حتى مثلت له مسرحية من تأليفه وهو لا يزال طالبا. وقد ضمنها بعض عبارات الحب التى توجه إلى شخصية شبيهة به هو نفسه، كما ضمنها نقدا مباشرا لعميد كليته ● يتحدث عن مقابلته لعميد كليته بناء على استدعاء العميد له ● محاولته «الساذجة» الحصول على إذن من هذا

العميد بالتغيب عن قاعات الدرس، ورفض العميد أن يأذن له ● يحاول تفسير الأمور في ضوء نشأة العميد وتقاليد وتعب أعصابه ومرضه، وكأن الوضع الطبيعي كان يقتضي من العميد أن يوافق له على التغيب ● يتحدث صاحب الذكريات عن تحايله حتى ينتقم لنفسه من عميد الكلية على لسان بطلة المسرحية، فهو يقحم في النص المسرحي عبارات ذات إسقاط، ويشاء حظه أن يصاب بالرعب لأن بطلة العرض المسرحي ضخمت من تلقاء نفسها في أداء ذلك الإسقاط رغبة منها هي الأخرى في التنفيس عن مشاعرها ● الأستاذ محمد التابعي يحضر المسرحية فيحرص على رفع الروح المعنوية لصاحب المذكرات فيتصور صاحب المذكرات أنه قد أدرك الخطأ الذي وقع فيه، والذي هو وجل منه في تلك اللحظة ● أحد أساتذته حضر المسرحية ينبهه إلى ما التفت إليه من استغلال أحد الممثلين لدوره من أجل تعاطي المخدرات، وهو ما لم يدركه محمود كامل إلا بعد فترة من الزمن ● هكذا أصبح محمود كامل يعاني من سببين للوجل لا سبب واحد وهو يتحدث إلى نفسه في شبه مونولوج (١٩٢٦) ● للقصة نفسها بقية لا يرويها صاحب هذه اليوميات إلا عندما يصل في يومياته إلى سبتمبر ١٩٣٣، حيث يروي لنا هذه القصة التي هي بمثابة التتمة للقصة الأولى ● ينتهز الفرصة ليرسم صورة أدبية يصور فيها الفارق بين جوين مختلفين ، جو المسرح وأضواؤه ومجده، وجو السجن وكآبته وذله ● يطلعنا على بعض السياسات الحاكمة للنشاط المسرحي المصري في تلك الفترة الباكرة، وذلك من خلال واقعة لعب القدر فيها لصالحه، فقد كتب نقدا لمسرحتين من مسرحيات توفيق الحكيم مبكرة، فلما قابله في فناء مدرسة الحقوق التي كانت تضمهما كطالبين فيها، أشار عليه الحكيم بأن يقدم مسرحية ترجمها عن الإنجليزية إلى فرقة ترفيه التمثيل العربي، فإذا بترجمته تقبل تلقائيا بسبب واحد، وهو أن زميلهما الثالث محمد التابعي كان قد قدم ترجمة لها لكنه في الوقت نفسه كان قد انتقد مسرحية يؤدي مدير الفرقة دور البطولة فيها . . وهكذا قبلت ترجمة محمود كامل بسرعة من باب الانتقام من محمد

التابعى ● يروى هذه القصة على حقيقتها دون ادعاء، وقد كان فى وسعه أن يزعم على نحو ما يفعل الساسة أن ترجمته قد تفوقت على ترجمة محمد التابعى وعلى ترجمات غيره، لكنه لحسن الحظ لم يفعل ● يتحدث محمود كامل فى يوميات يوليو ١٩٣٣ عن النجاح الذى صادفته مسرحية «الوحوش» فى تونس على الرغم من عدم نجاحها فى مصر، مشيرا إلى أن شقيق الرئيس التونسى، وكان من هواة المسرح، تولى تعريبها من العامية المصرية إلى الفصحى ● يشير إشارة عابرة محملة بالسعادة فى يوميات يناير ١٩٣٦ إلى أن فرقة رمسيس بدأت تمثيل مسرحيته الثانية ● فى يوميات ديسمبر ١٩٣٦ يشير صاحب الذكريات إلى عرض ترجمته العربية لمسرحية «سافو» على مسرح دار الأوبرا ● يردف بحديث عن تاريخ « غادة الكاميليا » فى مصر ● يروى فى هذه المذكرات بداياته مع الصحافة الأدبية واسعة الانتشار على نحو أكثر طرافة من بداياته الموفقة فى الكتابة المسرحية ● نرى أن الأعمال الأدبية الجيدة كانت تمكن صاحبها تلقائيا من النشر ومن الكسب المادى ● دور سيدة فاضلة هى زوجة جورجى زيدان فى تقييم الأعمال التى يحولها إليها ابنها، وهكذا كان دور أصحاب المؤسسة التى رعت الفن والأدب يتآزر على هذا النحو الجميل الذى لا نزال نفتقده فى دولة المؤسسات ● ذكرياته الجيدة عن دار الهلال وإسهاماتها الصحفية والأدبية فى تاريخنا الفكرى، وطبيعة تسيير العمل الصحفى فى إصداراتها ● مدى الكفاءة التى كانت دار الهلال تعمل بها هى وصحفيوها، وذلك فى مقابل جحافل البشر التى تحفل بها مؤسساتنا الصحفية الآن ● القدرات الفائقة التى كان محرروها يتحلون بها ويتغلبون بها على أى نقص فى الموارد المالية ● القارئ وحده كان سيد الموقف على عكس ما عرفنا بعد هذا ● أجور المحررين فى دار الهلال، وربما نعجب بنظام الأجر الذى يمثل الحد الأعلى ● بعض ذكرياته عن ترشيحه (١٩٣٣) للعمل رئيسا لتحرير مجلة «اللطائف المصورة» والفرق بين العمل فى هذه المجلة ومجلات دار الهلال ● مع كل هذا التقدير لحرفية صاحب اللطائف المصورة ونشاطه فإن محمود

كامل يحرص على أن ينتقد أخلاقه المادية من خــلال واقعتين محددتين تتعلق الأولى بعمل محمود كامل كناقد فنى، وتتعلق الأخرى بعمله كمحام، وقد وقعت الأولى فى أثناء عمله فى اللطائف المصورة، ووقــعت الثانية بعد تركه العــمل فيها ● يدلنا على أنه لم يجد أية مشكلة فى الجمع بين احتراف المحاماة وهواية الأدب والفن معا، وهو يستشهد على إمكان هذا الجمع بوجود كثيرين سبقوه إلى هذا الجمع ● يورد رسالة من توفيق الحكيم أرسلها إليــه بعد سفره مباشرة إلى باريس للحــصول على دكتوراه القانون (وكــان قد تخرج قبله فى كــلية الحقوق عــام ١٩٢٥)، وقد احتفظ الدكــتور محمود كامل بهذه الرسالة ، وكان من حسن حظنا أنه نشرها فى كتابه، فى يوميات نوفمبر ١٩٣٥ متخذا من مرور عــشر سنوات عليها مناسبة لنشرها ● يردف بتعبيره عن حالته حيرة عانيتهــا أنا الآخر، لكن إلى حد أخف وطأة مما عاناه الزميل الكبير ● يصل إلى بيت القصيد فيما يتعلق بجمعه هو بين هذا وذاك ● يستعرض الموضوع فى إطار من التنظير والتأصيل ورصد التاريخ ● الإشارة إلى أنه لم يكن نسج وحده فى النجاح الذى حققه فى الجمع بين الكتابة والمحاماة ● قائمة قيمة بالأسماء البارزة فى المحامــاة التى اشتغلت فى بدء حــياتها بالصحــافة والأدب ● يستعــرض القائمة المقابلة وهى قائمة الصحفيين الذين تخرجوا فى كلية الحقوق ● لا يمل محمود كامل من الحديث المستفيض عن مكانة المحامين البارزة فى الحياة السياسية قبل الثورة، وكأنه يثأر لهم من وضعهم فيما بعــدها، وهو يفيض فى مثل هذا الحديث فى المقدمة حتى يقول إن كل إنجاز حققته مــصر شارك فيه المحامون ● الطرقة الخاصة بإطلاق مسمى «القضية المصــرية» على موضوع استقلال الوطــن وتحرير أراضيه ● يوميات الدكتور محمــود كامل لا تنكر ولا تخفى حقيــقة أن المحامين الشــبان فى ذلك الوقت كانت لهم مشكلاتهم بين الصحــافة فى العهد الليبرالى وبين الحــياة الحزبية ● مدى سطوة الوفد على الصحف التى كانت تنطق باسمه، ومــدى ما كان يحيق بهذه الصحف من خسائر إذا ما تخلت قيادة الوفد عنها، ويقدم قصتين مختلفتين تؤكدان على هذا المعنى

فى القصة الأولى تختلف «روز اليوسف» مع «الجهاد» فيؤيد الوفد «الجهاد» وينكر صلته بروز اليوسف، فتصبح روز اليوسف ضحية تستأهل من محمود كامل ان يكتب رسالة مفتوحة لزعيم الوفد من أجلها. أما فى القصة الثانية فإن «الجهاد» نفسه يصبح هو وصاحبه الصحفى الشهير محمد توفيق دياب بمثابة الضحية بعد ظهور «المصرى» ● ما يورده فى هذه المذكرات من نص رسالة مفتوحة وجهها هو نفسه إلى الزعيم الكبير مصطفى النحاس باشا عام ١٩٣٥ حين قرر «الوفد» إنكار صلته بجريدة «روزاليوسف»، وذلك بعد وقوفها ضد سياسيات الوفد فى دعم الوزارة القائمة فى ذلك الوقت وهى وزارة محمد توفيق نسيم ● يحاول أن يثنى النحاس باشا عن قرار قاس كفيل بأن يصيب أصحاب القلم فى أرزاقهم، بل وفى تحول موقفهم من الوطنية ● يقدم تصويرا للموقف المماثل الذى تعرضت له جريدة «الجهاد» وصاحبها توفيق دياب بعد فترة قصيرة، ويأتى هذا الحديث عرضا ضمن ما يرويه صاحب اليوميات عن قضية وكله فيها متعهد الصحف أمام الأستاذ توفيق دياب ● يصور محمود كامل تحول الجهاد من تأييد الوفد إلى معارضته، وكأنه يسلب توفيق دياب شرف المعارضة السياسية أو الاختلاف السياسى ● يحرص فى مواضع كثيرة من هذه المذكرات على أن يقدم لنا تراجم مختصرة لبعض أعلام الوطن الذين أتيح له أن يصادفهم فى حياته المهنية، وهو يجيد تصوير جوانب مضيئة فى حياة هذه الشخصيات ● أبرز من ترجم لهم فى هذا الكتاب : المحامى والمؤلف المسرحى الكبير أنطون يزبك، وهو يتحدث عن وفاته راثيا له ● يصل إلى بلورة سر نجاح أنطون يزبك كرائد للدراما المصرية فى أنه كان قادرا على أن يحرر مشاعر الحزن المكتوم عند أصحابها من مشاهدى مسرحياته ● يلخص على طريقته، قصة التعاون بين أنطون يزبك ومسرح رمسيس متطرقا إلى انشقاق «روز اليوسف» مؤكدا على مدى ما كانت المسرحية تجلبه من إقبال ونجاح مادى ● يصل إلى حدوث الخلاف بين يوسف وهبى وأنطون يزبك، ينحاز إلى أنطون يزبك لافتا النظر إلى حساسيته الفائقة وإلى ما كان يجلبه

التأثر عليه من حالات مرضية ● حدوث الزائدة الدودية كأثـر من آثار هذا الانفعال (؟) ● العلاقة التى نشـأت بين يزبك وبين إحدى الممثلات وكيف استـغل خصومه هذه العلاقـة فى تخريب العـلاقة بين أنطون يزبك وزوجـته ● يشير إلى انصراف يزبك عن المسرح إلى المحامـاة ثم إلى موته فى هدوء ● على هذا النحو من التراجم ذات اللقطات السريعة قدم لنا الدكتور محـمود كامل نبذات مشوقة عن كل من الفنان ناجى، وعن الشاعـر أحمد عبدالمجـيد، والشاعر المصـرى الكاتب بالفرنسيـة أحمد راسم، والشاعرالرومانسى حـسين عفيف، باعتبار هؤلاء الأربعة جـميعا من خريجى الحقوق ● بعض ما يتحدث به عن أقطاب الحياة السـياسية المعاصرين له ● يتحدث عن إبراهيم عبد الهادى حديثا حافلا بالتقدير والتبجيل على نحو مطلق، وهو حديث لم يسبقه إليه أحد ● مظاهر النضج المبكر فى شخـصية إبراهيم عبـد الهادى وأدائه المهنى والسياسى ● يجـيد تقـديم صورة الزعـيم الوطنى والقطب الوفـدى يوسف الجندى على نحو جميل ومـؤثر مشيراً إلى إسهاماته السياسـية المبكرة فى إقليمه وفى البرلمان وفى قضايا الشـعب على وجه العموم ● يتحدث عن محـمد صبرى أبو علم حديثـا قصيرا لكنه قـادر على وصف موطن العظمة فـى هذه الشخصيـة التى كانت نموذجاً للاتزان والتميز والتفوق ● يحفل حديثه عن عبد الفتاح الطويل بحب واعتزاز وإعجـاب بقدراته التنظيميـة الفذة ● تتضمن اليومـيات حديثا شيقا ومـهما لتاريخنا الحديث عن بعض تفاصيل الـتحقيق فى اغتيال بطرس غـالى باشا ، وهو يشير إلى الدور النبيل الذى لعبه عبدالخالق ثروت باشا وهو نائب عام فى إبعاد تهمة الاشتراك فى قتل بطرس غـالى عن حافظ عفيـفى وعن الحزب الوطنى ● ينتهز يوميات مايو ١٩٣٥ والحديث عن إصدار حافظ عفيـفى لكتابه «الإنجليز فى بلادهم» ليشير إلى أن اسم حافظ عفيـفى كان قد تردد فى مثل هذا الأسبوع من نفس الشهـر، شهر مايو، ولكن عام ١٩١٠ فى قـضية اغـتيـال بطرس غالى ● يستـطرد رواية ما انتهـت اليه التحقيقات التى أجريت بمعرفة ثلاث هيئات مـختلفة ، مشيراً إلى التحول التشريعى

المهم الذى كانت القضية سببا فى إقراره بتأثيم الاتفاق الجنائى ● يلخص جهود المحامين فى محاولة إبعاد حكم الإعدام عن الوردانى استناداً إلى أمر من اثنين ، أولهما انتقاء علاقة السببية من خلال مناقشات طبية ، وثانيهما اضطراب أعصاب الجانى ● المذكرات تنفرد بنشر ملخص حديث سليم زكى لمحمود كامل الذى صرح فيه بسر نجاحه فى تحويل الفدائى القديم محمد نجيب الهلباوى إلى مرشد للبوليس وذلك من أجل الإيقاع بزملائه من أعضاء التنظيمات السرية فى ثورة ١٩١٩ ● صاحب الذكريات يسوق حديثه عما توصل إليه من معلومات بشأن هذه القضية من خلال اللقاء الذى أجراه مع سليم زكى لمجلته «الجامعة» التى كان يصدرها، وكان قد اعتزم إصدار عدد خاص منها عن البوليس المصرى.

الباب الأول

ذكريات سياسية

مذكرات عبد الفتاح حسن

(١)

عبد الفتاح حسن أشهر من أن يعرف، فقد ظل فترة طويلة رمزاً للوفد مع أنه لم يصبح وزيراً وفدياً إلا فى ١٩٥١، ولم يصبح نائباً وفدياً إلا فى ١٩٥٠، لكن إخلاصه للوفد وفكرته هو الذى رفع من شأنه إلى الحد الذى أصبح اسمه مقترناً بالوفد الجديد كلما جاء ذكره.

كان عبد الفتاح حسن باشا من رجال القضاء، وقد صادفه الحظ بالاقتراب من خلال وظيفته القضائية بفؤاد سراج الدين حين كان وزيرا للداخلية (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) فنال ثقته، واعتمد عليه اعتماداً كبيراً حتى أصبح فى أذهان المراقبين، وكأنه شريكه فى مكتبه أو فى نشاطه البرلمانى والسياسى، وهو ما ينفيه عبد الفتاح حسن فى مذكراته ذاكراً طبيعة العلاقة وحدودها وتاريخ نشأتها على نحو ما سنرى فى هذا الباب.

وفى الفترة التى حكمت فيها وزارات الأقلية (١٩٤٤ ـ ١٩٥٠) تنقل عبد الفتاح حسن فى وظائف مدنية وقضائية متعددة، ونال فى هذه الوظائف تقدير الحكومات المتعاقبة، ثم آثر العمل بالمحاماة، لكنه

مع عودة الوفد إلى الحكم فى يناير ١٩٥٠ عين وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية وصدر المرسوم بتمويل هذه الوظيفة (أو إنشائها على حد تعبيرات ذلك الوقت) فى مارس ١٩٥٢، وأصبح بمثابة الرجل القوى العامل فى مجلس الوزراء وفى الداخلية وفى البرلمان.

وقد عين عبد الفتاح حسن وزيرا للدولة فى مرسوم منفرد لم يشمل غيره من الوزراء، وذلك فى ٢٤ يونيو ١٩٥١، وفى التعديل الوزارى الذى أجرى فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ (أى بعد ثلاثة أشهر) أصبح وزيرا للشئون الاجتماعية، أى أنه عمل وزيرا طيلة سبعة أشهر ثلاثة منها كوزير للدولة وأربعة كوزير للشئون الاجتماعية.

ويبدو من قراءة مذكرات عبد الفتاح حسن أنه تولى شئون وزارة الحربية بالإنابة واتخذ قرارات كثيرة بهذه الصفة منها قراره إنهاء خدمة الخبراء الإنجليز، وقراره بسحب البعثات الحربية للضباط المصريين من بريطانيا، وقراراته الخاصة بتأسيس الشرعية لمنع مرور سفن إسرائيل فى قناة السويس، ومع هذا فإننا لا نجد فى كتاب الأستاذ فؤاد كرم عن النظارات والوزارات المصرية إشارة إلى تولى عبد الفتاح حسن مسئولية هذه الوزارة، والحق أن خبرتنا تدل على عدم التعويل على كتاب الأستاذ فؤاد كرم فى هذه الفترة لما يفتقده من كثير من البيانات التى تساعد على توثيق دوران المسئولية الوزارية على نفس القدر من الدقة التى يحتويها ذلك الكتاب فى فترات سابقة.

وعلى الرغم من أن عبد الفتاح حسن كان قانونياً ممتازاً فى المقام الأول، ورجل إدارة وسياسة فى المقام الثانى، فإن الثورة عاملته كأنه

واحد من السياسيين الخطرين، ونسبت إليه المشاركة فى تدبير انقلاب على الثورة(!!) والقت القبض عليه بتاريخ ٢٦ إبريل ١٩٥٧، وصدر الحكم ضده بالأشغال الشاقة لمدة اثنتى عشرة سنة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٥٧ من المحكمة العسكرية العليا برئاسة الفريق محمد فؤاد الدجوى، ثم أفرجت عنه الثورة بعد عام من صدور الحكم. ثم كررت الثورة تقييد حريته عقب وقوع حرب ١٩٦٧، لكنها أفرجت عنه بعد ساعات. وعندما عزمت الثورة القيام بمذبحة القضاء آثرت من باب الاحتياط الاحتفاظ به(!!) فى المعتقل دون محاكمة، وظل هذا الرجل فى المعتقل منذ بداية سبتمبر ١٩٦٩ وحتى أفرج عنه السادات فى بداية عهده.

وقد صدرت هذه المذكرات التى بين أيدينا عن دار الشعب عام أربعة وسبعين، أى فى بدايات الكتابات التى لم يكن مسموحا بها فيما قبل ذلك، ومن عجائب الأقدار أنها طبعت فى مطابع دار الشعب وصدرت عنها، مع أن دار الشعب كما نعرف الآن هى إحدى المؤسسات الصحفية القومية لكنها فى مبناها ومطابعها هى «المصرى» مؤمما، وقد كان المصرى لأصحابه من عائلة أبى الفتح هو جريدة الوفد المصرى حين قامت الثورة.

(٢)

يروى عبد الفتاح حسن أن أول لقاء له بفؤاد سراج الدين شهد ميلاد فكرة التكوين القضائى لما سمى «مكتب مراجعة الأحكام العسكرية»، وهو المكتب الذى لا يزال يعمل حتى الآن، أى حتى

تأليفنا لكتابنا هذا، لا عند تأليف عبد الفتاح حسن لكتابه فحسب، وقد نقلنا فى كتابنا «محاكمة ثورة يوليو» عن المستشار ماهر برسوم أن هذا المكتب كان على وشك الإلغاء لولا أن وقع حادث اغتيال الرئيس السادات وما أعقبه.

ومن المهم أن نلتفت إلى أن هذا الذى يرويه عبد الفتاح حسن يدل دلالة قاطعة على مدى ما كان يتمتع به فواد سراج الدين من ذكاء، كما يدل أيضا على مدى ما كان يتمتع به من نفوذ.

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن مثل هذا النص يمثل نموذجا للكتابات التى تحفل بها المذكرات أو الذكريات السياسية والتى تبدو عابرة، لكنها تساعد فى كتابة تاريخ المؤسسات بعد الانتباه إلى مراجعتها وتمحيصها بالطبع، وفى حقيقة الأمر فإن مثل هذه الفقرات تظل على الأقل بمثابة الخيط الذى يقود المؤرخين إلى الوصول إلى الحقيقة التاريخية، فما بالنا وقد ضمّن صاحب الذكريات نصه الذى بين أيدينا كثيرا من الأسماء التى يمكن الرجوع إليها.

ولنقرأ هذا النص الذى أورده عبد الفتاح حسن ليكون بمثابة افتتاحية لذكرياته:

«حدث فى سنة ١٩٤٣ أنى قابلت فؤاد سرج الدين - وكان وزيرا للداخلية - ويتبعه مكتب مراجعة الأحكام العسكرية، حيث كنت أعمل فيه، (وكانت الأحكام العرفية قائمة بسبب الحرب العالمية التى نشبت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩) ولم تكن لى أية صلة سابقة به، ورجوته فى

تلك المقابلة أن يعفينى من العمل بذلك المكتب، وأن يوافق على عودتى إلى عملى القضائى السابق».

«ومن المؤكد أن تلك المقابلة قد تركت فى نفسى أثرا بعيد المدى، إذ سألنى عن سبب طلبى فصارحته بأننى مكلف بمراجعة الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية بالقاهرة، والإسكندرية، وطنطا، والمنصورة، وشبين الكوم، وأن إبداء الرأى فى شأن تلك الأحكام يُعرض على مدير الأمن العام (محمود غزالى)، ولم يكن من رجال القانون، ثم ترسل القضايا إلى رئاسة مجلس الوزراء(الحاكم العسكرى العام) للنظر فى التصديق، وكان خاتم الحاكم العسكرى العام (فى الواقع) عند جورج واكد، أحد موظفى الرئاسة، وكانت القضايا ترسل يوميا للرئاسة بأعداد هائلة، وعرضت الأمر على وزير الداخلية بصورة توحى بأن الوضع على هذا النحو... مما [دفعنى إلى طلب] إعفائى من الاستمرار فيه».

«وسألنى عما إذا كان الحاكم العسكرى العام يراجع القضايا ؟ فنفيت احتمال إمكان حصول ذلك، فقال: والحل؟ قلت: يُندب مستشار من وزارة العدل يعهد إليه بخاتم الحاكم العسكرى، ومعه عدد كاف من القضاة، وانتهت المقابلة بعبارة من الوزير فهمت منها أننى لن أعود إلى عملى السابق».

ويمضى عبد الفتاح حسن فى روايته بما يدلنا على سلاسة سير الأمور التأسيسية والتنفيذية فى ذلك العهد:

«ولم أدرك على وجه الدقة مؤدى تلك العبارة إلا بعد بضعة أيام حيث صدر قرار الحاكم العسكرى العام بتشكيل مكتب مراجعة الأحكام العسكرية من السيد على السيد وكيل محكمة مصر رئيسا للمكتب (وبعد ذلك بسنوات أصبح رئيسا لمجلس الدولة)، وعضوية القضاة: محمد سلامة (وبعد ذلك وزيرا للعدل)، والإمام الخريبى (وبعد ذلك رئيسا لمجلس الدولة)، وإبراهيم عثمان يوسف (وبعد ذلك وكيلا لمحكمة الاستئناف)، ومحمود عبد الرازق (وبعد ذلك وكيلا لمحكمة الاستئناف)، ومحمد ذهنى (وبعد ذلك وكيلا لمجلس الدولة)، وغيرهم. كما شملنى أيضا القرار، وطلبوا منا أن نتوجه إلى الإسكندرية - وكنا فى الصيف - لمقابلة وزير العدل محمد صبرى أبو علم، ورئيس الوزراء مصطفى النحاس، وأثناء مقابلة وزير العدل قلت: «والختم يكون عند رئيس المكتب»، مشيرا بذلك إلى خاتم الحاكم العسكرى، وانصرفنا، وفى طريقنا لمقابلة رئيس الوزراء لامنى السيد على السيد لما ذكرته لوزير العدل عن الخاتم، ونصحنى ألا أكرر ذلك أمام رئيس الوزراء، وقال: إننا سنؤدى واجبنا كقضاة، وسندون الرأى كتابة، وهذه هى مهمتنا، واقتنعت بما قال، ثم قابلنا مصطفى النحاس، وكانت هذه أول مقابلة ألقاه فيها، وذكر لنا رئيس الوزراء أن وزير العدل ووزير الداخلية معا قد وقع اختيارهما علينا، وأضاف بأنه بطبيعة الحال لا يراجع القضايا التى ترد إليه بعد مراجعة المكتب المختص، وأنهى الحديث بأن أى ظلم يقع فى الأحكام لا تكون مسئوليته على أحد سوانا».

(٣)

ويأتى فى مقدمة ما يحرص صاحب هذه المذكرات على الحديث عنه

فيما سجله من ذكريات.. حرصه على جلاء موقفه فيما يتعلق بحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، وهو الموقف الذى ظل الحديث عنه يتجدد فى إطار محاولة إلقاء بعض المسئولية عليه وعلى وزارة الوفد، وذلك من قبيل القول: «إن الوفد من خلال عبد الفتاح حسن شجع الشباب على الاندفاع أو التهور مما أدى إلى الحريق»، وهو فيما يلى من فقرات يلخص موقفه الفكرى (أو رأيه) من واقعة الحريق وتكييفها حسب ما يقول رجال القانون:

«... ولما راجعت شهادتى أمام القضاء (المحكمة العسكرية العليا) الثابتة بمحضر جلسة ١٤ أكتوبر ١٩٥٢، وجدتها كانت تعبر ومازالت عن فكرى بشأن حريق القاهرة».

«وتتجلى ركائز تلك الشهادات فى المسائل التالية:

«١ ـ إن الأيدى الأجنبية خاصة أعوانها ممن كان يطلق عليهم «إخوان الحرية» هى التى دبرت الحادث، وخططت له مستهدفة القضاء على المد الثورى الشعبى، وإقالة وزارة الوفد من الحكم، والبطش بالأحرار، والتنكيل بالمناضلين، وكبت الحريات».

«٢ ـ إن السراى الملكية تعاونت مع الأيدى الأجنبية لبلوغ تلك المآرب، لذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن تقام مأدبة فى قصر عابدين ظهر يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ يدعى إليها فريق كبير من ضباط الجيش والبوليس ولم يستثن مأمور قسم واحد من تلك الدعوة».

«٣ ـ إن إهمالا جسيما وقع من بعض المسئولين عن الأمن العام

ومن بعض قـادة الجـيش فى ذلك الوقت، لـتتـفـاقم الحـالة وتشـتـد الحوادث، وتظهر حكومة الوفد بمظهر العاجز عن صيانة الأمن، ويتخذ من ذلك ستارا ظاهريا للإقالة، وهو ما تم فعلا».

«٤ ـ إن أحمد حسين ليست له يد فى تلك الحوادث».

«٥ ـ إن إخوان الحرية (وهم المتـحمسون لبريطانيا) كـانوا سبب فتنة السويس، ولهذا حين عـاد صاحب هذه الذكريات من زيارته للسويس عرض على مجلس الوزراء انطباعـاته نتيجة تقصيه لتلك الفـتنة اقتراحا بإغلاق نوادى تلك الجماعة فى أنحاء البلاد واستجاب مجلس الوزراء للاقتراح وأصدر قرارا بذلك».

يشير عبـد الفتاح حسن بالفقرة الأخيرة إلى المحـاولة المبكرة لجماعة «إخوان الحرية» لإحداث فـتنة طائفية من خلال انتهاك حـرمة المقدسات الكنسية، وهى واقعة سنتحدث عنها فى موضعها من مدارستنا هذه.

(٤)

ويعبر عبد الفتـاح حسن فى وضوح وصراحة عن رأيه فى أن الحريق كان بمثابة نكبة على الوطن وهو يقول بصريح العبارة:

«وليس من شك فى أن حريق القـاهرة قد [حققت] لخـصوم الوطن المآرب».

. . . .

وهو يروى ما يـذكره عمـا حفلت به السـاعات الأخيـرة فى حكم وزارة الوفد:

«واجتمع مجلس الوزراء فى الساعـة السابعة من مساء يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ بمنزل مصطفى النحاس الذى كان قـد ألمت به وعكة صحية من اليوم السابق، ولما عرض رئيس الوزراء مسـألة إعلان الأحكام العرفية أذكر أننى اقـترحت إعـلان قطع العلاقات رسـميا مع إنجـلترا، ولكن انتهى الرأى إلى إرجـاء إعلان ذلك إلى اليوم التـالى (الأحد ٢٧ يناير ١٩٥٢) المقرر عـادة لعقد جلسة مـجلس الوزراء، وبناء على التكليف الصـادر من المجلس، وأثناء انعقـاده، تحررت مـذكرة إعـلان الأحكام العرفـية بمعـرفتى ومـعاونة الدكـتور طه حـسين، وقـد نفذنا مـعا هذا التكليف فى غـرفة جـانبية، وأقـر المجلس تلك المذكـرة عند عرضـها عليه».

وهو حريـص على أن يثبت نص خطابه الشـهيـر فى شرفة مـجلس الوزراء، ثم يشير بعد ذلك إلى مـوقف حكومة الهلالى والنائب العام منه فيقول:

«وأثناء تولى وزارة الهـلالى الحكم نشـر النائب العـام بتـاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٢ تقريره عن حوادث حريق القاهرة جاء فيه بالنسبة لى:

«وفى هذه الجمـوع الصاخـبة المجتـمعة فى دار الرئـاسة ألقى وزير الشئـون الاجتماعـية إذ ذاك (المقصود هو عـبد الفتاح حـسن صاحب الذكـريات) خطابا جارى فـيه الشـعور السـائد قصـد تهدئة خـواطر

المتظاهرين، ولكن الجماهير انسابت إلى قلب العاصمة معبأة نفوسهم، ملتهبة مشاعرهم، متحللة مناعـتهم ضد أى توجيه إجرامى يستغله دعاة السوء، فساروا كأنهم مخزن للبـارود تحف به أعواد الثقاب، وما لبثت هذه الأعواد أن اشتـعلت فدوى الانفجار وكـان ذلك فى حوالى ظهر اليوم، إذ انهـال فريق من المتظاهرين على كازينو أوبرا بعـد أن أشعلوا النار فيه».

هكذا كان تقرير النائب العام يتحدث فى بلاغة تعتمد على التصوير المركب بما يوحى بدور مؤكد لعبد الفـتاح حسن فى دفع الأمور إلى ما انتـهت عليـه، وهو مـا كـان صـاحـب الشـأن (الذى هو صـاحب الذكريات) ينكره مستـندا إلى افتقار الترتيب السـببى بين خطابه وحريق الأوبرا، وهو ما يعبر عنه فيما يروى من ذكريات:

«فأرسلت إلى جـريدة المصرى التـعقيب التـالى بعد أن أوردت نص الفقرة الخاصة بى من تقرير النائب العام:

«ولقد أوحت الواقعة المذكورة بأن تلك الجموع على إثر انسيابها إلى قلب العـاصمـة بدأت حوالى الظهـر بوضع النار فى كـازينو أوبرا ثم توالت بعد ذلك الحوادث الأخرى».

«ولما كنت على يقين من أن جميع الشهود الذين سئلوا فى التحقيق بشأن هذه الواقـعة قد أكـدوا أننى حضرت لـدار الرئاسة بعد السـاعة الواحدة من مسـاء اليوم المذكور (فى حين أن حـريق كازينو أوبرا وقع قبل ذلك فى الساعة ١٢ و٢٧ دقيقة مساء على النحو الثابت بالتقرير)،

كمـا أكدوا أن الجمـوع لم تبدأ فى الانصراف من دار الرئاسـة إلا بعد وقوع معظم الحوادث التى أشار إليها تقرير النيابة».

«ومن ذلك يتبـين أن نقل الواقعة المشـار إليها من التـحقيـقات إلى التقـرير قد شـابه غمـوض أدى إلى ترك أثر لا يطابق الحقـيقـة بشأن الخطاب الذى ألقـيتـه فى اليوم المـذكور ونشـرته الصحف فى اليـوم التالى».

«ولكن الرقيب منع نشر البيـان وأشر عليه فى ٨ مارس سنة ١٩٥٢ بالعبارة التالية:

«بعد أن تم أخذ الرأى لا ينشر «وأمضى قرار المنع».

(٥)

هكذا وجد عبد الفتاح حسن نفسه أمام موقف يمنعه من أن يعبر عن رأيه فيما نسب إليه من موقف سـياسى، وهو لحرصه على تاريخه يجد من الواجب عليه أن يلجـأ إلى القضاء لتمكينه من أن ينـشر رأيه، وقد فعل، وهو يقص علينا رحلته مع القضاء الإدارى من أجل إثبات رأيه:

«... فأقمت الدعوى رقم ٦٤ لسنة ٦ ق [نلاحظ أن الدعوى تقع فى السنة السـادسة القضـائية فـقط، وهذا صحيح لأن مـجلس الدولة نفـسه لم ينشـأ إلا فى عام ١٩٤٦] أمـام محكمـة القضـاء الإدارى، وأوردت فى المذكرة المودعة بها:

«لا جـدال فى أن المدعى بوصف كونه مـحـاميـًا وعضـوًا بمجلس

الشيوخ ووزيرًا سابقًا فى وزارة كانت تتولى الحكم يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ الذى تناول النائب العام فى تقريره عن حوادثه مسلك الوزراء ومنهم المدعى، يصبح صاحب حق اعتدى عليه، كما أنه أيضا صاحب مصلحة شخصية مباشرة مادية وأدبية فى الالتجاء إلى القضاء لإزالة ذلك الأثر الذى علق (حقيقة لا وهما) بالأذهان نتيجة إذاعة تقرير النائب العام على هذا النحو الذى صيغت فيه وقائعه».

«ولاشك فى أن للمدعى حقا ومصلحة فى إلغاء القرار الصادر بمنع نشر بيانه، كما أنه يترتب على تأخير النشر ضرر جسيم يتعذر بعد ذلك تداركه، إذ ليس من اليسير أن ينقل التقرير الذى أصدره النائب العام واقعة معينة من التحقيقات ويرتب عليها أثرا لا يتفق مع الثابت والأصل فى تلك التحقيقات، كما أنه من المجازفة أن يحمل النائب العام المدعى [أى عبد الفتاح حسن] فى التقرير الذى أصدره مسئولية إلقاء خطاب لم يقدر تماما مناسبة إلقائه، وانسابت معه الجموع التى سمعته إلى قلب العاصمة وبدأت بارتكاب الحوادث، وهو أمر لا تقره التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة نفسها التى لا خلاف عليها من جميع الشهود الذين سئلوا فى تلك التحقيقات».

«فإزاء هذه الظروف العامة والخاصة التى تكتنف حق المدعى فى تصويب ما التبس من أمر تقرير النائب العام تقوم مصلحة المدعى الجدية المشروعة إظهارا للحقيقة فى أمر جد خطير تتضافر المصلحة العامة والخاصة على وجوب معرفة خطئه من صوابه، لاسيما فى وقت تقلب فيه صفحات السياسيين، ومن حق المدعى أن يحرص على

تجنيب مـواقـفه مما يشـوبهـا من الغـموض أو الإبـهام أو الإيحـاء أو التعريض أو التلبيس من قريب أو بعيد إلا بالحق».

«فإن لاذ المدعى بالالتجـاء إلى محكمة القضاء الإدارى مـدافعا عن سمعـته السياسيـة، وتصرفاته العامـة فى مسألة مهمـة هى من أمهات المسائل التى يـعنى بها الرأى العام فى البـلاد، فإنه إنما يسـتعمل حـقا شرعيا ثابتا فى تصويب ما استغلق على الناس كشف سر حقيقته، كما أنه يباشر مـصلحة شخصيـة مقررة له قانونا للذود عن نفـسه، وحسن إدراكه وتدبره لعواقب الأمور».

«وتحـددت لنظر الدعوى المذكـورة جلسة ٢٩ مـارس ١٩٥٢، وفى اليوم السـابق على الجلسة تم اعتقـالى، مما اضطرنى إلى رفع الدعوى رقم ٧٤٤ سنة ٦ ق».

. . . .

وترينا المذكرات بعـد ذلك، وعلى نحو ما سنرى، أن المحكمـة قد أجابته إلى طلبه، وأقرت بحقه فى التصويب.

(٦)

ولا يفوت عـبد الفتاح حـسن أن يثبت واقعـة شهادة أحد الضـباط المسئولين بما يدعم موقفه:

«. . . ولا أستطيع أن أنسى أنه كـان يصحبنى عـند إلقاء خطابى فى رئاسة مـجلس الوزراء بكباشى (مقدم) عـبد العال السيـد، الذى كان

يعمل فى القسم المخصوص بوزارة الداخلية، ثم استدعى بعد إقالة الوزارة أمام أحد رؤساء النيابة (أحمد فؤاد سرى) ليشهد بأننى ألقيت خطبتى وانسابت الجماهير بعدها إلى قلب العاصمة وأشعلت النار فيها، فتعالى بذمته وأمانته أن يقوم بهذا الدور، وهو على خلاف الحق، ولما عاد إلى النيابة فى اليوم التالى للإدلاء بشهادته كان قد قابل صلاح الدين مرتجى مدير الأمن العام الذى أشار عليه بأن يؤدى الشهادة طبقا لما ترتضيه ذمته، وفعلا أدى الشهادة قاطعة أن الحريق بدأ فى الساعة ١٢ و٢٧ دقيقة بعد الظهر، وأن خطابى فى الجماهير كان بعد ذلك فى الثالثة والنصف مساء».

«وقال فى شهادته أمام النيابة: إن الحقيقة التى أدلى بها سبق أن أثبتها من قبل فى أوراق رسمية بوزارة الداخلية فى اليوم الذى ألقيت فيه خطابى يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ برئاسة مجلس الوزراء».

(٧)

ويفخر عبد الفتاح حسن بموقف الوفد حكومة ووزراء ونواباً من التشريعات المقيدة لحرية الصحافة التى تقدم بها أسطفان باسيلى، وكان نائبا فى البرلمان، ومن الجميل أن نرى النائب نفسه وقد استشعر أن عليه أن يخضع للرأى العام فسحب التشريعات التى تقدم بها:

«قدم أسطفان باسيلى المحامى عضو مجلس النواب ثلاثة اقتراحات بمشروعات قوانين بشأن الصحافة: أحدها بتعديل أحكام قانون العقوبات (م ١٩٩، ٢٠٠ ع) بحيث تكون المادة ١٩٩ ع:

«إذا ارتكبت جريمـة من الجرائم المنصوص عليها فـى المواد السابقة وفى المادتـين ٣٠٣/ ٢ و٣٠٨، بطريق النـشـر فى إحـــدى الجـــرائد واستمـرت الجريدة أثناء التحـقيق أو بعد إحالة الدعـوى إلى المحكمة على نشـر مادة ما يـجرى من أجل التـحقيـق أو المحاكمـة أو من نوع يشبهه، أمرت المحكمة بناء على طلب النيـابة العامة وبعد سماع أقوال المتهـم بتعطيل الجـريدة مرات لا تقل عن ثلاث ولا تزيد على خـمس عـشـرة مرة، ويعـاد هذا التـعطيل كلـما عـادت الجـريدة إلى النشـر المحظور».

«ويبطل فعل هذا الأمر إذا صدر أثناء مدة التعطيل أمر بحفظ القضية أو قرار بألا وجه لإقامة الدعوى أو حكم بالبراءة».

وتشيـر المذكرات إلى أن المادة ٣٠٣/ ٢ ع خـاصة بالقـذف فى حق الموظف العام أو ذى صـفة نيابـية عامـة أو مكلف بخدمة عـامة، (وأن المادة ٣٠٨ ع خاصـة بالعيب أو الإهانة أو القـذف أو السب طعنا فى عرض الأفراد أو خـدشا بسمعـة العائلات)، كما تشيـر إلى أن للمادة ٢٠٠ ع [وهى التـالية للمادة المـراد تعديلهـا] آثارا معينة عـلى صدور الحكم بالإدانة».

. . . .

«وثانى الاقتراحات إضافة أحكام لقانون المطبوعات بتفسير المادة ١٥ من الدستور بحيث تعتبر الجريدة خطرا على النظام الاجتماعى إن ثبت أنها دأبت بكيفية مطردة على نشر مـا من شأنه إيقاع العداء بين طبقات

المجتمع أو إغراء الناس بالقضاء على إحداها أو تسويدها، ويجوز فى الحالات المذكورة لمجلس الوزراء إلغاء الجريدة أو وقفها، ولوزير الداخلية إنذارها».

«وثالث الاقتراحات ينص على نظر الجرائم الصحفية على وجه السرعة».

ويردف عبد الفتاح حسن تلخيصه لهذه التعديلات بإنكار أى دور له فى إعدادها أو اقتراحها:

«وقد قوبلت التشريعات المقترحة بموجة من السخط، وكان من بين الساخطين عدد كبير من الشيوخ والنواب الوفديين».

«وأود فى هذه الذكريات أن أسجل من جديد تأكيدى بأننى لم أشترك بأية صورة من الصور فى اقتراحها أو صياغتها».

. . . .

«من المؤكد أن الملك لم يطلب منى - عند أداء اليمين - أو بعد ذلك وضع أو تقديم تلك التشريعات، ولم يشر إلى ذلك على أى وجه من الوجوه».

«وينبغى أن تكون لنا الشجاعة للقول بأن وزيرا أو أكثر، ووكيلا لوزارة العدل ربما كانوا قد اقتنعوا بصواب إصدار تلك التشريعات بالصورة التى تبدت عليها، فلما قوبلت بموجة من السخط رأت الحكومة أن تعلن تخليها عن مؤازرة استصدار تشريعين من التشريعات

الثلاثة».

ربما كان من حق القارئ علينا أن نشير هنا إلى ما هو معروف من أن الدكتور طه حسين نفسه كان من المؤيدين لإصدار تلك التشريعات!!!

(٨)

ويشير عبد الفتاح حسن فى ذكاء إلى ضيقه بالشائعات التى نسبت إليه إصدار هذه التشريعات، وإلى تصديه مباشرة لهذه الشائعات ورد فعله الحاسم فى مواجهتها:

«... وأذكر أننى كنت قد ضقت كثيرا بما أشيع حول وضعى من تلك التشريعات، وبما تردد من أن لى دورا فى صياغتها، فلما لم يعد فى طاقتى تحمل ما يلصق بى قابلت مصطفى النحاس فى صباح اليوم الذى كان مقررا لعقد اللجنة التشريعية بمجلس النواب بإدارة جامعة الإسكندرية واستأذنته فى الاستقالة من الوزارة، وقلت له: إن التشريعات مرة المذاق لدى الشعب بكافة طوائفه، وهى ضارة بسمعتنا خصوصا أن البعض يرمينا بأننا إنما ننفذ مشيئة الملك، وهو أمر غير صحيح، وانتهى الحديث بموافقة النحاس لأتوجه إلى اللجنة التشريعية وأعلن أن الحكومة تصرح بعدم مؤازرتها لتشريعين من تلك التشريعات، وأسرعت بالذهاب إلى اللجنة فإذا بأسطفان باسيلى كان قد سبقنى بإعلان تخليه أمام اللجنة عن تلك التشريعات».

«وبمجرد أن وصلت إلى مقر اللجنة إذا بموريس فخرى عبد النور

المحـامى - عضـو مجلس النواب - يـقول إنه يريد أن يسـأل الوزير إن كانت الوزارة تعتزم استصدار هذه التشـريعات بمراسيم بقوانين فى غيبة البرلمان؟ وكنت أعرف أنه ليس عضوا فى تلك اللجنة بالذات، وإنما له حق حضور اللجنة المذكورة مستمعا دون أن يسجل له طلب أو رأى. . وبدا على وجهه ما يشـير إلى الظن بأننى ربما أتهرب من الجواب على سؤاله، ونهض على الأثر عزيز فـهمى عضو اللجنة التشـريعية، وهو من أعز أصدقائى، ويعرف جيدا من قـبل وضعى على حقيقته من تلك التشريعـات، وكان من أبرز الساخطين، وأشد المقاومـين لأى قيد على الحـريات، وهو بطبيـعـته يقـاتل فى صف الحـرية دائما، ويسـتعـذب الاستـشهاد فى سبـيلها، وصاح: أنا عضـو فى اللجنة التشريعـية ومن حقى أن أسألك».

(٩)

هكذا نفهم من النص الذى أثبته عبد الفتاح حسن فى ذكرياته ما لم يشر إليـه صراحـة من أنه (أى عبـد الفتـاح حسن نفسـه) لمح لموريس فخرى عبد النور أنه ليس من حقه أن يسأله لأنه ليس عضواً فى اللجنة التشريعية، ونحن نفهم هذا من عبارة عزيز فهمى الواضحة.

ويورد عبد الفتـاح حسن نص محضر جلسة لجنة الشئون التـشريعية وفيه:

. . . .

«**عبد الخالق عمر (وفدى):** أنا أرى أن تقـرر اللجنة بأن تطالب

الحكومة بوعد بألا تستصدر هذه التشريعات فى غيبة البرلمان بمراسيم بقوانين».

«**محمد زكى (نائب مستقل):** اللجنة لا تستطيع استصدار مثل هذا الإقرار، إذ ليس فى إمكاننا أن نكلف الحكومة به».

«**الرئيس:** نحن كلجنة محال علينا موضوع للمناقشة، وصاحب الاقتراح سحبه، وبالتالى سقط هذا الموضوع فليس للجنة أن تتكلم فيه».

«**أسطفان باسيلى:** حتى ولا تناقش فيه».

....

«**الأستاذ عزيز فهمى (وفدى):** أشيع إن صدقا وإن كذبا أن الحكومة وافقت موافقة ضمنية على بعض ما جاء فى مشروعات القوانين التى سحبها اليوم زميلنا الأستاذ أسطفان باسيلى، وبما أن هذه الشائعة تركت فى نفوس بعض حضرات النواب المحترمين، وفى الرأى العام أثرا غير طبيعى، لذلك يكون من المستحسن - فيما أظن - لو تفضل أحد حضرات أصحاب المعالى الوزراء بتصريح يثبت فى محضر الجلسة يطمئن اللجنة التشريعية، وحضرات النواب جميعا إلى أن الحكومة لا تزمع إصدار مثل هذه التشريعات بالذات أثناء العطلة البرلمانية فى صورة مراسيم بقوانين طبقا للمادة ٤١ من الدستور، وأنا واثق من أن الحكومة لن تلجأ إلى هذا».

ثم يدلنا المحضر المسجل على أن عبد الفتاح حسن (وهو الوزير

الوفدى) كان يتبارى مع عزيز فهمى (وهو النائب الوفدى) فى الانتصار لحرية الرأى، والتعبير عن الإيمان بهذه الحرية.

. . . .

«**حضرة صاحب المعالى عبد الفتاح حسن:** «إن هذه الحكومة - وعلى رأسها مصطفى النحاس - ليست أقل حرصا من أغلى غلاة المتحمسين لحرية الصحافة، وتقديس رسالتها، وليس للشائعات التى يرددها البعض - مغرضا فى ترديدها - أى وزن فى تقديرها فهى لا تتصرف فى المسائل العامة إلا مبتغية الصالح العام دون غيره، وإذا كان حضرة النائب المحترم أسطفان باسيلى قد قدم الاقتراحات بمشروعات القوانين التى طرحت على لجنتكم فإن الحكومة قد بسطت وجهة نظرها فيها».

«وإذا كان حضرة النائب المحترم - بباعث من الصالح العام وحده - قد بدا له أن يستردها، فتقدير ذلك إلى اللجنة أولا ثم إلى البرلمان ثانيا».

(١٠)

ومع حرص عبد الفتاح حسن على التقاليد البرلمانية التى لا تلزم نفسها بتعهد دون ضرورة له، فإنه يتعهد أمام النواب بما طالبوه بعد أن يثبت ويسجل أن هذا التعهد مما لم تجربه التقاليد البرلمانية:

«أما ما أشار إليه حضرة النائب المحترم الدكتور عزيز فهمى من سماع رأى الحكومة، أو على الأصح بتعهدها فلم تجر التقاليد بذلك

فى مثل هذه الحالة، ولكنى أطمئنه بأصرح عبارة أن هذه الحكومة لا يمكن أن يطوف بخاطرها أن تستصدر تشريعات مثل ما عرض عليكم فى غيبة البرلمان، وتصرح بأنها لن تستعمل المادة ٤١ من الدستور فى هذا الشأن بالذات، والذى أقدره وأفهمه أن الرخصة الموجودة فى المادة ٤١ من الدستور لا تجيز ذلك».

. . . .

وينتقل عبد الفتاح حسن مباشرة (على نحو ما يدلنا محضر الجلسة الذى أثبته فى ذكرياته) إلى تنبيه النواب إلى الفرق الكبير بين التشريعين الأول والثانى من ناحية، والثالث من ناحية أخرى، ويقدم مبرراته للحرص على مناقشة التشريع الثالث وإقراره، وهى مبررات قوية كما نرى:

«على أنى أصارحكم أيضا بأن التشريع الثالث وهو الخاص١٠١٧ بالإجراءات الجنائية لا يمكن لأحد أن يدعى أن فيه مساسا بالحرية من قريب أو من بعيد، كما أننى أعتبر أن الصحفى الذى يقدر رسالته لا يمكن أن يُتصور فيه أنه يستهدف أمل التراخى فى محاكمته، لأنه لا يمكن أن يطعن صحفى بأكثر من أنه حين يكتب - والطبيعى أن يكون مؤمنا بما يكتب وبصحة ما يكتب - ويقدر فى الوقت ذاته أنه سيتراخى فى الفصل فيما أثاره، إن [رئى] إقامة الدعوى العمومية عليه، ولم أسمع عن أحد من حضرات ممثلى نقابة الصحفيين اعتراضا واحدا على هذا التشريع، كما أن حضرة النائب المحترم الدكتور عزيز فهمى - فى مجال غير هذا المجال - لم يطعن على هذا التشريع طعنا ذاتيا، لهذا أصرح بأن هذا المشروع وهو الخاص بالإجراءات الجنائية، تعتزم

الحكومة أن تتقدم به فى هذه الدورة إليكم».

«**الدكتور عزيز فهمى:** أشكر لحضرة صاحب المعالى عبد الفتاح حسن هذا التصريح وتفسيره للمادة ٤١ من الدستور يبعث فى نفوسنا كل الطمأنينة، أى أن الحكومة لن تصدر أى تشريع من التشريعات، سواء كان خاصا بحرية الصحافة أو غيرها، ومعالى عبد الفتاح حسن تكلم عن مشروع الإجراءات الجنائية، وإننى لا أرى فى نظر قضايا الصحافة على وجه الاستعجال ضررا ما».

«الأستاذ محمد زكى: سأتبناه أنا».

(١١)

ثم يورد عبد الفتاح حسن من فقرات المضبطة البرلمانية ما يدل دلالة واضحة على أنه كان حريصا على أن ينفى التهمة عن زملائه ممن مالوا إلى تأييد هذا القانون، وقد أشرنا من قبل إلى أن الدكتور طه حسين نفسه كان، وهو وزير المعارف فى وزارة الوفد من مؤيدى هذه التشريعات.. لكن عبد الفتاح حسن لا يركز على إبراء الاتهام عن نفسه ونسبته إلى الآخرين من زملائه من وزارة الوفد، وإنما هو بدفاع المحامى القدير يلجأ إلى القول بأنه لا يجوز الفصل بين وزراء الحكومة القائمة وتقسيمهم إلى قائمتين:

«**حضرة صاحب المعالى عبد الفتاح حسن:** إذا كان قد بدا للبعض بأن يصور الوزراء فوضع البعض منهم فى قائمة ووضع الآخرين فى قائمة أخرى، فإننى أعتقد أن هذا الوضع غير صحيح لأننا

كلنا فى قائمة واحدة هى قائمة الشرف دون غيرها حيث يفهم الشرف، وفى قائمة دعاة الحرية حيث تفهم الحرية، ونحن دائما فى صف الصالح العام دون غيره، لهذا كنت معتزما - إن كنت استطعت أن أدرك هذا الاجتماع من بدايته - أن أقرر هذا بلسان رفعة رئيس الحكومة وبلسان جميع الوزراء دون تفريق بين أحد منهم، فنحن على رأى واحد ولن نختلف فى هذا الشأن، فإذا قلتم إن أحد الوزراء فى قائمة الشرف وقبل آخر أن يكون فى صف الآخرين ويظل فى منصب الحكم فإنكم تتهمونه بالكثير».

ويؤكد عبد الفتاح حسن على هذه الفكرة بطريقة أخرى، مشيرا إلى أن إبداء الرأى على لسان وزير ما لا يستتبع أن يكون هناك رأى غير رأى الأمة:

«والحق الذى يقال إن هذه الحكومة على رأى واحد وفكرة واحدة فى تقديسها للحرية، وأنه حين تتجلى إرادة البلاد فيكم أنتم لا فى أحد آخر تنزل على إرادتكم لأنها لا تنحنى إلا لإرادتكم، وأنتم الذين تمثلون إرادة الأمة، ونحن عند مشيئتكم لهذا حين قلت لحضراتكم إن المشروع الأول الذى وجه إليه من الاعتراضات ما وجهه أحد المعترضين الذى سمعته وكنت من الدعاة لسماعه وكنت محاولا فى كل مرة أن أمنع ما يمكن أن يعوق كلامه، وأنت تسمعنى يادكتور عزيز الآن وتفهمنى، وإذا كان هذا رأيى ولا أقول إنه شأن يختلف عن شأن جميع حضرات الزملاء، فأنا واحد منهم أمثل فكرتهم جميعا دون تفريق أو تمييز لأحد منا على الآخر، وإذا كانت هذه الإرادة قد تجلت فنحن عند

إرادتكم لا ننحرف عنها، ولا يمكن أن يصدق مـا يتردد من الشائعات من أن هذه التشريعات ستصدر وفى غيبة البرلمان على غير مشهد منكم وبمراسيم بقوانين خـاصة بحرية الصحافة وقـد أردتم أن أعيد هنا ذلك لهذا تعمدت أن أكون صريحا فى الرد».

(١٢)

ويعيد عـبد الفتاح حسن التأكـيد على أهمية عرض مـشروع القانون الثـالث لما يراه من فـائدة للصحـافـة والصحـفـيين فى نصـوص هذا المشروع:

«أما فيما يختص بالمشروع الثالث فسأكون صريحا أيضا حين أقرر أن فى هذا المشروع خدمة للصحافـة لأنه لا يجوز أن يقال للصحفى أنت تكتب مؤمنا بما تكتب وتقـذف فى ذوى الصفة العامـة ومن حقك أن تقـدم الدليل عـلى صـحـة الوقـائع، ومع ذلك تطـلب التـراخى فى محاكمتك».

«إننى أجل الصـحـافـة ولـم أسـمع ممن اتصلت بهم من رجـالهـا اعتراضا ما على هذا التشريع ، وإن كانوا قد سلكوه ضمن التشريعات الأخرى إلا أنه لا يجوز أن تُعمم المعارضة على التشريعات كلها، فهل يستطيع أحـد من حضراتكم أن يقـول فى أن هذا التشريع وكل قـوامه سرعـة المحاكمة دون تحـديد لأمد الفصل فى الدعوى ودون قـيد على طريقة استـمداد المحاكم للعناصر التى تكون على أساسـها رأيها، هل يستطيع أحد أن يقول [إن] فيه مساسا بالحرية؟».

«وهل الصحفى الذى يقدس رسالتـه يشفق من سرعة نظر الدعوى للفصل فيها؟ فإن كان لأحد من حضرات النواب [رأى] آخر فيما أقول فإنى على استعداد لسماعه ومناقشته».

«والحكومـة تصارحكم بأنهـا عند الرأى الذى بسطتـه من أنه إذا لم يتبن أحد من حضراتكم هذا المشروع، فإنها ستتقدم به إلى المجلس فى هذه الدورة وتطلب نظره على وجـه الاستعجـال، وله [أى للمجلس] الكلمة الأولى والأخيرة».

. . . .

«**محمد زكى (نائب مستقل):** أطلب الاستمرار فى نظر الاقتراح بالقانون الخاص بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف».

«**الرئيس:** بناء على ذلك قررت اللجنة نظره».

«**حضـرة صاحب المعالى عـبد الفتـاح حسن:** بعد استئذان حضـرة الرئيس، أذكركم بأننا ناقـشنا هذا المشروع، وكـان باقيـا أخذ الرأى، وأنا الذى كنت طلبت إرجاء أخذ الرأى».

«**الرئيس:** المشروع سبق مناقشته فى الجلسـة الماضية، وأعتقد أنه لا داعى للمناقشة فيه وسنأخذ الرأى الآن».

(١٣)

ومما يحـسب لصاحب المـذكرات حـرصه على أن يـسجل نتـيجـة التصويت على هذا المشروع فى البـرلمان على مستوى اللجنة، ثم على

مستوى مجلس النواب نفسه. ومن الجدير بالتقدير أن نرى من المعترضين على المشروع ثلاثة وفديين كان منهم أحمد أبو الفتح وإبراهيم طلعت، ونحن نعرف من تاريخهما ومعاناتهما فى عهد الثورة ما يجعلنا نقدر حجم هذه المعاناة بعد ما عاشوه من حرية مفرطة تجلت فى مثل هذه المواقف:

«أخذ الرأى فاتضح أن الأغلبية تؤيد الاقتراح، ووفق عليه بالإجماع [وكان أعضاء اللجنة هم:] عبد المجيد عبد الحق - عزيز فهمى - إبراهيم مكاوى - شفيق الديب - عبد العظيم عيد - عبده البرتقالى - الدكتور حامد خليل الشريف - محمد زكى - مصطفى صبرى الشنوانى - محمد محمد قراعة - أسطفان باسيلى - عبد الخالق أحمد عمر)».

«ثم أسفرت مناقشة المشروع فى مجلس النواب عن الموافقة عليه بأغلبية ١١٦ صوتا ضد سبعة أصوات (أحمد أبو الفتح - أحمد حمادى - إبراهيم طلعت (وفديون) - إبراهيم شكرى (اشتراكى حزب أحمد حسين) - الدكتور نور الدين طراف (حزب وطنى) - محمد توفيق خشبة - على كامل كيلانى (الهيئة السعدية)».

«ثم أقر مجلس الشيوخ المشروع بجلسة ٢٠ أغسطس ١٩٥١».

. . . .

ولست أدرى لماذا لم يطلعنا صاحب المذكرات على تفاصيل نتيجة التصويت فى مجلس الشيوخ، ألأنها كانت بعيدة عن متناول يده فى ذلك الوقت؟ أم لأنها تضمنت نسبة أعلى من المعارضة للوفد؟! ونحن

لا نكلف صاحب المذكرات شططا فى هذه الجزئية، لكننا نلفت النظر إلى ما قد يثور فى الذهن عندما نلاحظ حرصه على كل التفاصيل فى معظم جوانب الجزئية التى تناولتها المذكرات ثم نجد هذا الحرص وقد غاب عن إحدى الجزئيات.

(١٤)

ولا تخلو مذكرات عبد الفتاح حسن من حديث مهم لتاريخنا القومى عن السياسة الخارجية، وبخاصة فيما يتعلق بموقف الوفد من قضية فلسطين وتبعاتها، ونحن نرى عبد الفتاح حسن حريصا على أن يشير بوضوح واهتمام إلى موقف حكومة الوفد الذكى الذى تمكنت به هذه الحكومة من تأسيس (أو خلق) شرعية مبكرة لمنع مرور السفن الإسرائيلية فى قناة السويس، وهو الموقف الذى ظل بمثابة مكسب فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى حتى أضاعته نتيجة حرب ١٩٥٦، وهى حقيقة من حقائق التاريخ التى حجبت بقصد عن الشعب، ومع أن عبد الفتاح حسن كوزير دولة ثم كوزير للشئون الاجتماعية لم يكن فيما يظهر للرائى معنيا بهذا الأمر بصورة مباشرة، إلا أن حقيقة الأمر أن مبدأى المسئولية الوزارية والمشاركة السياسية كانا منتعشين فى ذلك العهد، كما أنه بالإضافة إلى هذا كان فى ذلك الوقت وقبله وكيلا برلمانيا مع وزارة الوفد، وعضواً فى البرلمان، فكان على علم تام بكثير من مجريات الأمور، ولسنا نعرف إن كان هو أم غيره الذى كان وزيرا للحربية بالإنابة فى فترة سفر وزيرها الأصلى مصطفى نصرت للخارج التى أشار إليها فيما نقرؤه من مذكراته، وهو الأمر الذى فاته

أن يثبته قبل أن يتطرق فى مذكراته إلى تفاصيل هذا الموضوع حيث يقول:

«وحدث أن مجلس الأمن كان قد أصدر قرارًا بالسماح للبواخر الإسرائيلية بالمرور فى القناة فأريد أن تكون هناك حجة لا تدحض لرفض تنفيذ القرار، وتم الاتفاق مع المملكة السعودية على أن تتخلى عن إحدى جزرها إلى مصر بحيث تكون سيادة الدولة على مياهها فى حدود المسافة المعترف بها دوليًا، وتذرعنا بأن الهدنة لا تنهى حالة الحرب، ومن حقنا أن نسيطر على مياهنا الإقليمة، وإذ كان ميناء إيلات على مسافة أقل من المسافة المقررة دوليًا من الجزيرة المشار إليها، فمن حقنا أن نمنع المرور فى تلك المياه».

«وإيضاحًا للمسألة أنقل [الضمير لعبد الفتاح حسن] عن كتاب القانون الدولى العام للدكتور حامد سلطان أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة، طبعة ثانية، يناير سنة ١٩٦٥ ما يلى:

«كانت وزارة الحربية والبحرية (مصلحة الموانى والمنائر) قد أعلنت فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٠ أن منطقة المياه الساحلية الواقعة غرب الخط الموصل بين رأس محمد ورأس نصرانى منطقة ممنوعة لا تجوز الملاحة فيها، وأرسلت المنشور رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠ لجميع شركات الملاحة وللقنصليات الأجنبية فى مصر، وحاصل ما ورد بالمنشور المذكور:

«(أ) منع السفن الحربية الإسرائيلية بالقوة بإطلاق النار عليها إذا لم

تذعن للأمـر الصادر إليـها بعـدم المرور فى المنطقـة المبينة فى المنشـور المذكور».

«(ب) تضبط السفن الإسـرائيلية التجارية وتحـجز إذا حاولت المرور فى المياه الإقليمية المصرية بما فى ذلك مدخل خليج العقبة».

«(جـ) يتحـقق من حالة ووضع السـفن الحربية والتـجارية الأجنبـية المحايدة قبل السـماح لها بالمرور بمدخل خليج العقبة، وللسـفن الحربية المصرية اتخاذ الإجراءات اللازمة فى هذا الشأن».

«وحدث فى ١ يوليـو ١٩٥١ أن خالفت السفـينة الإنجليزية «إمـباير روش» التـعليمـات المشار إلـيهـا فأوقـفت السلطات المصـرية السفـينة وحجـزتها [أربعـًا] وعشرين سـاعة، ووضـعت حرسًا عـسكريًا على ظهرها، واحتجت السفارة البريطانية فى ١١ يوليو ١٩٥١».

«وعهدت وزارة الخارجية المصرية إلى مستشارها الدكتور وحيد رأفت بإعداد رد على الاحتـجاج فأتم ذلك بكفاءته الممتـازة ودعى للحضور إلى مجلس الوزراء لتلاوة مشروع الرد على المجلس أثناء انعقاده، ولم يعقب أحـد من الوزراء على مشروع الرد إلا مـصطفى النحاس رئيس الوزراء إذ رأى تشديد إحدى العبارات إلـى ما هو أكثر عنفا وتم ذلك فعلا، ومن العجيب أن تصدر إحدى الصحف فى اليوم التالى متضمنة الزعم بأن الرد الذى عـرض علـى مجـلس الوزراء خـفف مـصطفى النحاس رئيس الوزراء من لهجته».

(١٥)

ويتحدث عبد الفتاح حسن فى هذه المذكرات عن بعض محاولاته الإصلاحية التى لم يقدر لها النجاح فى الفترة التى عمل فيها كوزير دولة مكلفًا بوزارة الداخلية بالإنابة، ومن قبل كوكيل برلمانى لوزارة الداخلية، وأهم هذه المحاولات هى محاولته إلغاء نظام العمد، وهو حريص على الإشارة إلى أن نواب الوفد (وكانوا هم الأغلبية) قد وأدوا اقتراحه على الرغم من أنه كان وزيراً وفدياً(!!) وعلى الرغم من أن عضو البرلمان الذى قدم هذا المشروع باسمه كان وكيل البرلمان الوفدى، بل كان أيضاً وزيراً وفدياً فيما بعد:

«كتبت بنفسى مشروع قانون جديد للعمد، وحررت مذكرة إيضاحية وسلمتهما إلى عبد المجيد عبد الحق - وكيل مجلس النواب فى ذلك الوقت، وقدم المشروع باسمه، وكنت أستهدف من ذلك سرعة نظر القانون بدلا من اتخاذ الإجراءات الأخرى التى ربما تطول، وحضرت اللجنة التشريعية بوصفى وزيرًا للداخلية بالإنابة، ووافقت على المشروع، وطلبت نظره على وجه الاستعجال، وعند طرح المشروع على مجلس النواب فى ٣١ يوليو ١٩٥١ قاومه النواب، وكان للوفد أغلبية فى المجلس، وأفلحوا فى إعادته إلى اللجنة لاستكمال بحثه وتم بذلك وأده».

ويحرص عبد الفتاح حسن على أن يورد فى مذكراته نص المشروع:

«مادة ١ : اعتبارا من تاريخ صدور هذا القانون يمتنع شغل مناصب

العمـد الخالية والتـى تخلو من شاغلها بالـرفت والاستقـالة والوفاة، وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة الثانية».

«مادة ٢ : تخلى خـلال السنوات الخمس التالية لتـاريخ صدور هذا القانون مناصب العمد التى تقع فى دائرة قطرها ثمـانية كيلومترات من قاعدة المركز أو البندر أو مقر نقطة بوليس دائمة».

«مادة ٣: يلغى ما يخـالف تلك الأحكام الواردة بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧».

«مادة ٤ : على وزرائها كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشـره فى الجـريدة الرسـمـيـة، ولوزيرالداخليـة أن يصـدر القرارات اللازمة لتنفيذه».

ويردف هذا بنشـر «المذكرة التـفسيـرية» للقانون، ومـن الإنصاف أن نشير إلى أن هذا المشروع على نحو ما قـدمه عبد الفتاح حسن لا يزال بمثابة مشـروع تقدمى عن النظم العتـيقة التى لا نزال نحتفـظ بها حتى يومنا هذا:

«أصبح نظام العمـد فى مصر غير متـفق والتطورات الحالية، ونظرا لما يقوم فى البـلاد من تنافس بين العائلات وبين أفراد العـائلة الواحدة من جراء انتخاب العمـدة، ونظرا لما أسفرت عنه التجارب الطويلة من أن نظام العمد كان عاملا مهما من عوامل الإخلال بالأمن العام، فقد رئى أنه من المستحسن إلغاء نظام العـمد فى جميع بلاد القطر المصرى وليس من شك فى أن إلغاء نظام العمد سيكفل القضاء على المنافسات

على تلك المناصب وما تجرها من متاعب تلحق فى النهاية بالأمن وتسىء إليه».

«كما يكفل عدم استغلال الأحزاب السياسية لنصرة مؤيديها دون غيرها لتوليها الحكم».

«وتضمنت المادة الأولى عدم شغل المناصب الخالية والتى تخلو، وتضمنت المادة الثانية أن يكون إخلاء مناصب العمد على مرحلة تسمح بتدبير عدد كاف من ضباط البوليس الذين تزود بهم مراكز البوليس ونقطها، وقد حددت المنطقة التى تخلى فيها مناصب العمد بثمانية كيلومترات حتى لا تتسع أكثر من اللازم فلا تتوافر بذلك للمركز أو البندر أو النقطة الدائمة ممكنة [أى إمكانية على نحو ما نقول الآن] صيانة الأمن العام».

(١٦)

ومن الأفكار الإصلاحية(!!) التى يحرص عبد الفتاح حسن على الإشارة إلى مسئوليته عنها فكرة قيام محكمة النقض بتحقيق الطعون فى الانتخابات البرلمانية حتى يكون الحكم فى هذه الطعون أقرب إلى الصواب وبعيداً عن طغيان الأغلبية البرلمانية، وهو يروى أنه تحدث مع الملك فاروق فى هذه الفكرة عقب أدائه اليمين الدستورية فى كابرى مباشرة، وكان قد استعد برءوس موضوعات حتى إذا ما أتيحت له فرصة الحديث مع الملك استغل الفرصة لمثل هذه الموضوعات.

يقول عبد الفتاح حسن:

«. . . وقدرت مقدما أنه ربما يستبقينى الملك فترة فى أثناء أداء اليمين فأنتهز الفرصة لإثارة تلك المسائل، واستأذنت وقلت: إن الطعون فى الانتخابات ينظرها البرلمان، فلو كانت هناك أغلبية فإنها ربما تنحاز لرفض الطعن الخاص بأحد ممن ينتمون للأغلبية فى البرلمان، و قد يكون الطعن مستنداً لأسباب صحيحة، ولهذا فإنه من الأصوب أن يعهد لمحكمة النقض بنظر الطعون الانتخابية، فقال: «حد حايشكم إنكم تعملوا كده؟»».

«وكنت أسمع أن مثل هذا الاقتراح قد جرت محاولات عديدة فى مختلف المناسبات ومنذ وقت طويل، ولكن العقبات كانت تزرع فى طريق إتمامه، ومن تلك العقبات ما قيل من أن القصر لا يرحب بذلك الاقتراح».

«ولما عدت إلى مصر بعد أداء اليمين انتهى الأمر إلى صدور قانون بذلك تمت الموافقة على مشروعه فى مجلس الشيوخ بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٥١، ومما يسجل لعبد المجيد عبد الحق (وفدى)، ولراغب إسكندر (سعدى) أنهما كانا قد اقترحا ذلك من قبل ومن مدة طويلة سابقة على التاريخ المشار إليه».

(١٧)

ومن المواقف التى يعتز بها صاحب المذكرات ويحرص على الإشارة إليها فى مذكراته موقفه الذى حاول به مجابهة سيطرة الإنجليز على نادى الجزيرة ومحاولته الوقوف ضد هذه السيطرة عقب هدم الإنجليز

كفر عبده، وهو يلخص موقفه فى هذه الجزئية فيقول:

«كان الإنجليز قد هدموا لنا كفر أحمد عبده بالسويس، وكان نادى الجزيرة يرأسه السفير البريطانى، ورئيسه الفخرى ولى العهد الأمير محمد على، وكان المصريون غرباء فيه ولا يلتحق المصرى بعضويته إلا إذا زكاه إنجليزى، فرأيت أن أتصدى لأمرين:

«أولهما: منع سباق الخيل وكان مقررا أن يجرى بنادى الجزيرة، وحدد له موعد يوافق مناسبة خاصة لإحدى كريمات الملك، وتم منع السباق فعلا رغم المحاولات العديدة الضاغطة».

«وثانيهما: الاتجاه لإقامة استاد رياضى مكان النادىْ وتقدمت إلى مجلس الوزراء بمشروع مرسوم بالاستيلاء على نادى الجزيرة وإعداده لأن يكون استادا، الذى كان مقررا إقامته فى مدينة الأوقاف، وكان استصدار المرسوم المشار إليه لا يتصل بوزارة الشئون الاجتماعية وإنما يتصل بوزارة الاقتصاد التى يتولاها الدكتور حامد زكى الذى أقرنى، وصدر المرسوم فعلا».

«وكنت قد درست موضوع إنشاء نادى الجزيرة ووجدت أن إنشاءه صاحب تاريخ الاحتلال الإنجليزى لمصر، وأنه افصح فى مشروع إنشاء النادى أنه للترفيه على جنود الاحتلال».

ويشير عبد الفتاح حسن إلى مشادة بينه وبين أحد وزراء الشئون الاجتماعية السابقين (وإن لم يشر فى مذكراته إلى هذه الصفة لعبد السلام الشاذلى) بسبب موقفه هذا من نادى الجزيرة:

«. . . ونشرت جـميع الصحـف الصادرة يوم ١٣ ديسمـبر ١٩٥١ المشادة التى وقـعت فى اليوم السـابق (١٣ ديسمبـر ١٩٥١) بينى وبين عبد السـلام الشاذلى [ربما وقعت هذه المشادة فى البـرلمان] بصدد نادى الجزيرة، أكتفى منها بجانب مما ورد بتلك الصحف:

«**عبد السلام الشاذلى:** جئت إليك وقد كنت قـابلت فؤاد سراج الدين وفضل أن أتحدث معك فى شأن نادى الجزيرة، فهذا النادى نادى عالمى، وخسارة فـادحة أن يغلق، ولو زرته لأدركت مدى الفائدة التى يجنيها منه المصريون».

«**عبد الفتاح حسن - وزير الشئون:** أقول لك من قبل الدخول فى مناقشـة هذه التفصـيلات: إننا يجب أن نشـعر الإنجليز بأن مـوقفنا منهم فى حالة الغضب غير مـوقفنا منهم فى حالة الرضا ، وأؤكد لك أن خصمنا يحترمنا إذا مـارسنا حقنا فى الغضب عليه، ولابد أنك تعلم أن تصرفاتهم تثير الزهد فيهم».

«**عبد السلام الشاذلى:** إننا بهذه الطريـقة سنخسـر الفائدة التى نجنيها من النادى، اسـأل مَنْ تولوا وزارة الشئون قبلك عن قـيمة هذا النادى».

«**وزير الشئون:** أنا لا أجـادل فى هذا. . ولكننا لا نقبل أن نتـرك ناديا مصريا تحت الحماية البريطانية يستغل فيه الإنجليز ١٤٦ فدانا يمدون فيهـا أرجلهم فى الوقت الذى ينسف فيه الإنجلـيز كفر عبـده ويشردون المصريين».

(١٨)

وتشير المذكرات أيضا إلى نجاح صاحبها فى اتخاذ قرار الاستغناء عن الخبراء الإنجليز الذين كانوا لا يزالون يعملون فى وزارة الحربية، وعن قراره بإيقاف البعثات إلى إنجلترا:

«كان بوزارة الحربية تسعة عشر خبيرا إنجليزيًا بمرتبات عالية، وأدركت بعد إلغاء المعاهدة أن الإنجليز لن يمدونا بطبيعة الحال بقطع غيار، ولا بخبرات، فألغيت عقود هؤلاء الخبراء، ولم أستشر أحدًا فى ذلك».

«وأرسلت كتابا بذلك إلى الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة، فإذا به بعد وصول الخطاب إليه يتصل بى ثائرًا وهائجًا - وكان وزيرًا للحربية قبلى بسنين - وقال: هو أنا كاتب أرشيف فى الوزارة؟ وكنت قد درست أسلوبه، فقلت له مهدئا لثورته: «فاضى أفوت عليك»، وكنت أعلم من دراستى له أن تلك الكلمة كافية لأن أعرف كيف سيتصرف، فقال لى: «أنا جاى حالا»، وحضر معه إبراهيم جزارين الضابط المختص بشئون الطيران فى مكتبه، ودخلا معًا مكتبى بوزارة الحربية، فقلت: تسمح أن جزارين ينتظر قليلا؟ فانصرف، وقلت لحيدر: أنت زعلان؟ قال: «جدا .. دى إهانة»، قلت: أنا وزير وفدى، ومدنى، ومحامى قبل كده، ولم أرد إحراجك أو أن أفقد صداقتك، وفكرت إن أنا استشرتك إما أن توافقنى فتورط نفسك معنا، وإما أن تخالفنى فتكون صداقتنا هى الضحية، وتعمدت أن أتصرف دون استشارتك حتى إذا عاتبك أحد أمكنك أن تذكر ما تشاء تبريرًا لموقفك أو تنديدًا بموقفى».

«ولم أكد أذكر ذلك حتى هب واقفاً، وقبل رأسى، وضغط على الجرس واستدعى إبراهيم جزارين الذى لم يكد يدخل حتى قال له الفريق محمد حيدر: إن الوزير اقنعنى، وأنا مش زعلان، أنا خارج من عنده مبسوط جدا».

(١٩)

ويشير عبد الفتاح حسن باعتزاز إلى قرار «انفعالى» اتخذه رداً على تصريح الوزير البريطانى، ومن الطريف أننا حين نقرأ الآن ما يرويه صاحب المذكرات قد نحس ببعض التحفظ تجاه هذا الموقف وما يستلزمه من تضحية ببعض العلم العسكرى والارتباط بالمؤسسة العسكرية التعليمية فى بريطانيا، لكن الإنصاف يقتضينا أن نشير إلى حقيقة أهم من مثل هذا التوجه، وهى أن مثل هذا التصرف كان ضرورياً فى مثل هذا الظرف:

«. . . وبعد أيام سمعت ليلا إذاعة ما دار فى مجلس العموم [البريطانى] من إدلاء أحد الوزراء بتصريح يفهم منه أن الجيش غير راض عن تهور الوزارة، وإقدامها على إلغاء المعاهدة، وأشار إلى مبعوثى وزارة الحربية حالياً فى معاهدهم البريطانية، ولم أكد أسمع من الإذاعة البريطانية ذلك حتى كلفت فؤاد الطودى مدير مكتب وزير الحربية فى ذلك الوقت، بأن يرسل إشارة عاجلة بإعادة جميع مبعوثى وزارة الحربية إلى بلادنا فى أفواج بالطائرات، وتم إرسال الإشارة فورا، ونفذ القرار فعلا، وقلت فى ذلك الحين: مادام الأمر كما صوروه فى مجلس العموم تعريضًا بالمبعوثين لديهم سنلحق ضباطنا

فى أى معهد من معاهد الدنيا ما عدا إنجلترا».

ويردف عبد الفتاح حسن بأن يشير إلى حرصه على التوظيف الإعلامى لقراره وتوجيه هذا التوظيف فى خدمة القضية الوطنية:

«... وعلى إثر إرسال الإشارة إلى سفارتنا فى لندن اتصلت بكامل الشناوى فى الأهرام، وأمليت عليه خبراً مؤداه أنه علم من مصدر كبير فى الحربية أن جميع المبعوثين من وزارة الحربية سيعودون أفواجًا بالطائرة إلى مصر رداً على التصريح الذى أدلى به فى مجلس العموم البريطانى، ونشر التصريح فى صدر الأهرام بصورة تبرزه، واتصل بى حيدر [نذكر القارئ أنه كان القائد العام للقوات المسلحة، على حين كان عبد الفتاح حسن وزيراً للحربية بالإنابة عن وزير الحربية الأصلى الذى كان فى سفرة طويلة من أجل التعاقد على أسلحة للجيش المصرى] تليفونيًا حين قرأ الخبر المنشور فى الأهرام وقال: الكلام المنشور صحيح؟».

«قلت له: «أنا الذى أمليته بنفسى»، فقال: «خلاص مش حاسألك عن الأسباب.. أنا حبيت بس أعرف مين مصدر الخبر».

....

هكذا نرى فى هذه الوقائع التى يرويها عبد الفتاح حسن عن تعامله [وهو وزير للحربية بالإنابة] مع القائد العام للقوات المسلحة ما يدلنا على أن مصر عرفت فى حقبتها الليبرالية نوعاً مهماً من التوجيه السياسى للأمور العسكرية يتضافر مع التوجيه الفنى العسكرى لها، وربما نتعجب اليوم لوجود مثل هذا التوجه فى تاريخنا، وهو ما

نشاهده فى العالم الغربى حيث وزراء الدفاع أو الحربية فى الديمقراطيات الغربية رجال سياسيون لا علاقة لهم بالرتب العسكرية على عكس ما تعودنا طيلة عهد الثورة.

(٢٠)

ومما تتضمنه هذه المذكرات من تعبير جيد عن المشاعر الوطنية ما نراه من حديث عبد الفتاح حسن عن حرصه على هدم ثكنات قصر النيل التى كانت قوات الاحتلال تشغلها، وربما أننا ننظر الآن إلى تصرفه على أنه كان تصرفا مظهريا أو مسرحيا، لكننا لو فعلنا هذا لكنا متجنين على رجل كان يعبر بالفعل عن مشاعر وطنية كانت تجتاحه وتجتاح أبناء جيله من رجال الحركة الوطنية فى ذلك الجيل:

«... كنت وأنا تلميذ صغير أمر بثكنات قصر النيل، ومكانه حاليا مبنى جامعة الدول العربية المجاورة لكوبرى قصر النيل، ثم لما كبرت وأدركت أن تلك الثكنات كانت معتقلا لفريق من الوطنيين فى ثورة ١٩١٩، وجدت تفسيراً لبغضى لتلك الثكنات فاشتقت حين توليت وزارة الحربية بالإنابة إلى هدمها، وكانت قد أخليت من قبل من الإنجليز الذين عسكروا بمنطقة القنال».

ومن العجيب أن أفكار البيروقراطيين كانت على الدوام كفيلة بأن توقف مد التوجهات الوطنية، فنحن نرى عقبات مظهرية تقوم فى وجه هذا الإجراء الوطنى، لكن عزم صاحب المذكرات على إنفاذ هدفه يمكنه من أن يتغلب على مثل هذه العقبات وأن ينجح فى أن ينجز ما يريد:

«وكنت أعلم أن هناك معـارضة فى هدمها حـين أراد عثمان مـحرم وزير الأشغـال أن يزيلها ليـحدث كورنيـشا للنيل على طول امـتداده، وكلمت الفريق حـيدر فى شأن هدم تلك الثكنات فقـال: إن بجوارها قصـر إسمـاعيل، مشـيرًا بذلك إلى عـقبة تمنع الهـدم، كمـا قال إن الثكنات تشـغلها مـصلحة الأرصـاد الجوية، ولم يتم بعـد البناء الذى يجرى إعـداده لها، والذى نقلت إليه فـيما بعد فى الطريق إلى مـصر الجديدة، ثم توجهت إلى تلك الثكنات بنفسي وعاينتها ووجدت أن ما تشغـله الأرصاد الجوية مكـاتب بغير أدوات مـهمـة، وحددت مـوعدًا للهدم، وقلـت للضباط الذين قـابلونى هناك: سأحـضر فـأسا، وأبدأ بشخصى فى الهدم كرمز ليتم العمال الإجهاز على تلك الثكنات».

«واتصلت تليفـونياً بعثـمان محرم وزير الأشـغال فحضـر معى فى الميعاد المحدد، وأمسك بفـأس مثلى، وهوينا على البناء الذى كان يرمز للكثير».

ويردف عبد الفتاح حسن هذا كله بقوله:

«وتدل الصورة الشمسية التى نشرت فى صحيفة الأهرام بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٥١ على هذا المشهد الذى كـان من بين أمانى حدثًا صغيرًا، وشابًا يافعًا، ثم من بعد ذلك وزيرًا».

(٢١)

وهو يشير فى مـوضع آخر من مذكراته إلى مـدى القوة التى كانت تتمتع بهـا وزارة الوفد فى مواجهة الملك، ومن الجدير بالـذكر أن عبد الفتاح حسن يلمح فى هذه المذكرات من طرف شـبه خفى إلى محاولة

الوفد الباكرة لعقد صفقة من صفقات الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا:

«ثم سكت الملك قليلا ووجه الكلام إلى إبراهيم فرج - وكان وزيرًا للخارجية بالإنابة - «إيه رأى وزير الخارجية فى الاتصالات بتاعة صلاح الدين اللى فى باريس مع الشيوعية»، وكانت اجتماعات هيئة الأمم منعقدة فى ذلك الوقت فى بارس، ولم يترك مصطفى النحاس فرصة لأحد للكلام، بل بادر قائلا: الشيوعية إيه يامولانا، هو لما صلاح الدين يقابل السفراء والوزراء فى اجتماعات دولية يبقى فيها إيه..».

«ولعل الملك كان قد ترامى إلى سمعه من مصادره ما يجريه د. محمد صلاح الدين بصفة سرية من اتصالات خفية بغية الوصول إلى تفاهم مع تشيكوسلوفاكيا لإمدادنا بالأسلحة اللازمة للجيش بعد أن عوقت إنجلترا مجهودات مصطفى نصرت وزير الحربية الذى كنت أقوم بعمله فى أثناء طوافه شهورًا بالخارج سعيًا لعقد صفقات الأسلحة اللازمة للجيش».

«وكان (قابيل) أحد رجال وزارة الخارجية هو الذى يمهد خفية للتفاهم مع تشيكوسلوفاكيا».

(٢٢)

وتتضمن هذه المذكرات كثيراً من الفقرات التى يشير بها صاحبها إلى موقف وزارة الوفد من قضية الأسلحة الفاسدة إشارات مهمة، ولعل أول هذه الإشارات أنه استطاع، ولم يكن قد أصبح وزيراً بعد، أن يرسم ملامح موقف الوزارة من تمكين النائب العام من القبض على أحد رجال الحاشية لو أنه أراد القبض عليه، ومن الإنصاف أن نشير

إلى أن الوزارة الوفدية كانت تعزف لحنًا واحدًا، وهو ما مكن عبد الفتاح حسن من أن يتخذ مثل هذا الموقف بكل وضوح وكأنه رئيس الوزارة الوفدية نفسه:

«. . . [كان] فؤاد سراج الدين يلقى خطابًا فى حفل افتتاح مركز بلطيم، بوصفه وزيرًا للداخلية، وإذا برسول يهمس فى أذنى - وكنت حاضرًا ذلك الحفل - أن السراى اتصلت بنقطة السواحل التى تقع على مسافة قريبة من مكان الاحتفال، وتطلب الاتصال تليفونيًا بالوزير بصفة عاجلة، وقدرت أن خطاب الوزير قد يستغرق وقتًا طويلا، وربما كان الأمر المراد الاتصال بالوزير فى شأن يقتضى المبادرة بالاتصال، ودنوت منه واستأذنته فى الانصراف وصحبنى محمود البدينى إلى حيث وصلنا نقطة السواحل، فإذا بالمتكلم هو حسن يوسف وكيل الديوان الملكى، واعتذرت عن عدم حضور الوزير، فقال: إنه كان يريد أن يستطلع رأى الوزير فى وضع ادمون جهلان (وكان جهلان أحد المقربين للملك من المتهمين فى قضية الأسلحة الفاسدة) الذى حضر من الخارج حيث كان فى رفقة الملك، الذى كان قد صدر أثناء وجوده بالخارج أمر النائب العام بالقبض عليه، وأشار حسن يوسف إلى أن جهلان معتصم حاليًا بقصر عابدين، وإلى أنه أمين خزينة الملك، وأنه عاد من الرحلة بشأن خاص ويعتزم العودة، واستفسر حسن يوسف عن الوضع بالنسبة لأمر القبض فيما لو أراد النائب العام تنفيذه، فقلت له: إن النائب العام له سلطته ومن حقه أن يمارسها، وإن وزارة الداخلية لا تملك أن تخالف النائب العام الذى له إن شاء تنفيذ أمره، فقال حسن يوسف: هل هذا هو رأى الوكيل البرلمانى أم هو رأى وزير الداخلية؟ فكان جوابى أن

ذلك هو رأى الحكومة، وانتهى الحديث عند هذا الحد، ونقلت إلى الوزير - الذى كان قد فرغ من خطابه - فحوى الحديث الذى دار بينى وبين حسن يوسف تليفونيًا فأقرنى تمامًا على ما قلت».

. . . .

ويحرص عبد الفتاح حسن على أن يشير إلى أن حسن يوسف سجل هذا الموقف بكل أمانة فى السجلات الملكية، وأن مجلة «التحرير» التى أصدرتها الثورة بعد قيامها قد نشرت نص هذا الحديث التليفونى:

«وحدث أثناء نظر قضية فؤاد سراج الدين بمحكمة الثورة، وكنت محاميًا للمدعى عليه (فؤاد سراج الدين فى القضية المذكورة سنة ١٩٥٤) أن نشرت مجلة التحرير - التى كانت تصدر فى ذلك الوقت وتعبر عن اتجاهات الثورة - نص حديث عثر عليه فى السراى يتضمن الحديث المشار إليه، وقد تبين من مطالعة الحديث المنشور بالمجلة أن حسن يوسف قد سجله فى ذلك التقرير الصادر عنه بكل دقة، وأمانة، وصدق، وقدمت عدد مجلة التحرير إلى محكمة الثورة كدليل ساقته عناية الله لإعطاء صورة صحيحة عما كان يجرى فى تلك الأيام من عام ١٩٥٠».

(٢٣)

أما الموقف الثانى الذى يدلنا عليه عبد الفتاح حسن فيما يتعلق بقضية الأسلحة الفاسدة وموقف الوزارة الوفدية منها، فهو الإشارة إلى أن الملك فاروق نفسه كان قد بدأ يحسب حساباً لامتداد إجراءات النيابة العامة ضده هو شخصياً:

«... وأبعد من ذلك مدى أن الملك قبل وصوله إلى ميناء الإسكندرية من رحلته إلى الخارج فى صيف ١٩٥٠ أرسل يستفسر عما إذا كان من الجائز أن تتخذ النيابة العامة ضده (شخصيا) إجراء عند نزوله إلى أرض الميناء، فأجيب ردًا على استفساره بأن هذا غير جائز دستوريًا، ولكن هذه الحصانة الدستورية مقصورة على شخصه، ولا تمتد إلى أحد سواه من حاشيته أو مرافقيه، ولابد أن استفسار الملك والرد عليه قد عثر عليهما ضمن ما وجد بالقصور الملكية من وثائق يلزم بعد تصنيفها على يد الأمناء المختصين اطلاع الرأى العام عليها».

ويحلل عبد الفتاح حسن ما رواه بنفسه فيقول:

«ولئن دل الاستفسار من جانب الملك على شىء فإنما يدل على مدى إشفاق الملك على ذاته من تصرفات النيابة العامة، وخوفه على شخصه من أن تمتد إليه أوامرها».

(٢٤)

وعلى الرغم مما نعرفه عن توتر علاقة عبد الفتاح حسن بالثورة واعتقاله فى عهدها وسجنه أكثر من مرة، فإنه يحرص على أن يشير إلى حقيقة موقفه المبكر من حركة الضباط فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مقارنا هذا الموقف بمواقف الآخرين من الزعماء [يذكرهم بالاسم] الذين لم يظهروا حماساً كحماسه، ولم يخاطروا بمثل ما خاطر به من تأييد، وهو على سبيل المثال يقول:

«... وفى مساء يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٢ قابلنى المهندس مصطفى

موسى، وكان من قبل نائبًا وفديًا في البرلمان [يقصد البرلمان الوفدى ١٩٥٠ - ١٩٥٢] ولم أكن أعلم أنه صهر الضابط إسماعيل فريد سكرتير القائد العام (محافظ الدقهلية فيما بعد) ونقل إلىّ أن بعض رجال الثورة موجودون بثكنات مصطفى باشا، واقترح أن أتوجه ومحمد صلاح الدين لمقابلتهم، فاتصلت بصلاح الدين تليفونيًا، وتوجهت معه إلى ثكنات مصطفى باشا حيث وجدت محمد نجيب، ومحمد أنور السادات، ويوسف صديق منصور.. وغيرهم، ولم يكن جمال عبد الناصر من بينهم أثناء الزيارة.. وإنما كان بالقاهرة».

«وفي اليوم التالى (٢٦ يوليو ١٩٥٢) أذيعت وثيقة نزول الملك عن العرش ثم رحيله على الباخرة «المحروسة» فى المساء إلى إيطاليا».

«وفي يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٢ نشرت الصحف بيانـًا بالعنوان التالى: «بيان من القيادة العامة للقوات المسلحة عن زيارتى وصلاح الدين للقيادة مساء ٢٥ يوليو ١٩٥٢:

«بيان من القيادة العامة للقوات المسلحة: فى مساء الجمعة ٢٥ يوليو ١٩٥٢ حضر إلى القيادة العامة للقوات المسلحة بالإسكندرية سعادة الدكتور محمد صلاح الدين باشا وعبد الفتاح حسن باشا معبرين عن شكرهما للحركة المباركة التى قام بها رجال الجيش متمنين لهم التوفيق التام».

«وفي الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ٢٦ يوليو توجه أصحاب الدولة والمعالى والسعادة الأستاذ أحمد لطفى السيد باشا وإبراهيم عبد

الهادى باشا ومحمد حسين هيكل باشا وأحمد خشبة باشا ورشوان محفوظ باشا وبهى الدين بركات باشا وأحمد عبد الغفار باشا وإبراهيم الدسوقى أباظة باشا وعبد السلام الشاذلى باشا وأحمد علوبة باشا وطه السباعى باشا ومحمود محمد محمود بك إلى مقر القيادة، حيث قابلهم صاحب السعادة الفريق محمد نجيب بك القائد العام للقوات المسلحة، وقد أعرب معالى الأستاذ أحمد لطفى السيد باشا نيابة عن زعماء الأحزاب عن شعورهم الطيب نحو الحركة المباركة وشكرهم للضباط والجنود الذين أدوا واجبهم بأمانة لتطهير البلاد، وقد رد سعادة الفريق محمد نجيب بك شاكرًا لهم شعورهم الطيب».

. . . .

على هذا النحو يورد عبد الفتاح حسن نص بيان الجيش متضمنا أسماء السياسيين الذين لحقوا به فى تأييد الثورة، وبالطبع فقد كان هناك سياسيون آخرون لم يذهبوا حتى يوم السبت السادس والعشرين ولا بعده، لكنه سرعان ما يلفت نظرنا إلى حقيقة المعنى الذى حرص عليه بإثباته نص البيان كاملا فيقول:

«وقابلنى المهندس مصطفى موسى إثر نشر البيان فى الصحف وقال: ألم يستوقفك شىء فى البيان؟ ولم يترك لى فرصة للجواب، وقال: إنه أريد بالفقرة الخاصة بصلاح الدين باشا وبشخصك تسجيل أنكما حضرتما للتهنئة فى مساء ٢٥ يوليو ١٩٥٢، أى قبل أن يعرف أحد غير رجال الحركة أن الملك سوف يعزل من عرشه فى اليوم التالى، والتنبيه إلى أن الثورة إن فشلت، وأطيحت بعض الرءوس فإن رقبة كل

منكما لم تكن لتعفى».

(٢٥)

ويورد عبد الفتاح حسن بعض الإشارات المهمة التى نفهم منها أنه كان مرشحا للعمل كوزير مع الثورة أو فى العهد الجديد، لكنه آثر الابتعاد، ولو كان ما يرويه عبد الفتاح حسن عن مثل هذه الوقائع معبراً عن رغبة حقيقية عند رجال الثورة، فإننا نأسف على حالة التشرذم التى سرعان ما فرضت نفسها على القوى الوطنية وحالت دون إتمام مثل هذا التعاون مع رجال ممتازين من أجل الوطن، ومن الغريب أننا نجد فى مذكرات عبد الفتاح حسن إشارة إلى موقف إيجابى لسليمان حافظ تجاه صاحب الذكريات، على الرغم مما هو معروف من عداء سليمان حافظ للوفد، لكننا نستطيع أن نتوقع أو أن نحدس أن عمل الرجلين سليمان حافظ وعبد الفتاح حسن فى مجلس الدولة كان مما ساعد على توثيق علاقتهما واحترامهما لبعضهما:

«... ولما سألنى سليمان حافظ عن أسماء أعضاء الوزارة المقترحة ذكرت له بعض الأسماء، فعقب سائلا: واسمك لم تذكره؟ قلت له: إننى أفضل أن أكون داعية للفكرة، متحمسًا لقبولها، ولكن الأمور جرت على صورة أخرى وتداخلت عوامل وعناصر مختلفة نأت بكثير من المسائل لتأخذ وضعًا متباينًا».

....

ويبدو من المذكرات أن سليمان حافظ لم يكن وحده الذى نقل رغبة

رجال الثورة فى التعامل مع عبد الفتاح حسن، وإنما كان هناك رجل فنى آخر هو الدكتور مصطفى الحفناوى:

«. . . وحدث أن اتصل بى تليفونيًا ثم حضر إلى مكتبى الدكتور مصطفى الحفناوى المحامى (وعضو هيئة قناة السويس بعد تأميمها) وأنهى إلىّ أنه قد اتجه الرأى إلى اختيارى ضمن عشرين شخصًا تتألف منهم لجنة عليا لهيئة التحرير يرأسها على ماهر رئيس الوزراء، واعتذرت مبررًا تصرفى بأننى أضع نفسى للخدمة العامة ولا أملك التنحى عن شرف القيام بواجبى كلما لاحت الفرصة لذلك، ولكننى لا أصلح لمثل تلك المهمة بالذات لاعتبارات مختلفة شرحتها له، وأعتقد أن أمانته اقتضته نقلها إلى الذين أوفدوه أو كلفوه بمهمة الاتصال بى أو بغيرى».

(٢٦)

على أن أكثر العروض صراحة فيما يرويه عبد الفتاح حسن كان هو ذلك العرض الذى تلقاه على يد محسن عبد الخالق، ونحن نعرف أن محسن عبد الخالق كان من الضباط الأحرار وكان فاعلاً وذا نفوذ ورأى فى فترة مبكرة من عهد الثورة:

«حوالى الساعة الواحدة صباحا دق طارق باب مسكنى، وفتحت الباب حيث وجدت محسن عبد الخالق (سفير مصر فى اليابان بعد ذلك) ومعه زميل له من ضباط الجيش، وأبلغانى أنهما أوفدا يعرضان علىّ الاشتراك فى الوزارة بعد أن تقرر تعديل تشكيلها».

«ولا أعرف إلى الآن هل وفقت فيما قلت لهما أم لا، ولكننى لم أتردد عند المقابلة فى الإصرار على الاعتذار، وذكرت لهما أننى محام، ويبدو أن الله قد خلقنى وجردنى من أن أصلح لعمل آخر، وأن الفترة الوجيزة التى توليت فيها من قبل عملى كوكيل لوزارة الداخلية وكوزير لا تكفى فى نظرى للتدليل على صلاحيتى لهجر المحاماة إلى غيرها، وأضفت أن ذلك ليس رفضًا للقيام بواجب، وإنما هو توصيف صادق لرجل يعرف إطار قدرته، وحدود طاقته، وفصلت لهما وجهة نظرى واستطلعا رأيى فيمن عسى أعتقد صلاحيته فقفز إلى ذهنى اسم الدكتور حلمى بهجت بدوى، الذى دخل عند إعادة تشكيل الوزارة وزيرًا للتجارة والصناعة، ثم رئيسًا لهيئة قناة السويس بعد ذلك».

....

ويردف عبد الفتاح حسن بالإشارة إلى أن العمل مع الثورة كوزير قد عرض أيضًا على صديقه محمد صلاح الدين، وأنه هو الآخر قد اعتذر، وذلك دون تنسيق بين الزميلين:

«وانصرف الزائران إلى المعادى لمقابلة محمد صلاح الدين يعرضان عليه ما كلفا بعرضه، وقد فهمت بعد ذلك، دون اتصال سابق به، أنه اعتذر، ولا أعرف بالضبط ما ساقه من مبررات للاعتذار».

(٢٧)

ونأتى إلى ما يرويه عبد الفتاح حسن عن قصة القبض عليه (فى ١٩٥٧) فى أعقاب انجلاء العدوان الثلاثى وعودة ثقة عبد الناصر فى نظامه، ونحن نلاحظ أن عبد الفتاح حسن روى تفاصيل القبض عليه

دون أن يجهد نفسه بالحديث عـن الأزمة التى قادت إلى هذا الاعتقال، وإنما هو يكتـفى بحديث القبض علـيه واعتـقاله، وكأنه لـم يكن لهذا القبض والاعتقال مقدمات:

«. . . وقبل حلول موعد الإمساك من لـيلة الجمعة ٢٦ رمضان سنة ١٣٧٦هـ دق باب مـسكنى طارق، وفتـحت باب الشقـة. . . وجدت كوكـبة من ضباط ومـخبرين قـال أحدهم: إنه مصطفى الشـيخ [مدير مصلحة الأمن العام ومساعد وزير الداخلية بعد ذلك]، ودخلوا مسكنى وجاسوا خلاله، وطلبوا أن أصحبهم فـأعددت حقيبة بها بعض ما يلزم من الثياب، وتوجـهوا بى إلى مكتبى المجاور لمسكنى وفـتشوا المكتب، وأنا فى دهشة مما صنعوا، فلم أكن أعرف ذنبا يقتضى هذا الإجراء».

. . . .

ونمضى مع عبد الفـتاح حسن وهو يجيد الوصف السـريع للسجون المصرية فى عـهد الثورة، ونحن نـلاحظ أنه كتب ما كـتب ونشره فى مرحلة مبكرة قبل أن يستفيض الحديث عن هذه السجون والمعاملة السيئة التى كان السياسيون يلقونها فى هذه السجون. . حربية وغير حربية:

«ثم ساروا بى إلى السجن الحـربى ولم أكد أصل إلى فنائه من بابه الخارجى حتى سمعت نبـاح الكلاب مدويًا، ولم أكد أقترب من المبنى الداخلى ـ دون أن أصله ـ حـتى ترامى إلى سمـعى سبـاب وعبـارات نابية، إلى أن بلغت مكتـبًا يحف حول الجالس عليـه بعض الأشخاص لم أتبين منهم فى ذلك الوقت أحـدًا، وأخذ شخص يتحـسس جيوبى

وعرفت فيما بعد بمدة غير قصيرة أن الجالس على المكتب هو الرائد (الصاغ) صلاح دسوقى (محافظ القاهرة والسفير فيما بعد) أركان حرب وزارة الداخلية - وأن الجالس بجواره هو صلاح الشافعى أحد ضباط وزارة الداخلية، وأن الذى تحسس جيوبى ويستقبل القادم بالسباب هو حمزة البسيونى (مدير السجن الحربى) الذى لمس جيبى الخلفى وقال كوتشينة؟ قلت فى هدوء: كتاب الله.. مصحف صغير.. فأخذه ونحاه، وكنت أوثر أن يجردنى من كل شىء إلاه».

(٢٨)

وسرعان ما ينتقل عبد الفتاح حسن إلى وصف الزنزانة وصفاً مهذباً لكنه يفيض بما كان فيها من تعذيب للإنسانية:

«... وبعد قليل انصرفت من المكتب إلى زنزانة بها جردل من المطاط الأسود لماء الشرب، ومثيله وشبيهه تماما لغير ذلك من الشئون [هكذا يعبر عبد الفتاح حسن بلفظه المهذب]، وأغلق مزلاج الزنزانة».

....

ثم يروى صاحب المذكرات قصة التحقيق معه على يد حمزة البسيونى أو فلنكن أكثر دقة: قصة محاولة الحصول على اعترافات منه!!:

«... وبعد ثلاثة أيام دعيت بعد منتصف الليل إلى المكتب وقال لى حمزة البسيونى: أنا أعرف أنك محام نابه، ولكنى أريد أن تسجل فى تقريره الحقيقة وحدها فيما هو منسوب إليك من الاشتراك فى مؤامرة

الهدف منهـا قلب نظام الحكم، وتدبير اغـتيال جـمال عبـد الناصر، وجمـيع وزرائه أثناء انعـقاد مجلس الـوزراء، والاستيـلاء على الحكم وتنصـيب رئيس جمـهورية ورئـيس وزراء لوزارة ستكون فـيهـا وزيرا للداخليـة، وذكـر لى بعض أسـمـاء ممن قيـل بأن لهم دورا فى تلك المؤامرة، وسلمنى ورقا وقلم كـوبيا، وانصرفت إلى الزنزانة، أفكر فى ظلامها الـدامس فى ردى الذى أسجله مكتوبا فى الصبـاح حين يطل النور من كوة صغيرة فى أعلى أحد جدرانها الأربعة، والقاتمة».

(٢٩)

على أن عـبد الفـتاح حـسن بعد هذا الذى يرويه يحـرص على أن يجعلنا نعـتقد أنه يختزل ذكـرياته عن السجن الحربى فى واقعـتين فقط يوردهما على النحو التالى:

«أولاهمـا: إننى لاحظت أن الكوة الصـغـيـرة بالزنزانة يراد سـدها بخشب أبلكاج أسود فطرقتُ الباب واسـتأذنتُ فى أن يحضر أحد من الضبـاط فقدم ضابط اسـمه فيمـا علمت بعد ذلك (دراج)، وقلت له هذه الكوة هى التى أرى الله منها جهرة وإذا سدت فهو يرانى فهل يعز عليكم أن تبقـوا هذه الفتحة؟ قال: إنهم يقـولون إن الدنيا برد، قلت: لم أقدم شكوى من رطوبـة الأسفلت ولا من قسـوة البرد، وأنا راض بما قسمه الله».

. . . .

أما الواقـعة الثانيـة فتتـضمن نص حوار بينه وبين حـمزة السبـيونى

يسجله صاحب الذكريات فى عبارات محايدة مقتصدة ينهيها بالثناء على حمزة البسيونى:

«وثانيهما: إنه فى صبيحة يوم عيد الأضحى (الإثنين ٨ يوليو ١٩٥٧) دخل حمزة البسيونى وقال: فيه زيارة مقررة للأسرة إن شئت اتصلنا بها تليفونيا، قلت: هنا؟ [يقصد: التعجب والاستنكار] وأشرت إلى الزنزانة، قال: لا فى المكتب، قلت: وكأنى أريد أن أمكن له التقاط كل لفظ، أو يسجل كل حرف إن كان يحمل خفية آلة تسجيل:

«أرجو أن تعرف أننى من أضعف الناس بالنسبة لأسرتى، ولا أطيق أن أترك أولادى الثلاثة ينامون قبل قدومى من مكتبى إلا وأكشف الغطاء عن وجوههم لأقبلها، ولكننى قطعت عهدا بينى وبين الله ألا يزورنى فى هذا المكان أحد منهم، فإما أن أذهب إليهم حرا طليقا، وإما أن يحضروا ليتسلموا جثتى».

«فقال: يعنى إيه؟ فذكرت فى هدوء أيضا:

«أرجو ألا تظن أن ما قلت يعد آية قوة أو دلالة استهانة أو استخفاف بما أنا فيه، وما ألاقيه . . وإنما أفسره بأننى اعتقلت فى العهد الملكى، ولكنى عوملت على نحو آخر، فكنت أقرأ الصحف، وأسمع الراديو، وأتناول ما أطلب من طعام يصنعه طباخى، وأكاتب الصحف فيما تقتضيه الظروف، وكان أولادى يزوروننى بتصريح من الأمن العام، فدعهم فى ظنهم ـ وهم صغار ـ يتصورون أن حظ أبيهم من بلده كحظه السابق بالنسبة للمعاملة، فلو أنهم كبروا إلى حد أن يفطنوا أو كانوا أقل سنًا مما هم عليه فلا يلحظون شيئا لتهافت على زيارتهم لى، وأنا أفضل

ألا أعقد أولادى بالنسبة لكم، لأنهم مهما يكن من رأيكم فى أبيهم فإنهم على حسن ظنهم به وفرط محبتهم له».

(٣٠)

ونمضى مع عبد الفتاح حسن إلى الفقرة التى يثنى فيها على حمزة البسيونى حيث يقول:

«وعلى الرغم مما قيل عن حمزة البسيونى فقد قال: أليس لك طلب؟ قلت: تستطيع أن تستأذن المسئولين فى مكالمة تليفونية بدلا من الزيارة المقررة، فبادرنى: المسئولين؟ وبدا وكأننى استثرته أو شككت فى مدى سلطانه، وما يتمتع به من إطلاق يده، وإلى آخر مدى، قال: أنا حاكم هذه المنطقة، وقادنى إلى مكتبه وأمسكت فى حضوره التليفون، وطلبت رقم تليفون مسكنى وردت قرينتى، قلت: كل سنة وأنت طيبة، وكذلك فعلت مع كل من أطفالى الثلاثة دون أن أضيف عبارة أخرى، وبادرت بوضع سماعة التليفون.. فإذا بحمزة البسيونى يحتد ويقول: ليه كده؟».

«فقلت: استأذنت، وفى حدود ما طلبتُ منك تصرفتُ، وطويت عنه أننى أشفقت أن سمع كلمة واحدة من أولادى تشير إلى قلقهم أو انزعاجهم، وهى آية أخرى على ضعفى بالنسبة لهم، ولازلت حتى اليوم على هذه الصورة من الضعف».

(٣١)

ثم يحكى صاحب الذكريات بأسى وألم شديدين قصة انتقاله إلى

سجن الاستئناف مع زميله الدكتور محمد صلاح الدين، وهو ما يعنى أن الإجراءات القانونية مكنت أصحابها من أن يقدموهما مع غيرهما للمحاكمة عن قريب، ويروعنا فيما يرويه كما راعه هو من قبل: تكبيل اليدين بالحديد:

«فى صباح يوم الإثنين ٢٢ يوليو ١٩٥٧ كبلوا أيدينا بالحديد، ورحلنا من السجن الحربى إلى سجن الاستئناف، ولأول مرة منذ دخلت السجن الحربى أرى د. محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر حين ألغيت معاهدة ١٩٣٦ يده هى الأخرى مكبلة بالحديد، وركبنا سيارة شرطة من المخصصة لنقل المتهمين ومعنا سائر الزملاء المدنيين مكبلين».

(٣٢)

ويورد عبد الفتاح حسن قصة تدل على أن الروح الإنسانية لم تختف تماماً فى معاملة المسجونين السياسيين، فهذا هو طبيب السجن (الذى لا يعرف اسمه حتى وقت كتابته لمذكراته) يصمم على أن ينتصر للإنسانية فى الوقت الذى نرى فيه صاحب المذكرات نفسه وقد ركب رأسه وظن أن قيامه بالدفاع عن نفسه كفيل بأن ينجيه من تهمة ظالمة:

«... وفى يوم الإثنين ١٢ أغسطس ١٩٥٧ كشف علىّ طبيب الجيش مع طبيب السجن وفوجئت بطبيب الجيش يقول: إنه لا يسمح بمحاكمتى لأن حالتى الصحية تحول دون ذلك، وكنت مريضا أكاد لا أقوى على الوقوف، لكننى قلت للطبيب: إننى سأدافع عن نفسى أمام

المحكمة، ورجوته أن يمكننى من ذلك، ولكن الطبيب الذى لم أعرف حتى الآن اسـمه، وأشهد بأننى مـا رأيت كثيـرين مثله احتراما لمهنته، واعتزازا بكرامتـه، رد بهدوء وأدب قائلا: إذا كت ترانى أرتدى ملابس الضباط صاغ (رائد) فـأنا أولا وقبل كل شىء طبيب، ولا يعنينى إلا أن أمارس عملى فى حدود واجبى دون التفـات إلى ما يتصل بشخصك أو بما هو منسوب إليك، وانصرفت إلى مكتب المأمور مـصطفى مراد عبد الخالق الذى رجـوته ملحا فى أن يرسل وكيل السجن جـلال مصطفى إلى رئيس المحكمـة محمـد فؤاد الدجـوى يبلغه عن لسانـى أن تقرير طبيب الجيش استشارى وأننى قادر على مـتابعة المحاكمة، حريص على حضـور جلساتهـا منذ البداية، وقـابل وكيل السجن عـند وصوله إلى المحكمة نائب الأحكام الذى قـال له إن المحكة أجلت محاكـمتى إلى أجل غير مسمى إلى أن يتم شفائى، وكانت حرارتى قد بلغت فى هذا اليـوم والأيام السابـقة ٤٠ درجـة، وأخذت فى كـل يوم يزورنى فيـه الدكتور أحمد جودة طبيب السـجن ـ الذى عهد إليه تقرير ما إذا كنت شفـيت من مرضى ـ ألح عليه فى أن يـكتب بأننى شفيت فـعلا، وهو يثنينى عن عـزمى إلى أن أفلحت فى إقناعـه [عن الكف] عن محـاولة إثنائى عن عـزمى، وشهـدت لأول مرة جـلسة ١٩ من أغـسطس سنة ١٩٥٧، ثم ترافعت عن نفسى فـى يوم ٢١ أغسطس ١٩٥٧ لمدة نحو سبع ساعات صباحا ومـساء رغم مرضى الشديد، وذلك بالإضافة إلى مرافـعة صهرى حـسين كمال أحـمد على المحامى، والمحـامى المنتدب محمد وصفى».

(٣٣)

وها هو عبد الفتاح حسن ينتقل إلى المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل تقييد حريته، حيث يُنقل إلى ليمان طرة كى يقضى فترة الحكم بالأشغال الشاقة (بعد أن كان فى سجن الاستئناف، وبعد أن كان فى السجن الحربى)، وهو يروى هذا الجزء من مذكراته على هيئة يوميات:

«الإثنين ٢١ أكتوبر ١٩٥٧»

«حضر إلىّ بالزنزانة الملازم أول أنيس الساعة الثامنة صباحا، ونقل إلىّ أن كبيرا مسئولا اتصل به تليفونيا منذ قليل منبها إلى سحب السراير، وبارتداء ملابس السجن تمهيدا للنقل (الترحيل) إلى الليمان، فبادرته بطلب إرشادى إلى مخزن الملابس، وقادنى إليه وارتديت بدلة السجن القاتمة، وخرجت بها وتوجهت إلى زملائى، وتعمدت أن أسرى عنهم، وقلت لبسنا الغالى من الثياب الناعم والحرير طويلا، ولنجرب النوع الآخر، وأشرت إلى ما ارتديت، ثم توجهت إلى مسجد السيدة صفية القائم بالطابق الأول بسجن الاستئناف، وصليت ركعتين، ثم توجهت إلى مكتب المأمور زائرا وشاكرا على أن حضر فراش المنزل (أمين) بعامود الطعام فأعدته بحالته، وبعد قليل حضر اليوزباشى (النقيب) عبد الله ماهر رشدى من ليمان طرة، وفى وجوده وضعت الملابس الداخلية والأشياء المصرح بها داخل جلابية هيأتها على صورة كيس صغير، وركبت مع زملائى سيارة بلا مقاعد، وقفنا بها، وتعلقت أيدينا بشبابيكها السلكية، ومرت السيارة فى طريقها إلى ليمان طرة، بمكتبى ومسكنى وهما متجاران بجاردن سيتى، ثم وصلنا، وتم

توقيع الكشف الطبى، وقادونى إلى زنزانة بالدور الأرضى بعنبر الملاحظة حيث تقضى تعليمات السجون بأن يظل النزيل الجديد بذلك العنبر حوالى عشرة أيام للتأكد من خلوه من أمراض خشية أن تنقل منه إلى غيره».

(٣٤)

ويحاول عبد الفتاح حسن أن يظهر نوعا من الانتصار النفسى على محنة السجن، ويبدو لنا مما يورده أن حظه من هذا الانتصار كان كبيرا:

«ودبرت أمورى على أساس التعامل مع كانتين الليمان فى حدود المسموح به، وفى نطاق المبلغ المقرر شهريا وهو خمسة جنيهات، ومن فضل الله أننى لا أدخن ولا أشرب القهوة أو الشاى، فكان المبلغ المذكور [كافيا] للتعامل فى شراء بعض الأشياء بالإضافة إلى ما يصرفه الليمان من غذائه المعتاد والذى يقرر للنزلاء من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة بنوعيها مؤبدة ومؤقتة».

«وتوالت الأيام والليالى ومحوت من ذاكرتى كل ما لقيت فى الليمان، ومسح الله على قلبى فطهره من كل غضب على أحد ولم أعد أذكر إلا نوادر أو حوادث أرويها ربما يكون لها عبرة أو فيها تسلية».

. . . .

«أسكنونى بليمان طرة، فى آخر زنزانة بالدور الرابع من عنبر (١)، وفى الزنزانة التالية أسكنوا أحمد السقا، ثم د. صلاح الدين، ثم محمد السوادى، ثم عبد الحميد الإسلامبولى، وكل على انفراد،

وكلف أحمد السقا والإسلامبولي بالعمل فى الجبل بحجة أنهما شابان صحتهما تحتمل مشقة العمل فيه».

. . . .

«وصنعوا محمد صلاح الدين ترزيا. . وحال مرضى دون أن أكلف بعمل معين».

(٣٥)

ولا يفوت صاحب هذه الذكريات أن يحكى بعض وقائع ونوادر صادفته فى أثناء إقامته فى ليمان طرة، وعلى سبيل المثال فإنه يروى قصة احتكاكه بالجواسيس الأجانب فى أثناء سجنه وحرصه على مشاعره الوطنية والانتصار لها على الرغم من كل ما أصابه:

«. . . كان يسكن فى ذات الدور زارب وسوينبرت، وهما جاسوسان إنجليزيان حُكم عليهما مع آخرين فى قضية جاسوسية، ودنا منى زارب فى فترة كانت أبواب الزنزانات مفتوحة وحيانى باللغة الإنجليزية فبادرته باللغة العربية، وقلت له: إنه يعرف العربية جيدا، وإن والده كان موظفا فى البوستة بالقاهرة، فبدت الدهشة على وجهه وتكلم بالعربية، وانصرف ظانا أن لدى معلومات دقيقة عنه مردها سبق تولى منصب وكيل الداخلية ومنصب الوزير، ولم يكن يدرى أننى طالعت - أثناء محاكمته وكنت غير مقيد الحرية - ما نشر عن قضيته، وأن المعلومات التى سمعها منى مردها ما ورد فيما نشر عنه، واقترب منى سوينبرن، وكان فظا حين قال لى: إنه لا ينسى لى أنه وهو مدرس

بكليـة التـجارة أننى الذى طلـبت كتـابة فـصله من عمـله بعد إلغـاء المعاهدة».

. . . .

«وكان الجاسوسان يتمتـعان بمعاملة ممتازة بكافة ألوانها، وما من زائر كبيـر وفد من بريطانيا لمصر إلا وكان يتنـقل رسميا لزيارتهمـا بالليمان للاطمئنان على حسن معاملتهما».

. . . .

«كان يحضر إليهما كل يوم أحد قسيس يقيم فى المعادى أصله ضابط فى الجيش البريطانى، ويحـمل إليهما ما يطلبان مما يعـز وصول بعضه إلى غيرهما».

(٣٦)

وعلى نحو ما يبـدى ضيقه من أن تكون معامـلة السجناء الوطنيين المصريين أدنى بكثير من معاملة الجـاسوسين الإنجليزيين، فإنه يشير إلى ألمه المماثل حين كان يرى الإسرائيليين يعاملون معاملة حسنة:

«ومن أسف أننى كنت أرى الإسـرائيليين المعـتقلين فى ذات المعـتقل يعاملون بأقصى ضروب الكرم، ويتمتعون بأعظم قسط من العناية بهم، والتـهافت على الاسـتجـابة لكل طلباتهم إلى أن تم إخـلاء سبـيلهم جميعـا، وسافروا إلى مركز تجمعهـم فى بارس، ومنها اتجهوا إلى تل أبيب، وغير تل أبيب!!».

«وتذكرت أنه كـتب علىّ أن أرى فى ليمان طرة الجواسـيس الإنجليز

يعاملون فى سنة ١٩٥٨ أكرم معاملة، كما كتب علىّ مرة أخرى بمعتقل طرة السياسى فى عامى ١٩٦٩ و١٩٧٠ (فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر) أن أرى الإسرائيليين يعاملون أيضا أكرم معاملة!».

«فى حين أن المصريين ـ وأنا من بينهم ـ نصيبهم فى وطنهم ـ وبغير ذنوب ـ هو ما أشرت فى هذه الذكريات إلى بعض أوضاعهم».

(٣٧)

أما النادرة المأساوية التى يرويها عبد الفتاح حسن فيلخصها قوله:

«ونودى على اسم السجين المتوفى للكشف عليه تمهيدا لإخلاء سبيله!!».

. . . .

«وبعد شهور نودى على اسمى وعلى اسم محمد أبو نوير لأن الطبيب الشرعى قدم للكشف على كل منا: أبو نوير تمهيدا للإفراج الصحى، وعبد الفتاح حسن تمهيدا لنقله إلى مستشفى الدمرداش».

«وتذكرت فى تلك المناسبة ـ وهى مناسبة حزينة وخاصة بأبى نوير ـ رواية نجيب الريحانى حين صور تلكؤ الروتين الحكومى إذ صدر قرار بنقل أحد الموظفين ثم سبقه فى التنفيذ قضاء الله».

(٣٨)

ويروى عبد الفتاح حسن فى تعقل موقفه من إحساسه بالمفارقة فيما

بين حسن معاملته لأحد الناس وسوء معاملته له، وذلك حين يروى قصة منع صول الحراسة لأسرته من اللقاء به فى المستشفى:

«وحل يوم الخميس ١٨ سبتمبر ١٩٥٨ حيث حضر الطبيب الشرعى لتوقيع الكشف الطبى علىّ، ثم ورد فى اليوم التالى كتاب بنقلى إلى مستشفى الدمرداش، وفى الساعة الخامسة مساء تركت الليمان إلى غرفة رقم ٥ بالدور الثالث درجات قسم الدكتور منير المهيرى فى مستشفى الدمرداش».

«منذ تركت أسرتى فى ٢٦ إبريل ١٩٥٧ لمحتها لأول مرة فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٨ . . . . حوالى الظهر لمحت قرينتى وأولادى يحملون مصحفا، وفاكهة، فإذا بالصول المعين حارسا يصدهم بعنف، وكانت هذه أول مرة يقع بصرى عليها منذ ٢٦ إبريل سنة ١٩٥٧ فعادوا أدراجهم».

هكذا يروى عبد الفتاح حسن قبل أن يبدأ فى تأمل ما حدث، بعد سبعة عشر عاما من وقوعه، ونحن نلمح أن الأثر النفسى الغاضب لم يفارقه على الرغم من كظمه لغيظه وتدبره لظروف مَنْ أساء معاملته:

« . . . وكنت بين الغاضب على تصرف الصول وبين المقدر لظروفه وما لديه من أوامر وتعليمات، وبين النادم لما ظننته مقدمة للإفراج وتسبب عنه حرج لأسرتى، وأنا الذى ظللت على عهدى من ألا أزار فى مثل تلك الأماكن إلى أن أعود إليهم إذا قدرت لى الحياة، أو يتسلمون جثتى إن نفذ الله [قضاءه]، وبين الشاكر لله أن عينى اكتحلت

برؤية سرتى، وإن حالت الظروف دون أن أصافحهم بيدى».

«وأخذ الصول - بعد انصراف أسرتى - يقدم مبررات تصرفه، واكتشفت من حديثه أن له ابنا من ضباط البوليس كنت أنا الذى مكنت له فى دخول كلية البوليس، إذ قدم بدوى خليفة وكيل الداخلية ورقة باسمه باعتباره من أبناء المنوفية وقيل وقتها إن والده عسكرى فى البوليس فلم يجد هذا العسكرى - الذى لم أكن أعرفه - سوى يتحمس لقبول ابنه، ووصل هذا الابن إلى رتبة اليوزباشى حين قام والده بواجبه فصد أسرتى عن مصافحتى، والتزاما بما لديه من تعليمات وكانت أسرتى معذورة إلى حد ما فى الحضور إلى المستشفى لأنه نقل لهم أنه لن تمضى أيام إلا وأكون فى بيتى، وظنوا أن زيارتى لا تتطلب تصريحا خاصا، وهو ما راعيته بعد ذلك فصدرت بأسمائهم تصريحات لزيارتى كلما طاب ذلك لهم».

(٣٩)

ونأتى إلى تصوير عبد الفتاح حسن للمشاعر التى أحس بها والتى يصف بها ما يسميه «انفراج الغمة» حين تم زوال اعتقاله حيث يقول:

«... وفى يوم الخميس ٢٥ سبتمبر ١٩٥٨، ويصادف مولد النبى صلوات الله وسلامه عليه [هكذا نرى عبد الفتاح حسن شأنه شأن معظم مَنْ يصادفون ظروفه، يربط الإفراج والاعتقال بتواريخ دينية، وعلى نحو ما كان الاعتقال فى ليلة القدر، فإن السماح لأسرته بزيارته كان فى اليوم التالى لمولد النبى صلوات الله وسلامه عليه، ومع أننا نميل إلى القول بارتباط مثل هذه الذكريات بالمشاعر الدينية العميقة، إلا

أننا لا نستطيع أن ننفى وجـهة نظر أخرى تقـول بأنه ربما أن الأمر عند صاحب الذكريات لم يتعد ذكر مناسبـة لا يمكن نسيان تاريخها، حيث إنه قـد جـرت العـادة فى السـجـون المصـرية على أن يسـمح لأهالى المسجـونين بزيارتهم فى المناسبـات الدينية]، حضـرت الأسرة وتناولت معهم الغداء لأول مرة منذ ٢٦ إبريل ١٩٥٧ بتصريح خاص».

«وفى يوم الجمعة ٢٦ يونيو ١٩٥٨ حوالى السـاعة ١١صباحاً حضر مأمور قسم الوايلى حنفى عبد الرحـمن ومعه التصاريح الصادرة بالإذن لأسرتى بزيارتى فى أى وقت تشاء، مع مراعاة مواعيد المستشفى، وكان يوما مباركـا وأذن المأمور فى أن أتصل تليفونيا لدعـوة الأسرة للحضور فأقبلوا بعد قليل ومعهم طعام وراديو».

(٤٠)

ثم يحدثنا صاحب المذكرات فى فرحة وشغف عن نهاية عهده بتقييد الحرية وأنه بعـد شهور من وجـوده فى المستشفـى كسجين وجـد الأمر بالإفراج عنه يصدر بعد أن قضى عامـاً كاملاً منذ صدور حكم المحكمة العسكرية العليا ضده، وهو يروى تفاصيل هذه الأيام يوماً بيوم وكأنه لا يزال يستحضر سعادته التى شعر بها فى تلك الأيام:

«الأحد ١٠ أكـتوبر ١٩٥٨ تم توقيع الكشف من طبـيب أول منطقة طرة».

«بعد مرور عام على صدور الحكم توقع الكشف الطبى»

«الإثنين ٢٠ أكتوبر ١٩٥٨ حضر الدكتور عبد الغنى البشرى الطبيب

الشرعى والدكتور غنايم مدير الإدارة الصحـية بمصلحة السجون ووقعا الكشف الطبى».

«وفى اليـوم التالى أفـرج عنى وعـادت إلىّ حريتى. ويوافق اليـوم المذكور ٢٠ أكتـوبر ١٩٥٨ مثيله من العام الماضى حـيث صدر الحكم من المحكمة العسكرية العليا فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٧».

«وفى ٢٢ أكتوبر ١٩٥٨ (الأربعاء) الساعة ١٠,٣٠ صباحا غادرت المستشفى بتاكسى مع مأمور الوايلى حنفى عبد الرحمن وضابط مباحث الوايلى حـيث يقع مسـتشفى الدمـرداش فى دائرة ذلك القسـم بعد أن مررت بمكتب مدير المستشفى الدكـتور إبراهيم حسن شاكرا، وصادفت عنده الدكتـور سعـيد عبـده. واستفـسرت قبل أن أسلـم على المأمور والضابط عند وصـولى مسكنى عما إذا كـانت هناك تعليمات يقـتضى الوضع أن ألتزمها، فقالا بأنهمـا ليست لديهما فى هذا الشأن تعليمات ما».

«وفى يوم الخـميس ٢٣ أكـتوبـر ١٩٥٨ حضـرت عشـاء فى منزل أصهارى لمناسبة معينة خاصـة بعديلى المهندس عمر طراف وكان العشاء مرتبـا أمره من أيام سـابقة، وكـانت الأسرة ترجـو أن يكون لى حظ حضوره، وشاءت إرادة الله أن تمتعنى بشهود تلك المناسبة السعيدة».

وفى نهاية حديثه عن اعتقاله الأول يلخص عـبد الفتاح حسن تجربته فى سطور قليلة:

«ثلاثة شهور بالسجن الحربى، وثلاثة بسجن الاستئناف.. وعام فى

ليمان طرة . «وهكذا مضت رحلتى إلى السجن الحربى، فسجن الاستئناف، فليمان طرة ذكرت جانبا مما لها ومما عليها، والله أسأل ألا أكون قد جاملت نفسى فيما رويت، أو تحاملت على أحد فيما رميت، وأدعوه أن يتقبل الحمد أولا وأخيرا، وهو الجدير بالثناء عليه دائما وأبدا فى السراء والضراء، فى النعماء والبأساء».

(٤١)

ونأتى إلى ما يرويه عبد الفتاح حسن عن ظروف اعتقاله قرب نهاية حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ ونحن نجده حريصا على أن يصف هذا الاعتقال بأنه كان أقصر اعتقال فى التاريخ، وهو يخلط فى حديثه عنه بين الدهشة والسرور والتعجب، الدهشة لما حدث(!!)، والسرور بزوال الغم، والتعجب من سير الأمور على نحو ما سارت عليه... وهو يقول:

«فى منتصف الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ٩ يونيو ١٩٦٧ تهيأت للخروج من مسكنى للتوجه إلى إحدى المستشفيات لزيارة قرينتى حيث كانت تقيم إثر عملية جراحية، وإذا بالباب الخارجى يدق ولم أكد أفتح حتى واجهنى مَنْ قال إنه المقدم شوقى منيسى من المباحث العامة، وطلب منى أن أصحبه فاستأذنته فى أن آخذ معى حقيبة بها بعض ما يلزم من ثياب، وكان استئذانى مرده إلى رغبتى فى الوقوف منه بطريقة غير مباشرة عما إذا كان الطلب لمجرد الاستعلام عن شىء أم البقاء فترة تقصر أو تطول، فلما أذن أدركت ما كنت فى ريب منه».

هكذا كان حس التعذيب النفسى والتعذب والشك قد تمكن من مثل هذا الرجل حتى دفعه إلى مثل هذا الموقف. . ولنمض معه لنطالع بقية ما يرويه عن تجربته هذه:

«ودخلت على أولادى الثلاثة فى غرفتهم والبيت خال إلا منهم، وكانت صغرى بناتى قد أنهت امتحانها فى مدرستها الثانوية، وكات كبرى بناتى قد توقف امتحانها فى كلية الاقتصاد (قسم الاقتصاد)، كما توقف امتحان ابنى فى كلية الحقوق بسبب حرب يونيو سنة ١٩٦٧، وقلت لهم إن فى الصالون ضيفا [هكذا يعبر عبد الفتاح حسن] جاء يطلبنى لأصحبه إلى المباحث العامة، وأننى سوف أعد الحقيبة بسرعة، ولا أعرف متى أعود إليهم، ولى عندهم وصية من شقين أولاهما ألا يخبروا والدتهم المريضة بحقيقة الأمر، وأن ينقلوا إليها أننى سافرت للإسكندرية لأحضر يوم ١٠ يونيو مع أحد الموكلين أمام محكمة الجنايات، وأننى سوف أمضى يوم ١١ يونيو بالإسكندرية لأحضر مع موكل آخر يوم ١٢ يونيو أمام محكمة الجنايات أيضا، وكانت هذه واقعة صحيحة، ووالدتهم على علم بها من قبل. وأخراهما أن يردوا على ما وقع على أبيهم بطريقة ترضيه، وهى أن يتفوقوا فى الامتحان حين يستأنفونه بعد توقفه، لأنهم إن لم يفعلوا ذلك تضاعف همى حين أدرك أن ظروفى كانت سببا فى عدم تفوقهم، وقد عودونى جميعا على أن يكونوا دائما فى الصدر بين الناجحين».

«وأضفت - وأنا أرتب الحقيبة على عجل - رجاء ألا يخبروا أحدا عند الاستفسار عنى بأن المباحث العامة طلبتنى أو أخذتنى».

ويستطرد عبد الفتاح حسن راويا ذكرياته عن ذلك اليوم، الذى جُمع فيه سياسيون قدامى واعتقلوا جميعا، لا لشىء إلا لأنهم سياسيون قدامى:

«... وحملت الحقيبة وصحبت الضابط إلى حيث وجدت سيارة بها عبد اللطيف المردنلى نائب سابق فى مجلس النواب إلى أن بلغنا قسم بولاق حيث وجدت فى «الحجز» أحمد حمزة الوزير الوفدى السابق يرتدى جلابية وفوقها بالطو وبيده مصحف يتلو منه فى هدوء، وإيمان، واطمئنان، ومحمد شعراوى عضو سابق فى مجلس الشيوخ، وسامح موسى عضو سابق فى مجلس النواب، وسامى البدراوى عضو سابق فى مجلس النواب، وسيد شرشر مدير بوزارة الأوقاف».

«كما شاهدت المحجوزين - الذين ذكرت أسماءهم - وقوفا، وفهمت أن حظى كان أوفر منهم لأنهم حضروا قبلى، حوالى منتصف الليل، وكان باديا وكأن الدولة لم تستضف أحدا منهم من قبل سوى محمد شعراوى الذى كان أكثرهم استهانة بالموقف، وأقلهم اكتراثا به، وأخذ محمد سامح موسى يستفسر عما إذا كنا سنظل فى هذا المكان أم سنغادره إلى غيره، مستغربا عن سبب جلبنا إليه على هذه الصورة، وجمعنا فيه، ورجا أحد الحراس فى أن يستأذن المأمور للحضور إليه، قلت له إننى أظن أن إقامتنا فى الحجز لن تطول، وإنه غالبا مجرد مركز تجميع لنرحل إلى ما هو أسوأ منه، ولمدة يعلم الله وحده إلى متى تطول، وأخذت أقص عليهم بعض النوادر لأبعدهم وأبعد نفسى

عما كنت فى دهشة بالغة منه محاولا أن أستكشف مبررا واحدا لهذا الإجراء العجيب فى مثل الظروف التى تم فيها، وأدرت مع عقلى وذاتى حوارا علّى أن أجد جوابا لسؤال إن كان قد صدر شىء يوجب اتخاذ هذا الإجراء ضد هؤلاء؟».

(٤٣)

وفى ذكاء بالغ ينتهز عبد الفتاح حسن الفرصة ليتساءل عما إذا كان أحد من هؤلاء المحتجزين معه كان مسئولا عن الهزيمة التى حاقت بمصر فى تلك الأيام الكئيبة من عام ١٩٦٧، لا أعادها الله علينا:

«. . . هل أحدٌ من الموجودين معى فى قسم بولاق كان سببا فى هزيمة سيناء؟ ثم أمسكت عن الحوار حين قدم المأمور الذى أخذ محمد سامح موسى يقول له ألا يوجد كرسى نجلس عليه؟ ألا يمكن أن يجاب إلى فنجان شاى يدفع ثمنه من ماله؟ وكثرت الأسئلة والمأمور (فتحى يمامة) حائر لا يجيب، وتدخلت فى الحديث وقلت موجها الكلام لسامح موسى: نحن ضيوف على المأمور، وأعتقد أنه ولابد ولا علم له بشىء أكثر من أنه أمين علينا إلى أن تصدر إليه تعليمات أخرى، وبدا على المأمور الارتياح دون أن ينبس بكلمة، لأننى توليت عنه الجواب، ثم قلت للمأمور نحن لا نطلب شيئا، وإذا كان سامح موسى طلب منه ما طلب فأود أن يعرف أننا جميعا نقدر موقفه، فإن كان ما طلبه سامح موسى يدخل فى إطار ما تسمح به التعليمات، أو ما يدخل فى إطار الإنسانية أجب الطلب، وإلا فنحن كلنا نقبل مقدما عذرك. . فأومأ المأمور مبتسما وانصرف».

وسرعان ما تحل النهاية السعيدة لهذا الاعتقال القصير المفاجئ وغير المبرر:

«ولم تمض على انصرافه نحو ساعة حتى أقبل مسرعا، وقال: «اتفضلوا مبروك»، وكاد البعض لا يصدق ما قال المأمور، إذ كانت هذه أقصر ضيافة، واستأذنت المأمور فى أن أتصل تليفونيا من مكتب بجوار مكتبه بمنزلى وأذن، واتصلت بكبرى بناتى، وقلت لها: إننى فى طريقى إليهم».

ثم نأتى إلى هذه اللقطة التى حرص عبد الفتاح حسن على تسجيلها، وهى لقطة موحية على الرغم من طرافتها، ومن الإنصاف أن أشير إلى أن بعضنا كأطباء يفعل هذا بعد القدوم من مناطق العدوى الكثيفة، بل إن بعضنا لا يسمح لنفسه بالدخول بمثل هذه البدلة إلى البيت:

«وعدت وخلعت البدلة فى الحمام، وكانت بدلة صيفى، وفتحت مياه الدش لأطهرها من حشراتها».

. . . .

«روى لى أولادى أنهم أطاعونى فى الأمر الخاص بوالدتهم حيث زاروها بالمستشفى ونقلوا إليها أننى سافرت إلى الإسكندرية، أما الأمر الخاص بالجواب عمن استفسر عنى فقد خالفونى، وقالوا لكل من استفسر إن المباحث اعتقلتنى، وبرروا مخالفتهم بأنه ليس معقولا أن

يحد من حريتى، وأن نغطى على هذا الأمر ونتستر عليه».

(٤٥)

ولا يفوت صاحب الذكريات أن يعلق على ما نُقل إليه من غضب الرئيس عبد الناصر على هذه الاعتقالات العشوائية التى أجريت عقب هزيمة ١٩٦٧، وعدم موافقته عليها، ومن الجدير بالذكر أن عبد الفتاح حسن بحكم من عقليته القانونية وخبراته السياسية لا يستطيع أن يجد عذرا للرئيس فى مثل هذه التصرفات: :

«وحدث أن زارنى بعد أيام فى مكتبى صديق، ونقل إلىّ أن الرئيس جمال عبد الناصر لم يكد يسمع بما حدث من اعتقال الكثيرين حتى غضب، وأمر بالإفراج فورا، ولكننى قلت للصديق إننى لا أكاد أتصور أن مسئولا فى الدولة يجرؤ على جمع الألوف إلى الأقسام من مختلف أنحاء الجمهورية، وترحيل الكثيرين إلى القاهرة ووصل بعضهم إلى الليمان دون علم رئيس الجمهورية واستئذانه!».

ثم يطرح عبد الفتاح حسن أسئلته على هيئة فروض:

«ولو صح أنه فوجئ بهذا الأمر فما الإجراء الذى اتخذه ضد وزير الداخلية ومدير المباحث العامة إن كانا قد استقلا باتخاذ كافة إجراءات الاعتقال؟».

وهو يستطرد من هذا الاستنتاج إلى قوله:

«وأضفت أن هذا التبرير يسىء إلى الرئيس عبد الناصر أكثر مما

يفيـده، لأن مؤداه أن إجراء [خطـيراً] كالإجـراء الذى تم قد وقع دون علمه، وإذنه، ومن وراء ظهره، وكأنما البلاد تحكم بعيدا عن سلطاته».

ويمضى عبد الفتاح حسن إلى فرض آخر فيناقشه:

«وقلت أيضا إنه قد يكون من الأفـضل أن نصارح الشعب بأن رئيس الدولة بدا له لاعـتبـارات سيقت له اتخـاذ الإجـراء، لكنه لما تأمل المسألة ووجـد أن البلاد كلها قـد أصيبت بهـزة عنيفة للهـزيمة المنكرة، وأوزارها فى رقبة أصحابها وحـدهم، ولم يخرج على الإجماع أحد، بادر بالعدول عن أمره السابق».

....

وينتـهى صاحب الذكـريات بعد تقليب وجـوه الرأى فى مـسئولـية الرئيس وأدائه وصورته إلى قوله:

«ومهما يكن من أمر فإنه كان من فضـل الله ورحمته أن تقييد حرية ألوف من المواطنـين لم تتـجـاوز فـى هذه المرة سـوى تلك الفــتـرة المحدودة».

(٤٦)

ومن الطريف أن نجد عبد الفتاح حسن وقد تجاوز محنة هذا الاعتقال السريع المفـاجئ بسرعـة موازية لما حدث من اعـتقـال وإفراج، وهو يروى أنه سـرعان مـا أخذ فى العـودة إلى ممارسـة نشاطه المهنى مـرة أخرى:

«... وقد رتبت حقيبة السفر للإسكندرية وتوجهت إلى المستشفى، ودهشت قرينتى حين رأتنى، لكنى قلت لها فى بادئ الأمر إننى لم أدرك القطار، وإننى سآخذ قطار المساء، وصدقت، ثم بدأت أتدرج فى الحديث إلى أن أفضيت إليها بأمر ذهابى لقسم بولاق، ثم سافرت إلى الإسكندرية وتعطلت المحكمة عن العمل يوم ١٠ يونيو ١٩٦٧، وعدت فى المساء إلى القاهرة ثم رجعت إلى الإسكندرية مساء ١١ يونيو، وترافعت فى قضية يوم ١٢ يونيو ١٩٦٧».

....

«وعلمت أن مئات جلبوا إلى الأقسام المختلفة، وأن فريقا رحل إلى ليمان أبى زعبل، وسمعت من محمود سليمان غنام الوزير السابق ما كان من أمره هناك مما لا يدخل فى هذه الذكريات».

(٤٧)

ونصل مع عبد الفتاح حسن إلى تجربته الثالثة مع فقدان الحرية فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وهى التجربة التى امتد أثرها حتى بداية عهد الرئيس السادات، ومن العجيب أن سبب اعتقاله فى هذه المرة ارتبط بموقفه «الشفهى» من الاضطرابات التى شهدتها نقابة المحامين ومجتمع رجال القانون قبيل مذبحة القضاء، وها هو يحدثنا عن تجربته حديثاً مباشراً دون أن يذكر ما سبقها من مقدمات أو آراء أو جهاد أو معارضة، إنما هو كما رأيناه فى حديثه عن اعتقاله فى ١٩٥٧ معنى فى المقام الأول والأخير بذكر بعض أحداث التجربة نفسها دون مقدماتها أو أسبابها:

«... فى صبـاح يوم الأحد ٣١ أغسطس ١٩٦٩ طالعـتنا الصحف بأنه قد عهـد إلى مصطفى كامل إسماعيل رئيس مـجلس الدولة بأعمال وزير العدل محمد أبو نصير، ومررت بإبراهيم عبد الغنى سالم المحامى حوالى السـاعة العـاشرة صـباحا بمسكنه بـستانلى بالإسكـندرية المجاور لمسكنى، وأخذنا نناقش ما طالعتنا به الصحف، وأشهد أنه كان أسد منى نظرا، وأصح تقديرا، إذ توقع السوء بالنسبـة للقضاء ورجاله، ولم أكن أتفق مـعه إلى المدى البـعيـد الذى قـدره، وسافـرت فى قطار الساعـة ٢,٣٠ مسـاء من محطة سيدى جـابر (من يوم ٣١ أغسطس ١٩٦٩)، ووصلت القـاهرة وأشـرت على اشـتـراك الـسكة الحـديد بالعـودة إلى الإسكندرية يوم الثلاثاء ٢ سبتمبـر ١٩٦٩، وحوالى السادسة مساء وأنا أتهيأ لـركوب مصعد العـمارة التى بها مكتبـى بجاردن سيتى استـوقفنى شخـصان وقالا: إن اللواء حسـن طلعت مدير المباحث العـامة يطلبنى، ولن تسـتغـرق الزيارة خـمس دقائق، وبقـدر دهشـتى لمثل هذا الطلب توقعت شرا، إذ لو كان الأمر خيرا لما عز على مثله الاتصال بى تليفونيا إذا شاء، وقلت لهما إن المحفظة التى أحمـلها بها بعض القضايا وسوف أسلمها لوكيل المكتب، ورجوتهما ألا يذكرا له أننى مطلوب للمباحث، وصعدنا وسلمت القضايا، وأبلغت الوكيل والفراش بأن الزائرين موكلان قدمـا من المنصورة، وأننى مسـافر معـهما إلـيها، وربما تأخـرت يومين ليـرتب وكيل المكتب أمـر القـضايا على أسـاس غـيابى عن القـاهرة، وتوجهت إلى مـسكنى المجاور للمكتب ولم أجـد حقيـبة لأن الدواليب الخاصة بهـا مغلقة وأسرتى بالإسكندرية، ووضعت جـلابية وما يلزم من أدوية فى محفظة القضايا وفى جيبى ثلاثة جنيـهات وانصرفت معهما من المنزل إلى المبنى المجاور للمبنى الرئيسى للمباحث العامة، وجلست على

كرسى بملابسى من نحو الساعة السابعة مساء ٣١ أغسطس ١٩٦٩ حتى التاسعة من مساء اليوم التالى [أى ست وعشرين ساعة]، لم أمل من سرد بعض القصص على المخبرين اللذين كانا مكلفين بحراستى، ولم أطلب منهم فى أثناء نوبتهما أو نوبة زميليهما الآخرين شيئا، ولم أسألهما فى شىء، ولم أستفسر عن سر جلبى إلى هذا المكان وعلى هذه الصورة، ثم جاء شخص ليس من الضباط وبدا لى كأنه من رجال الصف، وتظاهر بأنه مندهش أن أظل جالسا، وبحالتى هذه المدة، وصحبنى إلى الطابق الثالث حيث أودعت إحدى غرف المكاتب، وحولى حارسان من المخبرين يتناوبان الحراسة».

(٤٨)

ويبدو أن حالة عبد الفتاح حسن فيما تلا من أيام تلت اعتقاله فى ١٩٦٩ كان ينطبق عليها قول تشرشل: «تمتعوا بالسيئ فالأسوأ قادم»:

«وبقيت على هذا الوضع أحد عشر يوما إلى أن رأيت أحد المخبرين مسرعا نحوى يقبلنى ويقول: «مبروك ألف مبروك»، وأننى أحمد الله تعالى أننى لم أصدق، وقدرت لو أن خيرا جاء لما فات أحد الضباط أن يزف بنفسه مثل تلك البشريات النادرات.. وصليت ركعتين، وقلت للمخبر بعد شكره: سواء كنت فى طريقى إلى بيتى أو إلى غيره فالشكر لله واجب، وهو اختبار جديد أسأله تعالى أن يعيننى على اجتيازه، ونزلت وإذا بالسيارة منتظرة، وأحد ضباط المباحث العامة (شوقى منيسى) يقف على مسافة قريبة منها، وركب بالسيارة أحد الضباط ومخبران وركبت بينهما وإذا بالسائق يقول: سجن القلعة والا

طرة؟ وتلقى الجواب من الضابط الذى يركب السيارة: معتقل طرة، وأخذت أتلو بعض آيات كتاب الله إلى أن وصلنا معتقل طرة السياسى، وبعد دقائق وفى نحو الساعة الواحدة بعد الظهر كنت فى زنزانة مفردة ليس بها غير الأسفلت وكوة صغيرة فى السقف وجردلان أحدهما للمياه وآخر لغيرها، واستلفت نظرى عبارة مكتوبة على الجدار المقابل بقلم كوبيا وبخط كبير ظاهر: «أنا فى هذه الزنزانة غريب.. زميلى فيها الجوع والموت والتعذيب..».

«واستلقيت على ظهرى وحافظة القضايا تحت رأسى إثر غلق مزلاج الزنزانة، وانفردت بالله الواحد القهار وكأننى أناجيه، وما أكثر ما ناجيته فى الظروف المماثلة، ولكننى كنت راضى النفس، مطمئن الروح، وعلى يقين من أننى لم يفرط منى قول أو عمل يبرر بعض ما ألاقيه».

....

هكذا كان هذا الرجل يتعامل مع حالته على هذا النحو من الرضا والتسليم، لكنه مع هذا لم يسلم مما هو أسوأ.

(٤٩)

و يلقى عبد الفتاح حسن الضوء على بعض تجاربه الإنسانية فى هذا الاعتقال، وربما كان من الضرورى أن نذكّر القارئ أنه كان فى هذه التجربة (١٩٦٩ - ١٩٧١) قد تقدم فى العمر أكثر من المرة الأولى باثنى عشر عاما، ونحن نلاحظ فيما يرويه أثر السن عليه حين شكا

منذ الليلة الأولى لوجوده فى الاعتقال:

«. . . وفى الليل شعرت بتعب صحى، ودققت الباب فرد المخبر مستفسرا، فرجوته أن يزورنى طبيب، وبعد نحو ساعة فتحت الزنزانة وإذا بالضابط الذى أودعنى الزنزانة ظهرا معه آخر يرتدى بيجامة، ويعلق فى رقبته سماعة، فاعتذرت له بأننى أيقظته من نومه، وأقلقت راحته، ظانا بأنه طبيب المعتقل، فإذا به يرد بأنه معتقل، وهو من الإخوان المسلمين (د. جمال فؤاد)، وقلت له: إننى مع تقديرى لفضله أرى أن يتولى الكشف علىّ طبيب يتحمل المسئولية. . وانصرفا».

«وفى اليوم التالى وحوالى الساعة الواحدة حضر طبيب المعتقل بصحبة رائد من المباحث العامة، وقلت له: إننى أريد أن يكشف علىّ بدقة فإن وجد أن صحتى جيدة وحالتى تتحمل الوضع الذى رآنى عليه فإننى أعد ذلك بشرى يزفها لى، أما إذا ظهر له العكس فليتصرف فى ضوء ما يمليه عليه واجبه كطبيب، فقال: مم تشكو؟ قلت: لا يعنينى من أمراض سوى النقرس، وآلامه التى يعرفها مَنْ يكابدها، وقدمت له من حافظة القضايا علبة الكولشيسن، وهى عبارة عن وابور المطافئ الذى يلجأ إليه مَنْ تشتعل فيه نار هذا المرض التهاب المفاصل فنصح بألا أتناوله لأنه يؤذى الكبد، وأتم الكشف وانصرف، وبعد نحو نصف ساعة أقبل شخصان يحملان سريرا ممزقة مرتبته وبدون مخدة، ولكنه كان نعمة من نعم السماء، وفضلا من الله لا أنساه».

(٥٠)

ويشير عبد الفتاح حسن إلى أنه أتيح له فى هذا المعتقل أن يتصل

ببعض أصــحاب المسئوليــة المهنية والنقابية، ومع أن هذا الاتــصال كان عديم الجــدوى إلا أنه يشير إليه، وهو يروى تـفصيلات لقــائه بنقيب المحامين الأستاذ أحمد الخواجة فيقول:

«... ومرت الأيام إلى أن جاء أحد ضباط المباحث يوم الإثنين ١٤ سبتمبر ١٩٦٩ وقال: باكر سنذهب صباحا إلى إدارة المباحث، وقدرت أن الزيارة ربما كــانــت بسـبب خطاب بادرت عند وصــولــى المعــتــقل واستأذنت فى ورقة وقلم وكتبته طالبــا أن يحضر نقيب المحامين أو عمر المارية نقيب فرعى طنطا أو أحمد الخطيب عــضو مجلس نقابة المحامين أو إبراهيم عبد الغنى سالم لأتحدث إليه فى شأن قضايا المكتب، وقلت فى الخطاب: إنه لا ذنب للموكلين فــيما فرض علىّ، وفــعلا توجهت فى سيارة جيب صباح الثلاثاء ١٥ سبتــمبر ١٩٦٩ صحبة أحد الضباط إلى مبنى المباحث الذى كنت قد أمضيت به من قبل (منذ ٣١ أغسطس ١٩٦٩) أحــد عشــر يومــا، حــيث وجدت أحــمــد الخواجــة نقــيب المحامين».

....

«أراد الضابط شــوقى منيسى الانصراف فاســتوقفتــه وقلت له: تقدر تقول لنقيب المحامين إن كان أحد سألنى عن اسمى أو فى شىء خلال المدة التى قــيدت فيــها حريــتى؟ ولكنه أمسك عنى الجــواب وانصرف، وقلت لأحمد الخواجة اسمعنى فى أمرين:

«أولهما: توفد إلىّ إبراهيم عبد الغنى سالم المحامى بكشف القضايا

الموجودة فى مكتبى لأتداول معه فى شأنها، وأن يصدر قرار من النقابة بندبه، قال: إنه على استعداد للقيام بنفسه بهذا العمل، قلت له: إنى أشكره، وأقدر ظروفه، وأن أعماله كثيرة، وأن غيابه فى الخارج قد يجعلنى أفضل أن يكون إبراهيم عبد الغنى سالم هو الذى يتولى - دون غيره - هذا العبء».

«ثانيهما: إننى فى رقبة نقابة المحامين بوصفى محاميا، وأن عليه واجبا كنقيب، وبوصفه عضوا فى مجلس الأمة ورئيسا للجنة التشريعية فيه، وأحد المظاهرين المؤيدين للعهد، أن يسأل مَنْ يريد عن سبب اعتقالى، فإن أبدوا له سببا ما واقتنع به فعليه أن يخطرنى دون أن يفصح عن السبب لأعفى نقابة المحامين من مسئوليتها عنى - باعتزالى عملى كمحام - وإن عجزوا أو ذكروا سببا لا يشفع لهم تقييد حريتى فعليه واجب - ولو تعزيزا لوضعه كنقيب أمام زملائه - أن يشير عليهم بما يمليه واجبه أو وضعه، وأضفت أننى قد أكون ضحية حاضرة، ولا نعرف مَنْ سيكون الضحية القابلة طالما أن المسائل تسير بغير نظام، أو قاعدة مشروعة، وانصرف وعدت إلى زنزانتى إلى أن استدعيت منها بعد عشرة أيام إلى مكتب قائد المعتقل حيث وجدت إبراهيم عبد الغنى سالم المحامى وفى حضور ضابط المباحث العامة استعرضت معه القضايا من واقع الكشف الذى أحضره معه ثم عاد مرة أخرى بعد أيام وزارنى ثم انقطعت زياراته».

(٥١)

وهو يشير إلى المعاملة اللاإنسانية التى منعت عنه الكليم فى هذا

المعتقل وجعلت مدرس اللغة العربية يتولى خلع ضرسه، ويبدو أنه حرص على إيراد هاتين الواقعتين كنموذج لما كان يراه يخرج عن حدود تصوره:

«كما لا يفوتني أن أسجل صورة الخطاب الذى قدمته إلى طبيب أول المعتقل بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٧٠:

«السيد طبيب معتقل طرة السياسى:

«تحية طيبة وبعد.. فأتشرف بأن أنهى إلى سيادتك أننى رغم مداومتى علي تناول الأدوية والتزامى التعليمات الخاصة بالتغذية فإنه قد جد على زيادة فى نسبة البوليك، وشعور بآلام أشد فى ساقى، لهذا أرجو على الموافقة علي التصريح لي بإحضار كليم» أو مشاية أغطى به بلاط الزنزانة التى أقيم بها حاليا فى مستشفي المعتقل، ولا يخفى عليكم أن عرضها أقل من مترين وطولها حوالى متران ونصف متر ولا تدخلها الشمس والجو شديد البرودة فى فصل الشتاء خاصة هذه الأيام».

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام عبد الفتاح حسن».

. . . .

«وقد غادرت المعتقل عندما تم الإفراج عنى دون أن أجاب إلى هذا الطلب المتواضع».

. . . .

«ومما يذكر أن أحمد سعيد وهو مدرس لغة عربية، كان معتقلا

بمعتقل طرة السياسى، بوصفه كان منتميا لجماعة الإخوان المسلمين، وقد تولى مشكورا خلع أحد أضراسى حين اضطررت إلى خلعه، وتذكرت أننى خلعت ضرسا آخر فى السجن الحربى سنة ١٩٥٧ وتولى خلعه مشكورا طبيب من أطباء الجيش هو الدكتور إسماعيل رمزى».

«وتركت فى السجن الحربى ضرسا، وفى معتقل طرة السياسى ضرسا آخر، وأحسب أننى لم أترك فى أيهما عقلى، ولكن من المؤكد أننى فى كل من التجربتين لم أتخل عن إيمانى».

(٥٢)

ويشير عبد الفتاح حسن إلى أن محنته فى نهاية عهد عبد الناصر لم تقف عند حد تقييد حريته، وإنما تعدت هذا إلى إيذاء ابنه فى مستقبله، وأن هذا الإيذاء تم على نحو درامى، إذ استدعى ابنه من الجلسة وهو يؤدى عمله فى النيابة ليبلغ بعزله، مع أنه كان ينتوى الدراسة فى الخارج لكن والده الذى هو صاحب المذكرات نصحه بأن يطلب إجازة بدون مرتب كيما يحتفظ بموقعه فى النيابة فإذا هذا الموقع يصبح «وظيفة فى وزارة الخزانة» بفضل مذبحة القضاء:

«... كما أفضى إلىّ ابنى كيف كان إبراهيم عبد الغنى سالم أخا كبيرا له فى غيابى، وتولى إقناعه بأن يتسلم عمله فى وزارة الخزانة حيث أبعد عن النيابة فى اليوم التالى لاعتقالى (١ سبتمبر ١٩٦٩)، وكان يحز فى نفس ابنى أنه وقد حصل على ليسانس الحقوق بتفوق وهو أصغر طالب فى كليته، وعين مع زملاء دفعته معاونا للنيابة فى الإسكندرية، ثم ثبت فى وظيفته بعد أن أمضى سنة الاختبار على

الوجه الذى يتطلبه القانون، وفى ١٥ أغسطس ١٩٦٩ قدم استقالته من النيابة ليسافر إلى الخارج لإتمام دراسته العالية، ثم نصحته بأن يطلب إجازة بدون مرتب، وأرسل الطلب إلى النائب العام للموافقة، وإذا بيوم ٣١ أغسطس ١٩٦٩ يعتقل والده، وفى اليوم التالى (وفى أثناء وجوده بالجلسة) يستدعى منها لأن قانونا صدر أعفى الكثيرين من وظائفهم، وكان ابنى من بين القليلين الذين نقلوا إلى وظائف أخرى حيث نقل إلى وزارة الخزانة، ونقل ابن أختى عبد السلام حبتاتة من وظيفته كرئيس للنيابة إلى وزارة القوى العاملة، وظل ابنى رافضا تسلم عمله الجديد إلى أن أقنعه إبراهيم عبد الغنى سالم وتسلمه».

....

ولا تخلو المذكرات من الإشارة إلى الامتنان لتصحيح الأوضاع الذى تم فى عهد السادات:

«ثم أعيد ابنى إلى عمله بالنيابة فى عهد الرئيس محمد أنور السادات، حين كان محمد سلامة وزيرا للعدل، وسويت حالته وأدرك فى الترقيات أقرانه، وسافر فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ إلى فرنسا موفدا من وزارة العدل فى منحة دراسة ونقل أخيرا إلى مجلس الدولة لوظيفة نائب المعادلة لوظيفته فى النيابة العامة (أولى ممتازة)، كما أعيد إلى القضاء ابن أختى ثم رقى مستشارا بمحكمة استئناف المنصورة».

(٥٣)

ومن حق القارئ أن ننقل له ما يصور به عبد الفتاح حسن نهاية عهده بالاعتقال وفقدان الحرية فيما قبل كتابة مذكراته، ونحن نتحفظ

هذا التـــحـفظ لســبـب طريف وهو أن هذا الرجل الذى نــشــر هذه الذكريات فى ١٩٧٤ كان علــى وعد مرة أخرى مع الاعتــقال فى نهاية عهد الرئيس السادات فى سبتمـبر ١٩٨١، وكأنما كتب عليه ألا يحضر وفاة الرئيســين عبد الناصر والسادات إلا وهو فى المعــتقل، لكننا على كل حال نقرأ ما نشره ١٩٧٤ وهو متمتع بحريته وعمله:

«... وتولى رئاسة الجـمهورية بالإنابة الســيد الرئيس محـمد أنور الســادات فى ٢٨ سبــتمــبر ١٩٧٠، واسـتفــتى الشــعب فى رئاستــه للجمهورية بتاريخ ١٥ أكتـوبر ١٩٧٠ . وفى يوم الخميس ١٢ نوفمبر ١٩٧٠ غادرت مـعتقــل طرة السياسى. وفى يوم الســبت ١٤ نوفمــبر ١٩٧٠ استأنفت عملى فى المحاماة، وأرسلت برقية شكر للسيد الرئيس لإنهاء اعتــقالى، وبرقية أخرى للــدكتور محمــود فوزى رئيس مجلس الوزراء بتلك المناســبة. وكـمــا حمــدت الله فى كل شدة مــرت بى، حمدته هذه المرة أيضا، ومحــوت من نفسى كل أثر، سائلا الله تعالى أن يجنبنا شرور أنفسنا، وأن يطهــر قلوبنا من الحقد، وأن يجمع الناس على الإيمان به، والثقــة فيه، والرضاء بقضائه، وأن «تقــوم المحبة بين الناس مقام القانون»».

(٥٤)

وقد حـفلت مذكرات عبــد الفتاح حسن بإبداء الآراء الصــريحة فى عدد من شــخصيــات العصر الذى عــاشه، وفى مقدمــة الشخصــيات السياسيــة التى تنصفها هذه المذكرات عبد اللطـيف طلعت كبير الأمناء بالقصر الملكى، وهو الذى كان يتولى رئاسة الديوان الملكى بالإنابة فى ١٩٥١.

وربما تنبه القارئ إلى أن عبد اللطيف طلعت هذا شخص آخر غير عبد الوهاب طلعت الذى كان أيضا من رجال القصر والذى تم بينه وبين النحاس باشا اللقاء المشهور بمقابلة «كفر عشما» حين عرض الملك على النحاس تأليف الوزارة فى بداية الحرب العالمية الثانية ورفض النحاس.

ويشير عبد الفتاح حسن إلى أن عبد اللطيف طلعت بدافع من وطنيته تولى إبلاغ الوفد والنحاس باشا بأنباء تنسيق كان الملك فاروق قد بدأه مع الإنجليز فى محاولة لتعويق إقدام الوفد على إلغاء المعاهدة، بعدما أعلن الوفد عن نيته المضى فى هذه الخطوة:

«. . . ومن الإنصاف أن أسجل لعبد اللطيف طلعت كبير الأمناء بالقصر الملكى موقفا يقتضى الأمر قبل ذكره الإشارة إلى أنه لم تكن تربطنى به صلة قبل تعيينى وزيرا، ولكننى التقيت به غير مرة فى مسكنه فى صيف ١٩٥١ بالإسكندرية، حين كان يعمل رئيسا للديوان الملكى بالإنابة، ولمست أنه يتحلى بصفات كريمة، وأخلاق نبيلة، وأنه مع قيامه بواجبه فى القصر الملكى كان فى الحقيقة لا يكن توقيرا للملك، ونقل إلىّ أنه تلقى فى أثناء وجود الملك فى الخارج (صيف ١٩٥١) أمرا لكى يتصل برئيس الوزراء ويبلغه بعدم اتخاذ إجراءات بشأن إلغاء المعاهدة قبل عودة الملك من الخارج، وكانت الأنباء ترددت أن الملك قد نسق خطته مع الإنجليز، وقال عبداللطيف طلعت: إنه قام فعلا بإبلاغ ذلك إلى رئيس الوزراء».

«كما نقل إلىّ أنه سيعمل على تحسس ما يعتزمه الإنجليز، وقال: إنه فكر فى أن يترك بطاقة لقنصل بريطانيا بالسفارة البريطانية بمناسبة تعيين

القنصل، وقدر أن السفير إذا علم بوصوله إلى السفارة فإنه سيعمل على مقابلته. وفعلا تم ذلك وقابله السفير وأعلن إليه سخطه الشديد على النحاس وروى له ما كنت أجهله تماما من أنه (أى السفير) طلب مقابلة رئيس الوزراء على انفراد، وفى الموعد المحدد وجد السفير أن إبراهيم فرج وزير الخارجية بالإنابة موجود مع النحاس، فقال السفير لرئيس الوزراء ما يفهم منه أنه طلب مقابلة خاصة لا يحضرها أحد، فرد عليه النحاس بأنه عند وعده، وأضاف أن إبراهيم فرج يحضر بوصفه سكرتيرا خاصا للاجتماع ليدون ما يجرى فى أثنائه من حديث، وبقى إبراهيم فرج وأشار السفير البريطانى إلى أن مجلس وزراء مصر ينقسم على نفسه بشأن فكرة إلغاء المعاهدة، ولم تكن هذه المسألة قد أثيرت مطلقا فى مجلس الوزراء بعد، وعلى أية صورة. . . وأكد له النحاس أن المسألة لم تبحث لأنها لم تعرض، وذكر النحاس للسفير أن المعلومات التى وردت إليهم غير صحيحة، وأنهم يبنون على مثل تلك الأنباء نتائج تكون بطبيعة الحال غير صحيحة».

«ولما سمعت ذلك من عبد اللطيف طلعت استأذنته فى أن أنقل فحواها إلى النحاس الذى قابلته ورويت له ما دار بينه وبين السفير، فظن أن إبراهيم فرج أفشى لى الحديث، فأكدت له أن إبراهيم فرج لم ينقل إلىّ شيئا، وما كان من الممكن أن يفعل ذلك دون إذنه وعلمه، وسردت عليه ما كان من تطوع عبد اللطيف طلعت لإعطائنا صورة لم يكن الإنجليز فى ذلك الوقت يعتقدون أن مثله [باعتباره من رجال القصر] يقف منهم ومنا هذا الموقف».

(٥٥)

كذلك يشير عبد الفتاح حسن إلى موقف نبيل للفريق محمد حيدر

الذى ظل علـى الدوام مـحـسـوبا على الملك وعلى أنـه رجل الملك القوى، وإذا بنا هنا نراه ميالاً للحركة الوطنية وللوفد وحريصاً على ألا يمكن الملك من التـحـرش بالوفـد ووزارته، وإذا صح ما يـرويه عبـد الفتاح حسن وليس هناك ما يمنع صحـته، فإنه يؤكد ما نذهب إليه من أنه كانت فى شـخصيـة حيدر وأدائه جـوانب إيجابية ووطنيـة لا ينبغى التقصير فى الإشارة إليها:

«... وحدث بعـد عودة الملك من الخارج فى نهـاية صيف ١٩٥١ أنه جاء ليبـتدع أزمة مع الوزارة سعيـا للتخلص منها قبل إقـدامها على إلغاء المعاهدة، وقابله الفريق حيدر ولم يخالج الملك أدنى شك فى أنه لن يفضى إلى أحد بما يدور بينهما، وصارحه الملك بأنه سيؤجل مقابلة النحـاس بضعـة أيام ثم عين له اليـوم والسـاعة لتلك المقـابلة، وبأنه سيعمل على إثارة النحاس بطلب إخراج بعض الوزراء».

«ونقل إلىّ الفريق حيدر كل ذلك، وبكـافة تفاصيله، وقلت له هل هذا لعلمـى فـقط؟ ومـا جـدواه إذاً ؟ أم الأفـضـل أن يُنقل ذلك إلى النحـاس، وعـاهدته أن أطوى عن الـنحـاس أنه هو الذى ذكـره لى فوافق، وكنت عند وعدى».

ثم يشير عـبد الفتاح حسن إلى الفائدة التى جناها الوفـد وحكومته من اطلاعهم المبكر على نوايا الملك، وتجهيز الردود الذكية (أو المراوغة) على مثل هذه المعلومات:

«وقابلت النحاس، وقلت له إن الملك تعمد أن تتراخى المقابلة حتى يتأول الناس الـتأخيـر، وسيشـير فى أثناء المقـابلة طلبا بالاسـتغناء عن

مصطفى نصرت، وعبد الفتاح الطويل إلى آخر ما سمعت من حيدر، واقترحت على النحاس أن يسوق للملك عند الإشارة إلى مصطفى نصرت أن وزير الحربية يقوم برحلة فى الخارج يطوف فيها ببعض دول أوروبا لعقد صفقات أسلحة لازمة للجيش ومع لجنة من الضباط، ووكيل المالية، ومستشار من مجلس الدولة، وأنه إذا خرج من الوزارة فإن الجيش سوف يفسر الأمر على صورة وحيدة هى عدم الرغبة فى تزويد الجيش بما يحتاجه من أسلحة وستكون عاقبة ذلك وخيمة».

....

«ثم حل الميعاد الذى قابل النحاس فيه الملك وكنت بالقاهرة، وفى نحو الساعة الرابعة من بعد الظهر يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ اتصل بى النحاس تليفونيا بمنزل صهرى وقال لى: «كله مضبوط»، وفهمت من هذه العبارة معناها، وأضاف أن الوزارة سيدخلها اثنان هما وكيل الشيوخ حسين الجندى، ووكيل النواب عبد المجيد عبد الحق».

(٥٦)

ونحن نرى عبد الفتاح حسن حفيا بالثناء على ضباط الشرطة الذين كلفوا بحراسته عندما حددت إقامته:

«........ كانوا جميعا فى مستوى مسئوليتهم من الواجب فلم يفرطوا فيه، ولم يتهاونوا فى أدائه، بل قاموا به على خير ما ينبغى من التزام للتعليمات، وتنفيذ للأوامر، ولكن دون أن يقع منهم ما يؤذى الكرامة».

وفى مقـابل هذا الثناء على بعض رجال الحـاشية والمحسوبين على الملك فاروق فى عـهد الملكية يتحـدث عبد الفتاح حسن بمرارة شديدة عن مواقف بعض رجال الحـاشية والمستشارين فى عـهد الثورة، وهو ـ على سبيل المثال ـ يتحدث عن المستـشار القانونى لعبد الناصر مصوراً له على أنه كان غـير أمين فى نقـل الصورة إلى الرئيس عبـد الناصر، وهو يكتفى بهذا التشخيص الكافى وحده لتشويه صورة المصاب به:

«... وحين وقع الخلاف بين بعض رجال الثورة عام ١٩٥٤ حضر إلى مسكنى ظهرا محمد فهمى السـيد (مدير مكتب جمال عبد الناصر) وطلب منى أن أصحبه لمقابلة جمال عبد الناصر، فقلت له: إنه يسعدنى أن أقابله ولكن أريد أن أعرف منك بأية صفة أقـابله؟ لأننى مجرد محام كأى محام آخر، وضمن ألوف عـديدة ولا أمثل أحدا ممن كانوا بالوفد الذى ألغى وجوده، كما ألغيت سائر الأحزاب السياسة؟ و... رئيس الوفد مصطفى النحـاس محددة إقامته فى منزله، وسكرتيـر الوفد فؤاد سراج الدين لا يزال يمضى عـقوبة خمس عشرة سنة انتـهى منها عام واحد تقريبا، ولا أريد فى المقابلـة أن أغشه فى وضعى، أو أزيف عليه صورتى.. وانصرف ثم عاد فى نفس الميعـاد تقريبا من اليوم التالى، وتحدثنا من جديد ولـم أستطع إقناع نفسى بالعدول عـما ذكرته له فى اليوم السابق».

«ومن أسف أننى علمت فيمـا بعد أن محمد فهـمى السيد نقل عنى صورة بعيدة كل البعد عن حقيـقة ما ذكرته له فى المقابلتين، إذ أنه بعد القبض علىّ بتاريخ ٢٦ إبريل ١٩٥٧، والحكم ضدى بالأشغال الشاقة

لمدة اثنتى عشر سنة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٥٧ من المحكمة العسكرية العليا برئاسة محمد فؤاد الدجوى... بدا لمحمد السعيد خضير وكيل مجلس الدولة أن يخاطب - من تلقاء نفسه - محمد فهمى السيد فى شأنى، فإذا به يزعم له «أعمل له إيه؟ رحت له فى بيته سبع مرات، وطلبت منه أن يضع يده فى يد جمال عبد الناصر رفض وأملى شروطه من وجوب الإفراج عن مصطفى النحاس، وفؤاد سراج الدين».

....

هكذا نرى الزيارتين تحولتا إلى سبع، والمناقشة المعتذرة تحولت إلى شروط تعجيزية!! وهذا بالطبع شأن روايات المبالغين من المفسدين:

«ولما أفرج عنى زارنى محمد السعيد خضير روى لى ما سمع من محمد فهمى السيد، ولم أكن قد قلت لمخلوق شيئا عن الحديث الذى دار بينى وبين محمد فهمى السيد فى مسكنى فى أثناء الزيارتين».

كأنما يريد عبد الفتاح حسن بهذا الاعتراض أن ينفى أى احتمال للتأويل:

«وقد عجبت لتصرف محمد فهمى السيد، وقدرت أنه إذا كان ما نقله إلى جمال عبد الناصر بالصورة التى رواها لمحمد السعيد خضير، فلابد من أن وضعى عند جمال عبد الناصر قد تضاعف سوءا».

(٥٨)

ومع هذا التصوير البشع لأخلاق محمد فهمى السيد نرى ما قرأناه

من ثناء عبد الفتاح حسن على حـمزة البسيونى فى موقف من المواقف البسيطة فى السجن الحربى، كما نراه يشـير بتقدير وإعجاب إلى أحد أطباء الليمان فيقول:

«وكان فى الليمـان ضابط هو المقدم منير كيرلس، وكنت أعـتقد أنه من القديسـين لأن له قلباً يعـز أن تجد كثـيرين مثـله فى هذه الأماكن، ومعاملة يسوى فيها بين الناس جميعا، وصدقا فيما يعد به».

(٥٩)

ومن سياسيى عهد الثورة تحظى السـيدة راوية عطية بثناء عبد الفتاح حسن وهو يقدم قصة شيقة تدلنا على مدى ما يمكن للبرلمانى أن ينجزه من مهام ذات قيمة حتى لو بدت روتينية:

«لم يكن يزورنى سوى حسين كمال أحمد على المحامى صهرى مرة كل شهـر، وحدث أن حضر أحـد عساكر الليـمان وطلب منى النزول لمقابلة المأمور الأول (القـائمقام إسماعيـل طلعت) فقلت له ارجع إليه لتسأله اسم الزائر لأن صهرى زارنى منذ يام».

«فعاد بعد قليل عسكرى غيره وبعـبارة جافة قال: البيه المأمور الأول طالبك، فأجبته: احنا يا ابنى مش فى جنينة الحيوانات نُعرض على كل زائر، إن لم أعرف اسم الزائر فلن أنزل أيا كان اسمه».

«وبعد قـليل حدثت ضجـة والعسـاكر تسـرع بغلق الزنزانات على أصحابها، وتدفـعهم إلى داخلها، وبقيت زنزانتى وحدها مـفتوحة وأنا جـالس بداخلهـا، وإذا بسـيـدة تدخل وخلفـهـا ضابـطان تسلم علىّ

وتحييني، ولم يكن لي حظ رؤيتـها من قبل، واستفسـرت عن صحتي وحـالتي، وسألتـني عمـا إذا كنت في حـاجة إلى شـيء، فشكرتُهـا بحرارة، وإخـلاص، وتقدير، وتحيرت كـيف أدعوها للجلوس، إذ لا يوجـد بالزنزانة مـا تجلس عليـه، وانصـرفت، وبقي أحـد الضـابطين وصحـبها الآخـر، وإذا بالضابط يفـضي إليّ بعد أن سـألني إن كانت السيـدة من أقاربي فقلت له كنت أتمنى أن يكون لي بمثلهـا صلة قرابة، وذكر لي الضابط أن الليمان أخطر رسمـيا بأن السيدة راوية عطية عضو مجلس الأمة سـتزور الليمان لشأن يتصل بواجـباتها، ولم تكد تدخل مكتب المدير حتى قالت:

«عـبـد الفتـاح حـسن اللي شـغل ثمـانين ألف عـامل كـانوا في المعسكرات البريطانية يدخل الليمان!»، فذهل المدير وضباطه، وأصرت على أن تراني، وأرسل المأمور الأول أحـد العسكر ثم أرسل آخر دون أن تسمع تكليفه لهما، ولما عـاد الأول والثاني ظنت أن حالتي الصحية خطيرة، وأصرت على أن تراني بنفسـها، وقيل لها إنني بالدور الرابع، وإن حالتـها الصحيـة مما يشفق معه عليـها (وكانت حامـلا) لكنها لم تبال، وأضاف الضابط أنه وزميله اتفقا في الرأى على أنني لن أنزل أيا كان اسم الزائر إن كـان من الرسميين، ولكنني أشـهد بأنني لو علمت بأن الزائرة هي السيدة راوية عطية، وكانت تريد الاطمئنان عليّ بدوافع نبيلة، ومشاعر إنسانية رفيعة، لم أكن لأتردد في أن أسعى إليها دون أن أحملها مشقة الصعود لأشكر لها سعيها النبيل».

ثم يروى عبد الفتاح حـسن رد فعله تجاه خطوة هذه السيدة، ونحن

نرى خطوته هذه أقل مما كان يتوقع من رجل بمثل أخلاقه:

«ولذلك كانت أول زيارة قمت بها فى اليوم التالى للإفراج عنى هى زيارة مسكنها مع قرينتى حيث تركنا لها بطاقة سجلنا لها الشكر ووضعناها فى صندوق بريدها، ولم يسعدنى الحظ لألتقى بها حتى الآن، ولكننى من المؤمنين دائما بأن العرفان بالجميل قد يكون بالخطوة وقد يكون بنبضات القلوب التى تسجل الشكر الذى لا تمحوه الأيام وإن عز اللقاء».

(٦٠)

وفى مقابل الثناء على بعض رجال الحاشية أيضا يحرص صاحب الذكريات على أن ينتقد رئيس الوزراء أحمد نجيب الهلالى ويشير إلى مواقفه المعادية للوفد ومواقفه الموالية للملك، وهو ينسب إليه أنه هو الذى أشار على الملك بموافقة الوفد على إلغاء المعاهدة وأن مشورته هذه لم تكن خالصة لوجه الله وإنما كانت تستهدف تشجيع الوفد على شنق نفسه:

«. . . [كان] الملك يختص نجيب الهلالى بثقته ويطمئن إلى ذكاء مشورته - استطلع رأى الهلالى فأفتاه بأن الوفد لا يمكن أن تقدم وزارته على إلغاء المعاهدة وأنه (الوفد) يلوح بذلك حتى يحرج الملك أمام الشعب ويظهره بأنه يقف فى وجه ما أجمع عليه الشعب بكل فئاته، ونصحه بتأجيل الأزمة مع الوزارة، فإن أقدمت الوزارة على إلغاء المعاهدة - وهو فرض فى نظره بعيد الاحتمال - فإن ذلك سيكون حبلا لعنق الوزارة تشنق به نفسها، وليس من الصعب التخلص منها

بعد إقدامها على إلغاء المعاهدة بصورة أو بأخرى».

ويحرص عبد الفتاح حسن على أن يستطرد ليقول:

«والواقع أن الوفد فى إقدامه على إلغاء المعاهدة كان ينفذ عهدا قطعه على نفسه من قبل، وليس أدل على هذا من الخطاب الذى ألقاه رئيس الوفد فى عيد الجهاد الوطنى (١٣ نوفمبر ١٩٤٨)».

(٦١)

والشاهد أن عبد الفتاح حسن يبدو حريصاً على إدانة نجيب الهلالى باشا فى مواضع كثيرة من مذكراته، فهو على سبيل المثال يشير إلى المناقشة التى دارت بين الملك وبين النحاس باشا حول خروج الهلالى من الوفد:

«فى مأدبة غداء أقيمت بقصر القبة فى ١٥ نوفمبر ١٩٥١ عقب عودة الملك من المصيف، لم يكد الملك يجلس على كرسيه حتى قال بصوت عال: «الوفد بيكش والا إيه؟ الهلالى طلع منه»، مشيرا بذلك إلى أن الوفد كان قد أصدر قرارا بفصل أحمد نجيب الهلالى من عضوية الوفد، ولم يكد الملك يقول تلك العبارة ـ وكان مصطفى النحاس يجلس فى مواجهة الملك ـ وكنت فى الصف الذى يجلس فيه رئيس الوزراء وعلى مقربة منه، حتى وجدت النحاس يضرب المائدة بقبضة يده بعنف وعصبية اهتزت الأطباق بسببها وقال هائجا وصارخا: «الوفد مش بيكش يامولاى، الوفد بينضف.. بينضف».. وتوقعت أن الملك سوف يعقب غاضبا، وقفز إلى ذهنى فى تلك اللحظة ما كان يروى عن سعد زغلول من أنه حين كان ناظرا للمعارف وضرب المائدة

بقبضة يده أمـام الخدم فقيل إن ذلك التصرف كان من أسـباب خروجه من النظارة».

«ولكن دهشتى بلغت مداها حين وجدت الملك - بعد عبارة النحاس - يقول: «ياباشـا أنا ماليش دعوة بالأحزاب، تطلع حـد أو ما تطلعش أنا قصدى واحد خرج من الوفد...»».

(٦٢)

ونأتى إلى موضع ثالث مـن المواضع التى يتخذ صـاحب المذكرات فيها موقفا مضادا للهلالى ومنتقدا له، وننقل من مذكرة دفاع عبد الفتاح حسن ضد الهلالى ووزارته هذه الفقرة::

«... كان عـلى الهلالى أن يتـخيـر رجاله، وأن يحكم بعـد ذلك حكما صالحا، وألا يفلت أحد ممن تحيط بهم الأدلة ليكسب رضاء الله ويضـمن تأييد الأمـة له [... هكذا كان يهـاجم رئيس الوزراء بعنف وعفة فى اللفظ]، وأنه كان أولى به أن يكف عـما عدا ذلك من هجوم بغير حق، وهو الذى دافع عـما أسماه معالى مكرم فى كـتابه الأسود فـسـادا وأبى ألا يصف مـكرم فى ردوده التى ألـقيـت سنة ١٩٤٢ (بالكيذوبان)، وأبى إلا أن يفتتح جمـيع إجاباته على الأسئلة المتصلة بما ورد بالكتاب الأسود بالعبارة التالية: «قال المفترى فى كتابه الكاذب».

«وقد أبى دولة الهلالى أن يأذن للصـحف فى أن تشير إلى شىء مما تضمنته كلمة المدعى المذكورة، مع أنهـا أشارت إلى خلاصة ما تحدث به سائر زملاء المدعى فى الهيئـة الوفدية، ولابد أن يكون دولته قد علم

بطريقة ما بما تضمنته كلمة المدعى التى يعتقد أنها نقد برىء مستند إلى أساس صحيح، ولا يفسر منع الإشارة إلى كلمة المدعى إلا بأنها لم تحظ بالرضا عنها».

. . . .

(٦٣)

ومع كل هذا الانتقاد للهلالى فإن عبد الفتاح حسن يحرص على أن يشير إلى اتباع الهلالى الإجراءات السليمة والإنسانية فى اعتقاله:

«ويقتضينى الإنصاف أن أسجل لأحمد نجيب الهلالى أننى على الرغم من حراستى بعدد من الضباط وعديد من الجنود، ولم أكن أزار إلا بموجب تصريح من مصلحة الأمن العام إلا أننى عوملت بإنسانية لا أستطيع أن أنساها، فسمح لى بأن أرسل إلى الصحف تصويبا لما نشر عن الوزارة التى كنت أتولاها، وكنت أطالع فى أثناء الاعتقال الصحف، وأستمع إلى الراديو، وكان طباخى يتولى إعداد الطعام لى، كما أننى رفعت الدعوى أمام مجلس الدولة وقلت فيها ما قلت من عبارات عنيفة قاسية حين راجعتها أشعر بأننى جاوزت بعض الحدود فى استعمالى لها، وكنت أعتقد صدق ما ذكرته فى تلك الدعوى من أسباب، ثم تكشف لى بعد ذلك بمدة أن السبب هو كتاب السفارة البريطانية الموجه فى ٣١ يناير ١٩٥٢ إلى على ماهر من أن خطبى كانت مهيجة».

(٦٤)

وهو يلخص واقعة اعتقاله فى عهد وزارة نجيب الهلالى على نحو

دقيق، مستعينا فى إيراد التفصيلات بما تضمنته مذكرة قانونية لدعوى رفعها ضد الحكومة، وقد رأينا أن ننقل للقارئ هذا التصوير الدقيق للاعتقالات فى هذا العهد وما كانت تحظى به من بروتوكولات(!!):

«... بعد منتصف ليلة ١٨ مارس سنة ١٩٥٢ دخل مسكن المدعى بالقاهرة [أى عبد الفتاح حسن نفسه] الأميرالاى السيد السيسى، والأميرالاى مراد عبد الحى مدير إدارة المباحث الجنائية، والقائمقام صديق فريد، والصاغ محمد توفيق السعيد، والصاغ محمد عبد المجيد العشرى وأبلغوه أن أمرا صادرا من الحاكم العسكرى العام قضى بتحديد إقامته ببلدة القضابة مركز بسيون، وأن الأمر المذكور واجب النفاذ فورا. وقد أبدى المدعى لحضراتهم أنه على أتم استعداد لتنفيذ الأمر، ولو أنه صارخ البطلان، إلا أنه لا يملك مسكنا ببلدة القضابة التى لا تربطه بها الآن إلا علاقة مولده بها، وصلته بذوى قرباه، وأنه لا يستطيع أن يفرض إقامته على أحد من آله وأقاربه بها. «ورجا حضرات الضباط فى أن يتصلوا بالمختصين لإيضاح هذه الحقيقة لهم، وفى أن يعرضوا عليهم إقامته بسكن صيفى خال للمدعى بشارع فؤاد الأول رقم ٥٩٢ بزيزينيا برمل الإسكندرية، أو بعزبة محمد النجارى التابعة لمركز المحلة الكبرى، أو بناحية أسديمة مركز كفر الزيات عند أصهاره».

«وقد اتصل الأميرالاى السيد السيسى بمدير الأمن العام تليفونيا فاعتذر عن عدم إمكان إجابة المدعى إلى إحدى رغباته إلا بعد أن يتم وصوله فعلا إلى بلدة القضابة ليرفع الأمر بعد ذلك إلى وزير الداخلية

فالحاكم العسكرى العام للتصرف».

«ولم يسع المدعى إزاء هذا الإصرار إلا أن ينزل على حكم القوة - مع احتجاجه عليها - وصحبه من مسكنه الواقع أمام السفارة البريطانية موكب مسلح مؤلف من حضرات الضباط: الأميرالاى السيد السيسى، والأميرالاى مراد عبد الحى، والقائمقام صديق فريد، والبكباشى أحمد رأفت النحاس، والصاغ حسين محمد عبد الجواد وكيل قسم الزيتون، والصاغ محمد توفيق السعيد، واليوزباشى حافظ أحمد بدوى، والملازم أول فتحى عفيفى، وسيارة تحمل ثلاثين جنديا من الهجانة مسلحين أيضا، وقامت هذه المظاهرة العسكرية بنقل المدعى فى الساعة ١ و٢٠ دقيقة من صباح يوم ١٨ مارس ١٩٥٢ حتى بلغت به بلدة القضابة فى منتصف الساعة السابعة من صباح اليوم المذكور».

«وظل المدعى فى مسكن أحد أهالى البلدة محاطا بالقوات إلى أن تم الاتصال تليفونيا بمدير الأمن العام الذى أنهى قرار الحاكم العسكرى العام للأميرالاى السيد السيسى باختيار بلدة أسديمة ليقيم الطالب فى أحد مساكنها، وقد وصل المدعى إلى البلدة المذكورة مصحوبا بتلك القوات الضخمة حوالى العاشرة صباحا، وهناك اتصل المدعى بمدير الأمن العام تليفونيا وأبلغه أن المسكن الكائن بعزبة المرحوم محمد النجارى ولو أنه خال من السكان وليس به تليفون إلا أن المدعى يفضله على إقامته ومعه هذ القوات عند أحد أصهاره ببلدة أسديمة طالما أن طلب إقامته بمسكنه بالإسكندرية غير مجاب، وعند الظهر صدر الأمر بنقل المدعى إلى العزبة المذكورة مصحوبا بالقوة ذاتها، وقد أقام فيها

تحت حراسة خمسة من الضباط هم: البكباشى أحمد رأفت النحاس، والصاغ حسين محمد عبد الجواد، والصاغ محمد توفيق السعيد، واليوزباشى حافظ بدوى، والملازم فتحى عفيفى».

«وقد تغير هؤلاء الضباط بصفة مؤقتة وحل الملازم بكر على بكر، والملازم أول منير شرف الدين والملازم أول مصطفى كمال كساب الذين غيرتهم وزارة الداخلية، ثم ندب بدلا منهم البكباشى أمين سليم، واليوزباشى عادل غانم، والملازم ثان إبراهيم فهمى، ومعهم الملازم أول بكر على بكر [كذا فى الأصل، ولا أدرى ما المقصود]، ويحيط بالدار التى يسكنها المدعى ثلاثون جنديا مسلحين من جنود الهجانة، وأعدت القوات دفتر أحوال ترصد فيه أسماء مَنْ يأذن لهم الحاكم العسكرى العام فى زيارة المدعى، وتحركات الضباط والجنود وقيامهم بدورات الحراسة وكافة ما يتصل بهذا الشأن ومن بين الإجراءات إثبات تفتيش الزائرين».

(٦٥)

ومع أن عبد الفتاح حسن رجل قانون وقضاء فإنه فى مذكراته لا يجد مانعا من أن يشير إلى كلمة ألقاها فى اجتماع الهيئة الوفدية وضمنها نقدا صريحا لحكومة الهلالى وسياستها ولتقرير النائب العام حول حريق القاهرة ينقل عن مذكرة قانونية لدعوى رفعها ضد الحكومة قول المذكرة:

«... واعتمد فى نقده على مجانبة النائب العام للقواعد السليمة من وجوب الحرص على انفراد البرلمان بالحكم على المسائل السياسية

فلا يدخل فى ولاية النائب العام الإشارة بما يشبه اللوم لتصرف وزير الداخلية بشأن إصدار الأمر للبوليس بمقاومة القوات البريطانية فى مدينة الإسماعيلية يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢».

هكذا يجيد عبد الفتاح حسن توصيف (أو تكييف) الخطأ الذى يأخذه على النائب العام وتقريره:

«وانتقد تهافت التقرير على التدليل على أن الحوادث وقعت فجأة دون تدبير سابق، مع أن هناك من الدلائل ما يشير إلى أصابع الإنجليز، ومن هذه الدلائل أن مالطيا ضبط وهو يقود سيارة لوالده الذى يشتغل بالسفارة البريطانية، وكانت هذه السيارة تنقل بعض الأشخاص الذين ساهموا فى ارتكاب الحوادث».

«كما اعتمد فى النقد على أن تقرير النائب العام قد عرض للواقعة المتصلة بالخطاب الذى ألقاه المدعى بدار رئاسة مجلس الوزراء عصر يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢، إذ ساقها النائب العام على وجه يحمل على الاعتقاد بأن الخطاب المذكور ألقى قبل الوقت الذى وضعت [هكذا يقول عبد الفتاح حسن، ومن الواضح أنه يريد الإشارة الصريحة إلى التعمد!! وإلى أن الحريق لم يكن نتاج الحماس ولا الاندفاع بقدر ما كان نتيجة للتآمر] فيه النار بكازينو أوبرا، فى حين أن الواقعة الثابتة بالتحقيقات والمسلمة تؤكد عكس ما تضمنه تقرير النيابة».

«وتضمنت كلمة المدعى أيضا نقدا لوزارة الهلالى، واستند فى النقد إلى أن دولة الهلالى طعن بالجزاف فى بلده وبرلمانه دون تعيين أو

تخصيص، وهو فيما فعل لم يكن موفقا، وأكد المدعى فى كلمته أن الوفد يرحب بالتحقيق مع كل مَنْ تقوم ضده الأدلة على انحرافه بالغة ما بلغت مكانته.

. . . .

«كما أن النيابة سألت المدعى يوم ١٦ مارس ١٩٥٢ عن معلوماته بشأن موقف أحد ضباط الجيش وبعض جنوده من حوادث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢، وتضمنت الأسئلة التى وجهها الأستاذ فؤاد سرى رئيس النيابة تأكيدا قاطعا فى نفى الأثر الذى رتبه تقرير النائب العام على الخطاب الذى ألقاه المدعى بدار رئاسة مجلس الوزراء يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢، إذ تضمنت الأسئلة أن إشارة رسمية أبلغت من البكباشى عبد العال السيد لإدارة الأمن العام تنبئ بأن الجموع التى سمعت خطاب المدعى انصرفت من دار الرئاسة حوالى الساعة الثالثة مساء، وأن تحقيقات النيابة أثبتت ذلك فى حين أن حريق كازينو أوبرا وقع فى الساعة ١٢ و٢٧ دقيقة على الوجه الثابت بالتقرير، وقد قدم المدعى إلى النائب العام طلبا لإعطائه صورة رسمية من المحضر الذى قام به رئيس النيابة فؤاد سرى فى ذلك اليوم، والذى استغرق الصفحات من ٢٦ إلى ٣٧ مقابل دفع الرسم (ليقدم هذه التحقيقات فى اليوم المحدد لنظر طلب وقف تنفيذ قرار منع نشر البيان) ولا يعرف المدعى مصير طلبه الذى كان قد سلمه باليد إلى رئيس النيابة فؤاد سرى».

«ولا يمكن أن يكون من قبيل المصادفة اعتقال الحاكم العسكرى للمدعى فى اليوم السابق مباشرة على نظر دعواه أمام محكمة القضاء

الإدارى، ومهما حاول المدعى عليهما ابتكار الأسانيد لتبرير تصرفهما الجائر فإن عملهما مكشوف، وأن المدعى لعلى يقين من أن عدل القضاء سينصفه».

(٦٦)

ويشير عبد الفتاح حسن إلى أن اعتقاله فى عهد وزارة الهلالى قد انتهى نهاية سعيدة وسريعة، كما يدلنا على طريقة ذكية للتعامل مع العروض السياسية التى يمكن للإنسان أن يشك فى أنها قد تضيع حقه أو تسىء إلى صورته ولنقرأ ما يرويه:

«وعرضت قضية اعتقالى بجلسة ١٢ إبريل ١٩٥٢ على دوائر محكمة القضاء الإدارى مجتمعة، ولأول مرة منذ إنشاء مجلس الدولة وحجزت للحكم فيها لجلسة ١٠ مايو ١٩٥٢ وقبل اليوم المحدد للنطق بالحكم زارنى حسين كمال أحمد على المحامى - وصهرى - وقال لى: إن محمد سامى مازن وكيل وزارة العدل طلب إليه الاتصال بى لينقل إلىّ أن الحكومة ستفرج عنى إن قدمت طلبا بالنزول عن دعواه، فقلت لحسين كمال إننى أفضل أن أكتب لرئيس مجلس الدولة مباشرة، وقضيتى بين يدى محكمة قضائية، وأضمن طلبى أن الحاكم العسكرى أنهى قرار تحديد إقامتى فإن نفذت الحكومة ما وعدت أودعت هى [أى الحكومة] طلبى لكى أتفادى بذلك تصوير وضعى على خلاف حقيقته بتأويله بأننى التمست من الحاكم العسكرى إعفائى من الاعتقال، وفعلا حررت الطلب باسم رئيس مجلس الدولة، وتم فعلا إخلاء سبيلى قبل أن تودع الحكومة الطلب المرفوع منى إلى رئيس مجلس الدولة».

ومن الجدير بالذكر أن عبد الفتاح حسن كان من الذكاء بحيث عنى بتصحيح الانطباعات التى أثيرت حول صورته فى كتابات عصر الثورة، وهو على سبيل المثال يشير إلى حقيقة حالته المالية عقب خروجه من الوزارة فى ١٩٥٢ فينقل عن إحدى مذكراته القضائية قول المذكرة:

«. . . وحدث أنه بعد أن أعفيت الوزارة التى كان عضوا فيها من الحكم فى ٢٧ يناير ١٩٥٢، أن قصد المدعى [أى عبد الفتاح حسن نفسه] فى ٣١ يناير ١٩٥٢ إلى البنك الأهلى المصرى ووقع على عقد سلفة مقدارها ألف جنيه لم يسدد منها إلى الآن شيئا، واشترى سيارة شيفروليه جديدة فى ٢ فبراير ١٩٥٢ ووقع على كمبيالة بمبلغ ٣٧٠ جنيها تستحق الدفع فى ١ يوليو ١٩٥٢، وكمبيالة أخرى بمبلغ ٣٧٠ جنيها تستحق الدفع فى ١ يناير ١٩٥٣، وفاء للباقى من ثمنها، وعليه أن يدفع شهريا ما يزيد على خمسة وعشرين جنيها قسطا لبوالص التأمين على الحياة، ورصيده بالحساب الجارى فى البنك الأهلى المصرى عند رفع هذه الدعوى مدين بمبلغ ١١٧,٣١٣ جنيه، وليس له رصيد فى أى بنك آخر، وعليه التزامات شهرية فى مكتبه لا تقل عن مائة جنيه تقريبا، والتزامات شهرية عائلية تزيد على هذا المبلغ بكثير، وقد ارتبط فى عمله فى المحاماة منذ استأنفه فى أواخر فبراير سنة ١٩٥٢ بالحضور فى بعض الدعاوى وتقاضى من أصحابها مقدم أتعابها، وليس للمدعى فى مكتبه زميل يستطيع أن ينهض عنه بهذا الواجب».

«وقد أراد المدعى بهـذه الإشارة العجلى أن تلـم المحكمة بالظروف التى أحـاطت باعتـقاله، وبأثر هذا الاعـتقال علـى حريته، وعـمله، والحالة التى اضطر معها إلى ترك عائلته فى القاهرة بلا معين».

(٦٨)

ونحن نجد عبد الفتاح حسن حـريصاً على أن يشير إلى مدى نزاهته فى أثناء توليه الوزارة:

«. . . ويحضرنى بمناسـبة اعتقالى أنه كان من بين الضـباط المكلفين بحراسـتى اليوزباشى عـادل غانم (لواء دكتـور عادل غانم مـدير عام مصلحة الأدلة الجنائيـة والمحامى بعد ذلك) وتذكرنا معـا ما حدث فى أثناء تولى الوزارة وكنت ملتزما رغم أنه [مخصص] لى أكثر من سيارة واحدة بسبب جـمعى بين أكثر من منصب فـى وقت واحد ألا تطأ قدم أحد أفراد أسـرتى أية سيارة حكومية من المعـدة للعمل وحده، وألفت أيضـا ألا أستـعمل السـيارة الحكومـية (يوم الجـمعـة)، وقد صـادفنى اليوزباشى عـادل غانم فى سـيارة الأتوبيس فى مسـاء يوم الجمـعة ، وكنت قادما من الجـيزة حيث كنت أزور بالدقى منزل شقيـقى الدكتور عبد الرءوف حـسن، وهبطت من سيارة الأتوبيس بميدان الإسمـاعيلية (التحرير حاليا) كمـا هبط منها الضابط، ودنا منى وحيانى ثم انصرف كل منا إلى سبيله، أنا فى طريقى إلى مـسكنى بجاردن سيتى، وهو فى طريقـه، ولكنى لاحظـت عـلامات الـدهشـة بادية على وجـهـه عند انصرافه، فلما جـمعتنا الأيام بعد ذلك - وكنت فيها معـتقلا وهو يقوم بواجبـه المكلف به - ذكرنـا ما كان من لقـائنا فى سيـارة الأتوبيس من

قبل، وفسر لى علامة الدهشة التى بدت على وجهه عند انصرافه وقال لى: إنه ظن فى بادئ الأمر أن الشخص الذى رآه يشبه الوزير شكلا وليس هو واقعاً، ودنا وحيانى للتثبت، ولما استيقن توجه إلى وزارة الداخلية وروى لزملائه الواقعة، وحملت حديثه لى فى الظروف التى كنت أجتازها على أنه تحية مغطاة».

. . . .

وفى موضع ثالث يحرص صاحب المذكرات فى حديثه عن الإصلاح الزراعى على أن يشير إلى أنه كان قد تصرف فيما كان يملك من أرض بحيث إنه لم يكن يملك شيئا حين قامت الثورة.

(٦٩)

وهو فى موضع رابع ينتبه إلى بيان وجه الحقيقة فيما يتعلق بسبب تأديته اليمين القانونية كوزير على اليخت «فخر البحار»، ويأتى هذا ضمن حديثه عن توليه الوزارة، وما أحاط به من تفصيلات:

«وبعد ظهر يوم ١٩ يونيو ١٩٥١ اتصل بى فؤاد سراج الدين تليفونيا، ومررت به فى فندق سان استيفانو بالإسكندرية حيث كان يقيم، وبادرنى مهنئا، إذ تم إخطاره من لحظات بالموافقة على تعيينى وزير دولة، وذكر لى لأول مرة أنه طلب من رئيس الوزارة أن يسمح له بإجازة لمدة حوالى شهر ونصف شهر يقضيها فى الخارج للعلاج فوافق، واقترح فؤاد سراج الدين أن يتولى رئيس الوزراء أعباء منصب وزير الداخلية، ولما رفض رئيس الوزراء الاقتراح المذكور، قدم فؤاد سراج الدين له اقتراحاً بديلاً هو تعيينى وزير دولة لأتولى القيام بعمل

وزير الداخلية فى أثناء غيابه، فـرحب مصطفى النحاس بذلك، وطلب من فؤاد سراج الدين اتخاذ ما يلزم من اتصالات وإجراءات».

«وقد عقـبت ـ بعد شكرى له ـ ـ أن ممارستى لعـملى وزيرا تستلزم أداء اليمين وإلا تعرضت تصرفاتى للبطلان، ولم يكن بد من أن أؤدى اليمـين على ظهر «فخـر البحار» خـارج البلاد، وكان الملك يبـحر به ويرسو فى ذلك الوقت فى الميـاه الإيطالية عند جزيرة كابـرى، و«فخر البحار» مركب مـصرى يرفع علم البلاد، ويعتبر قـانونا أرضا مصرية، أيا كانت المياه التى يرسو فيها، وكانـت تحضرنى حركة تعيينات مجلس الدولة منذ بدء إنشائه (فى ١٥ سبتمبر ١٩٤٦)، وحـركة قضائية واسعة أهلية، وشـرعية، ومخـتلطة وقعت جميع مـراسيمهـا فى ١٢ سبتمـبر ١٩٤٦ على ظهر «فـخر البحار» وهو يرسـو فى مياه خارجـية (جزيرة رودس). كمـا أن الملك وقع كذلك، وفى التـاريخ المذكور، مرسـوما بتعـديل وزارى ونشرت كل تلك المراسيـم فى الأهرام الصادر فى يوم ١٣ سبتمبر ١٩٤٦».

«وسافرت فى ٢٣ يونيو ١٩٥١ على طائرة شركة مصر للطيران إلى روما، ومنها بالسـيارة إلى نابولى حيث قضيت الـليل، واستقليت فى الصباح (٢٤ يونيو ١٩٥١) مركبا صغيرا (قاربا) إلى كابرى، حيث كان يرسـو «فخر الـبحار»، وكـنت أحمل الطربوش، ولكن قـيل لى عند وصولى إن الملك أذن فى أن أؤدى اليمين حاسر الرأس، وأديت اليمين فى هذه الصورة بحـضور د. محمـد عبد العـزيز بدر سفير مـصر فى رومـا، والدكتـور حسـين حسنـى سكرتير خـاص الملك، الذى دعى

للحضور وكان فى لندن، وإكرام سيف النصر أحد رجال التشريفات، وانصرف هؤلاء من القاعة التى أديت فيها اليمين، وأذن لى الملك فى الجلوس وطلب القهوة فقلت: هل يسمح بإعفائى لأنى صائم؟ وكنا فى رمضان واستدرك الملك وأعفانى».

«ثم قال على الفور: «صاحبك فؤاد سراج الدين أنا مش مبسوط منه، ومش مطمئن له»».

«ولم أبادر بالرد، وفضلت أن أستمع لكل ما يمكن أن يذكره فى هذا الصدد وغيره، ولكنه سكت قليلا، وكنت قد أعددت رءوس مسائل فى ظهر ورقة أداء اليمين التى تسلمتها فى مصر».

(٧٠)

وهو قبل هذا يروى قصة بدء اتصاله بالمناصب الوزارية حين تم تعيينه وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية عقب تشكيل وزارة النحاس الأخيرة:

«وفى ١٦ يناير ١٩٥٠ بدأ البرلمان جلساته، وفى الجلسة المسائية لمجلس النواب (١٦ يناير سنة ١٩٥٠) نادانى فؤاد سراج الدين، وصحبته إلى وزارة الداخلية حيث عرض علىّ منصب الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية، فاعتذرت بأن عملى فى المحاماة مما أرتاح له كثيرا، وأن إيرادى منه كبير، وذكرت له تعاقدى مع دائرة وحيد يسرى، وأن أتعابى منها وحدها ضعف مرتب الوظيفة، وأن أعبائى تضخمت، وأن معاشى عند تعيينى فى المنصب المذكور لم يصرف، كما لم تصرف

مكافـآتى البرلمانيـة، وتركنى أسرد أسـانيدى ثم قـال لى: مهمـا تكن أعذارك فقد عرضت الأمر عليك لكى تهيئ نفسك للعمل الجديد».

«وتبين أنه لا يوجـد فى الميزانية اعـتماد خاص بالمنصب، فـاتخذت الحكومة الإجـراءات لاستـصدار قانون من البـرلمان بالاعتـماد، وتمت الموافقة فى ٢٠ مارس ١٩٥٠ وعلى الأثر صدر المرسوم بتعيينى».

(٧١)

ويروى عبد الفتاح حسن بعض الوقائع التى تدلنا على مدى ما كان يتمـتع به عهـد الليبـرالية من مـرونة لا تتعـارض مع احترام الـقانون والتقاليد فـيما يتعلق بخلق الوظائف الكفيلة بحـسن الأداء فى الأجهزة الحكومية، وهو يروى فيقول:

«وكان قـد حدث عند عـرش مشـروع القانون [أى القـانون الخاص بتوفير اعتماد مالى لمنصب الوكيل البرلمانى لوزير الداخلية] على مجلس الشيوخ أن أثير اعتراض عليه، وكان اسمى قد ورد فى بعض الصحف من قـبل مرشـحا لـتولى ذلك المنصب، وقـال المعـترض فى مـجلس الشيوخ (وهو عبد السلام الشاذلى) إن مـحمود فهمى النقراشى وغيره تولوا رئاسة الوزارة وجمعوا بين أكثر من منصب فى وقت واحد، ولم يتطلب الأمـر تعيين وكـيل برلمانى يتغـول على اختـصاصـات الوكلاء الآخرين لوزارة الداخلية».

«ولكن فؤاد سـراج الدين عند رده على المعترض أطرى قدرة غـيره ممن جمعوا بين المناصب، وقـال: إنه ليست له قدرتهم، وإن الحكومة من حقها تقدير مدى الضرورة التى تتطلب إنشاء المنصب، وأما التغول

على الاختصاصات فإنه سوف يصدر قرارا يحدد به الاختصاصات ليلتزمها كل من وكلاء الداخلية».

«وكنت فى مجلس النواب كعضو فيه فى أثناء المناقشة التى دارت بمجلس الشيوخ، وحضر محمود البدينى (محافظ القاهرة بالإنابة بعد ذلك) ونقل إلىّ ما قيل فى مجلس الشيوخ، وتوجهت إلى وزارة الداخلية بعد أن فرغ مجلس الشيوخ من جلسته، فردد لى فؤاد سراج الدين ما قيل فيه، وأضاف أنه كان يرجو أن يرفض المجلس الموافقة على مشروع القانون لأنه كان لديه البديل للرفض، وهو التوصية بتعيين وزير دولة، لأن بالميزانية اعتمادا لمنصب وزير دولة كان يشغله الدكتور محمد هاشم فى وزارة صهره حسين سرى، وخلفتها وزارة الوفد إثر ظهور نتيجة الانتخابات».

(٧٢)

وفى المذكرات تصوير جيد لديناميات الحياة السياسية فى عهد الليبرالية، وهى ديناميات كفيلة بالتوقع، وببناء الخطط على توقعات، ويحرص عبد الفتاح حسن على أن يشير فى هذه المذكرات إلى اسكتشافه المبكر للتخطيط لقدوم على ماهر خليفة لوزارة الوفد، وهو يذكر بكل صراحة أن هذه المعلومات جاءته عن طريق رجال البوليس السياسى، وهو ما يدلنا على أن هؤلاء الرجال الذين شوهت صورتهم كثيراً كانوا شأنهم شأن حيدر باشا لا يخلون منّ عاطفة وطنية وحب للوطن وميل إلى الوفد فيقول:

«... فى مساء ٢٧ يناير ١٩٥٢ أقيلت وزارة الوفد من الحكم، وأذكر أنه قبل ذلك بفترة وجيزة حدث أن دعا فريد أبو شادى عضو مجلس الشيوخ فى ذلك الوقت، على ماهر عضو مجلس الشيوخ، وفؤاد سراج الدين وزير الداخلية والمالية، ومحمود سليمان غنام وزير التجارة والصناعة، كما دعانى معهم فى مسكنه بجاردن سيتى إلى تناول الغداء لديه، وقد رويت فى أثناء الغداء شطرا من تلك الذكريات بالنسبة لبدء صلتى بفؤاد سراج الدين، وكنت قد تلقيت تقريرا خاصا من غير رجال البوليس السياسى، يؤكد لى صاحبه أن هناك تدبيرا يراد به التخلص من وزارة الوفد، واتجاها نحو تكليف على ماهر بتشكيل وزارة تخلف فيها مصطفى النحاس، وبعد الغداء استأنفنا الحديث فقلت إننا كدنا ننتهى من دورنا، وأن رفعة الباشا (مشيرا إلى على ماهر) لعله أقدر مَنْ يقوم بالمهمة بعدنا، ولم أكد أذكر ذلك حتى أخذ على ماهر يكرر عبارة لم يكف عن الوقوف عندها: «أنا.. أنا.. أنا خلاص كبرت، وعجزت ولم أعد أصلح لمثل هذه المهمة الصعبة»، وكنتُ كلما ألح فى التكرار ازددت - دون أن يدرى - ثقة بصدق ما ورد بالتقرير، وفعلا جاء على ماهر فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ بعد إقالة وزارة الوفد».

(٧٣)

وقد كانت مذكرات عبد الفتاح حسن من الذكاء بحيث لفتت نظرنا فى هدوء إلى الفارق فى المعاملة بين عصرين: عصر الليبرالية، وعصر الثورة، وهو على سبيل المثال يحرص على الإشارة إلى إنصاف القضاء

له فى دعوى رفعها ضد حكومة الهلالى فيما يتعلق بمنعها نشر بيانه المتضمن تعليقه على قرار النائب العام الخاص بالمسئولية عن حريق القاهرة:

«أما قضية تعقيبى على تقرير النائب العام بالنسبة لما تضمنه عنى فقد تابعتها إلى أن فصل فيها بإجابتى إلى الطلب المستعجل، ثم عند نظر الموضوع بإجابتى إلى كل ما طلبت. وجاء فى أسباب الحكم: «ومن حيث إنه ولئن كان للرقيب العام فى ظل نظام الأحكام العرفية سلطة منع النشر من غير إخطار سابق إلا أن ذلك منوط بأن يكون فى حدود القانون ولمبرر يقتضيه بأن يكون النشر من شأنه تهييج الخواطر أو إثارة الفتنة أو الإخلال بالأمن والنظام، وهو فى هذه الحدود القانونية خاضع لرقابة المحكمة القضائية، وهى لا ترى قيام المبرر الحقيقى لمنع تصحيح ما نشر من تقرير النائب العام خاصا بالمدعى فى أمر لا جدال فى أنه يخالف الثابت فى التحقيق بحجة أن النشر إخلال بالأمن، مع أن مثل هذا الإخلال لا يتأتى من وضع الأمور فى نصابها الصحيح بالوسيلة التى خولها القانون لصاحب الشأن تمكينا له من الدفاع عن نفسه فى شأن ما نشر خاصا بشخصه، فتنفيذ القرار المطعون فيه بمنع نشر التصحيح يقف والحالة هذه عقبة غير قانونية فى استعماله حقا مشروعا، ويترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها لمساسها بسمعته السياسية وتصرفاته العامة كوزير سابق من وزارة الدولة».

«ومن حيث إنه لما تقدم يتعين وقف تنفيذ القرار المطعون فيه».

«وكانت الدوائر المجتمعة مؤلفة من: الدكتور عبد الرزاق السنهورى

رئيس المجلس، وبحضور حضرات: السـيد على السيد وكيل المجلس، ومحمـود صابر العقارى، وحبـشى إبراهيم سمرى، ومحـمد عفت، ومحـمد عبد السـلام، وعبد المجيـد التهامى، وعـبد الرحمن محـمد الجبرى، وبدوى إبراهيم حـمودة، وسيد على الدمـراوى، وحسين أبو زيد، والسـيـد إبراهيم الديوانى، وعلى عـلى أبو الغـيط، وعلى على منصور، ومحمـد ذهنى، وكامل بطرس المصرى، وعبد العـزيز محمد البيلاوى، والدكـتور عبد الحكيم عـبد الحميد فـراج، وحسن أبو علم مستشارى الدولة بمحكمة القضاء الإدارى».

وفى المقابل فإنه يشير إلى ما تعرض له الدكتور وحيد رأفت على يد محكمة الدجوى:

«ومما لا يفوتنى ذكره ليعرف الناس كيف كانت الأمور تساس أن أمر المتهمين الذين أريد التنكيل بهم ومحـاولة إذلال نفوسهم وكسر أنوفهم لم يكن وحده هو هدف التفكير، بل حدث أن الدكتور وحيد رأفت - وكان أحد المحامين فى الدعـوى المذكورة - وصف السجن الحربى بأنه «باستيل مصر»، ولما اعترض رئيس المحكمـة على التعبير كرره المحامى وأكـده، وقد دفع الدكـتور وحـيد رأفت بعـد ذلك ثمنا لتلك الكلمـة وغيرها ضريبة على حريته فاعتقل فترة فى سجن القلعة. . كما أن عبد المجيد نافع المحـامى فى القضية أقيـمت ضده الدعوى التأديبـية لكلمة قالها أمام المحكمة عن تصرف النيابة فى أثناء التحقيق».

. . . .

وقد رأينا من قبل ثناءه على التزام الهلالى بالمعاملة الإنسانية له كمعتقل.

(٧٤)

ومع أن عبد الفتاح حسن كان حريصا على أن يتجنب إبداء رأى سياسى مباشر فى عهد الثورة وأجهزتها، فإنه وجد نفسه يستطرد من الحديث عن المحاكمة أمام محكمة الدجوى إلى الإشارة إلى ما قرره بينه وبين نفسه من الامتناع عن الترافع أمام المحاكم الاستثنائية أياً ما كان وضعها، وهو يقول فى هذا المعنى:

«وقد وعيت درسا من محكمة اللواء فؤاد الدجوى أن مثل تلك المحكمة لا تستهدف عدلا ولا تبغى حقا ولا يعنيها أن تجرى إنصافا، وإنما قصارى جهدها وغاية قصدها أن توثق أحكاما معينة، وأن تصب عقوبات مقررة، لذلك عاهدت الله بعد أن عدت إلى المحاماة ألا أقبل الحضور فى أية قضية سياسية أمام محكمة استثنائية، وأستطيع أن أؤكد أنه ما من قضية من هذا النوع تقريبا إلا وقد وفد إلى مكتبى ما ناشدنى الحضور، ولكنى اعتذرت دائما من عدم القبول مهما لوح لى من أتعاب، موقنا بأن المحامى يزهو بنفسه، ويفاخر الدنيا بصناعته كلما شعر بأن لجهده المبذول أثرا فى النتيجة، أما حين يعلم مقدما أن جهده يذهب مع الريح، وأنه إن وفق أو جاوزه التوفيق فى إعداده، ودراسته للدعوى، فإن النتيجة غير مقترنة بذلك، وإنما أمرها مرتب من قبل ومتفق عليه مسبقا بحيث تكون الأحكام مجرد عملية توثيق، فمن الخير إذاً أن أنأى بنفسى عن أن أكون شريكا فى ذلك التوثيق».

(٧٥)

ويتطرق عبد الفتاح حسن إلى صياغة رأى رصين فى محكمة الدجوى وما شابهها من المحاكم العسكرية:

«والواقع أن محاكمات الدجوى تعتبر فى النظر السديد والتقدير السليم، أشبه ما تكون بالمسرحيات، وليس للخاتمة التى تنتهى إليها المحاكمات سمات الأحكام القضائية، ولا جدال فى أن قانون الإجراءات الجنائية ينفر من أن تسلك مثل تلك المحاكمات ضمن إطاره، كما أن القضاء يبرأ من أن يشبه بعدله وبما يتغياه مثل النتائج التى يعلنها الدجوى، وآية ذلك أن الدولة لا تعامل النتائج المشار إليها المعاملة التى تتفق والأحكام القضائية، وربما يكون من الأفضل وضعا للأمور فى نصابها أن يصدر من رئيس الدولة (وهذا حقه ويدخل فى نطاق سلطاته) قرار بإبطال ما ترتب على محاكمات الدجوى من كافة الآثار».

«وسيكون القرار المنشود بمثابة تأكيد وتسجيل من جديد لما هو واقع فعلا، فضلا عن كونه تنزيها للأحكام ـ بمعناها الدقيق ـ من أن يلصق بها نوع من الأعمال، ليست من عدادها، ولا قريبة الشبه بها».

(٧٦)

ونحن نراه فى نهاية حديثه عن اعتقاله للمرة الثالثة (١٩٦٨ ـ ١٩٧١) يتحدث بأسى عن بحثه بلا أمل عن السبب فى هذا الاعتقال:

«. . . وقد حاولت ـ دون جدوى ـ أن أستكشف سببا لاعتقالى، إذ

لم يسألنى أحـد فى شىء، وقصارى مـا بلغته فى مـحاولاتى فى أثناء اعتـقالى أن تقيـيد حريـتى وقع فى الليلة السابقـة مباشـرة على صدور القانون الخاص بإعادة تشكيل الهيئـات القضائية، ولا أعرف حتى الآن علة انتقائى وحـدى، واختيارى دون سـواى، ولست آسفا ـ إن صح ذلك ـ أننى تحملت بهـذه المناسبة هذا النصيب، وجنبـوا أيا من رجال القضاء الذين عزلوا بعض ما قاسيت».

. . . .

وفى ذكـاء بالغ يستطرد عـبد الـفتـاح حسن من هذا الحـديث إلى استذكار حوار دار بينه وبين الرئيس عبـد الناصر قبل أن يمضى شهران على قيام الثورة، وصرح فيه الرئيس عبد الناصر له بأنه لن ينفذ أحكام القضاء لو صدرت:

«ومهما يكن من أمر فقـد أعاد إلى ذاكرتى هذا التصرف الذى وقع على القضـاء ورجاله، حديثـا طويلا كان قد جـرى بينى وبين الرئيس جمال عبـد الناصر فى سبتمبر ١٩٥٢، حـين كان مديرا لمكتب القائد العام، وقصدته لأحدثه بشأن المعتقلين بالثانوية العسكرية، وقلت له إن فريقا منهـم أوفد إلى مَنْ طلب منى إقامة دعوى أمـام مجلس الدولة، وإننى نصحت لهم بالتـريث، وأضفت للرئيس جمال عـبد الناصر أن لكل مظلوم بابين، باب السماء وهو مفتـوح بغير قيود، وأن الله أقرب إلى المظلوم من حبـل الوريد إذا دعاه، وباب القضـاء، وذكرت له أن بعض المعتقلين رفعوا فعلا دعوى من مكتب المحامى محمد عبد السلام (المستشار السابق بمجلس الدولة). وما أن رفـعوا الدعوى حتى وضعوا

فى الحبس الانفرادى - تأديبا لهم على رفع الدعوى - وطال الحديث، وكان فى حضور صلاح سالم، وجميل سراج الدين، ومنصور البدراوى، وكانت دهشتى كبيرة حين عقب الرئيس جمال عبد الناصر - بالنسبة لهذا الشطر من الحديث - مجاهرا بأن المحكمة لو قضت لصالحهم فإن الحكم لن ينفذ! وقد فسرت لى هذه العبارة القصيرة الصادرة فى سبتمبر ١٩٥٢ التصرفات التى تلتها، من مخالفة للقانون، وازدراء لأحكام القضاء، وعزل لرجاله، وفريق منهم ممن أصدروا أحكاما معينة لم تلق قبولا».

يجدر بنا هنا أن نشير إلى أننا تناولنا هذه الجزئيات بتفصيل معقول فى مدارستنا لمذكرات رجال القانون والقضاء فى كتابنا: «محاكمة ثورة يوليو».

الباب الثانى

٧٢ شهرا مع عبدالناصر

للأستاذ فتحى رضوان

(١)

فتـحى رضوان (١٩١١ ـ ١٩٨٨) واحـد من ألمع أبناء جيـله، كان بمثابة الرجل الثانى فى حركة الشباب التى رأسها أحمد حسين وتسمت بأسماء متـعددة: مصر الفتاة، وما بعدها، وفى مـشاريع هذه الحركة: مشروع القرش، ومصنع الطرابـيش. تخرج فى كلية الحقوق (١٩٣٣) وعمل بالمحاماة وبالسياسة، وانفصل عن أحمد حسين، وانضم للحزب الوطنى القديم قـبيل نهـاية الحرب العالميـة الثانية، وأصـبح واحدا من أعضـاء هيئة شـبابية تولت تجـديده، بيد أن خـلافا فى الرأى وقع بين مجموعة الشباب وبين الأقطاب القـدامى للحزب، وقد أصدر صحيفة «اللواء الجديد» ورأس تحـريرها (١٩٥١)، واتخذ موقفا مـعاديا لسلطة الملك وجهر بكثير من النقد لعهده فـاعتقل أكثر من مرة، كانت آخرها عقب حريق القاهرة مباشرة، وقدم للمـحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية، وقد حاولت السلطات إلصاق تهـمة الحريق به، أفرج عنه بعد قيام الثورة ودعى لـلتعاون معها فاشـترك فى أول وزارة شكلها الرئيس محمد نجـيب (سبتمبر ١٩٥٢)، ولم يقف دوره عنـد الاشتراك كوزير لكنه اشتـرك فى تشكيل الوزارة بالرأى والمشورة والتـرشيح وهو الذى

رشح حسين أبوزيد وأحمد فراج طابع وصبرى منصور وفريد أنطون للوزارة، كما أنه هو الذى عضد ترشيح الشيخ الباقورى، وقد تولى وزارة الدولة فقط عند تشكيل الوزارة، لكنه بعد شهرين عين وزيراً للإرشاد القومى (١٧ نوفمبر ١٩٥٢)، وصدر مرسوم بإنشاء هذه الوزارة من عدة قطاعات وإدارات ومكاتب تابعة لوزارات متعددة، وسرعان ما ترك وزارة الإرشاد فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ ليخلفه محمد فؤاد جلال وزير الشئون الاجتماعية، وبقى فتحى رضوان وزيرا للدولة فى الوزارات المتعاقبة حتى ٣١ أغسطس ١٩٥٤ حيث تولى وزارة المواصلات خلفا لجمال سالم الذى أصبح نائبا لرئيس الوزراء دون أن يتولى مسئولية وزارية، وبقى الوضع كذلك حتى نوفمبر ١٩٥٥ حيث عاد وزيراً للإرشاد القومى وخلفه جمال سالم فى المواصلات، واستمر وزيراً للإرشاد القومى حتى أكتوبر ١٩٥٨ حيث خلفه ثروت عكاشة، وقد بقى خارج الصورة طيلة الفترة الباقية من عهد الرئيس عبدالناصر، وفى بداية عهد الرئيس السادات عين عضوا فى مجلس إدارة البنك المركزى، وفى نهاية عهد السادات آثر معاودة نشاطه السياسى القديم من خلال الكتابة والأحزاب، وانتهج خطا مناهضا لسياسات الدولة، مما قاده إلى أن يكون من المعتقلين فى سبتمبر ١٩٨١.

له إنتاج أدبى: «دموع إبليس»، و«شقة للإيجار»، و«حقائق وأحلام»، الملك والثوار فى عربة»، و«محام صغير»، و«الثائر الأعظم»، و«قبل الفجر»، و«عشر شخصيات تحاكم المؤلف»، و«مومس تؤلف كتابا».

ومن كتب التراجم له كتاب عن «مصطفى كامل»، وكتاب عن

«طلعت حرب» بالاشتراك، و«أفكار الكبار»، و«عصر ورجال».

(٢)

أما الكتاب الذى نتدارسه فى هذا الباب فهو كتاب «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، وقد كان فى الأصل مجموعة مقالات نشرها فتحى رضوان فى إحدى الصحف الخليجية كما روى بنفسه فى مقدمة الطبعة الأولى، وهى مجلة «الفجر» القطرية التى كان صديقه الأستاذ حلمى سلام رئيسا لتحريرها، ثم جمعها فى كتاب صدر بهذا العنوان عن دار الحرية للطباعة والنشر، وكان ترتيبه الثانى فى سلسلة كتاب الحرية، ونعتمد فيما نشير إليه من نصوص فى كتابنا هذا على الطبعة الثالثة من الكتاب، وقد صدرت عن دار ثابت للنشر والتوزيع عام سبعة وثمانين، وقد سجل على غلافها أن هذه الطبعة من الكتاب تضم فصلين جديدين، وتقع هذه الطبعة فى ١٦ فصلا. ومن الجدير بالذكر أن دار الهلال أيضاً قد أصدرت هذا الكتاب بعنوان «عبد الناصر».

ومن باب تسجيل الحقائق فإنى أذكر أننى كنت قد انتهيت من كتابة هذا الباب ومراجعته وإعداده للنشر عام ستة وتسعين (١٩٩٦)، وتأجل نشره لأسباب لست أدريها على وجه التحديد، لكنها أسباب خاصة بى وبعملى الجامعى وانشغالى فيه، وهأنذا أعود إلى كتابة هذا الباب من جديد على النحو الذى يطالعه القارئ، وإن لم تخل إعادة الكتابة هذه من كثير جداً من الفقرات التى كتبتها من قبلها عام ستة وتسعين، بل قبل ذلك العام حين تناولت الكتاب وبدأت الكتابة عنه بعد صدور طبعته الأولى وقبل صدور طبعته الثالثة. وربما أن كل هذا الذى أرويه لا يهم القارئ فى شىء، وربما أنه قد يفسر له بعض ما قد يكون فى

النص من بعض اختلاف الروح أو اللغة أو التناول على مدى الأعوام الثمانية عشرة التى تفصل بين أولى فقراتى التى كتبتها فى هذه المدارسة وبين آخر فقراتى فيها.

(٣)

ليس هذا الكتاب سيرة ذاتية لفتحى رضوان، فقد كتب فتحى رضوان سيرته الذاتية من قبل فى مجموعة من الكتب، ومع هذا فإنه يصعب على النقاد (وكذلك على متخصصى المكتبات ممن يقومون بتصنيف الكتب تبعا لموضوعاتها) أن يستبعدوه من رفوف التراجم الذاتية.

وليس هذا الكتاب تأريخا لحياة عبدالناصر ولا لعصره، فقد اقتصر المؤلف فيما كتبه فيه على السنوات الأولى من حياة عبد الناصر، وقد يكون الحكم على شخصية من خلال سنواتها الأولى فى الحكم فحسب نوعا من أنواع الابتعاد عن الحق وعن الحقيقة، وإن كان الأمر فى حالة عبد الناصر يمثل نوعا من الانحياز التام لعبد الناصر، فقد حفلت هذه الإنجازات بالحماس الأول قبل أن تحفل السنوات التالية بمعظم ما أخذ على عبد الناصر وعلى عهد عبد الناصر كله، ومع كل هذا التحفظ فإن هذا الكتاب يسلط أضواء باهرة على عدد من المناطق المهمة فى تاريخ هذه الفترة وما بعدها من خلال الحديث عن الشخصية بشىء من التفصيل مع الالتزام بمنهج التركيز على صفات معينة، وتخصيص فصول لها على نحو ما نجد فى الفصل الثامن الذى عنوانه «عبد الناصر واختيار الرجال»، أو الفصل العاشر «ثقافة عبد الناصر»،

أو فى الفصل الرابع عشر «عبد الناصر يتحدث عن رفاقه»، أو الفصل الخامس عشر «عبد الناصر غاضبا وراضيا وعابسا ومبتسما». . . وهذه الفصول كتبت بقصد أن تتحدث عن الموضوع الذى يلخصه العنوان. . وهناك فصلان آخران قريبان فى المنهج من هذه الفصول وهما الفصل التاسع «عبد الناصر يغضب عبد الناصر»، والفصل الثالث عشر «من يحاكم الوزراء أيام عبد الناصر».

وبالإضافة إلى هذه الفصول فإننا نجد فصولا كاملة خصصها المؤلف لرواية ذكرياته الشخصية عن أحداث ومواقف بارزة فى تاريخ الثورة. . وفى هذه الفصول يتغلب السرد على التحليل حتى ليبدو التحليل وكأنه جزء من السرد، ولكن فتحى رضوان بقدرته الساحرة على الحكى المتواصل، وبحديثه الجذاب الذى عرف به على الدوام يقدم لنا القصة فى منطقية وعفوية شديدتين، بينما الواقع أنه اجتهد حتى صاغ القصة هكذا حتى يتمكن من تقديم وجهة نظره الشخصية جدا فى الأحداث العامة جدا.

ولربما نجد أنفسنا وقد اقتنعنا تمام الاقتناع بوجهة نظر فتحى رضوان، ولربما نجد أنفسنا أيضا ونحن نستنكر روايته لأننا نستنكر رؤيته، أو لأننا لا نقتنع بهذه ولا تلك. . ولكننا مع هذا لا نتوقف عن الاستمرار فى قراءة هذا الكتاب، والتمتع بقدر واضح من البيان السلس، والبلاغة الواضحة، والعبارة الناصعة، والحس المتميز بحركة التاريخ.

(٤)

والشاهد أننا نجد أنفسنا أكثر قدرة على فهم كثير من الوقائع

التاريخية فـى عهد الثورة الأول بعد أن نقرأ رواية فـتحى رضوان لها، وبالطبع فإن هذا لم يكن ممكناً إلا بعـد ما استعان صـاحب التجربة أو صاحب الرواية بقـدراته الأدبية والبيانية الفـذة من أجل تصوير الدوافع التى سـبقت وقـوع ما حـدث على نحو مـا حدث، أو على تصـوير الأجواء التى شـهدت وقـوع الحدث نفسـه، أو على تصوير انفـعالاته النفسية تجـاه الحدث نفسه بصورة دقيقـة جدا، وهو يفعل هذا كله بتأن شديد وينجح فـيما يفـعل، فإذا به ينقلنا مـعه إلى ما قـد نسميـه الجو السـياسى أو الجـو النفـسى للحـدث وكأنـنا كنا نشارك فـيـه فى تلك اللحظة.

ومن الإنصـاف أن نذكر للقارئ مـا نعتـقده من أن الأسـتاذ فـتحى رضوان قد نجح فى تسـجيله لهذه المذكرات أيما نجـاح فى أن يفيد من خبرته فى التأليف المسـرحى، وقد تجلت هذه الإفادة بصورة بارزة على سبـيل المثال فى قـدرته على أن ينصف خصـومه بينمـا هو يهاجـمهم ليدمرهم تماما.. ولكنه لا يجعل الحـوار المسرحى بينه وبينهم فى صيغة حوار بين ملاك وشيطان.. ولكنه يعطيهم إلى حين - وإلى حين فقط - بعض المزايا الظـاهرة التى تعطيـهم الحق فى أن يظهـروا على مـسـرح الأحداث إلى جواره، ولكنه سرعان مـا يدفعنا إلى تدمير صورة هؤلاء بما يختـاره من صيـاغة للأحداث تنـتصر لوجـهة نظره فى الحـياة وفى الأحياء وفى السياسة وفى الصراع السياسى.

وهكذا نجد أنفسنا مـدفوعين إلى أن نتعاطـف مع رؤيته، بل إننا قد نتبنى هذه الرؤية فى حكمنا التـالى على الأحداث وعلى الرجال الذين

شاركوا فى صنعها. وسوف نضرب الأمثلة على هذه السمة فى الكتاب الذى نتدارسه، وسوف نشير إلى هذا المعنى أيضاً عندما نطالع حديث فتحى رضوان عن بعض المواقف التى صور بها بعضا من زملائه فى الحكم فى ثنايا أحاديثه الحافلة فى هذا الكتاب.

(٥)

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن فتحى رضوان كان منحازا إلى معتقداته السياسية وأفكاره التى ظل يعرضها للجمهور المصرى وعلى هذا الجمهور منذ الثلاثينيات، أى منذ بدأ نشاطه السياسى المبكر مع أحمد حسين ثم بعد انفصاله عنه، ونحن نجد فتحى رضوان، على سبيل المثال، واضحا كل الوضوح فى انحيازه إلى المواقف المتشددة للحزب الوطنى فى قضية الجلاء.. ولكننا نجد أيضا أن فتحى رضوان وقد ترك لمنطقة اللاوعى مساحة فى حديثه، قد نجح فى أن يعبر بصدق واقتناع عن السياسى الذى أصبح لا يمانع فى أن يعتنق الفكرة القائلة بأن ما لا يدرك كله لا يترك كله، وأن الخطوة القادمة قد تكون كفيلة بتحقيق ما قد تعجز الخطوة الحالية عن تحقيقه.. وهكذا.

ومع هذا فإن فتحى رضوان لا يفرط فى قدراته المتجهة أو المتوجهة نحو التنظير والتأصيل، ووضع الحدود الفاصلة بين الأفكار التى تبدو متشابهة.. بل وصيغة التضاد بين النيات التى لم تتبلور بعد فى صورة أفكار.

وعلى هذا النحو نجد أن فتحى رضوان بعد كل هذه السنوات الطوال من العمر ومن الاشتغال بالسياسة، لا يجد أى حرج فى أن

يجهر بكتابة مقدمة طويلة لهذا الكتاب يتعمد فيها ـ على سبيل المثال ـ أن يسقط ثورة ١٩١٩ كلها من التاريخ المصرى.. وهو يفيض فى التعبير عن هذا المعنى من دون أن يذكره على الإطلاق، ولا يأتى ذكره لـ ١٩١٩! ولا لثورة ١٩١٩ ضمن حديثه عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ومع أن هذا المنطق غريب على التاريخ وعلى مصر وعلى حقائق التاريخ، فإنه كما نعرف ليس غريبا على فتحى رضوان ومذهبه السياسى، ومعتقداته القديمة، وتأمل هذه العبارة التى يبلور بها فتحى رضوان موقفه هذا حين يتحدث فى المقدمة عن ثورة ١٩٥٢ فيقول:

«أما إنها الثورة الأولى فهذه هى الحقيقة التى يؤيدها التاريخ ولا ينكرها، فمنذ اندلاع الثورة العرابية فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ التى بدأت بحصار الجيش المصرى بقيادة أحمد عرابى لقصر عابدين، مقر الخديو توفيق، لم تقم فى الوطن العربى، ثورة انفجرت ثم استقرت، ثم غيرت الأمور فى الإقليم العربى الذى اندلعت فيه تغييرا اختفت له المعالم الرئيسية فى هذا الوطن».

(٦)

ثم نرى فتحى رضوان وهو متورط فى أن يقدم تاريخ سوريا المعاصر على الطريقة المفضلة عند كتاب ثورة ٢٣ يوليو، وهى طريقة نسبة الثورة أو الانقلاب إلى مَنْ صارت إليه زعامتها لا إلى مَنْ عرف على أنه زعيمها وتولى الزعامة بالفعل، ونحن نفهم أن هذا الأسلوب الذى اتبعته الثورة كان لنسف شرعية وجود محمد نجيب وعهده وتأسيس شرعية عبد الناصر وعهده، وقد نهجت الثورة وكتابها هذا

المنهج مع عبد الكريم قاسم فى العراق فصورت عبد السلام عارف على أنه صاحب الثورة الأصلى، وها هو فتحى رضوان يفعل هذا مع الانقلابات السورية التى بدأت بحسنى الزعيم ثم سامى الحناوى ثم الشيشكلى فإذا به دون أن يهتز له جفن أو قلم يسمى ثورة سوريا (التى لم يسمها أصحابها إلا باسم الانقلاب) باسم ثورة الشيشكلى، ويقدم هذا التلفيق ملفوفا فى ثنايا حديثه حيث يقول:

«لقد سبقت ثورة الشيشكلى فى سوريا التى أسندت زعامتها الرسمية لحسنى الزعيم ثورة ٢٣ يوليو، ولكنها لم تلبث حتى سقطت وعادت الأمور فى سوريا سيرتها الأولى ومضت الأمور فى الوطن العربى على نفس الوتيرة التى كانت تجرى عليها حتى جاءت ثورة سنة ١٩٥٢، فكان انفجارها فى ذاته حدثا يجب على المصريين والعرب أجمعين أن يزهوا به، ويفخروا».

....

هكذا كان فتحى رضوان من أوائل المصريين المعاصرين الذين بدءوا التقليل من قيمة الانقلابات العربية التى سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مستندين إلى أن هذه الانقلابات لم تواصل السيطرة على مقاليد الأمور، فكأنها انتهت(!!) وهو منطق غريب لكن فتحى رضوان لم يكن بمانع فى استعماله من أجل استبقاء أفعل التفضيل أو الأولية للثورة المصرية التى عمل وزيرا فى ظلالها.. وهو سلوك غير مريح

(٧)

ويبدو أن فتحى رضوان أحس أنه بحاجة فى منتصف الثمانينيات إلى

أن يقدم مبررات كافية لتصوير حركة الجيش على أنها ثورة فبدأ فقرات متصلة من دفاع مستميت كنا نتوقعه.. وقد تعودنا عليه نحن وغيرنا من دون أن نقتنع به:

«لم يعد ثمة شك فى أن ما جرى فى ذلك اليوم كان ثورة بكل ما فى هذه الكلمة من معنى، لأن الانقلاب، وهو عمل مادى بحت يتغير به شخص الحاكم، فيذهب حاكم ويأتى غيره، دون أن يتغير شىء فى نظام الحكم أو فى أسسه، فانقلابات أمريكا الوسطى التى يقوم بها ضابط كبير أو صغير ضد الحاكم القائم أو (الجنتا) الحاكمة، أى الجماعة العسكرية الحاكمة، لا تسمى ثورات، لأن التغيير المترتب على الانقلاب يكاد يكون معدوما، ويبقى كل شىء فى البلاد التى شهدت الانقلاب كما هو».

«أما ما حدث فى مصر بعد ٢٣ يوليو فيعد تغييرا شاملا لم يدع شيئا إلا غيره، ولم يغير الهياكل الخارجية، والمظاهر فقط، ولم يغير الأسماء فقط، بل غير الجوهر تماما».

«والذين لا يوافقون على التغيير الذى تم.. من حقهم أن ينقدوه، بل من حقهم أن يرفضوه ويستنكروه، ومن حقهم أن يثبتوا أن مصر كانت أحسن حالا قبل الثورة، فكل هذا لا ينفى أن ما حدث هو ثورة، إذ لا يكفى أن ينفع فى بلد ما ثورة حتى ينصلح حالها، وينقلب الفساد خيرا، والجوع شبعا، والاضطرابات نظاما. فقد تفشل الثورة فى تحقيق أهدافها لكنها تبقى ثورة، كذلك قد يبقى الانقلاب ويستمر ويحقق أهدافه لكنه لا ينقلب بذلك إلى ثورة».

ثم يلجأ فتحي رضوان إلى تشبيه سيىء لا يزيد الصورة إلا بشاعة فيقول:

«تماما كما لو رزق إنسان بنتاً، وكان يتمنى أن يكون له ابن ذكر، ومع ذلك فإن هذا الولد ولد عليلاً كثير الأمراض، ولم ينجح لا فى تعليمه ولا فى حياته العملية، ولكنه يبقى ذكرا، وقد يرزق الرجل نفسه ببنت صحيحة البدن، ذكية، تنجح فى المدرسة وبعد المدرسة، لكنها مع ذلك تبقى بنتاً، فالثورة والانقلاب جنسان مختلفان فى الطبيعة، بغض النظر عن النجاح والفشل».

(٨)

وعلى هذا الخط نفسه يمضى فتحي رضوان ليقرر ما يعتقد هو أنه حقيقة أخرى، وإن كان المشتغلون بالتاريخ لا يستطيعون موافقته على ما ذهب إليه من أن الملكية المصرية التى أزالتها الثورة هى أقدم الملكيات فى العالم كله، لكن طابع المبالغات التى لا نهاية لها فى أسلوب فتحي رضوان يتبدى هنا كما يتبدى فى كل ما يكتبه، وهو يقرر مثل هذا الحكم الغريب الذى لا لزوم له ولا فائدة من ورائه ولا من أمامه فى إطار ما يريد أن يصور به اعتقاده فى أن إزالة هذه الملكية كان كافيا وحده لكى يطلق لفظ الثورة على ما حدث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهو يقول بصوت عال، ولهجة خطابية زاعقة، وعبارات تقريرية حاسمة ما نصه:

«وكان حسب حركة ٢٣ يوليو أنها أزالت الملكية فقط، لتكون

ثورة. فالملكية المصرية هى أقدم الملكيات، نشأت منذ أكثر من خمسة آلاف سنة ولم تنقطع قط. فالملكيات الأوروبية كلها حديثة لم ينقض على ميلادها أكثر من ستمائة أو سبعمائة سنة، فى حين أن الملكيات اليونانية والرومانية والهندية والصينية، انتهت منذ قرون».

«أما الملكية المصرية فقديمة قدم التاريخ الإنسانى، وقد اقترنت فى بدايتها بالمعبود الخالق، إذ اندمجت شخصية الملك بالإله، فأصبح الإله هو الملك، وأصبح ابنه، ثم أصبح صوته. ولذلك كانت الملكية المصرية راسخة رسوخ العقيدة الدينية، ولذلك أيضا كان سقوط الملك فى مصر، وبالتالى سقوط الملكية، حدثا هائلا لا فى تاريخ مصر وحدها، بل فى تاريخ الإنسانية كلها، وقد تم هذا السقوط على يد ثوار ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وقد تم بسهولة ويسر عجيبين، فالملك لم يقاوم، إذ قامت الثورة فى فجر ٢٣ يوليو وخرج الملك من مصر مع زوجه وابنه وبناته وخدمه ومجوهراته وثيابه، فى الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ يوليو، أى بعد أقل من ثلاثة أيام كاملة. وكان هذا أعظم استفتاء على تمثيل الثورة لآمال الشعب المصرى، فقد خرج الملك بعد هذه الأيام الثلاثة، دون أن يرفع مصرى واحد يده بقصد الاعتراض فضلا عن المقاومة، حتى حرس الملك، الذى تمرغ فى نعمه، وحظى بشديد عطفه لم يسفك من أجله دمعة، ولم يطلق فى الهواء قذيفة».

ويستطرد فتحى رضوان فى رواية هذه الفكرة على نحو درامى فيقول:

«ووقف الكل يشاهدون إسدال الستار على حكمه وملكه وعهده، لا

يخالط مشـاعرهم إلا الأسف الإنسانى على رجل بدأ حكمه محـفوفا بإعجاب الشعب وحبه، واستمر لسنوات قليلة معقد الآمال، ولم يكن مطلوبا منه للمـحافظة على هذه المكانة إلا أقل القليـل، كان لا يطلب منه أكثر مـن ألا يبدو لشعبه فى مـواقف لا تليق بالملك، وألا ينقل عنه ما يعـيبه فى حيـاته الخاصة، وأن يطبق الحديث الشـريف: «وإذا بليتم فاسـتتـروا»، لكنه للأسف الشـديد جرى على تقـاليد العـائلة المالكة ولاسيما فى المراحل الأخيرة من حياته».

(٩)

ومن المفـيد، من زاوية أخـرى، أن نقـرأ تلخيص فـتحى رضـوان لسهولة خلع الملك فاروق، وهو ما قد يتعارض، بالطبع وبالمنطق، مع هذا التضخيم لحجم الثورة ودورها الذى سـاق فتجى رضوان الفقرات وأفنى الصفحات من أجله:

«... والحق أنه لم يخلع ملك بثورة بالسـهولة التى خلع بها الملك فاروق، ولا تفـسيـر لهذا إلا أن دوائر الغـرب، من إنجلترا وأمـريكا، كانت قد يـئست تماما من إصلاح حال المـلك، فقد وعدها كثـيرا بأنه سيقـصى من حاشيتـه ذوى السمعة السيـئة، وأنه سيدع فـرصة لعناصر جديدة ونظيفة لكى تتولى الحكـم فى بلاده، وتقوم بتقديم المشورة له، لكنه كان لا يخلو لنفسـه حتى يعاوده الضعف أمام بطانتـه ذات التأثير البالغ عليه. فلم تر تلك الدوائر بدا من أن تدعه ليلقى مصيره، وكانوا قد أرسلوا إليه صديقه عـمرو باشا بطل الإسكواش ركت العالمى الذى كان الملك قد عينه سـفيرا فى لندن، وذهب إليه عمرو باشا فى مـصيفه

بكابرى، أو دوفيل، ونصحه بسرعة العودة إلى مصر لأن الظروف فيها أسوأ مما يتصور، وكان زعماء الأحزاب قد أعدوا عريضة ينبهونه فيها إلى سوء حكمه فى عبارات شديدة اللهجة، لم يألف زعماء الأحزاب فى مصر أن يستعملوها أو يستعملوا ما يشبهها فى مخاطبة الملك، بل فى مخاطبة أحد من كبار موظفى ديوانه، لكنه لم يعبأ بهذه النصيحة وأبدى دهشته من أن رياضيا عالميا كعمرو باشا يهتز لما يقوله الإنجليز الذين لا يعرفون طبيعة السياسة فى مصر!!».

ويصل فتحى رضوان إلى أن يؤكد صواب ما يقرره بأن يذكر فى بداية كل فقرة من فقراته عبارة «والحق أن» وهو يقول:

«والحق أن الملك لم يكن بعيدا عن الصواب كثيرا، فإنه عندما عاد ومضت بضعة شهور على ثورة هؤلاء الزعماء واحتجاجهم، حتى تعاونوا معه جميعا تقريبا، وألفوا الوزارات فى ظل حكمه، ولو تركوا لأنفسهم لبقى الحال على ما كان عليه، لكن الحلبة كان قد دخل إليها عنصر جديد لم يحسب الملك حسابه، ذلك هو ظهور غضب شعبى يزداد مع الأيام تشكلا، ويزداد جرأة، مع ظهور تشكيل عسكرى على قدر من التنظيم والاستمرار».

(١٠)

ويمضى فتحى رضوان فى خطابيته الزاعقة، وأحكامه القريبة من الخيالية ليقر قاعدة جديدة، وتنطلق قاعدة فتحى رضوان من أن تقاليد الأسرة الحاكمة المصرية كانت أن يبدأ الملك محبوبا وهو صغير وينتهى

مكروها وهو كبيـر، وهو يتحدث عن هذه القاعدة بالتفـصيل ويضرب بعض الأمثلة على صحتها ويتعمد أن يهمل الأمثلة التى لا تتفق مع هذه القاعدة (كالسلطان حسين والملك فؤاد والخديو إسماعيل من قبلهما، وكذلك عباس الأول ومحمد سعيد باشا)، ويخصص لشرحه لهذه القاعدة فقرات متوالية لا تخلو من القفز الشائك على أحداث التاريخ.. ولسنا قادرين بالطبع على أن ننقل كل آراء فتحى رضوان فى مثل هذا الاستنتاج، ولكننا مع هذا لا نستطيع أن نغفل نقل بعض أقواله التى لا تخلو من مبالغات وقفز ومن تصوير جيد أو لذيذ لبعض جوانب الحقيقة، وتوظيف لمثل هذا التصوير فى التدليل على صحة قاعدته التى يحاول الدفاع عن صحتها بينما هى قاعدة غير منطقية، فضلا عن أنها لا لزوم لها:

«... هذه التقاليد التى تقضى بأن يبدأ الملك صغير السن جميل الطلعة، قريبا من قلب الشعب، لوطنيته ولعدائه لخصوم البلاد ثم يتقدم فى السن، فيترهل جسمه ويتضخم، ويزداد طمعه فى مال الشعب، ثم يحيط نفسه ببطانة سوء، ما يلبث سوء سلوكها وخروجها على تقاليد البلاد الخلقية والدينية أن يجعلا الألسن تتناقلها ثم ينحاز الملك شيئا فشيئا لأعداء الوطن حتى يصبح عميلهم الأول، وخادمهم الأكبر، فينفذ أوامرهم، ويطبق سياستهم، وينأى عن الشعب، ويتنكر له، حتى يصبح ندا للشيطان».

....

ويبدأ فتحى رضوان تمثيله بالحديث عن الخديو محمد توفيق وهو

يقدم مـا نعرفه من تاريخ هذا الرجل فنعـجب من أنه يحاول أن يخلق حقيقة جديدة عن بداياته كخديو مستندا فى هذه البداية إلى توجه عابر للخديو توفـيق قبل توليه الحكم، وهو مـا يتعارض تمامـا مع الصورة التى يريد فتحى رضوان أن يثبت بها نظريته التى اندفع إليها:

«بدأ كذلك محـمد توفيق الذى كان يجتـمع مع الوطنيين وهو ولى للعهد، ويضيق بسياسة أبيه فى الإسراف ثم تولى الحكم، فأدار ظهره لأصدقائه القدامى، وأمر بالقبض عليهم وخضع للإنجليز واحتمى بهم، فلمـا ضـرب الأسطول البـريطانى بميـناء الإسكندرية لجـأ إلى هذا الأسطول وتنكر للثورة العرابية، وأمر بمحاكمة زعمائها، وكرههم فبقى فى قصره وحيدا لا صديق له من الوطنيين، ولا نصير، حتى توفى».

(١١)

ويتناول فتحى رضوان تاريخ الخديو عبـاس حلمى بالطريقة نفسها، ونلاحظ عليه أنه يختزل وقائع التاريـخ معتمدا على بعض الوقائع التى لا يمكن لها أن تصور الجو العام للأحداث وتعاقبها:

«وجاء بعـده الخديو عـباس حلمى سنـة ١٨٩٢، فصادق مـصطفى كامل الذى كان فى مثل سنه تماما، فكلاهمـا ولد سنة ١٨٧٤، وأصبح يقابل الوطنيـين سرا فى مسـجد القبـة، ويتآمر مـعهم ضد الاحـتلال البريطـانى، ويتصدى له مـا وسعـه التصدى، ويضـيق بالوزراء الذين يلوذون بالاحتـلال البريطانى ويصادقون ممثله السـير ايفلنج بارنج الذى أصبح فـيما بعـد اللورد كرومر ملـك وادى النيل غير المتـوج، وتهدد

عرش الخديو عباس حلمى أكثر من مرة لكنه كان يتماسك ويتجلد ويتمسك بالصبر، ثم مال إلى مسالمة الاحتلال الإنجليزى شيئا فشيئا، ولاسيما بعد أن انعقد بين بريطانيا وفرنسا ما عرف بالاتفاق الودى سنة ١٩٠٤، فقد كان الخديو عظيم الأمل فى المعونة الفرنسية، وكان يحسب أن الحركة الوطنية المصرية بزعامة مصطفى كامل، ودعم فرنسا، قادرة على تحقيق الجلاء عن مصر، فلما اتفقت فرنسا مع بريطانيا على ألا تقيم فرنسا العقبات والعراقيل أمام الاحتلال البريطانى، على أن تفعل إنجلترا الشىء ذاته بالنسبة للاحتلال الفرنسى للمغرب، أحس الخديو عباس أنه أصبح وحيدا، وأن مصر لم تعد قادرة على مقاومة الإنجليز، فنفض يده من الحركة الوطنية المصرية وتنكر لها، وقطع صلته بمصطفى كامل، الذى أرسل إليه سنة ١٩٠٦ خطابا مدويا أعلن فيه الزعيم الشاب أنه قرر أن يبعد عن الخديو حتى لا يحرج مركزه مع الاحتلال الأجنبى، وواصل الخديو تدهوره حتى بات عدوا للحركة الوطنية يعمل ضدها ويتقرب لأعداء البلاد حتى عزل فى بداية الحرب العالمية الأولى فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤».

(١٢)

ويصل فتحى رضوان إلى ما أراده من اختزال تاريخ فاروق على نحو يكفل له إثبات نظريته التى لم يكن لها داع من الأصل:

«وقد تم الأمر ذاته مع فاروق الأول ولى العهد بعد وفاة أبيه فى مايو سنة ١٩٣٧، ولم يكن قد اكتمل له سن الرشد، فحكم مصر مجلس للوصاية يرأسه الأمير محمد على باشا شقيق الخديو عباس

حلمى المعزول، ولكن رئيس الديوان الملكى على مـاهر باشا لم يلبث أن استصـدر من شيخ الأزهر فتـوى بأن الملك يحسب عمره بالتـقويم الهـجرى، فـيكون قد بلغ سن الـرشد، وتولى الملك والناس شـديدة الإعجـاب بشبابه ووسامـته، وكان مـوكبه وهو يذهب كل جمـعة إلى الصلاة فى المساجد الفقيرة فى الأحياء الشـعبية محفوفا بآلاف من أفراد الشعب الذين يتجـمعون حول سيارته تعبـيرا عن الحب والوفاء، لكنه فعل كل ما فى وسعـه ليحقق ما سبقه إليـه أسلافه الذين تولوا الملك فى مثل شبابه والذين بدءوا حياتهم ملوكا مشمولين بالرعاية وبالحب، حتى بلغ الذروة حـينما أحاط الإنجليـز فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ مـقره بدباباتهم، واقتحمـوا عليه مكتبه فى قصر عابدين بقـيادة الجنرال ستون ومعه السفير البريـطانى اللورد كيليرن وفرضوا عليه رئيس وزارة بذاته، ولكنه بدأ يغيـر موقفـه بعد هذا الحادث، فـبعد عن الشـعب، وأصبح صديقا للإنجـليز، فمنحوه رتبة الجـنرال الفخرية فى جيـشهم، وأصبح يخلص لهم الود، وينفـذ ما يطـلبون، وكلمـا اقتـرب منهم تورط فى مسلك شخصـى غاية فى السوء، حتى قضى آخر رمـضان له فى مصر على شـاطئ جـزيرة كابرى فى جنـوب إيطاليا، ونـشرت له صـحف العالم صـورا وهو فى هذا المصيف تسىء إلى سـمعتـه، وتطلق ألسنة الناس فيه حتى عزلته الثورة».

(١٣)

بعد هـذا المدخل الذى كان لابد منه، وإن طال بعض الشىء، نـبدأ فى مدارسة آراء صاحب المذكرات فى الرئيس جمال عبد الناصر وأدائه

السياسى والتنفيذى، ومن الإنصاف للحقيقة أن نذكر أن فتحى رضوان (شأنه شأن كثيرين من القريبين من عبد الناصر الذين كتبوا مذكراتهم) لم يجد أى حرج فى أن يذكر مرة بعد أخرى أنه ارتأى رأياً صواباً على حين كان عبد الناصر يرى رأياً آخر أقل صوابا، وإذا الأيام تثبت صواب رأيه، وخطأ رأى عبد الناصر، على أن المهم فى هذه الجزئية أن رضوان كان يتحدث عن مواقف شبه علنية كان من السهل على مَنْ حضروها أن يكذبوه فى مزاعمه فيها على حين كان غيره يتحدث عن مواقف ثنائية مستثمرين وفاة عبد الناصر وعجزه عن تكذيبهم.

ومن هذه المواقف نجتزئ للقارئ بما يرويه عما يزعم أنه حوار دار بينه وبين الرئيس عبد الناصر فى أثناء اللقاء الذى اجتمع فيه عبد الناصر والوزراء قبل إلقائه خطابه الذى أعلن فيه تأميم قناة السويس، وقد وصل فى هذا الحوار أو فى هذه المجادلات إلى ما اقترحه من وضع صورة جديدة لإخراج الحدث بعيدا عن القول بأن السبب فيه يرجع إلى سحب الغرب تمويله لمشروع السد العالى، واستنادا فى المقابل إلى أن الشركة شركة مصرية يجوز عليها التأميم، ومن الطبيعى أن أحداً لم يشأ أن يلتفت إلى ما فى رواية فتحى رضوان من معان جديرة بالتأمل، وما تحتويه من وجهة نظر صائبة، ذلك أن صاحب قرار التأميم ومعلنه لم يفضل هذا الأسلوب العقلانى القريب إلى القانون، لأنه وهو الذى تمكنت منه روح الزعامة كان يدرك تمام الإدراك أن هذا المنطق الذى كان فتحى رضوان يقترح الاستناد إليه لم يكن جديراً بأن يحقق له ما حققه الأسلوب الآخر من نصر إعلامى كبير.

ولنقرأ رواية فتحى رضوان:

. . . .

«ولكن الغريب أن جمال عبد الناصر ترك جميع الحاضرين من وزراء وغيرهم، واتجه بوجهه نحوى وسأل: «هل شعر أحدكم بالذعر؟ هل شعرت يافتحى بالذعر؟»».

«وصعد الدم إلى رأسى، فقد شعرت بإهانة بالغة ولا مبرر لها من هذا التساؤل، أو السؤال، فلعلى كنت الوحيد بين الحاضرين الذى كتب عن تأميم قناة السويس قبل الثورة، ونشرت فى صحيفة «اللواء الجديد» [عنوانا] بعرض الصفحة: «تأليف لجنة وطنية لدراسة تأميم قناة السويس»، على أنى كنت قد فعلت شيئاً آخر بوصفى وزيراً للإرشاد القومى ومشرفا على الإذاعة. . فقلت للرئيس جمال: «ولماذا أنا الذى أشعر بالذعر؟ لقد أذعنا طوال الشهر الحالى مسلسلة إذاعية بعنوان «إسماعيل المفتش» ذكرنا فيها مأساة المصريين بمأساة بيع ١٧٦ ألف سهم من أسهم قناة السويس كانت تملكها مصر، وقد باعها الخديو إسماعيل بمبلغ أربعة ملايين جنيه لحكومة بريطانيا، استدانها اللورد ززرائيلى من يهودى مثله هو اللورد روتشيلد دون استئذان مجلس الوزراء».

«فقال عبد الناصر: «سيقولون، فيما بعد، إنك كنت تمهد لقرار التأميم»، فقلت وأنا لا أزال أشعر بحدة الغضب: «لقد أصدرنا كتيبا بعنوان: «أضواء على قناة السويس» نقدنا فيه بشدة ما تروجه دوائر الغرب من أن مساهمة مصر فى حفر وإعداد وتنفيذ مشروع قناة السويس كانت بالأيدى العاملة الرخيصة فقط، وأثبتنا أنه كان فى أوراق

وملفات حكومة مصر دراسة كاملة من الناحيتين الهندسية والطبوغرافية لمشروع حفر قناة السويس تمت فى عهد محمد على، وساهم فيه المهندسون والمساحون المصريون مساهمة علمية ذات شأن».

«فسرح عبد الناصر. . . وقال: «وأين هذه الدراسة؟»، فأجبته: عندنا فى مصر، وقد عرضناها للبيع وراجت كثيرا، فقال: «حسنا، أرسل لى واحدة منها فقد نحتاج إليها فى المستقبل. .»، ثم نظر إلى الآخرين وقال: «هل لدى أحدكم تعليق أو سؤال؟» فقلت: عندى أنا، وقبل أن يرد عبد الناصر قلت له: «أنا فاهم من كلام سيادتك الآن أنك تنوى أن تقول إنك أممت قناة السويس ردا على كلام دالاس وإهانته لنا، واعتدائه على سمعة اقتصادنا، فتجهم عبد الناصر وقال مندهشا: «إذاً. . ماذا تريدنى أن أقول؟»، فقلت مندفعا: قل كل شىء دون أن تربط تأميم القناة بسحب الغرب تمويله لمشروع السد العالى».

(١٤)

ويصل فتحى رضوان إلى رواية ضيق الرئيس عبد الناصر من فكرة الرأى الذى حاول أن يشير به عليه فى الحديث عن تبرير تأميم قناة السويس فيقول:

«لكن عبد الناصر ضاق بهذا الكلام وقال: «غريبة. . وماذا فى هذا؟»، فقلت له: إن ربط الأمرين معا ـ وإن كانا فى الواقع متصلين ـ له معنيان، وكلاهما سيىء. فإعلاننا بأننا أممنا قناة السويس لأن دول الغرب سحبت تمويلها للسد لعالى، فيه إضعاف لحقنا، فقناة السويس مرفق مصرى، وشركة قناة السويس هى شركة مصرية، وخاضعة

للقانون المصرى، وعلى ذلك فحقنا فى تأميم الشركة، وإخضاع المرفق للإدارة المصرية المباشرة، إنما هو من حقوقنا المطلقة.. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تصريحنا بأننا نؤمم قناة السويس ردا على أمريكا وإنجلترا وفرنسا، معناه أننا نتخذ من قناة السويس التى تخدم الملاحة والتجارة الدولية وسيلة لعقاب وتأديب الدول التى نختلف معها، وهذا سيتيح لدول الأعداء أن يتخذوا من هذا الإعلان مادة للتشهير بنا، وتخويف العالم من إدارتنا لقناة السويس التى تتأثر بنوازعنا وربما بنزواتنا القومية».

«وإلى هنا كان صبر عبد الناصر قد نفد، وخيل إليه أننى أريد أن أملى عليه اتجاها معينا.. فقام وهو يلوح بذراعيه مسرعا تجاه دورة المياه وهو يقول: أنا عارف ماذا سأقول.. سأغسل وجهى أولا».

«وخرج عبد الناصر مبتهجا، واثقا من نفسه، سعيدا بأنه سيطلع على العالم بما سيهزه، وبما سيجعل اسمه على كل لسان، فى الشرق، وفى الغرب على السواء».

(١٥)

ويستطرد فتحى رضوان من هذه الواقعة إلى الانفراد برواية قصة مذكرة كان قد أعدها للعرض على مجلس الوزراء يلخص فيها ما رواه له طراف على وزير المواصلات السابق ومندوب مصر لدى شركة قناة السويس عن نية الشركة فى إجراء توسيع وتعميق للقناة، وهو يشير إلى أن عبد الناصر لم يكن معنيا بموضوع هذه المذكرة حسبما ظهر له منه عند عرضه الأمر عليه، وهو لا يدرى إن كان هذا مقصوداً من عبد

الناصر أم عفويا:

«والغريب فـي الأمر أنه قبل هذا اليـوم بأيام قليلة كنت قـد أعددت مـذكرة لعـرضهـا على مـجلس الوزراء، ولم يكن لى أى فـضل فى التفكير فى إعداد هذه المفكرة، فـقد حدث أن المرحوم المهندس طراف على وزير المواصلات السابق ومندوب مصر لدى شركة قناة السويس أو ممثلها فى اللجـنة الهندسية التـابعة لمجلس إدارة الشركـة، مر علىّ فى مكتبى فى وزارة المواصلات ومعه إحدى الصحـف البريطانية، وفيها نبأ منقول عن جريدة «هندوستان تايمز» الهندسية، وهى صحيفة ذات نفوذ كـبيـر فى الهند لاتـصالهـا بأكـبـر دوائر المال فى بريطانيـا والولايات المتحـدة، وقد تضمن هذا النبأ أن شـركة قناة السويس قـد فرغت من إعداد عدد مـن المشروعات التى تهدف إلى توسـيع القناة وتعميـقها، وتزويدها بجهاز جـديد للإشارات الكهربائية، إلى جانب مـشروعات لمسـاكن للعمـال فى الشركـة والموظفـين، وقال لى المرحـوم المهندس طراف على: «إن إقـدام شركة القـناة على هذه المشروعـات الضخـمة والمكلفـة، قاطع الدلالة على أن الشـركة تطمـئن إلى أن امتيـازها لن ينتهى فى سنة ١٩٦٨، أى بعد ١٢ سنة فقط».

«وبالفـعل أعـددت مـذكرة بـهذا المعـنى، وأوشكت أن أطلب من سكرتارية مـجلس الوزراء توزيعـها على الوزراء لـلتداول فـيهـا، ثم عدلت المذكرة، ثم عـدلت نهائيا عن تقديمها، ذلك لأنى اسـتصوبت ألا يكون لتفكيـرنا نحن فى مستقـبل القناة أى أثر فى أوراقنا، حتى لا تنتبـه الشركة ودوائر الاسـتعمار المؤيدة لهـا، لما نعده من مشـروعات

مضادة، وآثرت أن أحدث عبد الناصر وحده فى هذا الشأن، فحدثته وسلمت له الصحيفة التى سلمنى إياها المرحوم المهندس طراف على، لكن عبد الناصر استمع إلى الأمر بغير اكتراث، وتسلم الصحيفة بقدر كبير من اللامبالاة، ولولا الحياء الذى كان صفة من أبرز صفاته، لما مد لى يده ليأخذها. أكان هذا تمثيلا إمعانا فى التكتم وإخفاء نواياه؟ أم أن الأمور لم تكن قد اتضحت فى ذهنه بعد، فكان الكلام فى قناة السويس لا يبعث على النشاط، ولا الاهتمام؟!».

(١٦)

على أننا لا نستطيع أن نترك رواية فتحى رضوان قابلة لأن تحتمل غير ما تحمله من هذه الرواية وهذا التفكير، ذلك أن فتحى رضوان لم يكن يعنى بما رواه أن يصور العدوان على مصر كنتيجة لطريقة عبد الناصر فى الإعلان عن تأميم القناة، وهو ما قد يفهمه البعض من روايته المطولة التى طالعناها لتونا، ومن الإنصاف لفتحى رضوان نفسه أن نذكر أنه بعد أن أورد تفصيلات ما صاحب الإعلان عن عملية التأميم من ردود الفعل أعاد النظر فى رأيه هو نفسه، وقال:

«ولكنى لا أتصور أن الموقف كان سيتغير كثيرا لو أن عبد الناصر لم يجعل التأميم عقابا لدالاس والغرب على موقفه من مشروع السد العالى، فقصة الذئب والحمل كانت وستبقى الوصف النموذجى لعلاقة الأقوياء بالضعفاء، إذ ليس المهم مبرر الاتهام، فالاتهام يقع أولا، ثم يبحث له عن مبرر!!».

ولعل مما يؤكد ما ذهبت إليه فى مطلع الفقرة السابقة أن نقرأ هذه الفقرة التى يقارن فيها فتحى رضوان بطريق عابرة بين موقف الشعب من أزمة ١٩٥٦ وأزمة ١٩٦٧ حيث يقول:

«فى هذه الأثناء كانت مصر، بصفة عامة، هادئة.. غير منزعجة، وغير مستطيرة.. ولم يفكر أحد فى الانقضاض على الحكومة، بل لم نسمع ألفاظ شماتة فيها، كتلك الشماتة التى أعلنت عن نفسها، وبشدة، وصراحة، بل وبضراوة، فى أعقاب حرب ١٩٦٧، وقد أمطرت هذه الشماتة سيلا عارما من النكات المصرية الذائعة الصيت التى لا تدع محرماً ولا محترما، ولا صاحب مكانة، أو قداسة، إلا وتعبث به، وتصوره كما يحلو لها فى خيالها، نزولا على مبدأ «القافية ما تعذرش، وهو مبدأ شعبى معروف».

(١٧)

وتتكرر فكرة فتحى رضوان فى تصوير اختلافه فى الرأى مع عبد الناصر فيما يرويه فى هذه المذكرات عن موقف عبد الناصر فى معالجة أزمة حدودية مع السودان:

....

«كان المجلس [أى مجلس الوزراء] مجتمعا فى قصر القبة، وكان من بين الوزراء نائب وزير لشئون السودان هو المرحوم عبد الفتاح حسن (أحد الضباط الذين تعاونوا فى موضوع السودان مع مجلس القيادة)،

وفى خلال انعقاد المجلس تبادل عبد الناصر مع المرحوم عبد الفتاح حسن بعض العبارات بصوت منخفض، إذ لم تكن الغاية إشراك المجلس فى الموضوع، ولكن هذا «الهمس الجانبى» طال بعض الشيء، مما أحوج طرفيه إلى رفع الصوت قليلا، قليلا، حتى أصبح من الممكن أن يسمعه سائر الأعضاء ولا سيما الذين كانوا قريبين من موضع الرئيس فى الجلسة، وكنت من هؤلاء، ففهمت أن الأمر يتناول موقعا صغيرا على البحر الأحمر على الحدود المصرية ـ السودانية، لا أدرى إذا كان اسمه (رأس علم) أو (علبة)، ولكنه على كل حال فى هذا الموضع، وفهمت أن السودانيين يعتقدون أن هذا الموقع سودانى، وأن الجانب المصرى يعارضهم فى هذا الاعتقاد، وأن الأمور تأزمت بين الطرفين حتى كاد الموقف يشتد، فقد أرسلت حكومة السودان قوة عسكرية، وكان رأى عبد الناصر أن يتشدد المصريون مع السودانيين، وأن يقابلوا القوة العسكرية السودانية بقوة تفوقها، فقلت متداخلا فى الحديث بغير دعوة من أحد: «المفهوم أن فى السودان انتخابات، والانتخابات بطبيعتها موسم للمزايدات، وإلهاب الموقف على الحدود المصرية ـ السودانية الجنوبية فى هذه الفترة سيدعو جميع الأحزاب إلى التسابق فى إظهار التمسك بهذا الموقع، وستكون حماسة، فأنا أقترح أن نهدئ الأمور على الحدود ما استطعنا مادامت القوة السودانية لم تصل إلى الموقع المتنازع عليه، فيبقى الأمر على حاله حتى تنتهى الانتخابات ونحل المشكلة بالتفاهم»، فرد علىّ عبد الناصر قائلا: «بل العكس هو الصحيح، فإن الأحزاب الآن تخشى جميعا أن تغضبنا حتى لا نتدخل فى الانتخابات ضدها، وهذه الخشية ستجعلنا أقدر

على الظفر بما نطلب»، وعدت أشرح وجهة نظرى بتفصيل أكبر، واستمر الأخذ والرد فترة، ثم انتهت المناقشة إلى أن صدرت أوامر عبد الناصر للمرحوم عبد الفتاح حسن بأن يتناول الموضوع بحزم».

ويصل فتحى رضوان إلى ما تطورت إليه الأحداث فيقول:

«وفى اليوم التالى علمت أن القوة المصرية التى أمرت بالتقدم وجدت نفسها أمام قوة سودانية ضخمة، وأن الإصرار من جانب مصر لم يكن له إلا نتيجة واحدة هى أن يقوم بين مصر والسودان نزاع مسلح، أى حرب - مهما تكن صغيرة - إلا أن أحدا لم يكن يدرى عاقبتها لو أن نارها اندلعت».

ويستطرد فتحى رضوان مسجلا ما يعتقد أنه انتصار لرؤيته:

«وتراجعت مصر وسط صراخ وتهديد من جميع الأحزاب السودانية وفى مقدمتها الأحزاب الاتحادية الموالية لمصر والمحبة لها».

«ولما أعلنت هذه النتيجة لعبد الناصر، اكتفى بقوله: «هارد لك»، ولكن النتيجة فى جملتها كانت سارة، فقد ضبط عبد الناصر نفسه، وكبح جماح غضبه، ومرت العاصفة بسلام».

(١٨)

وفى معرض حديثه عن حرب ١٩٥٦ يطلعنا فتحى رضوان باستفاضة على ما يؤكد ما ترويه مذكرات كثيرة من أن الرئيس عبد الناصر لم يكن يتوقع حدوث العدوان فى ١٩٥٦ رغم كل ما روى

له، وكل ما وصله من استطلاعات وأنباء وتوقعات ودلائل وأنه ظل لفترة طويلة على اعتقاده بأن الدولتين (بريطانيا وفرنسا) لن تشنا الحرب إلى أن حدث ما حدث.

ويذكر فتحى رضوان أنه انتهز فرصة افتتاح شركة مصر للطيران لخط طيران إلى روما ودعوتها المفتوحة للوزراء للمشاركة فى افتتاحه، وفكر فى أن يسافر إلى روما بقصد الوقوف على جلية الموقف الدولى، فروما مكان جيد للاستطلاع، وقد كانت ميالة إلينا - نسبيا - فى مسألة القناة، كما أنها لم تكن مشاركة فى وقائع الحرب ضدنا.. ويروى فتحى رضوان أنه عرض هذه الفكرة على عبد الناصر واتفق معه على إخراجها على نحو ذكى، بيد أن عبد الناصر نفسه نسى أو تناسى هذا الاتفاق، ولم يفد من جهود فتحى رضوان ولا مما وصل إليه، بل ربما إنه تجاهل تأمل ما وصل إليه فتحى رضوان من معلومات مهمة.

ومن الإنصاف لتاريخنا أن نقرأ ما يورده فتحى رضوان عن هذه الجزئية، وهو ما يتفق مع ما وصل إليه آخرون من طراز وطبقة الدكتور ثروت عكاشة، لكن عبد الناصر فيما يرويه هيكل (على الطرف الآخر) ظل على اعتقاده فى استبعاد وقوع الحرب على نحو ما وقعت، وعلى نحو ما كانت المصادر غير المعادية لنا تنبئنا بها:

«... حدث قبل أن تتأزم الأمور أن افتتحت شركة مصر للطيران خطا جويا جديدا بين القاهرة وروما، ووجهت الدعوة إلى الوزراء ليشتركوا فى افتتاح هذا الخط فى اليوم المحدد، وقالت الدعوة: «أنه إن لم يتيسر للوزير المشاركة فى يوم الافتتاح فالدعوة مفتوحة»، وكانت

«مصلحة السياحة» آنذاك تتبعنى بوصفى وزيرا للإرشاد القومى، فبدا لى أن سفرى إلى روما فى تلك الفترة، هو عمل سياسى جيد، فالمناسبة التى أسافر فيها هى مناسبة حقيقية وغير مفتعلة، وهى مناسبة معلومة لجميع أطراف السياسة العالمية إذا اهتمت بها هذه الأطراف، وسيكون فى وسعى أن أتصل بدوائر السياسة فى روما تحت ستار «أنى وزير فنون وسياحة»، وبالفعل ذهبت إلى عبد الناصر بعد جلسة من جلسات مجلس الوزراء وقلت له: «إننى سأسافر إلى روما بقصد الوقوف على جلية الموقف الدولى، وروما مكان جيد للاستطلاع، فقد كانت ميالة إلينا نسبيا فى مسألة القناة، وهى غير مشاركة فى وقائع الحرب ضدنا، وبهذا نفتح مكانا مهما للاتصالات».

«أنصت «عبد الناصر» إلى هذا الكلام، ولاح على وجهه أنه قد سره أنى فكرت فى هذا، وتناولنا بعض التفاصيل إلى أن ودعنى متحمسا. وتمنى لى التوفيق. والأمر الذى قد يحسن أن أذكره، أننى لم ألاحظ عليه انشغال بال، ولا توقعا لشر. ولذلك كانت حماسته مصدرها سروره باهتمامى بالتطورات وموقف مصر عموما. وليس إحساسه بضرورة مثل هذه الرحلة أو بالحاجة إلى القيام بأى استطلاع كان.

«وسافرت إلى روما، وأعلنت - حسب الخطة الموضوعة - أننى آت لإجراء العديد من الاتصالات الثقافية، والفنية، ولتنشيط الحركة السياحية بين مصر وإيطاليا والوقوف على وسائل الدعاية السياحية فى إيطاليا التى يبلغ الدخل السياحى فيها رقما هائلا».

(١٩)

ويروى فتحى رضوان بعد هذا بشىء من التفصيل أنه تقابل مع كثيرين فى إيطاليا أكدوا له نية دول العدوان الثلاثى فى شن الحرب على مصر. . وأنه عاد إلى مصر وهو متأكد من أن الحرب واقعة لا محالة، ومن الإنصاف أن نشير إلى مدى ما يمكن لوزير مدنى أن يدركه من معلومات على هذا القدر من الأهمية من مجرد تواجده فى عاصمة أوروبية قريبة من موقع الأحداث:

«. . . [أذكر] أن جنرالا سابقا فى جيش إيطاليا اسمه الجنرال كوستا، طلب ـ عن طريق السفارة المصرية فى روما ـ أن يقابلنى، فحددت له موعدا فى فندق «المتروبول» الذى كنت أقيم فيه، وقد أفضى إلىّ هذا الجنرال الذى تبينت أنه فاشستى عريق، ومتحمس، بأن لديه معلومات تؤكد أن بريطانيا وفرنسا تعدان العدة لحملة عسكرية ضخمة ضد مصر، وأن بريطانيا بالذات انتهزت فرصة تأميم مصر لقناة السويس وقررت أن تستعيد جميع الأراضى التى فقدتها فى الشرق العربى بسبب السياسة الأمريكية، وعلى وجه التدقيق بسبب سياسة دالاس التى يقرها أيزنهاور ويباركها، ولما كان «الفاشيست الطليان» لا يعرفون لهم آنذاك ـ أى سنة ١٩٥٦) ـ عدوا، وأنهم لم يعرفوا لهم فى الماضى أيضا عدوا إلا بريطانيا، فإنهم يودون أن يبلغوا مصر فى شخصى أنهم مستعدون أن يحاربوا معها، وأنهم قادرون على أن يضعوا فى خدمتها «كتيبة كاملة» مجهزة بالأسلحة الحديثة والجيدة، ومدربة أحسن تدريب، ولن يكون هذا إلا مجرد بداية، وأن الحرب إذا طالت

فستجد مصر مثل هؤلاء المتطوعين من فرنسا وألمانيا وغيرهما».

«وراح الجنرال الإيطالى يدلل على أن الحرب واقعة لا محالة، وأنه مستعد لأن يوافينى بالكثير من الأدلة والتقارير، وشكرته على حماسته ولم أرد أن أذهب معه فى الحديث إلى أبعد من هذا المدى، إذ كانت تعوزنى الأجهزة التى تستطيع أن تطلعنى على اتصالات هذا الجنرال الفاشيستى ودوافعه».

«ولما تقابلت مع أعضاء السفارة المصرية، ودار الحديث حول توقعاتهم، كانوا جميعا متفائلين، ما عدا المستشار العسكرى محمد شكرى، الذى أصبح فيما بعد سفيرا لمصر فى كندا، فقد قال لى قاطعا وحازما: «إن بريطانيا تحضر للحرب لا محالة، فإن ما تنفقه فى تحريك قطع أسطولها ليس بالقليل، والدول لا تنفق الملايين على مظاهرات بحرية، فهذه بالقطع استعدادات للحرب وليست مظاهرات للتهديد».

«وعدت من روما بعد ما سمعته من هذا وذاك، ومما قرأته، ومن الاتصالات الأخرى السريعة، وقد تعجب أن منها ما كان مع مجرد أمين لمتحف فى الفاتيكان، الذى انحنى حينما رأى أن رباط حذائى قد فك، وأننى كدت أتعثر فيه، وقال ـ وهو منحن وبصوت خافت جدا ـ: «سيدى الوزير.. استعدوا، الحرب قادمة لا محالة»، ثم اعتدل.. وبسط قامته، وقدم لى بطاقة وقال فى أدب جم: «إكسلانس.. إذا كان لايزال لديكم وقت فى روما وترغبون فى زيارة أخرى للفاتيكان، فهذا هو رقم تليفونى ويمكن لسكرتيركم أن يتصل بى، فسأكون سعيدا إذا

استطعت أن قدم لكم خدمة».

«وفهمت الإشارة جيـدا، ولكن عجبت أن يكون هذا كلام موظف فى الفاتيكان، أيكون فاشستيا هو أيضا؟!».

(٢٠)

ثم يلخص فـتحى رضـوان ما فوجئ به عـند عودته إلى مـصر من ناحيتـين، كانت الأولى ما لاقاه من سـخرية من الدور الذى حاول أن يلعبه، وكانت الثـانية ما أحسه من أن القيادة السياسـية لم تكن تتصور أن الهجوم على مصر قد أصبح وشيكا.

وهو يروى ذكرياته فيقول:

« وعدت إلى القاهـرة.. وسمعت وأنا ما أزال فى المطار بشـيئين: فقد أخـبرنى أمين الوزارة بأن الوزير السابق «صـلاح سالم» كتب فى جريدة الشـعب» التى كان يرأسـها، مقـالا قال فـيه: «أين ذهب وزير الإرشاد الـقومى فى هذه الأزمـة المستـحكمة.. لعله ذهب إلـى روما ليصلح بين جينا لولو برجيدا وبين صوفيا لورين»!.

«ولم أغضب لهذه الإشارة الجارحة.. بل لقد سرنى حقيقة أن أرى شيئا من الحيوية قد دب فى الصحافة. ولكن الذى أغضبنى حقا، أننى علمت فى اليوم التـالى من أحد زملائى وأصدقـائى الوزراء، أن «عبد الناصر» جـاء إلى جلسة مـجلس الوزراء التاليـة مبـاشرة لسـفرى.. وسأل: «أين وزير الإرشاد القومى؟»

«وما كدت أسمع هذا الكلام حتى فار الدم فى رأسى، وذهبت إليه فورا فى مكتبه، وقلت له:

«هل قرأت مقالة صلاح سالم عنى؟.

«فقال بعد أن سرح لحظة: عرفت بها قبل نشرها.. وأضاف: بل قبل كتابتها».

«قلت له: ذلك يعنى أن سيادتك أوحيت له بها».

«لا..

«ولم أنتظر أن يكمل تعليقه، فقلت له: ياسيادة الرئيس.. لقد سافرت إلى روما بعد أن استأذنتك، وبعد أن اتفقنا على الغرض من هذا السفر. فقال: ولكن المدهش أنك أعلنت عندما وصلت إلى روما أنك قادم إليها لأمور فنية».

«فقلت له بصوت عال: وهذا بالضبط ما كنا اتفقنا عليه».

«وأعدت عليه ـ بالحرف الواحد ـ ما كنت قد قلته له قبل سفرى.. فلاذ بالصمت.. ثم استعان بسيجارة.. وراح يشد الأنفاس منها بشدة كعادته.. ثم أخذ يهز ساقه ـ وكانت هذه علامة من علامات عصبيته.

«وبعد فترة صمت بيننا قلت له: المهم.. فلننس الآن فتحى رضوان، ونتحدث فيما هو أهم من هذا بكثير».

«فأدار رأسه نحوى ببطء شديد، وقال: خير».

«فقلت له: إننى بت الآن أميل كثيرا إلى الاقتناع بأن الحرب قادمة حتما».

«فنظر إلىّ نظرة طويلة صامتة، ثم لوى شفتيه، وقال: جائز».

«ثم سارت الأمور فى تعاقبها وتواليها مندفعة.. ومحمومة».

(٢١)

هكذا نرى صورة عبد الناصر فيما قبل وقوع العدوان الثلاثى على نحو ما رسمها فتحى رضوان، ولسنا بحاجة إلى التزيد فى وصف هذه الصورة بعد كل هذا الذى أوضحه صاحب المذكرات، لكننا مع هذا نفاجأ بنمط استجابة عبد الناصر للنصائح والمشورات التى قدمت له فيما قبل الحرب حين بدأ يمارس دوره فى الصراع الدولى، ونحن نجد فتحى رضوان فى هذه المذكرات يلفت نظرنا إلى ما لم يلفت غيره نظرنا إليه من أن عبد الناصر كان فى سبيله إلى الاندفاع إلى زيارة لندن لإدارة معركته من هناك، لولا أن تكاثرت عليه النصائح المضادة لهذا التوجه، ويلفت فتحى رضوان نظرنا إلى مدى ما كان من اقتناع الرئيس عبد الناصر بآراء السفير الهندى وبتجربة الهند، وإلى أن هذا الرأى وهذه التجربة كانا بمثابة العامل الحاسم الذى جعله يتراجع عن سفره إلى لندن فى أثناء الأزمة التى نتجت عن تأميم قناة السويس، وهو يروى قصة عزم عبد الناصر على السفر إلى لندن ومعارضة كل من محمود فوزى (على غير العادة) وفتحى رضوان نفسه لهذه النية أو الرغبة فيقول:

«احتاج عبد الناصر عندما احتدمت المعـركة السياسية إلى أن يستشير مجلس وزرائه فى واقعة محددة هى: هل يسافر إلى لندن ليعرض على الرأى العـالمى موقف مـصر من قناة السـويس وحرصـها على سـلامة واستـقرار واستـمرار الملاحـة العالمية وازدهارهـا، وكان ذلك فى إبان الدعوة التى أعلنتها بريطانيا والتى كـانت الغاية منها طرح تصرف مصر على الدول التى وقعت على معاهدة حياد قناة السويس ١٨٨٨، وكان عبد الناصر تواقا إلى أن يسافر إلى لندن، حيث «بؤرة التآمر السياسى» ضد مصر، وحيث عاصمة الدعاية السـياسية لقضية انتزاع قناة السويس من مصر، وكان عـبد الناصر شاعرا بثقة بالنـفس عظيمة، أوحت إليه بأنه سيكون قـادرا إذا ما وصل إلى لندن وحـوله هالة الشهرة العـالمية والضجيج الذى صـاحبه منذ خمس سنوات أن ينتزع شخـصه صورة (هتلر) الحـديث التى ألصـقت به من ذهن البـريطانى العـادى، الذى سوف يراه إنسانا بسيطا تهمه مصلحة بلده، ولكن دون أن يدمر مصالح الآخرين، ويعـمل على رخاء مـواطنيه دون أن يلقى بالعـالم فى أتون الحرب، وبذلك يكسب تأييد الرأى العام البـريطانى أولا، فتأييد الرأى العام العالمى ثانيا، وينزع الفـتيل من القنبلة التى أعدها بإحكام أنطونى إيدن رئيس وزراء بريطانيا ودهاة السياسة العالمية الذين هم فى الأغلب الأعم يهود ذوو أنياب زرقاء، يحسنون الدس والوقيعة والتآمر الدولى، ومن هنا كان السؤال المطروح على مجلس الوزراء هو: هل يسافر عبد الناصر إلى لندن أم لا يسافر؟».

«وتكلم كثيـرون ولكن بدون أن يكون كلامهم حاسمـا، فقد أحس الوزراء أن عبد الناصر تواق لأن يسافر، واثق من نتائج سفره، وفرح

بهذه الجولة التى أتاحها له تطور الأحداث ليجرب سحره على مستوى عالمى، وكان هذا الإحساس وحده كافيا لأن يتحفظ المتكلمون».

«وتكلم الدكتور محمود فوزى، وعلى النقيض مما يقوله عنه خصومه ويروجونه بكل وسيلة، بأنه رجل يؤثر السلامة، ويفر من مواقف المسئولية، ويخفى رأيه إرضاء لصاحب السلطة، مستعملا أسلوبا لولبيا فى التعبير عن الرأى، على النقيض من هذه الصورة الثابتة كان محمود فوزى يومذاك حاسما، فقد أعلن، وبلا تحفظ، أنه ضد سفر رئيس جمهورية مصر إلى لندن».

(٢٢)

ويردف فتحى رضوان بما يدلنا بصورة قاطعة على أنه استثمر الموقف الذى صنعه قبله الدكتور محمود فوزى، وأنه وجد الأرض ممهدة ليدلى برأيه فى هذا الموقف:

«وحمدت الله على هذا القول القاطع، ثم اتجه عبد الناصر إلىّ - وكانت العلاقات بيننا يشوبها فتور لسبب نسيته تماما - وقال بأسلوب خال من الود: «ورأى الأستاذ فتحى؟»».

«ولم أكن فى حاجة إلى أكثر من هذه الدعوة المتحفظة لأندفع قائلا: «يأبى الله ورسوله..»».

«وعقد عبد الناصر ما بين حاجبيه وقال: «ماذا تعنى؟» فأجبته: «المسلمون يقولون هذا القول عن كل ما هو حرام»، فقال، وقد تحسن مزاجه قليلا: «يعنى السفر إلى لندن حرام؟»، قلت: «بالتأكيد»،

وأضفت: «لقد عشنا ندير أمورنا فى لندن، وتفرض علينا المعاهدات و(الفرمانات) منها، أو من باريس، أو من استانبول. إن المعاهدة التى حددت مركز مصر الدولى، والتى أبرمت بعد حروب محمد على مع تركيا، اسمها معاهدة (ترابيا) لأنها عقدت فى ضاحية فى استانبول بهذا الاسم، فإذا كان موضوع قناة السويس لابد أن يناقش هذه الأيام فليناقش فى مؤتمر تدعو إليه مصر، ويعقد فى القاهرة، وتحدد حكومة مصر جدول الأعمال. إن مجرد سفر رئيس جمهورية مصر إلى لندن هو نصف الطريق إلى الاعتراف بشرعية موقف بريطانيا وفرنسا غير الشرعى، ولن ينقذنا هذا السفر من شىء، فهو إن اعتبر ملاينة منا وملاطفة، أغراهم بالعدوان، وإن اعتبر تحرشا ومخاشنة، أعلنوا أن مصر تتحدى العالم».

«وزام «عبد الناصر» ورفع الجلسة».

(٢٣)

ثم يفاجئنا فتحى رضوان بما أشرنا إليه فى مقدمة الفقرة قبل السابقة من أن عبد الناصر كون رأيه واتخذ قراره بناء على نصيحة الهنود، وهو يستند فى هذا الرأى إلى ما رواه له صلاح سالم، ومن حسن الحظ أن عبد الناصر اتخذ مثل هذا القرار، سواء أكان صاحبه مصريا أم هنديا:

«ولكنه لم يسافر.. وليس ذلك لأنه اقتنع بما قلته أنا، أو بما قاله غيرى.. فقد أخبرنى «صلاح سالم» بأن الذى غير عزم «عبد الناصر» عن السفر هو ما قاله له السفير الهندى، من أن «غاندى» حينما سافر

إلى لندن سنة ١٩٣٧ ـ وكانت الكتب التى كتبـها الإنجليز، والأمريكان والألمان، والفرنسيون، عنه وترجمت إلى الإنجليزية قد بلغت المئات.. وكانت الصورة التى رسـمتها له تلك الكتب قد أظهرته بأنه التـجسيد الحـديث للسيـد المسيح. ومـع ذلك فإن جـرائد ومـجـلات الدوائر الاستـعمارية نجـحت فى أن تجعل منه «بهلوانـا».. وبدلا من أن يبدو للجمهور البريطـانى سياسيا.. متقشفـا.. زاهدا.. سلاحه المحبة.. والدعوة إلى الإخـاء الإنسانى، اتخـذت هذه الصحف من عـريه مادة للسخـرية منه، وترويج الدعايات عـنه، وسرد الوقائع غـير الحقـيقـية والملفقة. وضاع سـحر «غاندى» غير المنكور، وانطفـأت أضواء شهرته الساطعة.. وعاد مهزوما، مغلوبا على أمره!!

«ولقد خاف «عـبد الناصر» من أن يصل إلى هذه النتيجـة، وقد نبه إلى الفـارق العظيم بين قدرة «غـاندى» على اسـتعـمال الإنجليـزية.. حديثا، وكتابة، وخطابة، وبين قدرته هو فى هذا المجال.

«ولكن.. الحمد لله، فإن «عبد الناصر» لم يسافر».

(٢٤)

ويجيد فـتحى رضوان تصويـر حالة عبد الناصـر الصحية والنفـسية عندما وقع العدوان الثلاثى على مصر، وهو ينقل عن المرحوم الدكتور أنور المفتى أن عـبد الناصر قـال للأطباء فى أثناء حرب ١٩٥٦ حـينما ادلهمت الأمور وساد الظلام:

«لقد انهار إيدن فاعملوا أقصى ما فى وسعكم لكيلا أنهار مثله».

بل يروى فتحى رضوان ملامح الحالة الصحية لعبد الناصر بتفصيل أكثر فيقول:

«إن من بين الآلام التى كان يشكو «عبدالناصر» ـ رحمه الله ـ منها أثناء هذه الأزمة: ألما فى عنقه من الخلف، وألما على جانبى الفم، فعلل له الطبيب سر الألمين بأن العنق فيه «عصب الانتباه والتحفز»، وأنه ـ لفرط انتباهه، وتيقظه، وترقبه فى تلك الأيام العصيبة ـ أحس بهذا الألم الذى ظهر عندما ضعف الجسم وقلت مقاومته. أما الألم الذى كان يحس به فى الموضعين الواقعين على جانبى الفم، فقد نشأ من دوام الابتسام، أو التظاهر به، فلما اعتكف «جمال» خلال الأزمة، واسترخت عضلات الفم ـ كان لابد لهذا الألم من أن يظهر».

(٢٥)

ويحرص فتحى رضوان على أن يبدى إعجابا شديدا بتحمل عبد الناصر فى ١٩٥٦ وتماسكه، وهو يعتقد أو يستنتج أن هذا التحامل والتماسك قد كلفا عبد الناصر جهدا خارقا، وذلك حيث يقول:

«وعلى الرغم من أن عبد الناصر كان متماسكا.. إلا أن هذا التماسك كان يكلفه الكثير مما يصعب على أحد غيره احتماله، ومما أحوجه ـ فى النهاية ـ إلى دواء الطبيب ونصائحه. وقد ذهب ـ عليه رحمة الله ـ إلى الجامع الأزهر ليخطب هناك، فكان ـ كعادته ـ هادئا، لا يبدو منه قول، ولا إشارة، تنبئ عما فى داخله من احتراق وتوتر.. وارتجل ـ على طريقته الخاصة ـ خطبة تجمع بين العامية والعربية الفصحى، كانت نبرته أعلى، وحماسته أشد، وكانت نظرات عينيه

يتطاير منها ـ لمن يدقق ـ شرر الغضب، والضيق والقلق».

□

ويستطرد فتحى رضوان إلى الحديث عن جزئية مهمة من جزئيات تلك الأزمة، وهى واقعة تدمير كل طائرات مصر، ومع هذا فإن عبد الناصر زعم للجماهير (وهذا الموقف غير مشهور الآن) أن كل الطائرات التى دمرها الأعداء كانت طائرات هيكلية:

«وقد استطاع «عبد الناصر» ـ فى تلك الخطبة ـ أن يقول لجمهور المصلين، ولجماهير مصر، والعالم العربى، والعالم كله، إن ما ضربته طائرات بريطانيا وفرنسا على أرض المطارات المصرية، إنما هو طائرات هيكلية.. قال ذلك وهو يعلم أنه لم يبق فى مطارات مصر كلها، عشر طائرات تستطيع أن تحلق فى سماء القاهرة ـ دع عنك سماء سيناء ـ ولاشك أن تصريحا كهذا، لابد أن يكلف قائله جهدا عصبيا خارقا للطبيعة».

....

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فتحى رضوان عبر فى مذكراته عما لمسه وأدركه من ظاهر الأمور، أما حقيقة نفسية عبد الناصر وانفعالاته فقد أجاد عبد اللطيف البغدادى تصويرها فى مذكراته التى تدارسناها فى الطبعة الأولى من كتابنا «مذكرات الضباط الأحرار»، ثم فى كتابنا عنه.

(٢٦)

ونأتى إلى موضع رابع أو موضوع رابع من مواضع أو موضوعات

اختلاف الرأى بين عبد الناصر وفتحى رضوان، ونطالع ما يرويه فتحى رضوان عن قصة أزمة سياسية بينه وبين عبد الناصر بسبب قانون المؤسسات العامة، وما يعتقده فتحى رضوان من أن سلوك محمد فهمى السيد كان السبب فى هذه الأزمة، لأنه لم يكن أمينا فى عرض الموضوع على عبد الناصر، وهو يروى أنه قال لعبد الناصر:

«. . . تذكر سيادتك أننى اقترحت إدخال تعديل على «قانون المؤسسات العامة»، لأن القانون القائم يضمن للمؤسسات العامة استقلالا تاما عن الوزير، وهذا الاستقلال هو ركن من أركان نظام هذه المؤسسات خارج مصر، ولكن الأوضاع الدستورية فى مصر لا تسمح بهذا الاستقلال، لأن الوزير هو المسئول عن تسيير وزارته، فإذا حللنا هذه الوزارة إلى مؤسسات، وجعلنا كل مؤسسة دولة قائمة بذاتها، لا يملك الوزير عليها سلطانا، كانت مسئولية الوزير عبثا لا معنى له، وانعدمت وسيلة مراقبة ومساءلة هذه المؤسسات، لذلك فأنا أريد أن أضيق نطاق تدخل الوزير فى توجيه أعمال المؤسسات بتقرير حقه فى الاعتراض المحدد المكتوب على قرار بعينه يصدره مجلس إدارة المؤسسة، فإن تمسك المجلس - ممثلا فى ثلثى أعضائه - بالقرار محل الاعتراض، تحمل الوزير المسئولية، وأصبح واضحا أن قراره كان محل معارضة من المجلس، وهذا يجعل الوزير حذرا فى الإصرار على رأيه، ويبقى المسئولية الوزارية فى حدودها، وأذكر أن هذا النظر من جانبى كان يحمل موافقة من سيادتك، ومن مجلس الوزراء، ومن لجان مجلس الأمة المختصة، وقد أرسلنا التعديل بقرار جمهورى منك إلى المجلس، وتحدد لنظره جلسة، إلا أننى فوجئت بالأمس وأنا فى المجلس بأن قرارا جمهوريا آخر صدر منك بسحب القرار الجمهورى

الأول الذى وافق على التعديل الذى اقترحته، لم أسمع بهذا القرار ياسيادة الرئيس، ولم يخطرنى به أحد، ولم أعرف ما الذى دعا إليه، ومعنى ذلك أن سياستى أو تصرفاتى ليست محل موافقتك ورضاك، وأننى حصلت - بطريقة ما - على هذه الموافقة».

«وهنا نفد صبر الرئيس جمال، وكان مهموما، مشتت البال، وقلقا فى هذه المناسبة، مناسبة الوحدة التى فاجأته على غير توقع، وأربكته، وغيرت مساره، فقاطعنى بشىء من الحدة:

«ألم توافق أنت على سحب تعديلك؟ ألم يكن القرار الجمهورى الثانى محل مناقشة بينك وبين فهمى؟».

«فأجبته متسائلا:

«فهمى.. وما شأن فهمى؟ وفهمى هو المرحوم محمد فهمى السيد زوج بنت شقيقة السيدة الفاضلة حرم الرئيس عبد الناصر، وكان فى ذلك الحين مستشارا بمجلس الدولة، وكان قد أصبح ممثل الرئيس فى مجال القانون والقانونيين، وكان كل ما يتم من تعيين للقضاة والمستشارين وتعديل فى القوانين وإصدار لها من عمله، ولما كان قانون المؤسسات العامة من وضعه، فقد اعتبر أن إجراء تعديل فيه من غير موافقته، أو على الأقل استئذانه، اعتداء على اختصاصاته وسلطاته، لذا فإنه حينما علم بالتعديل الذى أدخلته على ذلك القانون ذهب إلى الرئيس جمال وأفهمه أن هذا التعديل يعنى هدما للمؤسسات العامة من أساسها، فقال له الرئيس جمال: لا تصدع رأسى.. اذهب إلى فتحى رضوان وناقش الأمر معه وما تنتهيان إليه اعملا به، وسأصدر من القرارات ما ينفذ ما تتفقان عليه».

(٢٧)

ويستطرد فتحى رضوان إلى تصوير إدانته وشجبه لموقف محمد فهمى السيد وسلوكه غير الأمين فيقول:

«لقد كان الواجب على فهمى السيد أن يأتى إلىّ، لكنه خشى أن يصارحنى بما قام به من وراء ظهرى. وكان يعلم أنه لن يستطيع أن يصمد فى الجدل معى فى هذه القضية. ولهذا، ذهب إلى المرحوم أحمد حسنى وزير العدل - وقتئذ - واستعداه علىّ، وحصل منه على موافقة على رأيه. ثم ذهب إلى الرئيس جمال وقال له: «لقد اتفقنا»!

«وظن الرئيس جمال - عليه رحمه الله - أن (اتفقنا) هذه تنصرف إلىّ، وإلى «فهمى». . فلما اطلعته ونحن فى قصر القبة على الحقيقة، وفهم أن صهره لم يفاتحنى فى هذا الموضوع إطلاقا، نسى موضوع الوحدة، ونسى القلقَ الذى كان يساوره، وجرى [كذا فى النص] ناحية عبد اللطيف البغدادى، وكان آنذاك رئيسا لمجلس الأمة، وسأله:

«ألا يمكن سحب القرار الجمهورى الخاص بقانون المؤسسات والمتضمن العدول عن تنقيح هذا القانون؟

«فقال له «بغدادى»: «لقد نفذ السهم. . فالمجلس وافق على السحب فى جلسة أمس كما أخبرك فتحى رضوان».

«وعاد إلىّ الرئيس جمال كاسف البال، حزينا، كأن موضوع الوحدة قد فشل، وتهاوى قطعا على الأرض. وأمسك بيدى، (ولعبدالناصر - فى فترات الصفاء النفسى - عادة الإمساك بيد أصحابه، أو ضيوفه، أو من يود مجاملتهم)، وعندها يحس من أمسك «عبد

الناصر» بيده بأن «تيارا» من العطف، والود، والمحبة، قد سرى إلى يده هو - أمسك «عبد الناصر» بيدى بهذه الطريقة الودودة المؤثرة، وقال:

«أرجوك انس هذا، فأنا اليوم فى حاجة إلى صفاء عقلك.. وأقسم لك إن «فهمى» أفهمنى أنه اتصل بك، وتحدث إليك طويلا، وحصل على موافقتك وماذا أفعل.. وهذا هو حال الناس؟!

«وجذبنى «عبد الناصر» نحو قاعة الاجتماع. وكان قد أرسل يدعو «فهمى السيد»، الذى جاء وقد علا وجهه اخضرار، وبهتت شفتاه، فبادره عبد الناصر:

«ألم تقل لى إنك تفاهمت مع السيد فتحى رضوان ؟».

«وقبل أن ينطق «فهمى» - رحمه الله - أشار عبد الناصر إليه بأصبع مرتعشة من شدة الغضب قائلا: «اذهب.. ثم التفت إلى، وقد زالت من فوق وجهه علائم الغضب وقال:

«المهم الآن ما رأيك فى الوحدة؟».

....

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى ما تناولناه فى هذا الكتاب من موقف مشابه (مع اختلاف العواقب والنتائج) لفهمى السيد عند مدارستنا لمذكرات عبد الفتاح حسن.

(٢٨)

ونصل إلى الطابع النفسى الذى حكم علاقة هذين الرجلين اللذين

يجتمعان فى عنوان الكتاب الذى نتدارسه، ونفاجأ بأن فتحى رضوان يروى باندهاش محسوب ومقصود وموح موقف عبد الناصر منه عندما نجح فى استقدام فرقة البولشوى فى عام ١٩٥٨، بفضل علاقته بالوزير السوفيتى، وكيف أن عبد الناصر لم يكن سعيدا أن السوفييت لم يجيبوه هو شخصيا إلى هذا الطلب.. وسنرى كيف أن فتحى رضوان أبدى فى تعليقه على هذه القصة عجبه مقرونا بالدهشة من أن يهتم عبد الناصر بمثل هذا الموضوع ولا يستطيع أن يخفى غضبه.. وهذه هى رواية فتحى رضوان حيث يقول:

«بودى أن أحدث القارئ فى تصرف صدر من عبد الناصر وليس لدىّ ما أفسره به، إلا أن قول إن النفس الإنسانية أكثر ظواهر الكون غموضا، وأشدها استعصاء على الفهم، وأبعدها عن القوانين التى تحكم المادة، وتحكم الكائنات الأخرى».

«فعبد الناصر الذى رأيت شواهد عديدة على عظمته، وقوة شخصيته، وبعده عن الصغار، رأيته فى الموقف الذى سأرويه الآن على النقيض من هذا كله، وجملة الأمر أننى حينما كنت فى موسكو فى شتاء سنة ١٩٥٧، على رأس وفد ثقافى، ألححت على وزير الثقافة السوفيتى أن يبعث إلينا بفرقة (البولشوى) فى الربيع التالى، وجاء الرد من مدير البولشوى بأن الفرقة مرتبطة فى داخل الاتحاد السوفيتى وخارجه حتى مارس ١٩٥٨، وأنها لا تستطيع أن تحضر إلى مصر بعد هذا التاريخ لأن المستشار الثقافى فى السفارة السوفيتية قال لهم إنه لا يتحمل مسئولية مجىء الفرقة فى شهر إبريل لأنه شهر «الخماسين»، فحرارة الجو فيه، والعواصف الترابية، وما تسببه من احتقان فى الحلق،

كل هذه مخاطر لا يجب أن يعرضها لها، بل يجب أن يحذرها منها».

«فلما ألححت على وزير الثقافة السوفيتى وقلت له إن عودتى بغير الحصول منه على وعد مؤكد بأنه سيرسل (البولشوى) إلينا، تجعل رحلتى إلى الاتحاد السوفيتى فشلا كاملا. وكان قد قام بيننا أثناء وجودى فى ضيافته ود، فأحس بأنه مدين لى بتحية يقدمها، فأمسك التليفون وطلب مدير البولشوى - وصاح وأخذ يكرر كلمة «خماسين»، قائلا «خماسين، خماسين». ثم ألقى السماعة بعنف ونظر إلىّ. . وقال: «البولشوى ستكون عندكم فى أوائل إبريل من العام القادم على الرغم من الخماسين. خماسين. . خماسين. . ماذا تكون الخماسين هذه التى يخوفوننا منها؟!».

«ولقد حمدت للوزير السوفيتى هذه الحماسة، فى محاولة إرضائى. وحدث أن جاء لزيارة مصر، فى نفس الوقت الذى وصلت فيه (فرقة البولشوى) إلى القاهرة فى يوم افتتاح موسمها، ووقفت على خشبة مسرح الأوبرا أرحب بالوزير، وبفرقة البولشوى، ثم عدت إلى مقصورة رئيس الجمهورية، وما كدت أجلس على مقعدى بجواره حتى رأيته يتجه إلى (كيسيليف) سفير الاتحاد السوفيتى فى مصر فى ذلك الوقت وقال: «ألم أطلب إليك أن تحضر فرقة البولشوى» فأخذ الرجل، وبدا عليه أنه لم يفهم ماذا يكون الأمر، فقال: «آلبولشوى؟» فقال مستفسرا: «أحضر فرقة البولشوى إلى مصر؟». ترجم السؤال. فاندفع إلى الوزير السوفيتى من حيث لا يدرى أن إجابته ستغضب «عبد الناصر» - وقال ضاحكا: «لولا ضغط وإلحاح (الجاسبادين ردفان)

ـ أى «رضوان المحترم» ـ لما جاء البولشوى إلى مصر». فقاطعه «عبد الناصر» قائلا: «ولكننى أسأل السفير.. ألست أنا الذى طلبت حضور البولشوى.. وألم تعدنى أنت بمجيئها؟»».

«وأدرك السفير بأن الإجابة بغير ما يريد «عبد الناصر» ستغضبه. فقال كلمتين للوزير السوفيتى بالروسية، ثم قال: «بالتأكيد سيادتك طلبت ذلك. طلبت مرارا». وسكت أنا، وانتقل الحديث إلى شىء آخر».

ويصل فتحى رضوان إلى موطن العبرة فى الرواية التى يقدمها ويقول:

«وأخذت أنا أتأمل فى هذه الواقعة طويلا، وأسائل نفسى: أيكون عبد الناصر ـ برغم مكانته العالمية كلها ـ محتاجا إلى هذا الشرف الصغير؟! شرف إحضار فرقة رقص وغناء، مهما بلغت من الأهمية والعظمة.. هو الذى يقيم الدنيا ويقعدها بقراراته المدوية.. يمكن أن يكون محتاجا لشىء كهذا؟»».

«ولم يوجه «عبد الناصر» إلى أحد كلمة واحدة طوال الحفلة. وحيانى، بفتور عند الانصراف».

«وفى اليوم التالى ظهرت صورة عبد الناصر فى المقصورة بالأوبرا ومعه السفير والوزير، وعلى الرغم من أننى كنت أجلس إلى جواره، إلا أننى لم أجد لنفسى وجودا. فهل محيت صورتى.. وعقابا على أى شىء؟!».

(٢٩)

ويأبى فتحى رضوان إلا أن يحدثنا فى هذا الكتاب عن انطباعاته عن

تشكيل الرئيس محمد نجيب لأول وزارة فى سبتمبر عام ١٩٥٢، مع أنه كان أحد المسئولين المهمين جدا والمؤثرين جدا فى تشكيل هذه الوزارة، بل هو واحد من ثلاثة أو أربعة على أكثر تقدير تولوا تشكيل هذه الوزارة، ومع هذا فإنه شأنه شأن كل من كانوا فى سنه وروحه فى ذلك الوقت لا يجد حرجا فى أن يتذكر انطباعاته عن ذلك اليوم.. ومن المهم لنا أن نتأملها قبل أن نطالع مواضع المناقشات والمجادلات التى اشترك فيها مع الرئيس عبد الناصر ومع غيره حول هذا الشخص أو ذاك من رجال الحكم فى عهد الثورة:

«... وانتقلت الوزارة الجديدة إلى سراى عابدين لتجرى مراسم التشكيل من إعداد الوثائق، وأداء اليمين، وقد تم ذلك فى المساء المتأخر، فذهبنا إلى سراى عابدين فى عربتى الصغيرة «الهيلمان» وأنا منهك القوى، شاعر بالتعب، وبالسأم، وبشىء من الضيق، وقد كنت مندهشا غاية الاندهاش من هذه الحالة التى شملتنى، وكان من الطبيعى أن أكون سعيدا مبتهجا، سواء إذا نظرت إلى الأمر من جانب شخصى، أو من جانب عام».

«فمن الجانب الشخصى هأنا أدعى إلى الاشتراك فى الوزارة، والوصول إلى منصب الوزارة فى مصر، وفى العالم كله، فى القديم والحديث هو مرتبة من مراتب النجاح للشخص، وهى خطوة نحو تحقيق أهداف هذا الشخص العامة، إذا كان صاحب مبادئ، وأهدافه الذاتية، إذا كان طامعا فى الجاه، مؤملا أن يجنى من وراء منصب الوزارة المال، والنفوذ، لنفسه ولذويه، ولأنصاره، ولمن يحب!».

«على أن الوزارة التى دعيت للاشتراك فيها هى أولى الوزارات التى

يمكن أن تحول الثـورة التى قامت فى مصر ـ قبل أقـل من شهرين من تأليـفها ـ من آمـال، وأحلام إلى حـقائق وواقع، فـهى ليست مـجرد وزارة، وإنما هى «نقلة» فى تاريخ بلدى، لن تلبث أن تكون «نقلة» فى تاريخ العـرب، وربما خطوة فى تاريخ الإنسـانسة كلـها، باعـتبـار أن العالم مـترابط، وأن مـا يحدث فى جانب منه لا يلـبث أن يترك آثاره وصداه فى جوانب الدنيا الأخرى مهما نأت عنه. هذا كله مع ملاحظة أنى لم أكن مجرد سياسى يدعى للاشـتراك فى وزارة ذات مهام شاقة، بل إن الظروف أكرمتنى وجعلت لى دورا فى تأليف هذه الوزارة، وفى اختيار أشخاصها، وفى توجيه الأمور المتعلقة بها، والمتفرعة عنها».

«فلماذا إذن هذا الشعور بالانقباض وخيبة الأمل والملل؟».

«ولعل مساومات الصـباح جعلت نظرتى للأمور متسـمة بالتشاؤم، فها نحن أولاء فى أعقاب ثورة ضـخمة، ولكننا مع ذلك حينما نتكلم فى تأليف وزارة تبدو المطامع الشـخصية والحزبية، حـينما ندعو الناس للوزارة لا نجد مظهـرا للمبادئ، وحينما نـتهيأ لتشكيل حكـومة وطنية نرانا مضطرين إلى جمع عدد من الناس من هنا وهناك دون أن تربطهم علاقة من رأى، ولا صلة من جهـاد سابق، بل دون أن يجلس بعضهم إلى بعض ولو لمدة نصف سـاعة، يتسـاءلون: «ماذا سيـفعلون؟»، ثم يجيبون على هذا السؤال ولو بكلمتين».

«إن بعض الوزراء فى هذه الوزارة، لـم يكن يعـرف أسمـاء بقـيـة أعضائهـا!! بل لعله لم يسمع به من قبل. وبعضـهم لو قيل له ـ قبل دخوله الوزارة بنصف سـاعة ـ إنه سيشـتغل بالسياسـة، لاستلقى على قفاه من الضحك!! ومنهم من لو قيل له إنه سيشترك ـ مع بعض الذين

زاملهم فى الوزارة - فى رحلة راحة واستجمام، لرفض أن يسير معهم فى طريق. وقد كان من الوزراء من دخل هذه الوزارة لأن صديقا ذا نفوذ رشحه لها. . كل هذه المعانى جالت فى خاطرى. . ربما بوضوح أقل، ولكنها لابد أن تكون قد عبرت إلى وجدانى فألقت فيه غير قليل من القتامة».

(٣٠)

وعلى المستوى الشخصى لا يجد فتحى رضوان أيضا حرجا فى أن يفيض فى وصف حاله فى يوم دخوله الوزارة بقوله:

«دخلنا سراى عابدين بملابسنا العادية. وكنت - على وجه خاص - لم أغير ثيابى منذ الصباح، ولم أسترح ولو لبضع دقائق. وتناولت طعاما خفيفا عند الظهيرة، ولم أحصل على نصيب من النوم بعد الظهر - كعادتى - يعيننى على مواصلة النشاط حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، كما حدث، ومن هنا فإننى حينما دعيت إلى «حلف اليمين» تصورت أنه لو أن الملك المعزول «فاروق» استطاع أن يخترق الحجب. . وأن يرانا - ويرانى أنا بصفة خاصة - فى «سترة بيضاء» تثنى قماشها وترهل، لطول ما جلست وسرت بها نحو خمس عشرة ساعة كاملة. . دون انقطاع، لفجع. إذ أصبح «القصر الملكى المقدس» يستقبل وزراء فى ثياب كثيابى. وهو الذى لم ير سوى وزراء فى ملابس (الردنجوت) والنساء فى أجمل ثياب السهرة. بل لعل خدم القصر - فى هذه اللحظة - كانوا أكثر أناقة منا وأحق منا بالوزارة. . إذا قيس الأمر بالثياب، وبالمظهر!!».

. . . .

«وقد كان هناك إلى جانب خطاب تأليف الوزارة المعبر عن سياستها، وثائق أخرى تعد وتجهز صبرت على إعدادها، ثم أدينا اليمين، وتلقينا التهانى وانصرفت إلى بيتى وقد أوشك النهار على الطلوع، بينما رأسى يكاد ينفجر من التعب الجسمانى، والجوع، والتوتر العصبى، وعدم الرضا، وعبثا حاولت النوم فى تلك الليلة حتى كاد الفجر أن يشرق، فغفوت على أريكة ساعة أو بعض ساعة، استقبلت بعدها يوما بل أياما مشحونة بالحركة، وبالكلام، وبالأحاديث، وبالمقابلات، وبالرجاءات، وبالانتقادات . . إلخ».

. . . .

ويجيد فتحى رضوان الحديث عن المفارقة فى وضعه فى مجلس الوزراء كمسئول عن ترتيب الدور فى الكلام، وعن إذاعة قرارات المجلس مع أن ترتيب كرسيه كان الأخير:

«وقد كان من حظى أن أجلس على الطرف الآخر [أى فى مقابل الرئيس محمد نجيب] من طاولة الاجتماعات فى المجلس، إذ أبى زميل لى كان يعمل فى سراى عابدين قبل الثورة، واستمر فيه بعدها، أبى إلا أن يضعنى فى ذيل الوزارة، فقبلت دون مراجعة، لأن التقدم والتأخر «البروتوكول» لم يشغلنى ولو للحظة، وكان من نصيبى أن أحدد للسادة الوزراء الراغبين فى الكلام، دورهم فى الكلام، ولما كنت قائما بأعمال (الإعلام) لأن (الإذاعة) أسندت إلىّ، فقد كان من واجبى أن ألخص ما يجرى فى المجلس من مداولات بأن أذيع ما انتهى

إليه من قرارات».

(٣١)

ويحرص فتحى رضـوان على أن تتضمن مذكراته روايته الشـخصية للقصـة المشهورة عن اقتـراح الوزير إسماعـيل القبانى إخراج الأسـتاذ توفيق الحكيم من منصبه كمدير لدار الكتب ضمن حركة التطهير، وهو يعطى لنفسه أكـثر من دور فى هذه القصة بعد حـدوثها، مما لا يلتفت إليه النقـاد ومؤرخـو الأدب حين ينقلون القصـة دون ذكر لدور فـتحى رضوان فى إذاعتـها مرة، وفى تجديد الحديث عنهـا مرة أخرى، ونحن نلاحظ أن النص الذى يقـدمه فـتحى رضـوان لا يتضمـن ما تضمـنته نصوص أخرى من أن إسماعيل القبانى خرج من منصبه الوزارى بسبب هذه الواقعة:

«. . . حكاية معـروفة سبق أن ذكـرتها فى مواضع أخـرى، ولكنها لابد أن تعاد هنا بتفاصيلها، فقد كان النظام يقضى بأن يعرض كل وزير النتائج التى توصلت إليها «لجان التطهير» المشكلة فى وزارته، مشفوعة برأيه، ثم تقـرر بعـد ذلك أن تعـرض هذه النـتائـج على لجنة وزارية تشكل من ثلاثة وزراء قبل عـرضها على مـجلس الوزراء، وحدث أن عرض وزير التربية والتعليم المرحوم الأستـاذ إسماعيل القبانى ما قررته اللجنة المشكلة فى دار الكتب من وجوب إحالة الأسـتاذ توفيق الحكيم إلى المعاش، باعتبار أنه موظف غـير منتج، وأفاض المرحوم القبانى فى بيان أن الأستاذ الحكيم لا يكاد يحرك ورقة من مكانها فى دار الكتب، على الرغم مـن خطر هذه الدار، ومن عظم الآمـال التـى تعـقـدها الوزارة على هذا الجهاز التثقيفى. . .»

«وخيل إلى الوزير أنه ألقى بيـانا مقنعا ومـؤثرا، فإذا به يفاجأ بعـبد الناصر يقـول فى عبـارة موجزة: «إنه من سـوء التقـدير أن أخرج فى عمليـة تطهيـر أحد كبـار كتابنا الذين ترجـمت كتاباتـهم إلى اللغات الأجنبية.. ماذا يقول عنا الناس فى الخارج؟»».

«ولم يعلق الأسـتاذ القبـانى على هذا الكلام بحرف واحـد، حتى خيل إلى الجـميع أنه وافق على الاعـتراض وأن المسألة مـرت بسلام، ولكنه مـا لبث أن انسحب بعـد قليل، ومضى إلى بيـته، وأدرك عـبد الناصر أنه أهانه بقـوله «سوء تقدير»، وهو تعبـير لم يقصده بـحرفه، وذهب إلى بيت الوزير ومعه الرئيس محمد نجيب واسترضياه ورضى».

. . . .

هكذا يشير فتحى رضوان بكل وضوح إلى أن الرئيسين محمد نجيب وجمال عبد الناصر ذهبا إلى بيت الوزير إسماعيل القبانى واسترضياه، وذلك على النقيض من الرواية المبالغ فيها التى شـاعت فيما بعد القائلة بأن جمال عبد الناصر طرد «الوزير» من أجل «الكاتب».

ونتابع ما يرويه فـتحى رضوان عن إسهامـه هو شخصياً فى تعـقيد الموقف:

«ولكن الذى أدهشنى أن توفيق الحكيم لم يجد بين الوزراء جـميعا نصيرا واحـدا ينضم إلى الرئيس عبد الناصر، ويدفع عنه تهمـة العجز الإدارى، أو يقيه من الفـصل فى «حملة التطهيـر» إلى الحد الذى خيل إلىّ معه أنه لو سأل سائل الوزارة ـ كما يجرى الأمر فى برامج الإذاعة ـ «هل قرأ أحدهم شيئا للحكيم؟» لما استطاع أى منهم أن يذكر له كتابا

واحدا، وقد كانت هذه نتيجة تدعو بلاشك إلى الأسف الشديد».

«ولقد ساهمت فى تعقيد الموقف بعد أن كانت هذه الأزمة قد انفرجت، فقد تحدث إلىّ الصديق الأستاذ حلمى سلام عن شبهات وشكوك الناس فى نتائج حملة التطهير، من قرار تصدره لجنة منتخبة يرأسها قاض، ثم لجنة وزارية ثلاثية، ثم قرار من مجلس الوزراء، وضربت له بأزمة إسماعيل القبانى واصطدام الرئيس جمال به مثلا عن أن قرارات الفصل لا تصدر اعتباطا، ورأى الأستاذ حلمى أن من واجبه أن ينشر هذا المثل، تهدئة للرأى العام وتنويرا له، وكان إذ ذاك يرأس تحرير مجلة «التحرير»، وأدركت عندما وقع نظرى على الخبر منشورا فى المجلة أن المرحوم الأستاذ القبانى سيؤلمه هذا النشر، وقد يقوم فى ذهنه أن الرئيس عبد الناصر هو الذى أوعز للأستاذ حلمى سلام بنشر الخبر لاعتراضه على قرار الأستاذ القبانى فور سماعه له، ورأيت أن من واجبى أن أبادر بزيارة الأستاذ القبانى فى بيته، وأن أؤكد له أننى وحدى المسئول عن نشر هذا الخبر، وفعلا وجدته كما قدرت متألما، ومنتويا الاستقالة، لكننى مازلت به حتى وثق من صدق كلامى، وأدرك أن استقالته لم تعد ذات موضوع، فالاحتجاج على أنا لا يكون بالاستقالة».

«وعرض عبد الناصر لما نشر وقال إنه لا يد له فيه، ولا أعرف كيف تسرب الخبر لمجلة التحرير، وأن الأخ القبانى لابد أن يكون غاضبا وله حق فى غضبه، فتوليت شرح الأمر كله، وأنهيت إلى الرئيس جمال وإلى المجلس كله أننى أنا المسئول عن كل ما جرى، وأننى صلحت ما وقع منى، وأن الزميل القبانى سيحضر المجلس فى الجلسة القادمة،

وقد أخبرنى المرحوم صلاح سالم أننى لما أعلنت أننى أنا المسئول عن نشر الخبر قال لجاره فى المجلس: «إن هذه شجاعة من فتحى رضوان، يحمد عليها»، فاستنكرت أن يكون إعلان الحقيقة فى مسألة تفصيلية كهذه شجاعة تستحق التنويه، فقال: «لقد أصبحنا نفتقد هذا القدر الضئيل من الشجاعة!».

(٣٢)

ومن الطريف والمثير والعجيب أن فتحى رضوان كان حريصا فى كتابه الذى نتدارسه على أن ينتقد الحياة الديمقراطية ومبدأ الانتخابات بطريقة غير مستترة تماما، وهو على سبيل المثال يتحدث عن تجربته مع أحد الذين كانوا مسئولين عن التطهير بمقدمة طويلة فيقول:

«... كان أول ما فكرت فيه الثورة بعد الإصلاح الزراعى هو «إصلاح الأداة الحكومية»، وكان فى رأى بعض وزراء الثورة أن الخطوة الأولى لهذا الإصلاح هى طرد الموظف الفاسد، والمحظوظ، والعاجز».

«ولكن كيف نضع أيدينا على هؤلاء وحدهم ودون غيرهم، فلا نظلم معهم الأكفاء، والمتشددين والمكروهين لأنهم «حنبليون» لا يستجيبون لدواعى المجاملة، ولا يغمضون العين عن القليل من الفساد الذى يعتبره البعض (كالزيت) الذى لابد منه لتليين تروس الآلة؟».

«أخيرا اهتدى المشرعون إلى طريقة قانونية ديمقراطية لإجراء ما سمى «بالتطهير»، وخلاصة هذه الطريقة أن ينتخب كبار الموظفين واحدا منهم يثقون به، وينتخب صغارهم واحدا يقبلون به، ثم يرأس

الاثنين قاض من المحكمة بدرجة متوسطة، فلا هو من المبتدئين، ولا هو من الكبار المشغولين بأعباء القضاء الكبرى، ولما كان عيب الديمقراطية الأصيل هو أن وسيلتها هى الانتخاب، وأن الناخبين بشر، تجوز عليهم الأكاذيب، وينطلى الافتراء، ويتأثرون بالهدية، وبالرشوة، وبالكلام المعسول، كما أنهم يخافون القوى حاكما كان أو صاحب مال أو جاه، فالانتخابات لا تهتدى إلى «الرجل الصالح» لأنه فى أغلب الأمر رجل متوسط الحال، صادق لا يكذب، حتى لا ينسب لنفسه الأفضال والمواهب، ولا يوزع الوعود يمينا ويسارا بلا حساب، فيفتح الطريق لأصحاب الأصوات العالية، ولذوى الوجوه الصفيقة، ولمن عنده مال، ولمن وراءه جاه، فإذا المجلس النيابى صورة من هذا الفساد ومرآة له، ولكن الانتخابات مع ذلك كله هى الوسيلة التى لم يستطع المصلحون وأساطين التشريع أن ينصحوا بسواها، ومن هنا قالت الثورة: «انتخبوا خياركم.. ليطردوا شراركم».

(٣٣)

ثم يصور فتحى رضوان قصة أحد الموظفين الذى آثر أن يحجب اسمه ويسميه باسم آخر، مع أنه فى نهاية القصة ذكر اسم أخيه، وهو يفيض فى ذكر القصة على نحو درامى مؤثر حيث يقول:

«... فى أول عهدى بالوزارة كان مكتبى كوزير للدولة يقع فى مبنى مجلس الوزراء، وجاء أحد رؤساء اللجان المنتخبين لتطهير المجلس (مجلس الوزراء) من الفاسد، والمرتشى، فرأيت - برؤيته - أغرب وأعجب شخصية من المستخدمين والموظفين فى مصر، ولما كان هذا الرجل نموذجا لغيره، وشديد الاتصال بالأحداث، فإنى أستأذن

القارئ الكريم فى أن أطيل الحديث عنه قليلا، ولكن لأن الرجل مات من جهة، ولأنه من جهة أخرى لم يكن شخصية سياسية، فسأدخل على الأحداث بعض التغيير الذى لا يمس جوهرها حتى لا أكشف عن شخصية إنسان أصبح فى رحاب الله».

«جاء سكرتيرى الخاص يوما ليعلن: أن الأستاذ (ولنقل عبد السميع) يريد مقابلتى، وسألت: مَنْ يكون الأستاذ عبد السميع هذا؟ فقال السكرتير: إنه موظف كبير، وإنه رئيس لإحدى لجان التطهير، فسألت سكرتيرى: وما الذى يريده منى؟ فأجاب: إنه يقول إن الموضوع شخصى بحت، وإن كان له جانب عام خطير إلى أبعد الحدود، وقد رفض رفضا باتا أن يضيف إلى هذه الإجابة المثيرة حرفا واحدا».

«وتحرك فضولى، فأصبحت شديد اللهفة على مقابلته، ومعرفة هذا الموضوع الشخصى جدا، وذى الاتصال بشأن عام ومهم».

«ودخل إلى مكتبى رجل تجاوز منتصف العمر، يبدو عليه شىء من الاضطراب، يسبغ على نفسه مظهرا من التأدب المبالغ فيه، فحييته ودعوته إلى الجلوس، فاعتذر عن قبول الدعوة، فلما تشددت قبلها، وجلس على طرف المقعد، وقبل أن يتكلم سألته عن وظيفته، ومؤهلاته، والعمل الذى يباشره فى مجلس الوزراء، وعن رأيه فى العمل قبل الثورة وما يستحسنه من أسلوب هذا العمل، وما يستهجنه، ولم أظفر منه بشىء ذى قيمة، ولكنى فوجئت به يقطع حديثه ويقف، وخيل إلىّ أنه يود أن ينصرف لأنه تذكر شيئا كان قد نسيه على أن يعود، ولكنى وجدته يقف ويستمر فى الكلام واقفا!! فلم أفهم هذا التصرف وسألته: لماذا وقفت؟ هل تود الانصراف الآن لنستكمل

الحديث بعد حين؟ فإذا به يقـول: أبدا.. لم أصدق أن وقتك سيسمح باستـقبالى وسط المـشاغل والمواعيـد والمقابلات التى استـطعت بسبب وجودى فى ديوان الرياسة أن أكون فكرة عن ضخامـة عبئها، فقلت له متعجبا: وفيم وقـوفك إذا ؟ قال: لأنى هكذا أكثر ارتياحا، فقلت له: تعنى أنك تحسن الكلام واقفا منك وأنت جالس، أكنت مدرسا قبل أن تأتى إلى هنا؟ فصاح صيحة قصيرة وخافتة معلنا إعجابه الشديد بذكائى وقال: إنه بالفعل كـان مدرسا، ولكنه لا يقف بسبب الاعـتياد، ولكن لسبب آخر، فقلت له: وماذا يكون؟ وكم كانت دهشتى حينما سمعت هذا المدير الكبير يقول: لأنى أخشى أن تفسد معاليك أخلاقى!».

(٣٤)

ويواصل فتـحى رضوان، على طريقـته، رواية الحـادثة التى صارت مثلا بليغا يستشهد به كثيرون من كتابنا ومتحدثينا على أخلاق النفاق أيا ما كانت:

«وخيل إلىّ أن بعقل الرجل مسـاً، ولكنى رأيته على حالة من التنبه والهدوء، وقبل أن أسأله: كيف تفسد أخلاقه إذا جلس، وكيف تنصلح أخلاقه إذا وقف؟ قال: يامعالى الباشا إن الرؤساء جميعا لا يطيقون أن يخـاطبهم مـرءوسوهم وهم جـالسـون، ولم أر وزيرا يخاطب حـتى وكلاء الوزارة إلا وهو جالس وهم وقوف بين يديه، لا يبدءون بالكلام إلا إذا وجـه إليـهم الخطاب، وقـد ربيـت على هذه المبـادئ وأصبح الحرص عليـها والتـمسك بها ديدنى ورأيى فـإذا اعتـدت الجلوس أمام الوزير فإنى أخشى أن أستمرئ هذه العـادة فأفعل هذا مع غير معاليك فأفقد عطفه إلى الأبد، فلا تضع مستـقبلى، ودعنى أتكلم واقفا! وعبثا

حاولت إجلاس هذا المدير الفذ!».

«ولكن لقد كانت فى جعبته مفاجـأة أكبر، فقد قال: يامعالى الباشا أرجو لا تغضب منى إذا علمت أننى جـئت أتطفل على مائدة علمك، وأن ألتمس منك فـتوى قانونية، وأنا أعلم أن هذا اجـتراء منى، وسوء خلق ولكنى مـضطر إلى هذا اضطرارا، فهـدأت من روعه، وإن كنت لم أتأثر قليلا ولا كثـيرا بهذه الألفاظ التى كـان يمكن أن تمس شغاف قلبى فى ظرف آخر، فقلت له: تفضل.. ماذا تريد؟ فقال: إنى جئت أشكو إليك حظى العـاثر الذى لا عـلاج له، فأنا أخ شـقيق لشـرفى بك، وتنبهت، فى هذه اللحظة للشبه بين لقب هذا المدير ولقب «فلان بك» الذى أشار إليه، فقلت له: وأى حظ عـاثر فى أن تكون شقيقه؟ قال: لابد أنك عرفت أنه وجد فى شقتـه منتحرا، فقلت له: أعرف.. رحمـه الله.. ومـاذا فى هذا؟ قال: إنه انتـحر لأنه وجـد أن له صلة ببعض النشاط المخالف للقـانون، ولذلك فإنى أود أن أتخذ اجراء أتبرأ به منه، ولقد أمرت بعض أفراد الأسرة لينقلوا جـثته من مدافننا، ويلقوا بها ولو فى مقابر الصدقة!».

«وفهمت المعنى الذى قصد إليه هذا المدير، وهممت بأن أطرده من مكتبى، لكنه اندفع يقول: أرجو ألا تقسـو علىَّ، وأن تفهمنى معاليك جيدا، فلقـد نشأت على أسس من الأخلاق تعد الخـروج على القانون أشبه بالكفر، فماذا أفعل ليعلم الناس جميعا أن (شرفى) ليس أخى.. وأننى أبرأ إلى الله منه ومن علاقتى به».

....

ثم يحلل فـتحى رضـوان دوافع الموظف دون أن ينحى باللوم، ولو

فى جملة واحدة، على النظام الذى أفرز سلوك هذا الموظف:

«لقد خيل إلى هذا المدير المسكين أنه سينال بعض الشر، أو الشر كله لكونه شقيق (شرفى بك)، وقد غلبنى الاشمئزاز من هذا التشوه الذى أصاب نفسا إنسانية فأخرجها عن طبيعة البشر، فأحنيت رأسى خجلا ولم أستطع أن أرفع وجهى حتى لا تقع عيناى على وجهه، وبعد فترة صمت قلت له وأنا أنتزع الألفاظ انتزاعا: مثل هذا الكلام يضرك أبلغ الضرر، وسأعتبر نفسى أنى لم أسمع منك شيئا، وإذا أعدت منه حرفا واحدا على مسمعى فى أى وقت آخر فلن أكتفى بطردك من وظيفتك، بل سوف أطاردك أينما كنت».

«وحسبت هذا التهديد سيفزعه، وسيجعله يكف عن هذا الغثيان المقزز، لكنه اندفع نحوى وهو يقول: افعل بى ما تشاء، ولكن انقذنى أولا من هذه الصلة التى لا يد لى فيها ولا ذنب».

«وكلما زدت أنا امتعاضا، وكلما بدا على الاحتجاج، زاد هو تضرعا وتوسلا، ولم يوضع حد لهذا الموقف الشاذ إلا بأن أخرجته بيدى من المكتب إخراجا وهو يواصل تمثيله، دون أن يفقد من تماسكه ومن ثقته بنفسه وإصراره على تمثيله المفضوح قليلا أو كثيرا!!».

. . . .

. . . .

ولا يفوت فتحى رضوان بعد هذه القصة كلها أن يعقب بما يفيد حرصه على الاحتراز من إطلاق أحكام عمومية فيقول:

«لم يكن هذا سوى نموذج لموظف كبير، حاز ثقة زملائه، ونجح فى أن يكون على رأس «لجنة تطهير»، ولست أزعم أن أحدا من رؤساء اللجان كان له فى مثل سوئه، بل الذى أجزم به أن الأغلب الأعم من هؤلاء الرؤساء كانوا من أفاضل الموظفين وخيرتهم، ولكن يمكن دائما للسيئين فى انتخابات عامة أن ينفذوا إلى أماكن ذات قيمة، ولكن ماذا تفعل حكومة تريد أن تلتزم العدل، وأن تنزل على مقتضياته؟ إنها إن عينت رؤساء وأعضاء اللجان قيل إنها «لجان مرفوضة.. وموحى إليها»، وإن هى تركت الأمر للانتخابات كانت النتيجة ما رأينا.. فأين طريق الخلاص؟!».

. . . .

. . . .

وربما جاز لنا أن نسأل فتحى رضوان ومن يؤمنون بمثل رأيه هل يستطيع التعيين أن يتلافى وجود مثل هذا الشخص الذى جاء به الانتخاب؟؟

(٣٥)

ويبدو لى أن فتحى رضوان كان حريصا فى القصة التى أوردناها وفى القصة التى سنوردها فى الفقرات التالية، على أن يتحدث عن بعض التصرفات اللاإنسانية التى يندفع إليها بعض الناس فى ظل أنظمة حكم تغفل العناية بالأخلاق الكريمة وتضطر الرعايا(!!) إلى مثل هذه الأخلاق لأنها أغفلت حقوقهم كمواطنين، ويبدو لى أيضا أنه تعمد أن يقدم هاتين القصتين وغيرهما دون تعقيب أو توجيه، ولعل هذا يتضح

بصورة أبلغ حين نقرأ ما يرويه فتحي رضوان في هذا الكتاب من تفصيلات قصة الدسيسة التي دست عليه بمناسبة استمراره في دعوى تعويض رفعها منذ ما قبل الثورة مقترنة بدعوى إلغاء أمر اعتقاله في عام ١٩٥٢، وهو يروى أن تقريرا رفع إلى عبد الناصر عن هذه الواقعة متضمنا تصويرا لها على غير حقيقتها وهو يقول:

. . . .

«وقد احتاج زملائي في خارج المعتقل إلى رفع دعاوى متكررة أمام مجلس الدولة، طعنا في أمر اعتقالي الباطل، والذي كانت تعوزه مبررات الواقع، ومبررات القانون، والإجراءات القانونية في مصر تقتضي أن مَنْ يطعن في قرار إداري، ويلتمس من المحكمة الحكم بإلغائه، أن يرافق دعوى الإلغاء دعوى تعويض، ومن هنا كان الزملاء المحامون مضطرين أن يطلبوا الحكم لي بتعويض رمزي، ولكن الدعوى من أصلها إلى فرعها تستهدف فك قيودي، وإطلاق سراحي».

«ولم يكن يرد على الخاطر أن نتخذ من هذه الدعوى سبيلا إلى كسب قرش واحد من مال الحكومة، ولما اخترت للوزارة - بعد قيام الثورة - بقيت القضية مرفوعة ومتداولة في الجلسات، وكانت لي قضية أخرى أمام محكمة الجنايات، إذ اتهمت - قبيل الثورة - بالعيب في الملك، وساقوني إلى محكمة الجنايات، وقد قلت في التحقيق الذي أجرى معي، إنني لم أقصد العيب في الملك، وإنما قصدت نقد ما يجري عليه الحكم من فساد، وهذا مطلق حقي وحق كل مواطن آخر».

«وجاء موعد نظر هذه القضية، وأنا فى دست الوزارة، وتلقيت إعلانا بتاريخ الجلسة، فلم أخبر أحدا من موظفى مكتبى بذلك، وأخذت سيارتى الخاصة وذهبت بها إلى المحكمة وليس معى أحد، حتى ولا محام، ولما انعقدت المحكمة، جلست فى آخر صفوف الجمهور، حتى إذا ما نودى علىّ وقفت وترافعت عن نفسى مكررا نفس الدفاع الذى قلته فى التحقيق قبيل الثورة، والملك متربع على عرشه، وكان الأستاذ جمال العطيفى وزير الثقافة والإعلام الحالى، ممثلا للنيابة، فرآنى ألتزم بالدفاع القديم، ولا أزيد عليه فتولته الدهشة، كما بدا على المحكمة الاستغراب، فقد حسب الجميع أننى سأنتهز فرصة سقوط الملك وانهال عليه طعنا، وأبرر قيام الثورة، ولكنى رفضت وقلت للمحكمة: «ليس لنا دفاع فى ظرف، ودفاع يناقضه فى ظرف آخر».

«وسمع الناس بما جرى فى محكمة الجنايات، ولكن فى بطء، إذ لم أحرص من ناحيتى على إذاعته، ولم ألفت نظر الصحف لنشره، وفى هذه الفترة سلمنى عبد الناصر تقريرا من المخابرات، كان أولى حلقات الدسائس الصغيرة التى سلطها ضدى من الذين ضاقوا بمكانى من قائد الثورة».

. . . .

«وقد اتهمنى كاتب هذا التقرير بأنى طامع فى مال الدولة، مع أنى أحد وزرائها، «بدلالة أنى رفعت دعوى ضدها أمام مجلس الدولة طلبت فيها الحكم لى بتعويض»!! وانتظرت حتى انتهت جلسة مجلس الوزراء، واقتربت من «عبد الناصر» ـ وقد درس القانون فى كلية

الحقوق سنة أو سنتين - فقلت له: «ماذا تريد منى أن أفعل بهذه الورقة؟». قال: «هل صحيح أن هناك دعوى من هذا القبيل؟».. فقلت: «إنها دعوى مرفوعة قبل الثورة، وضد حكومة عزلتم أنتم رئيسها ووزراءها، واعتقلتم بعضهم.. وكان لابد لى - لكى أرفع دعوى إلغاء قرار الاعتقال - أن يصحبها طلب التعويض». فأجاب عبد الناصر: «ولكن كل شىء انتهى، وأنت الآن مطلق السراح، فلماذا يستمر التعويض؟». فضقت ذرعا بهذا الذى بدا لى فقلت له: «وهل تعرف ماهو التعويض المطلوب؟». فقال: «تعويض على كل حال..». فصرخت: «إنه قرش صاغ واحد»، وهنا بدا على «عبدالناصر» شىء من الارتباك وقال: «ولماذا تجعل لمثل هذا الأمر كل هذه الأهمية، مادام التعويض بهذه التفاهة؟»، فقلت: «الأمر يهمنى من حيث المبدأ، هل يجوز أن تكتب ورقة كهذه يريد أن يظهر بها كاتبها أنه ضبط لى سقطة، وأنه حريص على المال العام أكثر من حرصى أنا عليه، وأنه رقيب علىّ يهدينى إلى الصواب.. مثل هذا لا يقبله إلا رجل إحساسه بالشرف معدوم، وأنا لن أتنازل عن الدعوى، ولن ألتفت إلى هذا الأسلوب فى الدس الصغير، وأرجوك أن تضع له حدا من الآن، وإلا فإنه سيستفحل وتهب من ورائه رياح خطرة».

«ولم يهتز «عبد الناصر» لهذه الخطبة الحارة، وإنما هز كتفيه وقال: «لست معك، إن الموضوع صغير جدا، وأرى أنه لا مبرر لتضخيمه».

(٣٦)

وعلى صعيد ثالث يتصل بالجوهر نفسه، يروى فتحى رضوان قصة أخرى يعترف فيها دون تكبر ودون وجل من الصورة البشعة التى يأنف

منها الإنسان تصوير نفسه فيها بأنه كان على وشك أن يحقق معه وهو وزير للإرشاد القومي في وشاية كاذبة، وهو يروي تفاصيل دقيقة عن استدعاء زميله عبد اللطيف البغدادي له في تهذيب شديد لكي يطلب إليه أن يمر عليه في الغد ليأخذ أقواله فيما يتعلق بهذه الوشاية.. ويروي فتحي رضوان كيف تمكن من إعداد مستنداته التي برأته تماما من كل هذه الوشاية ثم يقول:

....

«وهنا مد البغدادي يده إلى مكتبه وأخرج ورقة سلمها إليّ، وما كدت ألقي عليها النظرة الأولى حتى عرفت ماذا تكون، وماذا يكون فيها، إنها ورقة من هذه الورقات التي تكتبها إحدى الجهات التي تعتمد عليها الدولة لجمع المعلومات في أمور شديدة الحساسية تتصل بأمنها، وبنشاط كبار العاملين فيها، وكبار خصومها وأعدائها، وأحسست في التو بحسرة تعتصر قلبي، ومرارة تملأ نفسي، وحيرة تحيط بي من كل جانب. فلقد كانت الورقة صورة من صور ذلك العبث الصارخ الذي يجب أن يترفع عنه أية جماعة إنسانية، ولو كانت من أطفال، حسبك أن تعلم أنه جاء في هذه الورقة أنني عينت في الوزارة التي تتبعني ستة من أقاربي، نعم ستة دفعة واحدة!!».

«وقرأت أسماء هؤلاء الستة فإذا بي لا أجد فيهم واحدا أعرفه، أو سمعت باسمه ولو مرة واحدة، هكذا بالضبط ستة أقارب لا أعرفهم، ولم أسمع بأسمائهم، وبالتالي لا يمكن أن يكونوا قابلوني أو قابلتهم، وحمدت الله أنه عندما بدا لأحد لأن يكيد لي - للإجراءات الشديدة التي اتخذتها سدا لمنافذ الفساد - قد أعماه الله، فجعله يقول

ما لا معنى له، ثـم قرأت فقرة أخرى عن اثنين من أقـاربى درجا على الكتابة فى «مـجلة الإذاعة» مقابل مكافـآت يتقاضونهـا، ولما كنت أقرأ «مجلة الإذاعة» وأعـرف أن هذين القريبين لا يقرآنها، فـقد كنت واثقا أنهما لم يكتبا فيها حرفا، وبالتالى لم يقبضا منها قرشا، وتساءلت وأنا أعبـر سطور هذه الورقة فى سرعة: مـا غاية كاتبـها؟ أيعلم أنه يؤلف قصة من خيـاله السقيم؟ إذا كان يعلم ذلك فما الضرر الذى سـيصيبنى من هذه المحاولة المفضـوحة؟ أكان يظن أن رؤساءه وسادته سيـقرءونها ويقتنعون بها دون أن يطلعونى عليها؟».

«هذا هو التفسـير الوحيد المعقول لهذا الـتصرف الذى لا يصدر إلا عن معتوه!!».

. . . .

ويجيد فتحى رضوان تصوير مـشاعره النفسية تجاه هذا الموقف الذى وجد نفسه يواجـهه، وهو يؤثر فيما يرويه جانب الحـيطة والتعامل مع الأمور بمنطق قادر على احتوائها:

«ولكن بعد أن قلبت الورقة فى يدى أصبحت المشكلة التى تواجهنى كيف أتصـرف؟ هل أمزقها أمـام البغدادى مع ما فى التـصرف من قلة ذوق؟ وقد يكون البغدادى بريئا ولا يد له فى هذا العبث».

«ولكن لم ألبث حتى أفقت على كلام البغدادى يقول لى فيه:

«لو أمكن تمر علينا غدا لنأخذ كلمتين، والأخ محيى الدين أبو العز سيقوم بأعمال سكرتارية التحقيق».

«ولم أصدق أذنى: كلمتين، وتحقيق، ومحيى الدين أبو العز.. ما هذا الذى يحدث؟!!».

«لقد بذلت جهدا خارقا لكى لا يبدو علىّ ما أحسست به من تقزز، وقلت له: «سأرد على ما جاء فى هذه الورقة بمذكرة صغيرة»».

(٣٧)

ويواصل فتحى رضوان تصوير المونولوج النفسى الذى حدّث به نفسه فى شأن هذا الموقف الذى وجد نفسه فيه، ومن الجدير بالذكر أن هذا الذى كان فتحى رضوان يحدث به نفسه لا يزال يراود كثيرين من وزرائنا ومسئولينا حين يتعرضون لمثل هذا الموقف الذى يتعمد توريطهم فى ردود فعل عصبية كفيلة بأن تدفعهم إلى تصرفات تعد من قبيل الانتحار السياسى فى بعض الأحيان:

«وأوصلنى البغدادى إلى المصعد، ومضيت إلى مكتبى وأنا أشفق أن يصدر عنى تصرف غير لائق، هل أقدم استقالتى؟ إن هذا قد يكون غاية القصد وبلوغ المراد عند أولئك الخصوم الذين لا أعرفهم، ولا يهمنى أن أعرفهم، وستكون الاستقالة عندهم هى الإقرار بصحة ما جاء فى تلك الورقة!!».

«وماذا فى هذه الورقة؟ إنها أمور لو صحت فلا تشين حاكما، فلا هى تمس النزاهة، ولا الأمانة، ولا الكفاءة، وهى إذا قورنت بما أقدم عليه الأقرباء والأشقاء والآباء والأصهار من صفقات مع الحكومة، ومقاولات، ونشاط فى الداخل والخارج يتناول الاستيراد، والتصدير، والنقل، والتعيين بالمئات والألوف، لعدت من حسنات الأبرار. هل

أدع مكتبى وأذهب إلى عبد الناصر وأوقفه على خطر وخطأ هذا التصرف غير المسئول، لأن الدستور رسم إجراءات لمثل هذه الخطوة التى قد يظن أن ردى سيحسمها. . .».

«وقلت لنفسى: بل سأعرضها على مجلس الوزراء، وأطلب أن يصدر قرارا بسحب هذه الورقة واعتبارها كأن لم تكن، ومحاسبة الذين حرروها وأقدموا عليها، ولكنى سألت نفسى: «أهذا ممكن؟».

«وعدت أقول: لابد أن أفعل ذلك، [وليكن] ما يكون، وهدأت نفسى فقررت أولا أن أكتب ردا قصيرا وموجزا على كل ما جاء فى الورقة مؤيدا بالأسانيد، وكان أول ما أمرت به تكليف مدير المستخدمين فى الوزارة بأن يقدم لى بيانا بتاريخ تعيين كل من الأشخاص المنسوب إلىّ تعيينهم، ومؤهله، ومرتبه عند التعيين، ومرتبه اليوم، والترقيات التى حصل عليها، لا فى ديوان الوزارة فحسب، بل فى الوزارة وفى المصالح التابعة لها، وجاء الرجل آخر النهار متصبب العرق، مبهور الأنفاس، يلتمس إعطاءه مهلة لأنه لم يعثر بعد على اسم واحد من هؤلاء الستة، وهو بطبيعة الحال لا يستطيع أن يقول للوزير: «أنت تعبث وتضيع وقتنا فيما لا طائل تحته!».

«وأرسلت إلى «مجلة الإذاعة» لتعطينا بيانا بما تقاضاه قريباى الكاتبان، ولا أطيل على القارئ، فقد جاءت البيانات كلها ـ كما يقول المحللون فى معامل التحاليل الطبية ـ سلبية، واستمهلت البغدادى يوما ثم أرسلت إليه المذكرة».

«ثم ذهبت إلى «عبد الناصر». ولعله ـ رحمه الله ـ لم يرنى فى

حياته أسوأ مزاجا، وأقرب إلى المصادمة منى فى ذلك اليوم. ولست أريد أن أثقل على القارئ، إذ حسب القارئ أن أنقل إليه الجانب العام من المشكلة. فقد قلت له: «إن أخذ الأمور بهذه الخفة، لا يدل إلا على أن تقدير الشرف عند الدولة التى ننتمى إليها، ونعمل معها، هو تقدير غاية فى الضعف. إنكم تحسبون أنه من الهين أن تقول لإنسان يحترم نفسه إنك عينت.. وهو لم يعين، أو أن قريبك قبض ثلاثة جنيهات ـ نعم ثلاثة جنيهات ـ وهو لم يقبض شيئا».

«وجلسنا ـ بعد هذا الحديث ـ فترة صامتين واجمين، لا نقول حرفا.. ولكن «عبدالناصر» وبعد طول المجاهدة لنفسه قال: «لم يكن أمامى إلا هذا. فإنهم يظنون أننى أحمى بعض الوزراء لصلة خاصة بينى وبينهم، فتركتهم يفعلون ما يشاءون، وفى هذا خير.. على عكس ما ترى أنت».

«وفهمت أن «عبد الناصر» كان مغلوبا على أمره. وفى الأيام التالية قرأت أن ثلاثة من الوزراء ذهبوا إلى مكتب «البغدادى» وقضوا وقتا طويلا فى مناقشة بعض الأمور، وأنه كان مع البغدادى، محيى الدين أبو العز.. وفهمت وعجبت لهؤلاء الذين قبلوا أن يحقق معهم. وقد بلغ أحدهم منصب رئيس الوزراء، والثانى منصبا لا يقل عنه، والثالث بقى فى الوزارة حتى كتب له أن يقيم الدنيا ويقعدها بقرار منه».

(٣٨)

وربما أن الأوان قد آن كى ننتقل من مدارسة هذه المواقف الثنائية بين عبد الناصر وفتحى رضوان إلى الحديث عن صورة عبد الناصر على

نحو ما يقدمها فتحى رضوان بعيدا عن الاختلاف فى الرأى أو فى التفكير بينه وبين الرئيس، ونحن على سبيل المثال نراه يتحدث عن مكانة القراءة فى حياة عبد الناصر حديثا يلتزم فيه حدود ما يعرف دون أن يتزيد، ومن الإنصاف أن نشير إلى أنه لم يقفز على الوقائع ليصل إلى استنتاجات مهولة أو مهونة، مع أنه كان فى وسعه أن يسلك أى الطريقين، لكنه بحكم كونه مثقفا حقيقيا لم يجد نفسه مدفوعا إلى هذا الطريق أو ذاك.

ومع هذا فإنه يحرص (مثلا) على أن القول بأن: «قائمة الكتب التى وردت فى كتاب «فوشيه»، لم تكن تحوى الكتب التى قرأها جمال عبد الناصر فعلا، فقد كانت تحوى الكتب التى كان عبد الناصر يتمنى قراءتها..».

ولنقرأ نص روايته:

«لقد كتب الكاتب الفرنسى «فوشيه» أن عبد الناصر قد طالع ـ وهو ما يزال بالكلية الحربية ـ عددا من الكتب أورد بها قائمة فى كتابه عن عبد الناصر.. ومن بينها كتاب «أرمسترونج» عن أتاتورك المعنون: «الذئب الأغبر». وقد حدثنى الأخ الأستاذ حلمى سلام أن «عبد الناصر» كان ذات يوم فى زيارة له بمنزله، فلما هم بالانصراف.. وقف أمام مكتبة الأستاذ حلمى، ثم مد يده إلى كتاب «الذئب الأغبر» فى نسخته المترجمة، واستأذن فى أخذه ليقرأه. ومعنى هذا أن قائمة الكتب التى وردت فى كتاب «فوشيه»، والتى أمليت له، إن لم تكن تحوى الكتب التى قرأها جمال عبد الناصر فعلا، فقد كانت تحوى الكتب التى كان عبد الناصر يتمنى قراءتها».

. . . .

ويستطرد فتحى رضوان إلى إصدار حكم دقيق بعدم المعرفة دون أن يورط نفسه فى أحكام لا لزوم لها، ويقول:

«ولست أعرف مدى قدرة عبد الناصر على القراءة بعد أن ولى شئون مصر وزادت أعباؤه، وكبر مقامه».

(٣٩)

ونأتى إلى الفقرة التى ربما تعد بمثابة أفضل صورة قدمها فتحى رضوان عن عبد الناصر، وهى التى يشير فيها إلى قدرته على التعلم وتثقيف نفسه من ناحية، وعلى تقديره لقيمة الكتاب مهما تضاءل توزيعه من ناحية أخرى:

«ولكن الذى أستطيع أن أؤكده أنه كان حريصا أشد الحرص على تثقيف نفسه، وتثقيف الضباط الذين من حوله، وأنه كان صاحب فكرة ترجمة وتلخيص كتب ذات أهمية خاصة فى السياسة والاقتصاد وطبعها على الآلة الكاتبة وتوزيعها - بعد نسخها على (الرونيو) - على الضباط والوزراء. وهذه الكتب التى كونت بعد ذلك سلسلة (اخترنا لك). والمتابع لهذه السلسلة يرى تنوع الموضوعات فيها، وشدة اتصالها بمنطقة الشرق العربى، وبتطور الأحداث السياسية الكبرى فى أيامنا، وبالأفكار وبالمذاهب الاشتراكية. وأحسب أن بعض هذه الكتب كانت من بين ما قرأه عبد الناصر. . ولكن المؤكد أن عبد الناصر كان يقرأ الصحف الأوروبية المحررة باللغة الإنجليزية بنهم شديد، وأنه كان حريصا على قراءة كل ما يكتب عنه فى صحف بريطانيا، وأن لغته

الإنجليزية تقدمت كثيرا بفضل مقابلاته مع الرجال من طراز «نهرو» و «سوكارنو» ممن يتكلمون الإنجليزية، فضلا عن هذه الأفواج من الصحفيين ومراسلى الجرائد والسفراء والشخصيات البريطانية والأمريكية وغيرهم ممن كانوا يقابلونه ويتكلمون هذه اللغة».

«وذات يوم كنا نتكلم عن الكتب التى تطبعها وتنشرها وزارة الإرشاد القومى ثم وزارة الثقافة. وكنت أشكو من ضعف إقبال المصريين على اقتناء ومطالعة الكتب، على الرغم من أن سلاسل وزارة الإرشاد القومى كانت بأقلام أكبر الكتاب المصريين، وكانت تباع بأرخص الأسعار بعد أن تعلن عنها فى الصحف الصباحية الأربعة (الأهرام ـ الأخبار ـ الجمهورية ـ الشعب)، فضلا عن المجلات والإذاعة فإننا لم نوزع من كتاب محرر بقلم العقاد أو طه حسين أكثر من ألفى نسخة. فقال عبد الناصر: «كتاب يقرؤه فرد واحد ينفع، فالعبرة ليست بالكثرة، فرب فرد يتأثر بالكتاب، ويكون هذا الفرد بمثابة ألف شخص».

«وكان هذا القول من أجمل ما سمعت من «عبد الناصر».

. . . .

على أن فتحى رضوان يجيد مدح عبد الناصر بطريقة أخرى من خلال واقعة مهمة لا يجد حرجا فى أن يوردها فى كتابه على الرغم مما فيها من تعريض بزميله سيد مرعى (وربما أنه يوردها لهذا السبب)، وذلك حيث يقول:

«وقد بدت آثار مطالعات «عبد الناصر» فى مناقشاته مع بعض

الوزراء.. ففى إحدى الجلسات، أشار «سيد مرعى» وزير الإصلاح الزراعى آنذاك، إلى كتاب لكاتب غربى ولخص بعض أفكاره. فاعترض «عبد الناصر» على هذا التلخيص، وقال: «إن الرجل يقول فى كتابه نقيض ما تقول». فقال الوزير: «هذا ما فهمته أنا». فقال له الرئيس: «لابد أنك قرأته بالمقلوب».

(٤٠)

ويتضمن كتاب فتحى رضوان أكثر من إشارة إلى غرام الرئيس عبد الناصر بالسينما، وهو على سبيل المثال يقول:

«فلما اطمأن إلى أن الوزارة ألفت، قال - وهو يتنفس الصعداء - حقيقة لا مجازا «الآن أستطيع أن أذهب إلى السينما، تصور أننى لم أر فيلما واحدا منذ شهرين».

«وعرفت يومها أن الحرمان من السينما لمدة شهرين هو عقاب شديد بالنسبة له».

. . . .

ويشير فتحى رضوان إلى موقف عبد الناصر «المثقف» من أحد الأفلام التى دار الجدل حولها:

«حدثنى عن فيلم نسيت اسمه واسم بطله، وكنت أرجح أنه الفيلم الرائع «أريد أن أعيش» الذى مثلته سوزان هيوارد، وقد قيل يومها إن بطلته صهيونية، أو أنها ذات ميول صهيونية عبرّت عنها صراحة، أو شاركت فى نشاط مؤسسة الجباية اليهودية التى تمول إسرائيل وتجمع

لها التبرعات من يهود الولايات المتحدة».

«وطالب بعضهم بمنع عرض الفيلم، ومنع الفيلم فعلا لمدة طويلة ثم قال لى عبد الناصر: «متى تفرج عن الفيلم؟»، فسألته: «وهل هو فيلم جيد؟ هل رأيته سيادتك؟»، فقال بحماس: «طبعا.. فيلم جيد، لا تسمع كلام هؤلاء الأغبياء»، وبعد تحريات قمت بها وجدت أن التهمة الملحقة بالممثلة لا دليل عليها، ورأيت الفيلم فوجدته عملا فنيا ممتازا لازلت أذكره، وأذكر اللحظة التى سيقت فيها البطلة إلى غرفة الاختناق بالغاز وهى تقول للقسيس: «أبتاه.. إنى خائفة»، ثم ردت على الجلاد حينما نصحها بأن تأخذ نفسا عميقا، فإن ذلك يجعل الأمر أيسر فصاحت فى وجهه: «من أخبرك بذلك؟»».

«ولست أنسى أننى حين أفرجت عن الفيلم تلقيت تهنئة خاصة من عبد الناصر على ذلك».

□

ويشير فتحى رضوان إلى قصة ثالثة فى هذا الإطار نفسه:

«... طلب المخرج السينمائى العالمى سيسل دى ميل بأن يقدم له تسهيلات هائلة فى مصر عند إعادة إخراجه للفيلم الضخم «الوصايا العشر» على أن يبذل سيسل دى ميل جهودا خاصة لسرعة إدخال التليفزيون فى مصر.. ونفذ عبد الناصر وعده، وتم إخراج الفيلم الذى يروى قصة خروج بنى إسرائيل من مصر وعلى رأسهم موسى عليه السلام، وعبورهم البحر الأحمر، ولما عرض الفيلم فى الولايات المتحدة ورآه العرب صاحوا: «إن هذه أكبر دعاية لبنى إسرائيل، وأكبر

دعاية ضد مصر»، فاضطر عبد الناصر لوقف عرض الفيلم فى مصر فجاءه سيسل دى ميل محتجا وهو يقول: «إن الفيلم يروى إحدى قصص القرآن ملتزما نصوص الكتاب الكريم غير محرف لها فى أى موضع ولا مضيف إليها حرفا»، وقال لى عبد الناصر: «هل عرض قصة قرآنية أمر يعاب؟»، فقلت له: «أنا مع العرب، إن إظهار فرعون مصر فى ثوب الطاغية، يكسب قضية الصهيونية عطفا، وعرضه الآن ليس عملا فنيا بل هو عمل سياسى بحت»، وسكت عبد الناصر».

(٤١)

ويبدى فتحى رضوان عجبه من أن يلجأ عبد الناصر فى بعض الأحوال إلى عبارة تخويف وإرهاب كتلك التى حدثه بها فى شأن محمد إبراهيم كامل [وزير الخارجية المصرى فى عهد السادات] حين يروى قصة لقاء بينهما عقب تهور محمد إبراهيم كامل بقتل عبد الناصر فيقول:

«وبعد أن استقال «صلاح سالم» من الوزارة فى سنة ١٩٥٦، أخذ يجتمع بعدد من شباب الحزب الوطنى، الذين يمتون إليه بصلة المصاهرة من بعيد، وكان من بين هؤلاء الأستاذ محمد إبراهيم كامل الذى أصبح سفير مصر فى (بون). وكان قد سبق اتهامه فى قضية مقتل أمين عثمان، فنقل إلى (عبد الناصر) أن محمد كامل يهدد بأنه سيقتل عبد الناصر تحيزا منه لقريبه صلاح سالم. وكنت فى زيارة (جمال) فى أحد الأيام فقال لى، وهو يغالب شعورا شديدا بالخجل: «قل لمحمد يكف عن هذا الكلام».. ثم سكت، وأضاف: «قل له إنه مش أدى».. وقد أدهشتنى جدا عبارة «مش أدى». فإن الفارق بين

الشخصيتين.. شخصية عبد الناصر، وشخصية محمد إبراهيم كامل، كان خطيرا وعظيما، إلى درجة أن استعمال هذه العبارة من جانبه، كان يمثل نوعا من القلق. ولعل هذا كان مرد خجل عبد الناصر. فقلت له: «لا تصدق أن شيئا من هذا القبيل يمكن أن يكون قد صدر عن محمد كامل، فإنى أعرف مدى اتزانه، ومع ذلك فإنى سأكلمه..».

«ولم يعلق عبدالناصر».

ربما يجدر بنا هنا أن نشير إلى أن فتحى رضوان كتب مقدمة حماسية بل نارية لمذكرات محمد إبراهيم كامل ضمنها كل ما أمكنه من هجوم قاس على السادات، ومن العجيب أن معظم الذين عرضوا مذكرات محمد إبراهيم كامل اكتفوا بنقل فقرات من مقدمة فتحى رضوان ثم دار الزمن دورته ونشرت الطبعة الثانية من مذكرات محمد إبراهيم كامل بدون المقدمة النارية التى كتبها فتحى رضوان.

(٤٢)

ويصور فتحى رضوان شعور عبد الناصر تجاه أحد زملائه القدامى فى المدرسة الثانوية تصويرا دقيقا وطريفا، ينبئ بوضوح عن بعض طبائع الأمور فيما يتعلق بظن الأصدقاء القدامى فيما يتعلق بحقوقهم على زملائهم الذين تسنموا السلطة.. والقصة تصور بعض الملامح الإنسانية فى شخص عبد الناصر وفى شخص أى رئيس مصرى أو غير مصرى:

«... وطلب عبد الناصر من المرحوم أحمد حسنى وزير العدل أن يعين أحد المحامين فى أحد المناصب القضائية، والإجراءات المتبعة فى

مثل هذه الحالة أن تستشار النيابة ونقابة المحامين، لتبديا رأيهما فى مسلك المحامى وسمعته وكفايته، وقد جاءت التقارير من الناحيتين سيئة إلى أقصى حد، فقد كان سجل المحامى حافلا بالمؤاخذات، فلما وجد عبد الناصر أن وزير العدل غير مستعد لتعيين هذا المحامى فى القضاء، نادانى بوصفى محاميا سابقا ليستعين بى على الوزير، ولما لم يجد منى استجابة قال: «والله، لا أريد أن أعين محاميا ولا خفيرا، ولكن هذا المحامى زميلى فى مدرسة النهضة الثانوية، وكنت أذاكر معه، وهو بهذه الصفة من حقه أن يرجونى، ومن واجبى أن أعاونه.. لكن أليس عندكم يارجال القانون مكان للتوبة، ولا للعفو، ولا لرد الاعتبار؟».

وقال له الوزير: «ولكن سوابق زميلك جديدة جدا»، فقال وهو يضحك ضحكة تفيض بخجله وحيرته: «الله يخيبه»، وانتهى الحديث فى هذا الموضوع، ثم عقد مؤتمر للمحامين العرب فى قاعة احتفالات جامعة القاهرة، ولما خرج عبد الناصر من قاعة الاحتفالات بعد أن ألقى خطابا جيدا، تدافع المحامون نحو عربته، وأخذوا يهتفون له ويلوحون بأيديهم نحوه، وكنت جالسا إلى جواره، فتقدم نحوه محام وأخذ يهتف بطريقة عصبية والعرق يتصبب من جبينه، وقد بح صوته، ولم يكن هذا المحامى سوى زميل عبد الناصر فى «مدرسة النهضة الثانوية » الذى كان قد رشحه لمنصب فى القضاء، ولم أر فى حياتى عبد الناصر مرتبكا وخجلا كارتباكه وحيرته فى ذلك اليوم، فقد كان المحامى يمزق صدره بالهتاف، وهو يعتقد أن تعيينه قد أصبح مضمونا، فلما اختفى المحامى وسط المجماهير عاد عبد الناصر يتمتم بنفس العبارة: «الله يخيبك يابعيد..» ونظر إلىّ، وغلبنى التأثر فلم أقل شيئا».

ومن الحق علينا بعد كل هذا أن نعترف بأن التجربة الذاتية فى كتاب فتحى رضوان فرضت نفسها على نحو جميل وشائق، حتى إننا فى كثير من صفحاته نتوقف لنسأل أنفسنا: هل نحن نقرأ كتابا عن عبد الناصر أم عن فتحى رضوان؟ أم إنه كتاب عن ذكريات فتحى رضوان المرتبطة إلى حد ما بعبد الناصر؟ قد يكون للسؤال وجاهته ونحن نرى فتحى رضوان لا يتناول شخصية عبد الناصر بحديث مباشر أو بتحليل نفسى إلا بعد قرابة مائة صفحة من كتابه.

ولكننا مع ذلك لا نستطيع أن ننكر مدى الحاجة الملحة إلى هذه الطريقة من التناول التى لجأ إليها فتحى رضوان، ذلك أنه لا يمكن النظر إلى الحديث عن عبد الناصر بدون الحديث عن الثورة المصرية وما سبقها من إرهاصاتها، ثم عن هذه الثورة نفسها وقائدها الأول، والخلاف بين هذا القائد و بين ضباط الثورة.. ولهذا فإن أسلوب فتحى رضوان فى كتابة هذه التجربة، يبقى هو الأسلوب الأكثر مناسبة.

ومع هذا يظل للرأى القائل بالحاجة إلى التوافق أو الاتساق مع العنوان الذى وضعه المؤلف لكتابه حظه من الموضوعية، وهو ما قد يدعو غيرنا على أقل تقدير - إلى الظن بأنه كان ينبغى على فتحى رضوان أن يتعمد التركيز بعض الشىء (أو بدرجة أكثر) على ملامح عبد الناصر وشخصيته بما يسبق الحديث عن تجربة صاحب الذكريات، لكننا فى الواقع لا نرى مثل هذا الرأى فى ظل اقتناعنا بأن هذا الكتاب كتابة تجربة ذاتية فى المقام الأول والأخير، وأن النظر إليه على هذا

النحو لا ينقص من قدرة فتحى رضوان على الوفاء لما يريد من حديث عن عبد الناصر بعد أن يتحدث عن تجربته الذاتية بما كانت أهلا له من الاهتمام فى هذا الكتاب.

(٤٤)

ونأتى إلى ما ينتظره القراء من مثل هذه الكتب من حديث عن الرتوش والسيناريوهات والكواليس، والحق أن حظ هذا الكتاب من كل هذا كثير، وعلى سبيل المثال فإن فتحى رضوان يحدثنا فى أكثر من موضع من مذكراته عن بعض تقاليد عبد الناصر فى جلسات مجلس الوزراء وفى غيرها من الاجتماعات، وعن بعض تصرفاته العفوية فى مثل هذه الاجتماعات، وهو على سبيل المثال يقول:

«وكان للرئيس جمال - رحمه الله - عبارات تقليدية يكررها فى المجلس، ويضحك عليها، كما كانت له تقاليد يحافظ عليها.. وأول هذه التقاليد أن يأتى متأخرا عن موعد افتتاح الجلسة ساعة ونصف الساعة، أو ساعة على الأقل. وذات يوم - وكان عبد الناصر قد أعلن أن هناك اجتماعا فى اليوم التالى فى الساعة السادسة - سأله كمال الدين حسين: « ستة ياريس يعنى ستة.. والا سبعة؟». فضحك «عبد الناصر» وقال: «لا ياكمال. ستة يعنى ثمانية». وضحك بطريقته الخاصة».

ربما نتوقف هنا لنشير إلى أن فتحى رضوان كان يكرر وصف ضحكة عبد الناصر وتشبيهه لهذه الضحكة بأنها كانت أقرب إلى الرشف.

ونستأنف قراءة بعض ما يرويه فتحى رضوان:

«وكان من «عباراته التقليدية» أن يسأل المرحوم الأستاذ أحمد حسنى وزير العدل كلما عرض على المجلس قانون: «وأين الخطاب المسجل

المصحوب بعلم الوصول؟». فقد لاحظ - رحمه الله - أن كل قوانين وزارة العدل فيها نص فى مادة ما من مواد هذه القوانين يلزم المواطنين بإرسال إخطار «بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول». فإذا خلا قانون من هذا النص، داعب الرئيس جمال وزير العدل قائلا: «جرى إيه فى الدنيا. . هذا قانون بلا (علم وصول)، هل يستقيم؟!».

«وكان يطلق على الموظف الصغير الذى يملك أن يعطل أى أمر صادر من سلطة أعلى، بوسائله البيروقراطية اسم «عبد السميع أفندى». . وكان جميع ضباط الثورة قد حفظوا هذا الاسم، وجرى على ألسنتهم. فأصبح «عبد السميع أفندى» نظير (المصرى أفندى) فى الصور الكاريكاتورية فى صحف مصر، ولكنه رمز على الموظف المصرى الصغير البارع فى التعطيل، والإرجاء، والتسويف».

«وكان - رحمه الله - يروى أحيانا بعض فكاهات غير مضحكة، ثم يكون هو أول من يضحك عليها. من ذلك ما قاله من أن مؤتمرا عقد للنظر فى النحل ودراسته، فقدم الإنجليز بحثا فى طبائع النحل، وقدم الفرنسيون بحثا فى الحياة الجنسية للنحل، وقدم الألمان بحثا فى تحليل عسل النحل ومركباته، أما المصريون فقد صاحوا: «النحل ياهوه»!».

«وقد عاتبته يوما على هذه الفكاهات التى يروجها ضد المصريين خصومهم. . مع أن المصريين القدماء كتبوا عن النحل، وعسله، وفوائده، منذ آلاف السنين. فقال: «ياسلام على الحزب الوطنى، مش مخلى الناس تضحك وحيخليهم يقولوا بحق: النحل ياهوه».

(٤٥)

ويروى فتحى رضوان واقعتين تدلاننا على أن عبد الناصر لم يكن

مغرما بالمزاح، وربما أنه لم يكن متقبلا له:

«وعندما كنا نناقش دستور ١٩٥٦، داعبته مرتين مداعبة استدعاها الحديث، فرفض رفضا باتا أن يضحك على كليهما، لأن الأولى فيهما تمسه، ولأنه لم ينتبه إلى موضع الفكاهة فى الثانية، فضايقه ذلك».

«وقد كانت مناسبة المداعبة الأولى نصا واردا فى دستور ١٩٥٦ يقول: «إن وفاة رئيس الجمهورية تثبت بأغلبية أصوات مجلس الأمة»، فعارضت فى النص على أساس «أن الوفاة واقعة مادية لا تثبت بأصوات النواب، وإنما الذى يثبت هو إعلان خلو منصب الرئيس، فقد يكون الرئيس مخطوفا أو مأسورا»، وطال الجدال فى هذه النقطة بينى وبينه، فقلت له: «على كل حال أنا موافق، لأنه إذا لم (يصوت) النواب عند وفاة رئيس الجمهورية، فمتى يصوتون!؟»؛ فزم الرئيس شفتيه مستاء، وقال: «طيب ياسى فتحى!».

«وفى المناسبة الثانية - جلسة أخرى - أحضر الرئيس معه الدستور الصينى وأثنى عليه، فقلت له: «ولكنه سهل الكسر»، فغابت عنه النكتة وقال: «سهل الكسر. . لماذا؟ «فقلت له: «لأنه صينى، فعقد ما بين حاجبيه وفكر قليلا، فلما أدرك النكتة أشاح بوجهه وأبى أن يضحك!».

(٤٦)

وربما ندهش حين نقرأ فى مذكرات فتحى رضوان مدى ما كان عبد الناصر يشعر به من أسى وضيق تجاه بيروقراطية بعض وزرائه ومساعديه من طبقة على صبرى وطرازه، ولنقرأ هذه القصة التى كانت وثيقة الصلة بصاحب المذكرات نفسه، إذ كانت تتعلق بالمغفور له السفير

كمال الدين صلاح صديق فتحى رضوان وزوج شقيقته:

«... كان المرحوم كمال الدين صلاح رئيس مجلس الوصاية للأمم المتحدة على الصومال، قد اغتيل فى مقديشيو فى السابع عشر من أبريل ١٩٥٧، وكان عبد الناصر قد تأثر لمقتله تأثرا بالغا للمجهودات العظيمة التى بذلها كمال - رحمه الله - لحماية استقلال الصومال، وإنقاذه من المؤامرات الاستعمارية التى شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وبريطانيا، وفرنسا، لفرط أهمية موقع الصومال فى «قرن إفريقيا» عند مدخل البحر الأحمر الجنوبى وفى ملتقاه بالمحيط الهندى، ولذلك كلف عبد الناصر على صبرى وكان آنذاك قد أصبح - على ما أذكر - وزير دولة لشئون رئاسة الجمهورية أن يتولى ربط معاش استثنائى لأرملة المرحوم كمال الدين صلاح وأولاده».

«ومضت إجراءات هذا الربط بطيئة ومتثاقلة، وعبد الناصر يسأل عنها بين الحين والحين كلما سمحت له مشاغله، فيقال له إن ذلك سيتم حالا، ولما كان كمال صديقى وشقيق زوجتى فى آن واحد، فقد انتهز عبد الناصر فرصة وقوفنا سويا على انفراد وسألنى عن أحوال عائلة كمال الدين صلاح، ثم قال فجأة: «على فكرة.. هل تم ربط المعاش؟»».

«وبدت على وجهه ابتسامة تدل على أنه سيسمع منى فى هذا الصدد كلاما يسره، فقلت له: «للأسف لم يتم شىء»».

«فانتقل عبد الناصر من الابتسام والاستبشار، إلى التجهم، واتجه إلى على صبرى وصاح بصوت عال على غير عادته: «ياعلى.. ماذا تم فى معاش كمال؟»»، فقال على صبرى من مكانه وبصوته الخفيض:

«قالوا لى إن المعاش ربط»، فانفجر عبد الناصر قائلا: «فتحى قال لم يتم شىء.. دى حكومة «معر....» وقال لفظا متداولا فى مصر، نابيا، وجارحا، ولا يقال إلا عندما يشتد غضب الجمهور على الحكومة التى تستحق سخطه!!».

(٤٧)

ويتحدث فتحى رضوان عن بعض الثوابت فى حياة عبد الناصر، ومنها حرصه على زيارة الإسكندرية يوم ٢٦ يوليو من كل عام فيقول:

«... كانت أولى برقيات التأييد التى تلقتها قيادة الثورة فى صباح يوم الثالث والعشرين من شهر يوليو سنة ١٩٥٢، هى البرقية التى أرسلها المرحوم الدكتور رشوان فهمى أستاذ طب العيون بجامعة الإسكندرية، فرأى عبد الناصر أن من حق هذه الجامعة، بسبب هذه البرقية، أن يخصص لها يوم ٢٦ من يوليو من كل عام ليكون يوم الجامعيين، ويوم الإسكندرية، ويوم عزل الملك فاروق فى وقت واحد، واستقر هذا التقليد فلم يأت يوم ٢٦ يوليو فى أية سنة إلا وقصد قائد الثورة مدينة الإسكندرية، وألقى فيها خطابا سياسيا فى المساء بعد أن يكون قد زار جامعة الإسكندرية فى الصباح».

(٤٨)

ويقدم فتحى رضوان فى إحدى فقرات هذا الكتاب وصفا معبرا لطريقة عبد الناصر فى الخطابة ولغته فيقول:

«ووقف جمال عبد الناصر يتكلم بأسلوبه الذى تميز به خلال ثمانى عشرة سنة، والذى كان مزيجا من «العربية الفصحى» فى مطلع

الخطبة، وفى الفقرات الافتتاحية لأجزاء الخطاب، وفصوله الرئيسية، ثم بعد ذلك «العامية المطلقة»، مع ميل إلى التكرار والإطالة، ولكن الجماهير، لا فى مصر وحدها، بل فى بلاد العرب كلها شرقا وغربا، أحبت هذا الأسلوب، لم يكن فى وسع أى عربى، حتى زعاة الإبل فى قلب الصحراء، أن يعرف أن عبد الناصر يخطب ثم يمنع نفسه من أن يدير مؤشر «الترانزستور» إلى إذاعة مصر ليسمع وينتشى، وإن لم يفهم أحيانا بعض الذى يسمع».

(٤٩)

وإذا كنا فى صدد الحديث عن أسلوب فتحى رضوان فى كتابة تجربته كوزير فى عهد الثورة طيلة ٧٢ شهراً، فإنى لا أستطيع أن أنكر أن أكثر ما استفزنى فى كتاب فتحى رضوان الذى نتدارسه هو أنه أهمل تماما الحديث عن إنجازاته كوزير، ولاشك أنه انجز كثيرا جدا، سواء كوزير دولة أو كوزير مواصلات أو كوزير إرشاد قومى.. ولكن يبدو أن فتحى رضوان كان من جيل المصريين الذى تعود الإنجاز فلم يكن يتحدث عنه، وقد كان الإنجاز بمثابة شىء طبيعى، وذلك فى مقابل الحالة التى نعيشها الآن والتى تصور الفضائل استثناء، والإنجاز أمراً معجزا.. وفيما عدا حديثه العارض عن تجربته فى إلغاء الاستثناءات فى تركيب التليفونات وما جرته عليه من مشكلات ومصاعب فإننا لا نجده يتحدث عن دوره فى وزارة المواصلات بأكثر من هذه السطور الأربعة التى يقول فيها:

«وكنت سعيدا إذ تم فى عهدى إنشاء طريق مصر - إسكندرية الزراعى، واستيراد قاطرات الديزل التى تجرى الآن بين العاصمتين،

وبناء عـدد ضـخم من سنترالات التليـفونـات فى مصـر والأقـاليم، ومشروعات أخرى لا يتسع المقام لمجرد الإشارة إليها».

والحق أنى لا أستطيع تجـاهل التعبـير عن التألم من نفـور مثل هذا الرجل من الحديث عن دوره. وربما عوض هذا، بعض الشيء، حديثه العابر عن وزارة الإرشـاد القومى التى سـماها فى الفصل الأخـير من كتابه بالحسنـاء اللعوب، فقد كان أكثر تفـصيلا، وإن لم يشف الغليل بالطبع، ومع هذا فإنه يقـدم لمحات مهمـة لتاريخ هذه الوزارة وتاريخ إنشائهـا، وهو يصرح بما لم يذكـره غيره من أنه كـان مرشحـاً لتولى وزارة الشئون الاجتماعية لكن القدر(!!) آثر له أن يكون وزير دولة.

وهو يشير إلى أن الدوائر الأنجلوأمريكية(!!) كانت هى التى تتوجس من أن يسند إليه وزارة متصلة بالمناطق الحساسة(!!) ومع أن روايته تبدو منطقـية فـإنه لم يوضح لا بالقـدر الكافى ولا بأقل من القـدر الكافى مدى سلطة هذه الدوائر على الثورة أو على السلطة الجديدة، ولا كيف نُقل مثل هذا الاتجاه أو التوجس ولا كيف استجيب له، إنما هو سرعان ما يشـير إلى أن الدولـة نفسهـا أسندت إليه مـا هو أهم من الشـئون الاجتـماعيـة وهو الإشراف على الإذاعة، وهو يروى كـل هذا بطريقة سريعة حيث يقول:

«لما تألفت وزارة الرئيس محـمد نجيب فى السـابع من سبتمـبر سنة ١٩٥٢، كنت فيهـا وزيرا للدولة بعد أن كانت النية متـجهة إلى إسناد وزارة الشئون الاجـتماعية إلىّ، وكان ذلـك قرارا سياسيا، فـقد كانت الدوائر الأنجلوأمـريكيـة تتـوجس من أن تسند إلىّ وزارة ذات اتصـال بمناطق حساسة وتخشى أن يظهر فى هذه المناطق ما كانت تلك الدوائر

تسميه «تطرفا وطنيا» حينا، و«ميلا لليسار» حينا آخر، ولكن هذه الدوائر كانت كالمستجير من الرمضاء بالنار، فقد أسند إلىّ - بحكم اختيارى وزيرا للدولة - جهاز يفوق جميع أجهزة الدولة حساسية، وأعنى به الإذاعة.. وفعلا انطلقت الإذاعة تذيع برامج للترحيب بالثورة، ولشرح مبادئها، وللحملة على العهد السابق، وعلى الاستعمار، وللتبشير بالتغير الذى تم، من عزل الملك، إلى الإصلاح الزراعى.. إلخ».

(٥٠)

ويشير فتحى رضوان باختزال إلى دوره فى إنشاء الوزراء الجديدة، ومن الجدير بالذكر أننا تناولنا هذه النشأة بالتفصيل فى كتابنا «البنيان الوزارى»، وبوسع القارئ أن يكتشف من مطالعة ما أوردناه من مرسوم إنشاء الوزارة مدى ما استطاع فتحى رضوان أن يستحوذ عليه من وزارات أخرى، ومع هذا فلنقرأ ما يرويه من عموميات:

«وبعد قليل عينت وزيرا للإرشاد القومى، وتهيأت للعمل فى الإذاعة وفى السياحة وجمع شمل الوزارة بضم مصالح وإدارات تابعة لوزارات أخرى، وبدا أن الوزارة [يقصد الوزارة الجديدة التى أنشأها هو] ستقوم بأعبائها على صورة تخالف ما جرى عليه العمل من قبل، ولم يعد أحد قادرا على الصبر على بقائى فعدت إلى منصبى القديم وزيرا للدولة».

ثم يشير فتحى رضوان إشارات سريعة إلى خلفائه فى وزارة الإرشاد القومى: محمد فؤاد جلال ثم صلاح سالم ثم جمال عبد الناصر، وهو بروايته يؤكد ما رواه لطفى عبد القادر وكيل أول وزارة الإعلام

السابق عن تولى عبد الناصر بنفسه لوزارة الإرشاد القومى دون نص على هذا فى القرارات الجمهورية أو الوزارية، والواقع أن هذا رغم ما أتوقعه من استغراب القارئ ليس بالأمر الشاذ، فالعرف الدستورى يقضى بأن رئيس الوزراء (وكان جمال عبد الناصر فى ذلك الوقت رئيسا للوزراء) هو وزير أى وزارة لا وزير لها:

«ومضت سنوات أسندت خلالها وزارة الإرشاد القومى إلى المرحوم فؤاد جلال، فالمرحوم صلاح سالم، ولما خرج صلاح سالم من الوزارة ومن مجلس قيادة الثورة ومن الحياة السياسية كلها فترة قصيرة حتى مرض ليخرج من دنيانا كلها، وقع جمال عبد الناصر فى حيرة من أمره، إذ لم يجد من بين زملائه العسكريين وبين مَنْ يعرفه من المدنيين مَنْ يطمئن إلى إسناد وزارة الإرشاد القومى إليه فتولى بنفسه هذه الوزارة فترة دون أن يعلم أحد بذلك، وكانت الوزارة الوحيدة التى وليها وباشر أعمالها فعلا بعد أن شغل وزارة الداخلية شهورا قليلة دون أن يباشر أعمالها، ذلك لأنها لم ترقه ولم يحس أنه قادر على فهم «رطانة» أهلها، فتركها غير آسف عليها، فلما وجد أن وقته لن يسمح له بأن يكون وزيرا للإذاعة والفنون، قرر أن يسندها إلىّ، وكنت آنذاك وزيرا للمواصلات».

ونصل مع فتحى رضوان إلى ما يرويه عن حوار يعتز به غاية الاعتزاز لا لأنه دار بينه وبين عبد الناصر فى ظرف موات فحسب، ولا لأنه أسفر عن عودته لوزارته التى أنشأها وعن تقدير عبد الناصر للعمل الذى أتمه فى وزارة المواصلات فحسب، ولكن لأن الحوار كله كان ينبئ عن ثقة وحب من الرئيس عبد الناصر لصاحب الذكريات:

«دعانى الرئيس جمال عبد الناصر إلى منزله بمنشية البكرى وتحدثنا طويلا فى الشئون العامة، ثم انتهى - وهو يتردد قليلا - وكان الحديث عن مشروعات المواصلات ومتاعبها، فأدرك من حديثى أنى مقبل على العمل فى الوزارة بتفاؤل، وأن ما فرغت من وضعه من مشروعات يثير فى نفسى آمالا عريضة فقال: لكن ما قولك فى أنى أريد أن تدع كل هذه المشروعات، فأنت لم تخلق لها».

«فقلت: وإلى أين تريدنى أن أذهب؟».

«قال .. وعلى شفتيه ابتسامة خجلة:

«وزارتك .. الوزارة التى أنشأتها أنت وقلدتك فيها جميع الدول العربية .. وزارة الإرشاد القومى».

....

....

....

وحين ينهى فتحى رضوان إلى الرئيس وجهة نظره التى تبلورها تسميته لهذه الوزارة بالحسناء اللعوب، ورغبته فى تحقيق رجاء واحد له فإن الرئيس عبد الناصر لا ينتظر منه أن يحدد هذا الرجاء وإنما يسارع بالإشارة إليه:

«فاهم .. فاهم .. أنا أصدرت أمر بإبعاد جميع العسكريين الموجودين فى الإذاعة حتى لا تجد صعوبة فى إدارتها، ولا تشكو من أحد، ولقد أعلنت للجميع أن فتحى رضوان فى وزارة الإرشاد القومى

هو جمال عبد الناصر، ونبهت على حاتم [المقصود هو الدكتور محمد عبد القادر حاتم وكان وهو رئيس لمصلحة الاستعلامات متعبا جدا لفتحى رضوان] أن يذهب كل يوم إلى مكتبك قبل أن يذهب إلى مكتبه ليتلقى أوامرك».

«فقاطعته قائلا: لا أوامر ولا حاجة.. لنتبادل الآراء ونتفاهم».

«فالتفت إلىّ وقال: لا.. لا.. أوامر.. أوامر».

«وكررها بحدة».

(٥١)

ولابد أن نشير هنا إلى أن مجتمعنا الثقافى كان، فى فترة قريبة، على وشك تفجير حالة استقطاب بين الذين يذكرون بأن فتحى رضوان هو منشئ وزارة الثقافة استنادا إلى جهده منذ ١٩٥٢ وبين الذين يرجعون كل هذا الفضل إلى الدكتور ثروت عكاشة، وقد حدث بعد أن نشر ثروت عكاشة مذكراته وسلط البعض الضوء على دوره أن نشر الدكتور على الراعى سلسلة من المقالات بعنوان «كيف أنشأ فتحى رضوان وزارة الثقافة»، ولسنا هنا فى معرض الفصل بين أصحاب هذا الرأى أو ذاك، فلذلك موضع آخر من كتبنا الأخرى، وربما أن الفضل الأكبر لفتحى رضوان هو نجاحه فى استقطاب قمم الفكر والثقافة إلى العمل معه فى وزارة الثقافة لا كمستشارين وإنما كمديرين عاملين، بدءا من وكيل الوزارة الدائم الدكتور حسين فوزى الذى لم يترك الوزارة إلا فى عهد ثروت عكاشة، ثم يحيى حقى مدير مصلحة الفنون ومعه نجيب محفوظ.. وهكذا.

ومن الطريف أن فتحى رضوان لم يعن بإلقاء الضوء على هذه الحقيقة، ولم يكن يتصور نفسه مطالبا بمثل هذا فى مواجهة الذين تجاهلوا دوره طوال سنوات التأسيس الأولى، ومع هذا فإن مذكراته التى بين أيدينا تتضمن فقرة مهمة تدل على مدى وعيه العظيم بدور الرجال، وتكفيه هذه الفقرة التى يقول فيها:

«وعدت إلى وزارة الإرشاد القومى بعد غيبة سنوات، وقد استعنت فى إدارتها والإشراف عليها بلجنة من المختصين لم تمض إلا سنوات قليلة حتى كانوا جميعا ممن حصلوا على جائزة الدولة التقديرية وكان أسبقهم إلى هذه الجائزة: توفيق الحكيم، ونجيب محفوظ، ويحيى حقى، وأحمد بدوى، فحسين فوزى، فسليمان حزين، فصلاح طاهر، فعبد القادر رزق، ولم تجتمع هذه الكوكبة من حملة الأقلام والفنانين فى أية وزارة أخرى ولا فى أى وقت آخر».

□

ويكتفى فتحى رضوان فى حديثه عن إشرافه على الإذاعة وإنجازه فيها بفقرة قصيرة لكنها محملة بكثير من الإنجازات، التى كانت تستأهل منه حديثا مفصلا ربما أنه قدمه فى موضع آخر من كتاباته الكثيرة التى لم تجمع بعد:

«وقد كانت المشكلة الكبرى كيف نحقق توازنا فى نشاط الإذاعة، فلا نجعلها جهازا سياسيا بحتا، فأنشأنا «البرنامج الإذاعى الثانى»، وأنشأنا «فرقة الموسيقى السيمفونية للإذاعة» و«معهد للهندسة الإذاعية» وآخر «للتدريب الإذاعى»، وأخرجنا «مجلة الهندسة الإذاعة» وزادت قوة الإذاعة زيادة رهيبة».

وفى مقابل تكاسل فتحى رضوان عن الحديث عن جهوده فى إنشاء وزارة الإرشاد ومـؤسسـاتها وإداراتهـا، فإننا نجـده وهو يجيد تـصوير الحالة التى تحولت إليـها وزارة الإرشاد القومى فى عهـد صلاح سالم بعد تركه لهـا، وهو يستغل قدراته فى أن يصورها على أنهـا أصبحت هيكلا بلا لحم ولا شحم وربما بلا عظم أيضا، وهو يقول:

«. . . لما عدت إلى وزارة الإرشـاد القومى، فـوجئت بحـقيـقة لا يصدقهـا عقل، وجدتها «هيكلا عظميا» لا لحم فـيه ولا شحم، وربما ولا عظم أيضـا!! لأنى وجـدت فى الوزارة وكـيلا لـها، يعنى قـمـة موظفيها، ثم موظفا فنيا واحدا، فى أدنى درجاتها!! وليس بينهما أحد سواهما، فتصور «هيكلا عظميا» يتكون من الجمجمة ثم القدمين، ولا شىء يربط بينهما، وكـيف استقرت الجمجمـة فى الهواء؟ وماذا كانت تفعل؟! وفيم التصاق القدمين بالأرض؟! وماذا كانا يعملان؟!!».

«الله وحـده يعلم.. وبالطبع لم تكن بالوزارة وحـدة حسابـية ولا وحدة إدارية تدير شئون الموظفـين، ولا شىء آخر يمت إلى ما تواضع عليـه الناس فى جمـيع بلاد الله لإقـامة الوزارات والمصـالح والدوائر الحكومية»

. . . .

ويحاول فتحى رضوان بعد هذا النقد أن يكون منصفا فيقدم ما يعتقد أنه كان بمثابة السبب وراء نشأة هذا الوضع التنظيمى الشاذ:

«والسـبب فى ذلك كله أن السـيـد وزير الإرشـاد القـومى السـابق

المرحوم صلاح سالم كانت تقع على كتفيه أعباء الدعاية فى خارج البلاد، وكان دائم التنقل من السودان إلى العراق إلى غيرهما، وكانت الوزارة، بمصوريها وصحفييها ومترجميها وفنييها، تتبعه أينما ذهب، ولكى يواجه صلاح سالم الفراغ الناجم عن اتصاله بشئون السياسة العامة، أعطى استقلالا تاما للمصالح التى تتبعه، وهى: الإذاعة، والاستعلامات، والمسارح، ونعم مديرو هذه المصالح بفترة كانت أسعد فترات حياتهم الحكومية».

....

ثم يقدم فتحى رضوان ملامح خطته التى أعاد بها الأمور إلى نصابها فى وزارة الإرشاد القومى:

«فلما جئت إلى الوزارة فوجئ هؤلاء المديرون بأن مصالح أخرى كالسياحة والآثار قد انضمت إليهم، وبأن الوزير قد كرس وقته كله لعمل الوزارة، وبالتالى سيمارس كل اختصاصات الوزير الممنوحة له، بلا تزيد ولا استئثار بالسلطة، ولكن أيضا بلا تفريط فيها، ولا تنازل عنها، حيث لا مبرر للتنازل.. ولا للتفريط».

«وكان ذلك أشبه شيء بالكارثة حلت بهم، فكان لابد أن تواجه هذه الحالة الطارئة من جانبهم بمقاومة إيجابية، وإلا زالت دولتهم، وزالت سلطتهم».

(٥٣)

ونأتى إلى ما يرويه فتحى رضوان عن قصة الخلاف الذى تفجر بينه وبين أحد المديرين التابعين له، ومن الطريف أن فتحى رضوان تعمد

ألا يذكر اسم هذا المدير ضمن هذه القصــة، وإن كان قد أشار إليه فى حواره مع الرئيس عـبد الناصر [وهو الحوار الذى نقلناه فى مــدارستنا هذه قبل فقرات]، ومن الطريف ثانيـاً أن هذا المدير نفسه قد تولى هذه الوزارة فيما بعد.

على أننا نجد فى حـديث فتحى رضـوان حرصا واضـحا على لفت النظر إلى ما كـان هذا المدير يتمتع به من حـذر، وهو ما يعنى أنه لم يصدر فى استفزازه لفتحى رضـوان إلا عن خطة مرسومة دفعته إلى أن يكتب رسالته على هذا النحو وأن يرسلها مفتوحة بلا ظرف، ولنقرأ ما يرويه فتحى رضوان:

«وفى ذات يوم وجـدت علـى مكتـبى ورقـة طويلة مكـتـوبة بخط عريض، فتناولتهـا فإذا هى صحيفة احتجاج، أو قل اتـهام موجهة من أحد المديرين التـابعين لى، والمعروفين بالحـذر الشديد فى كل خطوة، والاحتيـاط التام فى كل كلمة يقولونهـا، وأعدت قراءة الصحـيفة [أى الورقة]، وأدهشنى أنها جاءت هكذا مفتـوحة بلا مظروف، كأن كاتبها أراد لها أن تعرف فى دوائر الوزارة، وأن تتداول الألسنة ما جاء فيها».

ويجيـد فتـحى رضوان الحـديث عن رد فعله تجـاه هذا الاستـفزاز المحسوب فيقول:

«ولقـد تعودت فى مـثل هذه الظروف ألا أصدر قـرارا، بل إننى لا أدع نفسى تنســاق مع الانفعال الأول. لقد كـان المطلوب أن أغضب، ولذلك لم أغضب، وكـان المطلوب أن أتخذ قـرارا، ولذلك لم أتخذ قـرارا!!بل لقـد حـدث أن اتصل بى هذا المديـر الذى يطالب بإعـادة سلطات زعم أنها سلبت منه، وباختصاصات انتزعت، وكانت ـ كمال

قال ـ من حقه، ولعل اتصاله التليفونى بى كانت الغاية منه معرفة ما إذا كانت «الصحيفة» قد وصلتنى، وما هو أثرها عندى، فرآنى هادئا، كأن لم يحدث شىء، ورددت عليه كالعادة، وانتهى الحديث على وجه جعل السيد المدير يشك فى وصول خطابه إلىّ، لذلك اضطر إلى أن يتصل بسكرتيرى الخاص، ويسأله عما إذا كان الخطاب قد سُلم إلىّ، فأخبره بأن ذلك هو ما حدث بالضبط، وأن هذا الخطاب كان أول ما قرأته!!».

«وانتظر المدير العام والذين حوله من المديرين الآخرين يوما كاملا، وفى الليل الهادئ، وبعد أن فرغت من عملى، قر قرارى على أن أندب «المدير العام» صاحب الخطاب إلى ديوان الوزارة، وأن أحيل اختصاصاته إلى وكيل المصلحة التى كان يديرها، وكان موظفا على درجة عالية من الكفاءة الفنية، مع صفات خلقية لم تكن محل خلاف بين عارفيه».

(٥٤)

هكذا تمكن فتحى رضوان من أن يصعد الموقف على نحو درامى، وقد أنجز هذا التصعيد من دون أن يشير إلى أنه قصد ما قصد على هذا النحو وهويشير إلى أنه لم يعبأ بما قد يحدث من رد فعل الرئيس عبد الناصر:

«واستدعى وكيل الوزارة «المدير العام» وأعلنه أنه ندب للعمل فى ديوان الوزارة، فوقع النبأ عليه وقع الصاعقة، فقد كان يتصور أننى لن أجرؤ على المساس به، وأن انتزاعه من مكانه على رأس مصلحته ـ الذائعة الصيت الكبيرة القدر ـ أمر لا يخطر على بال، لأنى أول مَنْ

يعلم أن هذه المصلحة هى أهم مصالح الدولة عند عبد الناصر، وأن من الأقوال المتداولة أن عبد الناصر يتفاءل بوجود هذا المدير، بالذات على رأس تلك المصلحة!».

«ونفضت يدى من هذه المسألة لأنى فى واقع الأمر لم أعدها أكثر من كونها «عملا عاديا» من أعمال الوزير، فلقد كنت - وما أزال - أؤمن بأن من حق الوزير أن يندب المديرين من أية جهة فى وزارته إلى أية جهة أخرى فى الوزارة ذاتها، مادامت المصلحة العامة هى غايته، وأنه لا تعقيب على تصرفات الوزير وقراراته داخل وزارته مادامت فى حدود اختصاصاته، حتى ولا من رئيس الجمهورية».

□

ونصل إلى تفجير الأزمة، فنجد فتحى رضوان لا ينكر أن عبد الناصر كان صاحب رأى فى هذا الموقف، وهو لا يلجأ إلى القول بأنه عرض المسألة على نحو أو آخر هو الذى فجرها، وإنما يسحبنا معه إلى منطقة الاندهاش من طبيعة موقف عبد الناصر فى هذه الأزمة:

«ولكن رئيس الجمهورية كان له رأى خاص، فقد نجمت عن هذا التصرف الإدارى البسيط أزمة شديدة بينى وبين عبد الناصر. والحق أن وقوع هذه الأزمة أدهشنى تماما، وكنت قد رأيت أن أطلع عبد الناصر على قرار الندب بخطاب كتبته بخط يدى، وطويته داخل مظروف وأرسلته إلى مكتب الرئيس مع موظف من مكتبى».

«وبدأت طلائع الأزمة ونذرها حينما ذهبت، بعد صدور قرار الندب، إلى ميدان الأوبرا بالقاهرة لأشترك فى تشييع جنازة أحد زملائنا الوزراء، وهو المستشار جندى عبد الملك وزير التموين، فقد

توفى إلى رحـــمـة اللـه وهو يشـغل منـصب الوزير، فلمـــا دخلت السرادق، وكان عـبد الناصر يجلس فى صدره، رأيته مكفــهر الوجه، فلم أتصور - ولـو لجزء من الثانيـة - أن هذا الاكفهـرار هو تعبـير عن حزن عبد الناصـر على جندى عبد الملك، فقد كانت صلته به ضـعيفة جدا، وكـانت مدة شغله لـلوزارة قصيـرة، تأكدت أن هذا الاكفـهرار شىء خاص بى، بعد أن رأيت زملائى الوزراء يجيئـون تباعا ويتجهون إلى الرئيس يعزونه، فـيحسن اسـتقبـالهم، فى حين أنه أشاح بوجـهه عنى، مما صرفنى عن تحيته».

«ولما انتهت الجنازة وعدت إلى مكتبى عرفت أن السـيد جمال سالم قد اتصل بمكتبى فى الوزارة مرارا، فلمـا تم الاتصال بينى وبين جمال سالم بدأنى بقوله: ماذا فعلت مع الريس؟»».

«فقلت له: خير.. لا شىء».

«فـقال وهـو يضحك: كـيف لا شىء.. وهو غـاضب منك أشـد الغضب، إلى حد أنى لم أستطع أن أذكر اسمك أمامه إلا مرة واحدة، فلما كررت اسمك صاح: أرجوك لا تسمعنى هذا الاسم ثانية».

□

وهنا يعقب فتحى رضوان مجيدا تصوير المفارقة فيقول:

«لقد كـان مثل هذا الكلام جـديرا - فى ظرف آخر - أن يبـعث فى نفسى الغضب.. أو أن يشغل بالى».

«ولكن لحسن الحظ ملأنى هذا الـكلام برودا، وأشعرنى بأن الموقف به من الهـزل ما لا يصح معـه الانفعـال، ولذلك دهش جمـال سالم

حينما سمعنى أقول له: على كل حال الدنيا لم تخرب بعد، وفى وسعك أن تريح الريس من سماع اسمى، وأن أريحه أنا أيضا من رؤية وجهى».

«فقال جمال سالم: ماذا تعنى؟».

«قلت: وهل لكلامى معنى آخر.. أعنى أذهب إلى بيتى، فقد آن لى أن أستريح وأريح».

(٥٥)

وبعد هذا التشويق يروى فتحى رضوان ما دار من حوار بينه و بين جمال سالم، وهو يطلعنا فيما يرويه على موطن الخلاف البيروقراطى فى الظن بأن الوزير لا يملك نقل مدير عام من موقعه إلى موقع آخر فى الوزارة نفسها:

«انتهى حديثنا على أن نلتقى فى نفس اليوم أو فى اليوم التالى بمكتبه بمجلس الوزراء، وكان هذا المكتب ذاته هو مكتبى، عندما كنت أشغل منصب «وزير الدولة».

ينبغى أن نتوقف هنا لنشير إلى أن جمال سالم فى ذلك الوقت كان نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للمواصلات، ولأنه كان ينوب بالفعل عن رئيس الوزراء فقد كان له مكتب فى رئاسة الوزراء، وكان هذا المكتب هو المكتب الذى كان فتحى رضوان يشغله وهو وزير للدولة، ولسنا ندرى هل كان جمال سالم يدير وزارة المواصلات من مكتبه فى رئاسة مجلس الوزراء أم أنه كان يتبادل العمل فى المكتبين.

ونعود إلى ما يرويه فتحى رضوان عن لقائه مع جمال سالم وحواره

عن مدى سلطته كوزير. ولابد لنا أن نعترف أننا فضلنا نقل مثل هذه النصوص على طولها، لأنها تتعلق بمبدأ جوهرى فى الإدارة الحكومية، ولا يزال الخلاف حول فهمه يجدد كثيرا من المشكلات حتى عصرنا الحاضر:

«وتلاقينا وسألنى: «ما الحكاية؟»».

«فقلت له: الحكاية أتفه من أن تحكى، مدير عام يتبع الوزارة التى أديرها وأشرف عليها أرسل يحتج على تصرفات لى فى خطاب مفتوح، وكان بوسعه أن يتحدث إلىّ شفويا وشخصيا، لكنه فعل ما فعل مدفوعا من آخرين من مديرى الوزارة - وبعضهم عسكريون - ولم أفعل أكثر من ندبه إلى ديوان الوزارة، وليس هذا الإجراء جزاء ولا عقابا».

«وسألنى جمال سالم سؤالا عابرا: «وهل من حق الوزير أن يندب مديرا عاما لا يعين إلا بقرار جمهورى؟»».

«فأجبته: «إن ذلك من حقى بلا شبهة، ومع ذلك فقد تداولت بطريق الصدفة مع اثنين من الوزراء الزملاء، أحدهما وزير قضى حياته موظفا متقلبا بين أدنى الدرجات إلى أن أصبح وزيرا، والثانى هو وزير العدل المكلف بالسهر على تنفيذ القوانين وسلامة التشريع.. فأقرانى».

«وخيل إلى جمال سالم أن وساطته نجحت، وأنه استطاع أن يصرف الغضب عن نفس جمال عبد الناصر، فاتصل بى مرارا ببيتى وكنت قد اعتكفت فيه، لا أرد عليه ولا على سواه، لأنى كرهت أن تقوم بسبب هذه المسألة التافهة منازعة، وأن تستلزم المنازعة وساطة».

ونصل مع فتحى رضوان إلى فقرة جميلة تمكن فيها من الإجادة القصوى فى تصوير نفسية «الوسيط» [وهو فى هذه الحالة: جمال سالم] فى ثلاثة مواضع: حين يظن وساطته نجحت، وحين يتلهف لسماح خبر نجاحها، وحين يميل إلى رأى الطرف الأول ثم يميل إلى رأى الطرف الثانى عندما يجده متصلباً فى رأيه إلى حدود لا تجدى فيها الوساطة:

«. . . وأخيرا نجح جمال سالم فى أن يتصل بى، ولدهشتى وجدته هادئا، فإن فشله فى محاولة الاتصال بأحد كان يشعره بالإهانة، وشعوره بالإهانة كان يدفعه إلى الثورة، وكانت الثورة تخرجه عن طوره، أخبرنى جمال سالم بأن كل السحب تبددت، وأن السماء أصبحت صافية، وأن عبد الناصر يقيم فى «استراحة القناطر الخيرية» غير بعيد عن القاهرة، وأنه سيستقبلنى فور الاتصال به، وقد استمعت لهذا الكلام إلى آخره، ولكننى كنت موقنا أن جمال سالم أخطأ فهم مزاج عبد الناصر وأسلوبه، فهو لا يغضب إلا نادرا، ولكنه إذا غضب كان غضبه شديدا من ناحية، كما أن «صفاء مزاجه» كان يحتاج من ناحية أخرى إلى وقت يطول!».

«وقد صح ما توقعته، إذ إنى طلبت استراحة القناطر فرد علىّ الأخ محمد أحمد وقال: إن الرئيس نائم وإنه عند استيقاظه سيتصل بى، وأعدت السماعة إلى مكانها، وأنا أعرف أنه لن يتصل بى ثانية، وقد تحقق ما توقعت تماما، فلم يتصل بى أحد، ولكن جمال سالم هو

الذى اتصل بى وقد بدت فى صوته لهفة مَنْ يريد أن يعرف نتيجة تدخله ووساطته فأخبرته بما حدث، فبدت على صوته خيبة أمل عميقة، وقال: «إذن نتقابل غدا فى مكتبى».

«ذهبت إلى مكتبه وفى جيبى استقالة مسببة، وقد أطلعت عليها جمال سالم، وبعد فترة قصيرة من الحديث معه علمت منه أسفه الشديد لعدم نجاحه، وقد لاحظت أنه بدأ يميل إلى جانب عبد الناصر، بمعنى أننى هولت من أمر الخطاب، وأنه لم يكن يزيد عن مجرد إبداء رغبة من مدير لوزيره، وأننا يجب أن نشجع الموظفين على إبداء آرائهم، وألا نعتبر كل اعتراض على تصرف من تصرفاتنا تمردا وثورة من المرءوسين، أما الندب لم يكن من حقى، وأن الوزيرين اللذين أفتيانى بصحة إجراء الندب الصادر منى قد غررا بى».

«فقلت له: «إنى شكرك على تجشمك متاعب الوساطة، والحق أنى كنت زاهدا فى البقاء فى الوزارة، ولذلك كنت أدعو فى سرى ألا تنجح الوساطة».

«وكنت أتوقع أن يثير هذا الكلام جمال سالم، ولكنه تقبله بروح طيبة، ولما قلت له «إننى لم أكن فى حاجة إلى فتوى من أحد، فالمسألة قانونية وأنا محام، ومحام أمام مجلس الدولة»، لم يعقب، ولكنه أخذ الاستقالة وراح يقرؤها معجبا بألفاظها ومعانيها، وسألنى: «متى كتبتها وكم استغرقت كتابتها من الوقت؟»، فلما قلت له: «إذا عرفت يا أخ جمال أننى كتبت منذ توليت الوزارة فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢، ما لا يقل عن عشر استقالات، وجب أن يخف عجبك، فقد

تمرنت على كتابة الاستقالات»، انفجر جمال سالم ضاحكا، وراح جسمه يهتز اهتزازا من ثورة الضحك!! ثم تصافحنا، وتمنى لى الصحة ومستقبلا سعيدا خارج الوزارة، ووعدنى بأنه سيزورنى دائما فى مكتبى ـ مكتب المحاماة ـ ومنزلى».

«وشكرت له هذه المشاعر الجميلة، وانصرفت دون أن يخالجنى أى شعور بأن الاستقالة التى أعجبت جمال سالم ستقبل».

(٥٦)

ثم نأتى مع فتحى رضوان إلى ما يرويه عن مقابلته للرئيس جمال عبد الناصر، ومن الإنصاف أن نشير إلى سعة صدر عبد الناصر وإلى قدرته على إشراك وزرائه معه فى بعض همومه من موظفى مكتبه وعلى رأسهم على صبرى، وعلى مدى ما يوفره الحب من قدرة على التعاون ونسيان الخلافات الصغيرة بل الكبيرة أيضا:

«... وقد تحقق للمرة الثانية ما توقعته، فقد اتصل بى الأخ محمد أحمد وأخبرنى بأنه قد تحدد لى موعد لمقابلة الرئيس جمال فى منزله بمنشية البكرى».

«ومضيت إلى الموعد، فإذا بالرئيس جمال يقابلنى متهللا، والحق أن هذه المقابلة أدهشتنى، فقد ظننت أنه سيبقى فى نفسه أثر من غضبه لقرار الندب الذى اعتبره اجتراء على حقوقه من جهة، والذى عده تمردا عليه من جهة أخرى، إذ كانت إدارات وزارة الإرشاد القومى (الإعلام) تعتبر بالنسبة له مواقع استراتيجية ومناطق حساسة».

«بدأ عبد الناصر حديثه معى بالضحك بطريقته المألوفة . . . والتى تشبه «رشف الماء»، بعيدة غاية البعد عن جلجلة ورنين الضحكات المبهجة التى تعدى السامعين بالبهجة والسرور».

«بدأ حديثه بالعتاب قائلا: منذ متى نتعامل بالكتابة؟ لقد أفزعنى إذ وجدت خطابا منك، وزاد فزعى إذ رأيت الخطاب منطويا على إخطارى بأنك ندبت أحد المديرين العاملين الذين يعينون بقرار جمهورى لوظيفة غير وظيفته، وكان رد الفعل الأول عندى هو أن أكتب إليك خطابا رسميا أقول لك فيه إن إجراءك باطل، وإن ندبك كأن لم يكن، وبالفعل ناديت على صبرى (وكان مديرا لمكتبه) وقلت له: اكتب لفتحى رضوان حالا خطابا بهذا المعنى، ولدهشتى أعد الخطاب بعد عشر دقائق فقط، مع أن بعض ما أطلبه من خطابات تتأخر كتابته أياما، وأحيانا لا يكتب أبدا!! فقد أنسى ولا أجد مَنْ يذكرنى، ووضع على صبرى الخطاب أمامى، وأمسكت بالقلم، وهممت بالإمضاء، ولست أدرى ما الذى منعنى عن الإمضاء وعن إرساله إليك، قلت: ماذا يريد فتحى من وراء هذا التصرف، أيريد أن يخرج من الوزارة بطلا؟»

□

وعند هذا الحد يجيد فتحى رضوان استغلال الموقف من أجل إظهار ما كان يبتغى إظهاره من طبيعة العلاقات الحاكمة بين الوزير ومرءوسيه:

«وهنا قاطعته قائلا: أية بطولة فى أن أستقيل من الوزارة احتجاجا أو اعتراضا بسبب ندب موظف؟! لقد كان الناس يتوقعون منى أن أستقيل

بمناسبة «اتفاقية الجلاء»، وقد سمعت بأذنى إذاعات أجنبية تقول إننى استقلت فعلا، وإذاعات أخرى تقول إننى تزعم مجموعة من الوزراء ترفض هذه الاتفاقية، وقد حدثت أشياء كثيرة أعرف أن المصريين لا يحبونها، ولكنى لم أرد أبدا أن أستغل هذه الظروف».

وطابت نفس عبد الناصر لكلماتى هذه وقال مداعبا: صحيح.. لماذا لم تستقل فى هذه المناسبات، مع أنك كنت غاضبا من اتفاقية الجلاء؟؟».

«فقلت له: لأننى كنت مؤمنا بأننا سندخل عاجلا أو آجلا فى صدام مع الإنجليز والغرب كله، وأن المعاهدة ستسقط تلقائيا.. وكنت أحب أن أكون طرفا فى هذا الصدام».

«وبدا على عبد الناصر أنه نسى تماما موضوع ندب ذلك الموظف الكبير، وقال: لكن الحقيقة أنك لم يكن لك حق فى أن تتخذ هذا الإجراء، كان لابد من الرجوع إلىّ».

«فقلت له بإصرار: إن ندب الموظف المعين بقرار جمهورى يصح أن يكون بقرار وزارى».

«قال وهو يريد المصالحة: ما علينا.. ولكن أنا أريد أن أسوى مسألة أخرى، وهى مسألة استقالاتك، فما يمضى أسبوعان إلا وأسمع من شخص ما أو من جهة ما أنك استقلت أو ستستقيل!».

«فقلت له: إن العمل مع الذين حولك صعب جدا، وأنا ممن لا يحبون أن يشكوا إليك، فإما أن تحسم الأمر معهم، وإما أن أصبر

حتى أجد حلا بعيدا عنك».

«فقال: هذا صحيح. إنك لم تشك إلىّ قط».

(٥٧)

والشاهد أن فتحى رضوان يردف هذا كله بفقرة مهمة حرص فتحى رضوان فيها على التفصيل، ويبدو أن هذا الحرص قد تكرر فى اللقاء مع عبد الناصر على نحو ما تكرر ذكره وفى الكتاب الذى بين أيدينا، ولعل هذا الحرص وهذه الفقرة تنبئنا عن مدى ما كانت علاقة على صبرى تحفل به من توتر مع الوزراء والمسئولين من طبقة فتحى رضوان:

«وأخذ عبد الناصر يسألنى عن علاقتى بكل واحد ممن كانوا حوله، ويسألنى عن أسباب الصدام، فأتحاشى أن أذكر شيئا، بحجة أننى نسيت، أو أن الأمر أتفه من أن يذكر، ولكنه عندما ذكر اسم على صبرى ألح إلحاحا شديدا فى أن يعرف».

«فقلت له: لقد حدث عندما سافرت إلى الاتحاد السوفيتى أن أصدرت سيادتك قرارا بندب على صبرى ليكون وزيرا للإرشاد القومى خلال فترة سفرى، ويومها استعملت تعبيرا لم يعجبنى، إذ قلت: «خليه يمسكهم كويس» وكنت تعنى بذلك أن «يضبط موظفى وزارة الإرشاد القومى»، كأنى أنا لا أحسن ضبطهم، ولكنى صبرت على مضض، وسافرت وعدت فوجدته قد اتخذ أكثر من قرار لا يمكن تنفيذه».

«وهنا تفتحت شهية عبد الناصر وقال:

«أعطنى مثالا لذلك».

«فقلت: لا داعى للأمثلة فهذه أمور تافهة، وقد انتهت».

«ولكنه أصر على أن يسمع فقلت له: مثلا.. أراد أن يعين شقيق أحد زملائه فى الطيران مديرا للأوبرا وقد عينه فعلا، فى حين أن هذا المنصب عين فيه عبد الرحمن صدقى بوصفه وكيلا لمصلحة الفنون التى أنشأتها، فكأنه عين موظفا على وظيفة مشغولة، كما أنه أمر مدير السياحة أن يعين موظفا فى مصلحة الاستعلامات فى أحد مكاتب السياحة بالخارج مع عدم وجود وظيفة خالية.. وهكذا.. وهكذا.. وقد اضطررت بعد عودتى أن ألغى هذه القرارات، ولابد أن أكون أغضبته، وأنا لا أقصد أن أغضبه».

(٥٨)

وبعد هذا الحديث المستفيض عن هذا اللقاء الرئاسى وما سبقه من أزمة يستغل فتحى رضوان قدراته القصصية فى تصوير موقف عابر حدث فى اليوم التالى، وأضاف إلى موقف فتحى رضوان استشهاداً يدل على صواب ما فعل:

«وقد حدث أن اجتمعنا فى مجلس الوزراء فى مساء اليوم التالى، فتحدث زكريا محيى الدين فى هذا الاجتماع عن إصلاح قام به فى وزارته، وقال: إن ذلك سيستدعى عزل عدد من مديرى المحافظات، ومديرى الوزارة، فندبهم للديوان العام بالوزارة توطئة لعزلهم، وهنا

اضطر الرئيس جمال أن يسأل زكريا: ـ كيف ندبتهم؟»

«ولم يفهم زكريا القصد من السؤال».

«فقال: كيف ندبتهم؟ ندبتهم.. أصدرت قرارا بندبهم».

«فنظر عبد الناصر نحوى وقال: ولكن كيف تندب مديرين بقرار منك؟

»«فرد زكريا بحسن نية: ومَنْ إذن الذى يندبهم؟ ألست وزير الداخلية؟».

«فسأله عبد الناصر: وهل يملك الوزير ندب مدير عين بقرار جمهورى؟

«فنظر إلىّ عبد الناصر وهو يضحك بطريقته المعهودة.. ويقول:

«طيب.. طيب».

(٥٩)

ومن المفيد بعد كل هذا أن نقرأ ما يرويه فتحى رضوان عن قصة محاولة أحد الضباط من سلاح الطيران تولى مسئولية الهندسة الإذاعية من تلقاء نفسه ودون قرار جمهورى أو حكومى، وهو ما يدلنا على مدى ما ينشأ عن الخوف من العسكريين من فوضى حكومية لا حدود لها:

«اتصل بى يوما مدير الإذاعة، وأخبرنى بأن فى مكتبه ضابطا كبيرا

من ضباط الطيـران جاء موفدا من مكتب السيـد الرئيس ليتسلم الإدارة الهندسـية بـالإذاعة، والإدارة الهندسـيـة بالإذاعة هى عـصب العـمل الإذاعى، وبقـدر كفـاية العـاملين فيـها وحـسن إدراكـهم لواجبـاتهم ومتابعتهم للجديد فى حـقل عملهم، تكون الإذاعة مؤثرة وناجحة، إذ ما النفع من خطاب سـياسى جيد لا يسـمع إلا فى نطاق ضيق، أو لا يسمع إلا مخلوطا وممزوجا بالطفيليات الصوتية، ولم تكن العلاقة بين مدير الإذاعة وبين كبـير مهندسيها حسنة دائمـا، لذلك ما كدت أسمع الخبر حـتى شممت ـ كمـا يقول الإنجليز ـ (رائحة فـأر ميت)، فقلت للمدير: «عجبا، كيف يتـولى ضابط طيار، أو أى إنسان آخر، هندسة الإذاعـة، ومـدير هذا القـسم لم يعـزل بعـد، وهو بحـمـد الله حى يرزق؟!»، فقـال: «والله ما على الرسـول إلا البلاغ»، قلت: «أرسله إلىّ فورا»، فقال: «يعنى لا أسلمه المكتب»، فقلت بشىء من العصبية: «أى مكتب الـذى تسـأل عنـه.. أنت رجل قـانون، فكيف يتـولى شخصان إدارة عمل واحد؟! أرسله إلىّ ولا تشغل بالك».

«وبعد قليل كـان فى مكتبى ضابط فى سلاح الطيـران برتبة لواء أو عميد، تبينت من الحـديث أنه حسن الاطلاع على اللغة الإنجليزية، بل إنه يتقـنها، وقد دس فى حـديثه مـعى أسمـاء من كبار الشـخصـيات البريطانية السياسـية منها مستر إيدن وزير الخارجية باعتـبارهم معارفه أو أصدقاءه، ولم أفهم أول الأمر ما الحكاية؟!».

«وقد ظننت بادئ ذى بدء أن هذا الحديث «المتوبل» بالإنجليزية حينا، وبالإشارات الكثيرة إلى شخـصيات ذات شأن على المسرح الدولى إنما

يراد به التأثير على معنوياتى، ولكنى عرفت فيما بعد أن هذا هو أسلوب الضابط الزائر ولا شأن له بالمناسبة التى جاء من أجلها».

«ثم سألته: «ما الموضوع بالضبط؟»، فقال إنه تلقى أمرا مباشرا من السيد على صبرى مؤداه أن أذهب إلى الإذاعة وأتولى الشئون الهندسية فيها بناء على رغبة السيد رئيس الجمهورية، فقد كان فى استراحة برج العرب الواقعة فى غرب الإسكندرية فلاحظ أن بعض الإذاعات المصرية الموجهة إلى الخارج والمذاعة على الموجات القصيرة يصيبها (التضاؤل) أو (التناقص)، بحيث يأتى وقت لا تسمع فيه مطلقا، فضايقه ذلك، إذ إن مصر تعلق أهمية كبيرة على هذه الإذاعات، فإذا لا تسمع جيدا داخل مصر كان معنى ذلك أن ما ينفق على هذه الإذاعات من الجهد والمال ضائع تماما، وقد رؤى أن يعهد إلى المختصين فى اللاسلكى بسلاح الطيران لمعالجة ذلك».

□

وهنا يدير فتحى رضوان دفة الحديث إلى اتجاه آخر يمكنه من أن يتصدى لهذه الإغارة على مناصب وزارته:

«فقلت له: «ولكن هل معنى ذلك أن تتولى إدارة الهندسة الإذاعية؟»، فقال مبديا بعض الدهشة: «إذاً ماذا يكون معناه؟»، قلت: «معناه أن سيادتك فى مكتبك بسلاح الطيران تطلب مَنْ تشاء من الفنيين بالإذاعة وما تشاء من المعلومات فإذا تبينت أن هناك تقصيرا من الأشخاص أطلعتنا عليه لمعالجته، وإن كان ثمة عيب فى الأجهزة أصلحناه، وإذا كان الأمر مرده ظاهرة طبيعية لا علاج لها قررت ذلك».

«فـقال: «ولكن أنا لـم أذهب إلى الإذاعة من تلـقاء نفـسى، ولـم أطلب تولى إدارتها الهندسية وإنما أنا أمرت بذلك».

«فقلت: «دع سيـادتك ما طلب منك، فقد كـان ما طلب منك خطأ صريـحا، ونحن الآن فى أشـد الحاجـة إلى معـونتك ونشكرك عليـها مقدما».

«فـعـاد يقول: «ولكـن هل هؤلاء الذين أرسلونى إلى الإذاعـة لم يكونوا يعرفون ما هو الصحـيح وما هو الخطأ؟ لماذا يضعوننى فى هذا الموضع الحرج؟».

«قلت: «إنهم لم يضعـوك فى أى موضع حرج، فقـد أحسنوا الظن بكفايتك الـفنية، وأرادوا أن ينفعـوا الإذاعة بها، ونحن مـثلهم نرحب بهـذه الكفاية، فـأنت قد وضـعت فى أحسن وضع، خـبيـر من طراز ممتاز، رشحك مـدير مكتب الرئيس للوزير المختص الذى يرحب بك، فما هو الحرج؟».

«فقال الضابط الطيار: «إذن أعود أدراجى من حيث جئت».

«فقلت مـسرعا: «بل بالعكس تبـقى معنا وأنا مستـعد أن أهيئ لك مكتبا بجوارى تباشر فيه دراستك، وتأتى إليك فيه المعلومات والخرائط والتقارير وكل ما تطلبه».

□

ويحـرص فتـحى رضـوان على أن يظهـر أن انتصـاره كـان يتطلب

مجادلات ومحاورات أخرى لم يقصر فيها:

«فعاد يسأل: «هنا. . فى الوزارة؟»، فقلت بحسم: «نعم هنا، وبعيدا عن الإذاعة، ولكنا سنضع تحت أمرك كل ما يلزم لأداء مهمتك، وسنحتاج بطبيعة الحال إلى خطاب من مكتب رئيس الجمهورية ليحدد لنا المطلوب، مذكورا فيه اسم سيادتك صراحة».

«وهنا بدا على «الضيف» فتور شديد. . وقال: «لا. . لا. . لا خطاب ولا حاجة. . أنا سأعود إلى مكانى. . وليبعثوا إليكم بغيرى إن شاءوا».

«فقلت: لا. . لا. . نحن مصممون على الانتفاع بعلمك وخبرتك، وحينما يصلنى خطاب الرياسة سأكون سعيدا باستقبالك فى مكتبى ثانية».

«وانصرف الرجل، وبعد نصف ساعة سألنى مدير الإذاعة: «ما الذى انتهى إليه أمر القائد الطيار؟»، فقلت له: «انصرف فى انتظار خطاب يأتينا من الرياسة، ولا أظن أننا سنتلقى خطابا من هذا القبيل».

وينتهى فتحى رضوان من هذه القصة إلى القول بأن ظنه قد ثبت صوابه:

«وتحقق ما ظننت. . وانتهت هذه الحكاية تماما».

(٦٠)

ربما كان من حق القارئ بعد كل هذه المدارسة للعلاقات التى كان عبد الناصر وفتحى رضوان طرفين فيها، أن نبدأ مدارسة موقف فتحى رضوان وكتابه من شخصيات عصر الثورة الأول الذى عاشه وعايشه بكل تفصيلاته.

وربما كان من الإنصاف أن نبدأ بحديثه عن الرئيس محمد نجيب. ونحن نلاحظ أن حديث فتحى رضوان عن الرئيس محمد نجيب [فى كتابه عن عبد الناصر] كان منصفا إلى أبعد الحدود (وذلك على النقيض من حديث مذكرات أمثاله من معاصريه المدنيين الذين انحازوا ضد الرئيس نجيب ومنهم على سبيل المثال الشيخ أحمد حسن الباقورى)، وربما نتعجب من أن فتحى رضوان لم يتناول هذا الرجل العظيم ببعض من الظلم أو التجنى الذى تحفل به أحكامه الخطابية، لكننا نعود لنتذكر أن محمد نجيب لم يجن ما كان كفيلا بدفع فتحى رضوان إلى مثل هذا الموقف المتجنى منه عليه.

ومع هذا فإننا لا نستطيع أن نفهم لماذا بدأ فتحى رضوان حديثه عن هذا القائد العظيم بأن قال إنه يمثل علامة استفهام كبيرة، وأنه بقى كذلك حتى توفاه الله سنة ١٩٨٤.. وربما كانت هذه الفقرة أو هذه الجملة من حديثه عن محمد نجيب مجرد عبارة من عبارات الاستفتاح التى يبدأ بها الكاتب حديثه فى موضوع جديد، أو يستأنفه بلغة النحويين.. أى كأنما هى جملة استئناف يخلص بها الكاتب من الموضوع الذى سبق إلى الموضوع الجديد حتى لا يبدو أن الموضوعين

قد اختلطا ببعضهما. . ومع هذا فإن فتحي رضوان لم يجعل هذه العبارة مدار حديثه أو محوره، ولم يجعلها تلخيصا لرأيه فى علاقة محمد نجيب بالثورة، وعلاقة الثورة ورجالها به، فقد جاءت كتابات فتحي رضوان ـ كالعادة وكالعهد بها ـ واضحة الرؤية فيما يتعلق بهذه الجزئية. . ولهذا فإنى أعتقد أنه كان بإمكان فتحي رضوان أن يتنازل عن هذه العبارة لو أعاد النظر فى هذا الكتاب، فإذا كان ولابد من بقائها لتؤدى ما شبهناه بالوظيفة الاستئنافية عند النحويين أو اللغويين، فإنى أظن أن فتحي رضوان كان أقرب إلى الصواب، لو أنه قال: إن محمد نجيب كان يمثل علامة تعجب بدلا من أن يقول إنه كان يمثل علامة استفهام.

(٦١)

على أن فتحي رضوان مع هذا قد استطاع أن يقدم فى حديثه عن الرئيس نجيب أضواء مهمة جدا على شخصية هذا الرجل وإنجازه الوطنى ودوره التاريخى، والحق أن أحدا من رجال الحكم فى عهد الثورة ممن كتبوا عن هذه الفترة (فيما قبل نشر فتحي رضوان لهذا الكتاب) لم يستطع أن يلقى هذه الأضواء التى ألقاها فتحي رضوان على شخصية محمد نجيب، بل و«كاريزما» محمد نجيب، ولا أعتقد أن فهم شخصية محمد نجيب يكون كاملا من دون الاطلاع على هذه الفقرات الرائعة والدقيقة والموحية والمعبرة التى قدمها فتحي رضوان عن محمد نجيب فى كتابه عن عبدالناصر، والواقع أن كثيراً من الكتابات التالية لفتحي رضوان قد تأثرت ببعض آرائه فى تكوين أحكامها

المنصفة لهذا الرجل الذى ظلم كثيراً.

ولنطالع على سبيل المثال ما يقوله فى هذه الفقرة:

«كان من أبرز سمات ثورة ٢٣ يوليو، أنها كانت مجموعة من الشباب لم يبلغ أى منهم الأربعين من عمره، ولكن كان على رأسهم رجل مكتمل الرجولة، فى رتبة اللواء، وهى أعلى رتب الجيش حتى سنة ١٩٥٥، فلم يتجاوزها طوال زمن الاحتلال والزمن الملكى أحد سوى ضابط واحد قضى أكثر عمره فى وظائف الشرطة، هو الفريق محمد حيدر مدير مصلحة السجون، وياور الملك».

«وقد كان محمد نجيب منذ اللحظة الأولى للثورة علامة استفهام كبيرة، وقد بقى هكذا حتى توفاه الله سنة ١٩٨٤ وقد تجاوز الثمانين من عمره، وقرب من التسعين».

«كان محمد نجيب ضابطا حسن السمعة، شجاعا، امتاز دون أكثر زملائه برفضه الخضوع والإذعان لا للملك فاروق، ولا الحاشية العسكرية والمدنية، وكانت له مواقف مذكورة من ضابط الملك الفريق محمد حيدر باشا الذى سبقت الإشارة إليه».

«وقد شارك محمد نجيب فى حرب سنة ١٩٤٨ ضد اليهود فى فلسطين، فأبلى بلاء حسنا، وأصيب ثلاث مرات إحداها كانت فى الصدر فوق القلب، لذلك كادت تكون إصابة قاتلة».

«وكان فوق ذلك موظفا عف اليد، لم يطمع قط فى المال العام، ولم يأخذ منه مليما واحدا».

«لذلك وقع اختيار الضباط الشبان عليه منذ اللحظة الأولى، وكان اختيارا موفقا».

(٦٢)

ومع هذا فإننا لا نستطيع أن ننكر أن فتحى رضوان كان فى هذه الفقرات يعبر عن حبه لمحمد نجيب وعن عنصر مهم جدا وغريب جدا فى هذا الحب، وهو أن فتحى رضوان كان يجد فى حب هذا الرجل فى ذلك الوقت فرصة مواتية ليثبت ما ثبت فعلا من أنه لم يكن من المستحيل أن يوجد زعيم وطنى من أبناء هذا الشعب يتمكن من الاستحواذ على بعض من المكانة العظيمة التى كان مصطفى النحاس يحتلها فى قلوب أبناء هذا الشعب.. ربما لم يستطع فتحى رضوان بحكم عدائه التقليدى للوفد ولزعيمه النحاس باشا أن يصرح بهذا المعنى على هذا النحو الدقيق، ولكن الذين يلمون بتاريخ هذه الفترة وتاريخ الوجدانيات فى هذه المرحلة، يستطيعون أن يستنتجوا هذه المشاعر وهم يقرءون لفتحى رضوان هذه العبارات الواضحة القوية.. وسوف نجتزئ للقارئ بعض هذه العبارات دون أن ننكر - بالطبع - أننا لم ننقل الصورة كلها.

يقول فتحى رضوان ضمن ما يقول:

«... فقد أثبتت الأيام بعد ذلك أنه كان يتمتع إلى جانب شجاعته الفائقة، ونزاهته الكاملة، بجاذبية لا تقاوم، ولذلك ما كاد يقع نظر الشعب عليه وهو يلوح بقبعته العسكرية، حتى تعلق به، ووقع فى

حبه، فـأصبح يجرى فى أعقاب مـواكبه، وهو منجذب إليـه، مشدود إلى شخـصيـته، يود أن يلمسـه، أو يقبله أو يعـانقه لو اسـتطاع، وقد امتحن محمـد نجيب امتحانا عسيرا ذلك أنه ورث الزعامـة الشعبية عن زعـيم أحـبـه المصريـون غاية الحـب، وتغنوا باسـمـه فى التظاهرات والاحتفالات، ذلك هو مصطفى النحاس باشا».

«وقد كان الظن أن الزعـيم الجديد سيبقى بعـيدا عن قلب الشعب، وفاء من الشعب لزعيمـه القديم، ولكن الذى حدث أن الزعيم الجديد أنسى الشعب حبـيبه القديم بلا أدنى جـهد، فمحمـد نجيب، لم يبذل جهـدا ليغزو قلـب الأمة، وليحـتل فى هذا القلب مكان البطل الأول المحبوب، فمن اللحظة الأولى تعلم الناس كيف يرددون اسمه، وكيف يشترون صوره، وكيـف يرفعون هذه الصور فى التظاهرات والمواكب، وكيف يلصقونها فى الدور والأماكن العامة».

(٦٣)

هكذا يبدأ فتـحى رضوان محاولاً الالتفـاف حول هدفه، ثم إذا هو يصرح به تصريحا مراوغا حين يقـول: إن محمد نجيب كان يتفوق على النحـاس فى حب الأطفال له، وربما كـان فى مـثل هذه العبـارة ظلم للنحاس، وربما كان فى مثل هذه العبـارة ظلم أكثر لمحمد نجيب، لكن الأمر فى الحـالين لا يخلو من قدرة فـتحى رضوان عـلى خلط الأمور خلطا نسعد به فـى لحظة ثم نضحك بعدها لسعادتنـا هذه أو لسذاجتنا هذه عندما سعدنا بصورة لا تستند إلى شىء من منطق أو عقل:

«وقد كانت له خاصية تميز بها وتفوق على سلفه، تلك هى حب الأطفال الشديد له، فما من اجتماع عام إلا جاءت إليه الأمهات ومعهن أطفالهن حتى تحلق الأطفال حول محمد نجيب، يتعلقون به، ويتسلقون كتفيه، ويقبلونه، وهو يحملهم فوق ذراعيه مثنى وثلاث ورباع ويقبلهم ويعودون إلى أمهاتهم وهم يتسابقون فى منظر جميل كأنهم الحمائم البيض. وجاء حب الأمهات بعد حب الأطفال، فقد كن يقتربن من الزعيم الجديد ويقدمن له (الأوتوجرافات) ليوقع لهن باسمه، فلا يمل ولا يتعب ويوقع المئات من هذه الدفاتر، وهو راض ومبتسم، يوزع دعاباته، التى تضحك وتزيد من حب الناس له، وتعلقهم به».

«وقد كانت لهذا الزعيم الجديد خاصية جديدة هى أن الإشاعة صنعت له نسبا، فقد قيل إن أمه سودانية، أو نوبية، وأعان على رواج هذه الإشاعة أن طريقته فى نطق اللفظ العربى شبيهة بالنطق السودانى أو النوبى، ولعل مرد ذلك أن والده وخاله وربما عمه أيضا قد كانوا ضباطا فى الجيش المصرى بالسودان، وأنهم ماتوا ودفنوا هناك، فتطبع بطبعهم، وحاكاهم من حيث لا يدرى بنطقهم، ولذلك أحبه أهل النوبة والسودانيون حبا شديدا، وصدق بعضهم أن أمه سودانية مع أنه كما قلت مصرى ولد فى قرية النجارية مركز كفر الزيات من أعمال محافظة الغربية، لكن محمد نجيب - وإن كان مصريا - قد أتاحت له نشأته فى السودان وتعلمه فى مدارسه، فرصة التعرف على عدد كبير من رجالات السودان فى مقدمتهم عبد الرحمن المهدى باشا، كما كان الفريق إبراهيم عبود زميله فى المدرسة الحربية، وفى فرقة الملاكمة بها».

«وقد ثار جدل حول ما إذا كان محمد نجيب قد شارك فى تأليف جماعة الضباط الأحرار قبل الثورة، أم أنه كان فى بيته فى الوقت الذى كانت فيه الثورة تبدأ أولى وقائعها بالنزول من معسكر الهاكستب، لتحاصر مقر القيادة العامة فى كوبرى القبة، أم أنه كان مشاركا بالإعداد والتنظيم والتوجيه لهذه الأحداث الأولى».

«والثابت فى هذا الصدد أن الضباط الأحرار تعرفوا على محمد نجيب، وأحبوه، ومنحوه ثقتهم قبل قيام الثورة، عرفوه عن طريق الصاغ عبدالحكيم عامر الذى كان أبلغ زميله وصديقه جمال عبد الناصر باسم محمد نجيب، وحدثه عن مزاياه، وكل منهما فى خنادق القتال فى فلسطين، فلما انتهت الحرب وعاد الضباط إلى بيوتهم، عرف بقية الضباط الأحرار محمد نجيب، واعتبروه واحدا منهم دون أن يشركوه فى اجتماعاتهم، أو يسمعوا رأيه فى مداولاتهم، وهو بلاشك كان فى بيته المتواضع جدا الذى لا يبعد كثيرا عن مقر القيادة العامة للجيش فى كوبرى القبة عندما كانت أولى عجلات (الطابور الميكانيكى) الذى خرج من الهاكستب وعلى رأسه بطل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ المقدم يوسف منصور صديق، الذى يذكرنى دائما ببطل الثورة العرابية الأميرالاى محمد عبيد، الذى ينتسب إلى نفس المركز الذى ولد فى أرضه محمد نجيب. . مركز كفر الزيات».

«ولكن لم يبق محمد نجيب فى بيته اتقاء لمسئولية، ولا خوفا منها، إنما هكذا طلب منه، وحينما أخبروه بأن الضباط الشبان وصلوا مقر القيادة العامة وأنهم يطلبونه ليتولى القيادة، لم تكن الثورة قد نجحت،

ولم تكن المخاطر قد انتهت، بل إن هذا هو بدء المخاطر والمتاعب».

(٦٤)

ولا نستطيع أن نمضى مع كتاب فتحى رضوان دون أن نشير إلى أنه قد تناول موقف محمد نجيب عند قيام الثورة بإنصاف شديد، ولعله أول من عبّر عن هذه الفكرة القوية التى كان كل الناس يؤمنون بها، وإن لم يتمكنوا من التعبير عنها بنفس الوضوح الذى عبر به عنها فتحى رضوان فى شجاعة وصدق حين قال:

«فلو قررت حكومة فاروق المقاومة، وأمرت قواتها بمحاصرة هذا المقر، لاعتبر محمد نجيب قائد فتنة عسكرية، ولضرب بالرصاص، ولو مضت على الثورة أيام أو أسابيع. فقبول محمد نجيب تزعم الثورة فى هذه الليلة وذهابه إلى مقر القيادة، كانا مجازفة تدل على شجاعته الكبرى وإيمانه بالثورة».

«وبانضمامه إلى هؤلاء الشبان، وضع رأسه على كفه، وجازف بحياته وعمره، ومنذ هذه اللحظة أصبح قائد الحركة أو أكبر المسئولين عن أعمالها، وقد حاولت وزارة نجيب الهلالى آخر الوزارات المدنية قبل الثورة أن تدخل مع محمد نجيب فى محادثات أو مفاوضات، ولكن كان ذلك محاولة متأخرة جدا. فالثورة بدأت عجلاتها تسير، وكان أعضاء هذه الجماعة الشابة قد انتووا عزل الملك، ولم يدر بخلد أحد منهم، ولا من الذين انضموا إليهم، فى الساعات المبكرة، مدى الأخطار التى يمكن أن تترصد خطاه فى أية لحظة تنتكس فيها الثورة، وما أكثر انتكاسات الثورات».

ومن الفقرات الطريفة التى يحدثنا بها فتحى رضوان عن رأى عبد الناصر فى محمد نجيب تلك التى ينقلها عن عبد الناصر مصورا أوجه الشبه بين سوكارنو ونجيب:

«فقال لى عبد الناصر: «لست أدرى لماذا يذكرنى سوكارنو بنجيب.. خفته ومزاجه وتعلق الناس به، وبساطته التى تخفى، فى نفس الوقت، مكرا شديدا!».

(٦٥)

ومع هذا كله فإن فتحى رضوان لا يمضى من دون أن يتناول بقلم المحقق المتمكن المنصف قضية الصراع بين نجيب وبين الضباط الأحرار الشبان، وهو يلخص هذا الصراع فى أنه صراع جيلين، ويبدع فتحى رضوان فى تصوير نفسيات الطرفين مستغلا ما أشرنا إلى استغلاله له من قبل من قدراته المسرحية الناضجة. ومع أن نقادنا لا يضعون كتابات فتحى رضوان المسرحية فى مكانة متقدمة، فإن هذا لا ينفى أن فتحى رضوان كان متمكنا من تقنيات المسرح ومهاراته، وأنه قد أجاد استغلال وتوظيف هذه المهارات فى هذا الكتاب الذى نتدارسه.

ولنقرأ على سبيل المثال ما يصور به صراع محمد نجيب وبقية ضباط الثورة حيث يقول:

«لم يكن ممكنا أن يبقى محمد نجيب على رأس قيادة الثورة، فقد كان الفارق فى السن غير قليل، شباب فى حدود الثلاثين مع رجل أو

شيخ فى حدود الخمسين، ولم يكن من مواهب محمد نجيب أن يحاول استمالة الشبان نحوه أو يوقع بينهم ليقسمهم، ويبقى على رأسهم أو على رأس الأغلبية، وكان إحساسهم بأنهم تفضلوا عليه بإسناد الزعامة إليه، صحيح أنهم فى البداية كانوا فرحين بحب الشعب له، وتعلق الجماهير به، لأن ذلك الحب كان شهادة لهم بحسن الاختيار، وكانوا يرون فى مظاهر التأييد الجارفة للزعيم الذى اختاروه دليلا على نجاح ثورتهم، واستقرارها، وعلى أن المنافسة بين الثورة وخصومها قد حسمت لصالح الثورة بهذه الشعبية الضخمة التى ظفر بها محمد نجيب، وقد سمعت أكثر من عضو من الضباط الأحرار يعبر عن حبه لنجيب، بل ذهب بعضهم إلى القول بأنه يحبه أكثر من أبيه، لكن هذا التضامن بين عنصرى القيادة، وحسن العلاقة بين هذين العنصرين لم يلبث حتى هزته الأحداث هزا شديدا، فقد نجح عدد من الضباط الشبان فى مختلف الأسلحة فى التعبير عن سخطهم لاستئثار أعضاء مجلس القيادة بالسلطة، دون أن يبدو عليهم أنهم سيعيدون الحرية النيابية ولو بعد حين».

«وفى هذا الوقت نفسه أحس محمد نجيب أنه يبعد عن السلطة الحقيقية، وقد سمعته ذات يوم فى أحد اجتماعات الصلح التى لم تكن تسفر عن شىء، يقرأ تعليقا لإحدى الجرائد الإنجليزية لعلها «جريدة التايمز» تقول فيه: إن محمد نجيب أخذ فى الذبول، وقال اللفظ الذى استعملته الجريدة، ولكن كل محاولة صلح كانت غير مجدية، لأن أسباب الخلاف بين العنصرين لا سبيل إلى تجاهلها ولا إلى معالجتها، فمحمد نجيب مال فى مارس سنة ١٩٥٤ إلى خصوم

الثورة، فخشى الشبان أن يعاود محاولته فى وقت لاحق».

«وكان ممثلو النظام القديم قد تبينوا اتجاهات الثوار الشبان على وجه قاطع فأدركوا أن ليس لهم ولا لنظامهم القديم بقاء مع هؤلاء الشبان، فزادوا من انحيازهم لمحمد نجيب، والنظر إليه بوصفه رمز الحرية النيابية، وتعدد الأحزاب، فوسعوا شقة الخلاف بينه وبين جيل الشبان، فكان لابد أن يختفى، ولم يكن عنده - كما سبق القول - من وسائل المناورة ما يؤخر هذه النتيجة، فضلا عن بساطته وصراحته وعدم وجود أنصار له فى الجيش يسندونه، أو يخيفون أعداءه، أما حب الشعب له وتعلق الجماهير بشخصه، فلم يكن قوة يعتد بها، لأنها قوة غير منظمة من جهة، وغير مستعدة للنضال والقتال، وكان أسلوبه يعين على خسارة المعركة لا كسبها، فقد كان دائم التنقل بين وحدات الجيش، وأماكن تجمع الجماهير، دون أن يستقر فى مكتبه، ليتابع تطورات الأمور، ويحسن الاتصال بذوى المكانة أو التأثير والاستماع إليهم، ووضع خطة عمل من أى نوع».

على هذا النحو يشخص فتحى رضوان أسباب فشل محمد نجيب فى معركته مع جمال عبد الناصر وزملائه، وليس لنا أن ننتقد ما يسميه رجال القانون سلطة فتحى رضوان التقديرية فى تشخيص أسباب هذا الفشل، لكننا لا نستطيع أن نتغاضى عن حقيقة أن هذا السبب الذى يظهره هذا التشخيص لم يكن وحده بمثابة السبب الوحيد لما حدث لمحمد نجيب على أيدى الضباط الأحرار الشبان، لكن هذا أقصى ما كان من الممكن لفتحى رضوان أن يصل إليه فى هذه الجزئية.

. . . .

ونتتقل إلى الفـقرة التى يختم بها فتـحى رضوان حديثه عن مـحمد نجيب فيروعنا ما راعنا من قبل فى مذكرات صديقه حلمى سلام من أن يستخدم فتحى رضوان لفظ السقـوط للدلالة على مصير محمد نجيب، وهو لفظ قاس، فضلا عن أنه غير دقيق:

«لذلك كان مـصيره قد تقرر، وكـان عليه أن يتحمـل آلام السقوط الرهيب الذى طال، وقد زاد من هول هذا العذاب أن محمد نجيب لم يقبل التسليم بهذه النتـيجة القاسية، ولم يفقـد الأمل فى إمكان تغييرها حتى وافـاه الأجل المحتوم فـمضى معـترفا من التـاريخ بفضله وبمزاياه الثلاث: شجاعته، ونزاهته، وجاذبيته».

(٦٦)

ويحسن بنا بعد هذا أن نتأمل فى رواية فـتحى رضوان الذى يحرص على أن يعبر عنها فى أكثـر من مرحلة من مراحل تطورات الصراع بين محمد نجيب وأعضاء مجـلس قيادة الثورة، وهو على سبيل المثال يرينا أن تقديره للأمور كان مختلفـا عن تقدير رجال الثورة، وهو يعرف أن التقـدير الذى ينسبه إلى نـفسه كـان هو الأصوب على نحو مـا أثبتت الحوادث بعد ذلك:

«... وفى ذات يوم كنت أتحدث مع عبد الناصر عن بعض أحداث الماضى، فقال: «لقد اقـترح أعضاء مجلس قيـادة الثورة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٤ اعتقال نجيب، لكننى عارضت ذلك بشدة، وقلت لهم: إن

نجيب يمثل للناس الآن معانى أحسن مما نمثل نحن لهم، فهو رمز عودة الحياة النيابية، وإطلاق سراح المعتقلين، وترك الحكم للمدنيين، واستئناف الأحزاب القديمة نشاطها. . أما نحن فإننا نمثل القيود والحكم العسكرى، فلابد من فترة تهدأ فيها العاصفة، ويظهر للناس أننا نمثل قيما جديدة أعلى وأسمى من قيم العهد الذى جئنا نزيله، لكنهم لم يأخذوا برأيى، فكان ما كان، ولما رأيت وجوب اعتقال نجيب فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ لأنه فقد كل ركائزه، ولأن وجوده فى قصر عابدين داع إلى البلبلة لكثرة ما يردده لزواره، ولاسيما من السودانيين، من شكاوى وانتقادات، فهو إزعاج بلا مبرر له، وإن كان لا يزيد على أن يكون إزعاجا. كان باقى أعضاء مجلس قيادة الثورة، أو أكثرهم، يعتبرون أن إخراج نجيب من رياسة الجمهورية واعتقاله، سيجدد الاهتمام به، وقد يدفع بعض الساخطين هنا أو هناك إلى الإقدام على عمل محدود ولكنه طائش، ويكلفنا بعض الجهد بغير داع، وتغلبت نظريتى، وتم عزله بأقل الجهد من جهة، وبلا أى أثر يذكر من جهة أخرى».

□

كما أننا نرى نصوص فتحى رضوان وهى تجيد الحديث عن تنامى الحساسية لدى مجموعة عبد الناصر تجاه محمد نجيب، وهو يصور هذه الحساسية بفقرة غاية فى التعبير والتصوير فيقول:

«. . . ولقد أصبح الضباط الشبان منذ وقع الشقاق بينهم وبين الرئيس نجيب، شديدى الحساسية لكل ما يتصل بنجيب، ولم يعودوا

يطيقـون سماع حتى مجـرد اسمه، وقد حـدث ونحن نتناقش فى أحد اجتمـاعات المؤتمر المشترك الذى يضم الوزراء العـسكريين والمدنيين أن قلت عبارة لا أذكرها الآن بالضبط، ولكننى أذكر أننى استخدمت كلمة (لواء) وأنا أقـول: «إن كل حـركة تحـتـاج إلى وعـاء يضم أفكارها، ويحتوى على رجـالها، ولابد لها من (لواء) يرمز لها ويشيـر إليها»، فانتبه عبد الناصر قائلا: «لواء؟ من اللواء؟».

(٦٧)

ويشير فـتحى رضوان إشارة خفـية إلى أن صورة محـمد نجيب فى أعين الجماهير ظلت تزعج الرئيس عـبد الناصر على الدوام، وبخاصة أنه لم يكن يستطيع أن يصل إلى مثلها:

«واجتمعنا فى نفس اليوم - أو فى اليوم التالى لست أذكر جيدا - فى بيت محمد نجيب الصغير فى حلمـية الزيتون، على مائدة بسيطة، أشبه شىء بمائدة فى بيت موظف مـتوسط، وقد سبق أن سمـعت تعليقا من عبـد الناصر على بيت نجيب المتـواضع، وكان عبـد الناصر يعتـبر هذا الإسراف فى الـتواضع مبـالغة لا مـعنى لها، وقـد أحسـست من هذا التعليق أنه يعتبر هذا التـقشف لونا من «التهريج» أو «التظاهر»، فقلت له: «الحق أننا فى أشد الحاجة إلى هذا الـتهريج. . لو سلمنا جدلا أنه كذلك»، فهز عبد الناصر كتفيه. . ولم يعقب».

□

ويشير فتحى رضوان إشـارة ذكية إلى أن الوزراء المدنيين (أو بعضهم

على الأقل) كانوا يدركون من سير الأحداث أن رجال الثورة وراء كل ما يبدو من اضطرابات، وأنهم كانوا يدركون مدى استعداد زملائهم العسكريين لإدارتها، ويتضح هذا المعنى مما صدر من وزير العدل أحمد حسنى من تعليق عابر، وما صدر منه هو (أى من فتحى رضوان نفسه) من رواية:

«وفيما نحن نتناول الغداء، وصلت أنباء ذلك الإضراب المحكم الذى أعلنه اتحاد عمال النقل، والذى شل كل حركة فى البلد، وأتعب الناس، وعطل مصالحهم، فقدرت من السيد وزير العدل - المرحوم أحمد حسنى - عبارة وجهها إلى المرحوم جمال سالم قائلا: «الناس تعبت من الإضراب.. يحسن أنَ ترفعوه»، فصرخ جمال سالم: «ومالنا نحن والإضراب.. الإضراب إضراب عمال.. كل شىء ينسب إلينا ويلصق فينا؟!»».

«ثم جاءت أنباء زحف مظاهرة إلى دار مجلس الدولة، وأن المتظاهرين أحاطوا بالدار ويمنعون مَنْ فيها من الخروج وعلى رأسهم رئيس المجلس عبد الرزاق السنهورى، فاقترحت أن يذهب فى الحال عضو من عضاء مجلس القيادة يكون معروفا للجماهير ليفض المظاهرة بسلام، واقترحت أن ينتدب جمال سالم لهذه المهمة التى قبلها بارتياح، وقد سمعنا - بعد أن غادر صلاح سالم المنزل - أن المظاهرة يقودها ضابط مخابرات يدعى حسين عرفة، وأن السبب فى هذه المظاهرة وفى اتجاه المتظاهرين إلى مجلس الدولة، هو نبأ نشر فى جريدة «الأخبار» بأن الجمعية العمومية لمجلس الدولة انعقدت للنظر فى

الشئون العامة، وتسربت إلى الناس إشاعة أن المجلس سيصدر قرارات تؤيد دعوة الحياة النيابية، ورجوع الضباط إلى ثكناتهم».

(٦٨)

ويستطرد فتحى رضوان دون حسم إلى محاولة تحقيق الروايات عن حادث الاعتداء على مجلس الدولة فى ١٩٥٤:

«ولقد كذب كثيرون ممن كتبوا عن هذه الواقعة، فيما بعد، هذه الإشاعة، وقالوا: إن مصدر هذه الإشاعة هو مجلس قيادة الثورة، ليتخذ منها ذريعة لضرب السنهورى، والاعتداء على مجلس الدولة كصورة من صور التأديب للقضاء والقضاة، والمؤسسات التى قد تقف فى وجه الثورة».

«وقد أورد الرئيس نجيب فى كتابه «كلمتى للتاريخ»: «إن مجلس الدولة انعقد فعلا، وأصدر قرارا بتأييد الديمقراطية النيابية وقرارات ٥ و٢٥ مارس، وقال بالحرف الواحد: «وقد اعتدى المتظاهرون على الدكتور عبد الرزاق السنهورى وعلى باقى الأعضاء بالضرب الشديد، ومزقوا القرار الذى اتخذ..».

□

وبعد هذا كله يكتفى فتحى رضوان فى ختام الحديث عن هذه الواقعة بعبارة واحدة لا تشفى غليلا يقول فيها:

«وبهذا الحادث مضى عهد حافل من عهود الثورة».

. . . .

ومن الإنصاف أن نقـول إنه لم يكن ممكنا لفتحى رضـوان أن يقول أكثر من هذا وبخـاصة أنه كان من الذين استمـروا مع الثورة بعد هذا العـهد الحافـل، وليس فى وسعنا أن نقـول فى هذا المقام إنه كـان من المتآمـرين، ولا من المخدوعـين بحسن نـية، ولا من الذين آثروا صـفا على صف.

(٦٩)

والحاصل أن فتحى رضوان حين يحـدثنا فى الفصل الثانى من كتابه عما يعرف فى تاريخنا المعاصر بأزمة مارس ١٩٥٤، فإنه يتخذ عنوانا لهذا الفصل «عندما هبت العاصفـة على مجلس الثورة»، ويأبى فتحى رضوان إلا أن يكرر نـظريته التى أفـاض فيهـا فى مقـدمة كتـابه الذى نتدارسه فى هذا الفصل والتى تستند إلى عنصرين مهمين: نجاح الثورة الساحق السريع، وشخصية محمد نجيب الكارزمية.. وفى هذا الصدد نراه يختزل الصـراع من صراع حول حرية أو ديمقراطيـة أو أيديولوجية إلى صراع بين مكانتـين، وهو يجيد الحديث عن المكانة السـامقة التى احتلهـا محمد نجـيب وكأن محمـد نجيب بمكانته هذه لم يكن مكسـباً حقيـقياً للعهـد الجديد، وليس بغريب أن نرى فتـحى رضوان شأنه فى هذا شأن من نشأوا فى جـماعات أو أحزاب لا تتمـتع بالأغلبية، يقلل بكل ما يمكـنه من طرق ووسائل من قيـمة الالتفـاف الشعـبى، وكأنه يحرص على أن يسلب الشعب حقوقه فى تغليب حدسه وذوقه.. لكن الإنصاف يقـتضينا أن نشـير إلى أن فتـحى رضوان، وكأنه كـان يقدم

تكفيرا (أو قربانا) عن هذه الرؤية المستترة كتب أروع الصفحات التى تصور مكانة الرئيس محمد نجيب وتجاوب الشعب معه وحبه له، وعلى سبيل المثال فإنه يقول فى تركيز شديد:

«إن المسئول الأول عن هذه الأزمة الخطيرة التى استمرت من أوائل سنة ١٩٥٤ هو أن محمد نجيب بدا بطلا شعبيا كاملا، من اليوم الأول الذى ظهر فيه للناس، لم يحتج إلى زمن لتتكامل شخصيته كزعيم، ولاشك أن نصيبا كبيرا من هذا السحر يرجع إلى نجاح الثورة السريع، وطرد الملك بلا تعثر ولا تردد، وإخلاد القوات الأجنبية إلى السكون والصمت، وإذعان الملك لإرادة الثورة وخروجه من مصر. كل هذه الأحداث أثارت فى المصريين الإحساس بالكرامة، فهؤلاء حفنة من أبناء مصر، استطاعوا أن يدبروا لبلدهم فأحسنوا التدبير، فطردوا آخر ملك من عائلة غير مصرية، فتحت حياتها بصفحات مليئة بالعار، وكان القول الشائع إن المصريين لا يحسنون عملا، خصوصا حينما يقع هذا العمل تحديا للأجانب، ولاسيما إذا كان هذا الأجنبى بريطانيا و أمريكيا، فهذه الثورة جاءت شهادة للمصريين بأنهم يحسنون كتمان ما يجب كتمانه، ويحسنون التنظيم والتدبير، ويليقون بالمهام الكبرى، وكان محمد نجيب هو رأس هذه الجماعة، فما أحراه وأجدره بالحب والتكريم.. وبالإعجاب والإعزاز».

«ولكن «محمد نجيب» كان له نصيبه - غير المنكور - فى خلق هذه الشخصية التى تمتع بها، وظهر على مسرح الأحداث وهو يرتدى طيلسانها. فهو وجه يتمتع بكل جمال الرجولة، فضلا عن لطف

أخاذ، وسحر خلاب، وبساطة تلقائية، لا تكلف فيها ولا تصنع، مع سرعة فى الحركة وكثرة فى التنقل، وتآلف للناس، لم تشهد الزعامات المصرية له نظيرا».

«وهذا كله جعل لمحمد نجيب شخصية مستقلة عن مجلس قيادة الثورة، حتى فى أحلك الظروف التى كثرت فيها الشكوى من الأحوال فى مصر - ولا سيما الاقتصادية من هذه الأحوال - بقى «محمد نجيب» محبوبا، كأنه لا يد له فيما يجرى».

«ولكن هذه «الجاذبية» هى نفسها التى جنت عليه آخر الأمر. فقد أفسدت العلاقة بينه وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة الشبان. . . . فقد جعلته قوة لابد أن يحسب لها حساب، أى حساب. ولكن هذه القوة كانت تعوزها الأداة التى تجعل هذه القوة حقيقة لا مظهرا. فقد كانت السلطة فى يد «جمال عبد الناصر» وإخوانه الشبان. ومن هنا، تمتع «نجيب» بمظهر قوى. . وتمتع جمال بالقوة فعلا. وحينما بدأ الصراع بينهما، رجحت كفة «نجيب» فى الجولة الأولى، ذلك لأن الناس كانت معه بقلوبها، ولكن التأييد القلبى قصير العمر ما لم يسنده التنظيم الفعال، ولم يكن خلف «نجيب» تنظيم على أية صورة».

(٧٠)

هكذا تكتمل عناصر التحليل النفسى والمسرحى الجيد الذى يقدمه فتحى رضوان لجذور ومظاهر أزمة مارس ١٩٥٤، وهو تحليل يكاد يكون مقبولا لأنه يتمتع بقدر كبير من الدقة والصواب وإنصاف

الطرفين، ولولا أن فتحى رضوان أديب وكاتب ومسرحى ومحام ما استطاع أن يقدم هذه الصورة على هذا النحو المتوازن، ولنا أن نقارن ما كتبه فتحى رضوان عن هذه الأزمة بالكتابات الأخرى التى ترى نفسها مضطرة إلى أن تتخذ أحد الجانبين فتكون النتيجة فى غير صالح الصدق والحقيقة.

ونحن نقول هذا بعد أن مضت أكثر من خمسين سنة على الأحداث نفسها، وبعد أن مضت أكثر من عشرين عاما على ما كتبه فتحى رضوان، وبعد أن انتقل أطراف الأزمة (أو المعركة) إلى رحمة الله.. ولكننا نضيف عنصرا مهما جدا، وهو أن فتحى رضوان نفسه لم يكن فى هذه الأزمة من حزب محمد نجيب، وإنما كان مع عبد الناصر! ولعل هذا يدفعنا إلى ما لفتنا النظر إليه من قبل من تقدير روح الإنصاف عند فتحى رضوان، فى تصويره لشعبية محمد نجيب ومكانته مع ما نعرفه من أنه كانت فى الأزمة عوامل أخرى لم يكلف فتحى رضوان نفسه بالحديث عنها.

□

ونعود إلى فتحى رضوان وهو يجد من حديثه عن أزمة محمد نجيب فرصة للحديث عن انطباعاته التاريخية بأن الذين تمتعوا - على مدار التاريخ - بتأييد قطاعات كبيرة من أهل بلادهم، أخفوا هذا التأييد أو قللوا من مظاهره حتى يتيسر لهم جمع القوة اللازمة للوصول إلى السلطة، وهو يروى فى هذا السياق وكأنه يقدم بعد فوات الأوان نصيحة ذهبية لمحمد نجيب، لو أخذ بها لسارت أموره على

خلاف ما حدث، ولكسب بدلا من أن يخسر، وليس فى وسعنا أن نحرم القارئ من قراءة مثل هذه الفكرة الافتراضية:

«وبعض الذين تمتعوا فى التاريخ بتأييد قطاعات كبيرة من أهل بلادهم، أخفوا هذا التأييد، أو قللوا من مظاهره حتى يتيسر لهم جمع القوة اللازمة للوصول إلى السلطة. فلقد روى كمال أتاتورك أنه أمر أن يصحب ولى عهد سلطان تركيا فى رحلة إلى الخارج، فلما قابل ولى العهد فى ديوانه الخاص بالقطار المسافر من استانبول إلى أوروبا، رآه رجلا مغمض العينين، يلقف أنفاسه بصعوبة، ولا يكاد يحرك إصبعا، فلما تحرك القطار وترك الحدود التركية، عاد كمال أتاتورك إلى ديوان ولى العهد فرأى رجلا ممشوق القامة، عريض المنكبين، مفتول العضلات، ينظر من النافذة إلى الحقول التى كان يخترقها، فخيل إلى أتاتورك أنه أخطأ الديوان فهم بتركه، لولا أن الرجل الذى كان واقفا فيه استوقفه، ثم تبين أنه ولى العهد الذى كان منذ لحظات شيخا هرما، ويتمارض، ويتظاهر بالضعف أمام جواسيس أبيه السلطان، حتى لا يقضى عليه بالسم، أو بوسيلة أخرى من وسائل القتل الخفية، فلما أحس أنه بعد عن رقابة أبيه، انتفض رجلا مليئا بالقوة، وبالحيوية!».

(٧١)

ويتصل بالمعنى الذى أوردناه فى الفقرة السابقة ما ذهب إليه فتحى رضوان حين قرر بعبارات واضحة أن حظ نجيب من الدهاء السياسى كان قليلا، وأنه كان فى وسعه لو زاد حظه أن يقود الأمور إلى غير ما

آلت إليه:

«ولو كان لمحمد نجيب حظ أكثر من الدهاء السياسى، لقلل من مظاهر وصور التفاف الشعب حوله، ولحاول أن يتحاشى أسباب التصادم مع زملائه الشبان، حتى يصل الطرفان إلى مرحلة التوافق التى كانت فى حاجة إلى صبر، وجهد، ووقت».

□

ونصل إلى فقرة مهمة يروى بها فتحى رضوان حوارا دار بينه وبين عبد الناصر حول نجيب وشخصيته، يقول فتحى رضوان :

«وأشهد - للحقيقة، والأمانة التاريخية - أننى سمعت «عبد الناصر» فى منزله بمنشية البكرى، قبل أن يهدم هذا المنزل، ويبنى على أنقاضه البيت الذى عاش فيه «عبد الناصر» بعد ذلك، سمعته يتحدث بسرور وارتياح عظيمين عن شدة تعلق الناس بمحمد نجيب، وكانت قد راجت فى تلك الأيام أغنية شعبية تقارن بين طهارة محمد نجيب ورائحة خبث الملك فاروق. فأخذ «عبد الناصر» يردد ألفاظ الأغنية وهو يضحك، ويعلق على ذلك وأشباهه من مظاهر التفاف الشعب حول محمد نجيب بقوله: «لاحظ أن نجيب استطاع أن ينسى الناس النحاس، وأنا أعرف مدى افتتانهم به. ولا تنس أن النحاس بنى مكانته عند المصريين على مدى ثلاثين عاما، ونجيب لم يمض على بدء شهرته إلا أقل من سنتين».

ربما جاز لنا أن نتوقف هنا لنشير إلى أن هذه الفكرة أقرب إلى أفكار

فتحى رضوان منها إلى أفكار عبد الناصر، وكذلك الألفاظ.. ومع هذا فإننا قد أثبتناها على نحو ما كتبها فتحى رضوان.

ونتابع ما يستطرد به فتحى رضوان حيث يقول:

«كما أشهد بأننى سمعت أكثر من عضو من أعضاء مجلس القيادة يقولون بأنهم يحبونه أكثر مما يحبون آباءهم. ولقد كان شيئا ممتعا أن ترى نجيب عائدا من الخارج إلى إحدى جلسات المؤتمر المشترك الذى يضم الوزراء وأعضاء مجلس القيادة. فقد كان أعضاء هذا المؤتمر من الضباط يستقبلونه بالحفاوة والترحاب، ويضحكون من قلوبهم لتعليقاته».

(٧٢)

ونستأنف مدارسة مواقف فتحى رضوان من شخصيات وأحداث الفترة الأولى من عهد الثورة، ونثنى بحديثه عن صديقه القديم سليمان حافظ، وهو حديث ممجد إلى أبعد الحدود، حتى إنه يبالغ فى قيمة الأدوار التى أداها هذا الرجل للثورة، ويصوره وكأنه الوحيد الذى حصل من الملك فاروق على التنازل عن العرش.

وليس هذا موضعا للفصل فى قيمة دور هذا الرجل، لكن الإشارة إلى مثل هذه الجزئية لازمة على كل حال، ومن الطبيعى أن نجد فتحى رضوان حريصا على أن يبرئ سليمان حافظ مما اتهم به فى إفساد العلاقة بين الرئيس نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة:

«... ولكن كل هذا انتهى وحل محله الشك المتبادل من

الجانبين، وسوء الظن، والتوجس، ولقد سمعت عبد الناصر يشكو من ثلاثة التصقوا بمحمد نجيب (تخنوا ودنه) - أى زادوا ثقته بنفسه واعتداده بها - وهم: سليمان حافظ الذى كان وزيراً للداخلية ونائباً لرئيس مجلس الوزراء، ومحمود الديب وهو لواء فى الشرطة يمت إلى الرئيس نجيب بصلة قرابة أو صداقة، وانطون عساف وهو صحفى مصرى من أصل لبنانى، وسليمان حافظ برىء مما نسب إليه، فقد كان يعمل طوال الوقت على أساس أن الرئيس محمد نجيب من جهة، وجمال عبد الناصر من جهة أخرى، جماعة واحدة، تختلف فيما بينها فى التفصيلات، ولكن تتحد فى الأهداف. وقد تحدثت معه عند ظهور أول بوادر الانشقاق فقال: «وأنى لنا أن نعرف أن العسكريين كانوا جبهتين، وكل الدلائل تؤكد أنهم كقبضة اليد؟!».

«ولقد عجبت إذ سمعت أن انطون عساف قد أصبح شخصية سياسية ذات خطر، فقد زاملته فى معتقل الزيتون خلال الحرب العالمية الثانية، ضمن مجموعة من اللبنانيين المتمصرين ذوى الميول النارية، ولم نكن نأخذه ولا نأخذ كلامه مأخذ الجد فى تلك الفترة».

(٧٣)

ويحرص فتحى رضوان بدءاً من مقدمة هذا الكتاب على أن يشير إلى دور يوسف صديق فى قيام الثورة، وقد كان إنصاف فتحى رضوان لهذا الرجل ودوره من الكتابات المبكرة التى أعطت دور هذا الرجل وزنه الجدير به عند الحديث عن تقييم أدوار من قاموا بالثورة، وها هو فتحى رضوان يقول بكل وضوح. وربما يجدر بنا أن نشير إلى أن

فتحى رضوان ويوسف صديق قد تزاملا فى مدرسة بنى سويف الثانوية، ومن هنا كانت معرفتهما السابقة على الثورة:

«أما يوسف منصور صديق، فبطل بكل ما تعنيه هذه الكلمة، انضم إلى الضباط الأحرار، وآمن برسالتهم، وشاءت الظروف أن ينفرد وحده بدور حاسم فى الثورة، تعرض فيه للموت أو الخطر الجسيم وهو يقوم به، والثورة بعد لم تستقبل نور الحياة، ولم يصدر القدر حكمه فى شأنها: تبقى أم تطوى صفحتها، وتنكس رايتها».

ويشير فتحى رضوان إلى مدى الظلم الذى حاق بهذا الرجل العظيم على الرغم من إنجازه الضخم:

«ومع أنه قد أدى دوره، واحتمل عبء هذا الدور، واجتاز بالثورة مرحلة الخطر، فإن بقاءه بين زملائه لم يطل ولم يستمتع بالسلطة أو يتذوق لذائذ الشهرة، ولم يصعد فى مراقى المجد، كما صعد إخوانه وزملاؤه الذين لم يبذلوا بذله، ولم يجاهدوا جهاده، بل كان بعضهم أبعد ما يكون من الخطر، يتلهى فى مكان للتسرية وإزجاء الفراغ، أو فى خارج القاهرة كلها، بعيدا بمئات أو ربما بآلاف من الكيلومترات ينتظر الأنباء بقلق، ولكنه مع ذلك آمن على حياته».

(٧٤)

ويقدم فتحى رضوان وصفا أدبيا حافلا بكل عناصر البيان الجميل، وليس بالإمكان أن يصور إنجاز يوسف صديق ليلة قيام الثورة على نحو أفضل من هذا الذى صاغه فتحى رضوان:

«كان على يوسف منصور صديق أن يقود طابورا (ميكانيكيا) من معسكر للجيش فى الصحراء، كان اسمه (الهاكستب)، وهو اسم أمريكى أطلقته قيادة القوات التابعة للولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية التى استمرت من سبتمبر سنة ١٩٣٩ حتى مايو سنة ١٩٤٥، وكانت ساعة الصفر المتفق عليها هى الساعة الواحدة من صباح يوم ٢٣ يوليو، ولكن لأمر ما تصور المقدم يوسف منصور أن الساعة الثانية عشرة هى الساعة الموعودة، فحرك قواته فى اتجاه ضاحية هليوبوليس مصر الجديدة حيث يوجد مقر قيادة الجيش الملكى فى كوبرى القبة، وكان سر الثورة قد كشف بملابسة بسيطة، ولكنها أدت إلى هذا الذى كان يمكن أن يقضى على الثورة تماما، فقد اجتمع فى عائلة واحدة ضابطان، أحدهما من الثورة والثانى ضدها، أما الضابط الذى انضم إلى الثورة فقد كتم السر ولم يذعه، إلا أنه قبيل ساعة الصفر ارتدى ثيابه الرسمية وترك داره، فتساءلت أمه عن سبب تركه الدار فى هذه الساعة المتأخرة من الليل، ولم تكن تلك عادته، فسألته إلى أين هو ذاهب؟ فقال لها: لمهمة طارئة، فسكتت، ولكن لم يلبث حتى جاء ابنها الأكبر فى ملابسه المدنية ليرى أمه وأخاه، فلم يجد الأخ الضابط فسأل عنه فأجابته أمه بما سمعته من ابنها، فشرد ذهن أخيه، وعرف فى الحال أن هذه المهمة الطارئة التى تعلل بها شقيقه لا يمكن أن تكون إلا عملا ثوريا مخالفا للتعليمات، لأن خروج ضابط من داره فى الليل المتأخر وبملابسه الرسمية لا يمكن أن يكون لعمل رسمى، وإلا لعرف فهو ضابط مثل أخيه، والحالة فى الجيش وفى البلد عادية وهادئة، فأسرع الضابط إلى رؤسائه، ولأن الوقت كان صيفا وكل القادة فى الإسكندرية، فقد اتصل بمقر القائد العام، وفى الحال اتصل القائد

العام بأعوانه فى القاهرة وفى الإسكندرية وأمرهم أن يجتمعوا فى مقر القيادة، وأن يتصلوا بمعاونيهم ليذهبوا إلى مكاتبهم فى المعسكرات المختلفة، ويراقبوا الأحوال، ويتخذوا الإجراءات التى يستدعيها الموقف، ولو تأخر (الطابور الميكانيكى) الذى كلف يوسف صديق بقيادته حتى ساعة الصفر، أى الساعة الواحدة، لسبق المعسكر الملكى إلى المواقع الرسمية التى تمكن من قطع الطريق على الثوار، ولكن وقوع يوسف صديق فى خطأ جعله يعجل بالذهاب إلى مقر القيادة العامة حيث اجتمع كل القادة الرسميين، ولم يكن الوقت قد اتسع لهم بعد ليصدروا الأوامر ويستدعوا رؤساء الفرق والوحدات، وهناك فوجئ القادة بالطابور الميكانيكى يحاصرهم، وعلى رأس هذا الباطور بطلنا يوسف صديق».

«وكان اجتماع هؤلاء القادة خدمة جليلة للثوار، فقد سقطوا فى قبضة الثورة دفعة واحدة، ولو لم يحدث هذا لكان على الثوار أن يطوفوا بيوت أو مكاتب هؤلاء الضباط الكبار واحدا واحدا، وهذا يكلفهم جهدا وربما يعرضهم للخطر، إذ من المحتمل أن الدولة تكون قد تنبهت لقيام الثورة واتخذت ما يلزم لمواجهتها، ولذلك كان العمل الذى قام به يوسف صديق عظيما، ولكن هذا العمل لم يقف عند هذا الحد، فقد هاجم يوسف صديق مقر القيادة، فقاوم جندى على الباب، واقتحم يوسف المدخل، وسقط الجندى قتيلا، وجرح على ما أذكر آخر، وصعد يوسف إلى الدور الأول حيث كان القادة مجتمعين، فألقى القبض عليهم جميعا، وأودعهم بعد ذلك فى أماكن تابعة للقوات المسلحة، تحت حراسة كافية، وبذلك سقطت الدولة الملكية

بعد هـذا الهجوم المـظفر، حيث آلـت الأسلحة المختـلفة إلى القـيادة الثورية، وبهذا حرمت هذه الدولة من حماية الجيش».

□

وبعد أن يروى فـتحى رضوان كل هذا الذى يرويه بتصوير جـميل ودقيق عن دور يوسف صديق فى ليلة الثورة يعقب فيقول:

«ولكن يوسف صديق كان يساريا شديد الانحياز لليسار، لذلك لم يكن ممكنا أن يتفق مع عبدالناصـر وإخوانه، ولما وقعت حوادث مارس سنة ١٩٥٤، كـان يوسف مع الداعين إلى إعـادة الديمقـراطيـة، وقد كتب مقالا نشر فى جريدة الجمـهورية دعا فيه إلى تأليف وزارة محايدة برياسة المستشار وحـيد فكرى رأفت. واشتد الخلاف بين يوسف وباقى الضباط الأحرار، مما استدعى اعـتقاله فى أسوان، وتم إسناد وظيفة له فى سويسـرا على سبيل الإبعـاد، ولما استقـر الأمر لعبـدالناصر أطلق سراح يوسف، وبقى بعيـدا عن الحياة العامة حـتى توفاه الله منذ نحو ثلاثة أعوام».

(٧٥)

بعد أن انتهينا من مدارستنا لآراء فتحى رضوان فى هذه الشخصيات المحورية الثلاثة (مـحمد نجيب - سليمـان حافظ - يوسف صديق) أرى أنه لابد لنا من الإشارة إلى بعض تلميحات فتحى رضوان السريعة عن معـاصريه من السيـاسيين، وقـد حفل بهـا هذا الكتاب، ذلك أن هذه التلمـيحـات تعكس آراء فتـحى رضـوان فى كثـير من رجـال الدولة والسياسيين، وإن لم يشأ، لأسباب يعرفها هو وقد لا نعرفها نحن، أن

يفيض فى الحديث عنها.

يشير فتحى رضوان إلى أنه كان صاحب الفضل فى ترشيح الشيخ الباقورى، لكنه سرعان ما يلقى بحديث منتقد للذين يستمرون فى الوزارة من أن بعضهم تتحول قدراته السياسية المطلوبة إلى نوع من الوصولية:

«كنت واقفا مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وهو يروى حيرته بين معسكرات الإخوان المسلمين، فالشبان منهم لهم مرشحان، والشيوخ لهم مرشحان آخران، فقلت له: «حبذا لو أخذت الشيخ أحمد حسن الباقورى»، وكان جمال متلهفا على حل، فسألنى وهو شارد الذهن: «مَنْ؟» فأعدت عليه الاسم، فعاد يسأل: «مَنْ؟» فلما أعدته عليه للمرة الثالثة بدت عليه خيبة أمل، فقلت له: «الحقيقة أنا بودى أن يكون من بين الوزراء أزهرى صاحب عمامة، فللأزهر ولأصحاب العمائم فضل على نهضة مصر الحديثة، فكان منهم الخطباء، والشعراء، والصحفيون، والمفكرون، لكننا درجنا على إهمالهم بلا مبرر، والباقورى أزهرى مشتغل بالسياسة، وقد جره هذا الاشتغال إلى المعتقل فقضى به وقتا غير قصير، وهو خطيب، ومتحدث ومتطور، وسيرى فيه الناس صورة جيدة للأزهر»، فأجابنى: «إن أردت الحقيقة أنا أفضل أن يكون ممثل الإخوان هو حسن العشماوى، فهل تعرفه؟»، قلت له: «أعرفه جيدا.. قد تردد علىّ فى مكتبى، ووكلنى فى قضايا الإخوان، وأعطانى فى يدى هذه مئات الجنيهات، وهو شاب ذكى وسيكون له بلاشك مستقبل سياسى، ولا اعتراض على ترشحه للوزارة، وإن كان لا يزال صغير السن جدا»،

فقال لى عبد الناصر: «افعل ما تشاء.. فأنتم أصحاب الأمر، وأنا لا أقول ما أقول إلا على سبيل الاقتراح».

«والعجيب أننى سمعت عبد الناصر يقول لى: «ولكننى أريد أن توافق على دخول حسن العشماوى الوزارة»، فأدهشنى منه إصراره على طلب موافقتى.. فقلت له: «موافق»، فسألنى: «وسحبت ترشيحك للباقورى؟»، فزادت دهشتى وقلت له: «إن ترشيحى للباقورى أو لغيره هو مجرد اقتراح، تأخذون به أو تدعونه كما يحلو لكم، ولست أرى تعارضا فى أن تأخذهما معا، فهما مرشحان جيدان»، فقال فى أسف: «بل لابد من أخذ أحدهما فقط، لأنى لا أستطيع أن آخذ من الإخوان أكثر من اثنين، ولا أستطيع أن آخذ من فريق الشباب أكثر من واحد، وأريد أن يكون هذا الواحد هو العشماوى، ولكنك مصمم على ترشيح الباقورى، فقلت له: «وماذا يقدم تصميمى أو يؤخر، فأنت الذى تختار الوزراء لا أنا»، فهز رأسه وقال: «ليكن ما تريد.. سنأخذ الباقورى!!».

وينتقل فتحى رضوان إلى الحديث عن المفارقة التى حدثت بعد هذا، حيث أصبح الصديق القديم لعبد الناصر عدواً، على حين استمر الصديق الجديد، وربما كان من حق القارئ على فتحى رضوان أن يقدم تفسيره لخروج الباقورى من السلطة لكنه لم يفعل:

«ومن غرائب التاريخ أنه لم يكد يمضى على هذا الحديث بضعة شهور حتى كان حسن العشماوى قد صار خصما عنيفا للثورة، ولعبد الناصر بالذات، وبلغت هذه الخصومة إلى حد أن اتهمته الثورة بتدبير

انقلاب ضـدها، وحوكم غـيابيـا، وحكم عليه بالموت!! فـاضطر إلى اللجوء إلى الكويت وعاش فـيها لاجئا، وعلا مقـامه هناك حتى توفاه الله وهو فى مقتبل العمر».

«وفى ذات ليلة بعـد تأليف الوزارة بشـهـور، انصـرفنا نحن سكان مصر الجـديدة من أعضاء مجلس الوزراء ـ الشرباصى وأحـمد حسنى والباقورى وأنا ـ فركـبنا معا عربة واحدة، وجاء ذكر العـشماوى فقلت للباقـورى: «لو أن ترشيح حسن العـشماوى نفذ يومـذاك، لكان معنا الآن، ولكنت أنت محكوما عليك، ومطاردا، وهائما على وجهك».

ربما جاز لنا أن نتـوقف هنا لنشير إلى فساد هـذا الاستنتاج الذى لا يلزم حدوثه، ونتابع ما يرويه فتحى رضوان حيث يقول:

«ولم أكن قد ذكرت للبـاقورى حتى ذلك اليوم شيئـا عن ترشيحى إياه خشية أن يكون فى ذلك صورة من صور المن».

«ولم ينته ترشيح الرجـال واستبدالهم بغيرهم، بل استـمرت عملية الترشـيح، فالذيـن رشحتـهم فى ذلك اليوم وهـم: سليمـان حافظ، والدكتور صبرى منصور، والأستاذ فراج طايع، والأستاذ حسين أبوزيد والشيخ الباقورى ثم فريد أنطون، بعد ذلك لم يبق منهم فى الوزارة ـ قبل أن يكمل عاما ـ إلا الباقورى، الذى أثبت أنه سياسى، وأنه يتمتع بمرونة وحسن حيلة أمـا الآخرون فقد خرجوا من الوزارة تبـاعا، وكان ذلك طبـيعيـا، فقـد كانوا رجـالا صالحـين فى كثـرتهم، وعلى خلق عظيم، لكن لم يـكن فيـهم سـيـاسى واحد، والبـقـاء فى الوزارة ـ خصـوما فى أوقـات الأزمات ـ يحتـاج إلى قدرة سيـاسيـة، فلا تنفع

الكفـاءة الفنية وحـدها، ولا ينفع الخلق القـويم وحده. فـالمرونة التى ترتفع أحـيانا أو تهـبط إلى المداورة ثم المنافقـة وضبط النفس حـتى لا يندفع السياسى إلى معارضة ومهاجمة كـل ما لا يعجبه، محتفظا بنفسه إلى الموقف الأكثر أهمية، قد تتحول مع الزمن إلى «وصولية» تبرر كل خطأ، تؤيد الحاكم فى كل ما يقول ويعمل».

ربما جاز لنـا أن ننتبه هنا إلى أن فـتحى رضـوان كان بانتـقاداته فى الفقرة السابقة يعـبر بطريقة غير مباشرة عن إحســاسه اللائم لنفسه على قبولها بالبـقاء مع رجال الثورة إلى الفترة التى بقى فيـها (٧٢ شهرا)، فما ينطبق علـى الباقورى فيما أورده مـن عبارات يكاد ، إن لم يكن، ينطبق عليه هو نفسه!!

وربما جاز لى أن أتزيد فأقـول إن فتحى رضوان كان يجـيد الحديث عن غـيره بما ينطبق عـليه هو نفـسه، وعلـى سبـيل المثال فـإنى أحب للقارئ أن يقرأ هذا الوصـف الذى يتحدث به فتحى رضـوان فى كتابه «عصر ورجال» عن قدرات المازنى المسرحـية وكأنه يتحدث عن قدراته هو المسرحية:

«فالمسرحـية فى مجموعهـا ليست عملا مسرحـيا، وإن كان المازنى خليقا بأن يكون كاتبـا مسرحيا ممتازا لبراعـته فى إدارة الحوار، ولقدرته على تأمل نفوس الناس، ولطاقة الدعابة عنـده، وإن كان ذلك يتقاضاه بأن يتـهيـأ لهذا الطراز من الإنتـاج الأدبى، وأن يفكر فى التـسلح له، والتـحـــرر من أسلوب المقـالة، ومن الـتـخلص من ثروته اللـفظيـة الضخمة».

«وقد حاول المازنى فى هذه المسرحيـة محاولة مضحكة، هى أن يدع كل شخصـية من شخصـيات المسرحية تـتحدث باللغة التى تناسـبها، فيتكلم حامد الـشاب المثقف بلغة فصحى رفيعة ملـيئة بغريب الألفاظ، وتتكلم الحاجة قريبـته فى نفس الوقت بلغتها العاميـة، ويتبادلان حوارا بهاتين اللغتين فيقول الشـاب للحاجة: لا أستطيع أن أشتغل إذا كانت معدتى مكظوظة».

«فالمازنى لم يستطع أن يقاوم حبه لكلمة «مكظوظة» ومشتقاتها، ولو قال ممتلئة لهان الخطب، ولكن هذه الألفاظ تختفى فى الفصلين الثانى والرابع». «فكلما تقدمت المسرحية زاد أسلوب المازنى صفاء، وسرعة، وخفة، مما يؤكد أنه لو شـغل بالمسرح طويلا، ولو أفاد مما تكشف عنه للمؤلف المسرحى مـواقف الجماهير من استجابـة وفتور، لارتفع قدره بين كتاب المسرح من حيث النص، وإن كان الشك كبيراً فى أن يكون كاتباً مسـرحياً قادراً على إقامة المسرحـية على أساس حركى ناجح، أو حتى على أساس فكرى حى، فالمشكلات التى كانت تشغل المازنى فى كل مـا كتب مـحدودة للغـاية، لا تعدو أن تكون التـهوين من الدنـيا والناس، ومداعبة للأفكار والدوران فى فلكها دون الخروج منها بحقيقة جزئية أو باهرة».

(٧٦)

ونأتى إلى جمال سالم وعلى الـرغم من أن فتحى رضوان لم يكن فى صف جمال سالم وشقيقه صـلاح سالم فإن كثيراً من مواضع هذا الكتاب حفلت بالتـقدير العميق لشخصيـته وخلقه الكريم، وفى رواية فتـحى رضوان لمحاولتـه التحكم فى استـثناءات التليفـونات نجده ممتنا

لسلوك جمال سالم فى هذه القضية.. كما أنه يورد على لسان عبد الناصر رأيه فى جمال سالم.. وهكذا.

إلا أن أبلغ العبارات فى التعبير عن رأى فتحى رضوان فى جمال سالم هو قوله فى أحد استطراداته:

«... ففاض «جمال سالم رقة.. ولطفا.. ومجاملة. والذين يعرفون «جمال سالم» يعرفون أن الرقة، واللطف، والمجاملة، ليست من صفاته التى تحضره دائما.. وإنما هو - فى الأغلب الأعم من الأحوال - ساخط ثائر، بل عاصف قاصف ينال الناس من قبضات يده، وصفعات كفه، وركلات قدمه، وقذائف لسانه الشىء الكثير. ولكنه حينما تصفو نفسه، يصبح آية من آيات الرقة والوداعة والحرص الشديد على مشاعر الناس».

هكذا كان فتحى رضوان يدرك هذين الجانبين المتناقضين فى شخصية جمال.

□

وهذه فقرة أخرى تبين عن الجانب الآخر فى هذه الشخصية حيث تصف العنف فى الحديث الذى كان يجتاح جمال سالم حين يغضب:

«... من ذلك الصراخ أن الرئيس نجيب أبدى يوما رأيا معينا فى أمر من الأمور فاعترض عليه جمال سالم، فحسمها الرئيس نجيب وقال: «هذا أمر متفق عليه بينى وبين جمال عبد الناصر»، فانتقض

جمال سالم وصاح صارخا فى وجهه: «هى عزبة أبوكم أنتم الاثنين؟! طيب مادمتم متفقين ما تسيبونا نروح بيوتنا.. هاالله.. هاالله باس اتفقنا.. أنتم فاهمين إن إحنا دلاديل..»، وتصاعد هياج جمال سالم واحتمى الرئيس نجيب بغليونه وبصمته ينفث الدخان من أولهما، ويقيه الثانى من كلمة أو إشارة تزيد الهياج اتقادا».

(٧٧)

ونأتى إلى صورة الفقيه القانونى الكبير عبد الرزاق السنهورى فى هذا الكتاب، وليس غريبا ولا غير متوقع أن نجد فتحى رضوان وهو يجاهر بأنه لم يكن مستريحا لمشاركة السنهورى باشا المباشرة والصريحة فى شئون السياسة، وهو يعلل عدم الراحة بأن هذه المشاركة لم تكن تتفق تماما مع مركز السنهورى على رأس أعلى محاكم الدولة الإدارية!!

ونحن نجد فتحى رضوان وهو يعرض تعريضا خفيفا لقبول الدكتور السنهورى بمبدأ إعادة تعيين موظف خرج فى التطهير:

«... فقد حدث بعد صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على فصل صهر عضو مجلس قيادة الثورة، أن خاطبنى بوصفى الوزير المسئول عن الجهة الإدارية التى كان يعمل فيها صهر عضو مجلس القيادة، عدد من أكبر الشخصيات، استشفاعا له وثناء عليه، كان منهم صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس لجنة الدستور فى ذلك الوقت، وكان منهم قانونى مصر الأكبر أستاذى المرحوم الدكتور عبد الرزاق السنهورى، ولكن الدكتور السنهورى أضاف إلى حسن شهادته

فى الموظف المفصول شيئا اندهشت لصدوره من رئيس مجلس الدولة، فقد قال لى: «هل لديك مانع من أن يأخذ القبانى (فلان) معه فى وزارة التربية والتعليم؟»، اندهشت لصدور هذا القول عن رئيس مجلس الدولة، لأن تعيين موظف مفصول فى التطهير، بعد قرار فصله بأيام قليلة، يجعل قرارات التطهير كلها هزلا لا معنى له، ويدعو إلى ثورة المفصولين فى هذا التطهير، فأجبته احتراما لمقامه عندى: «الأمر لم يكن اضطهادا شخصيا لفلان حتى أمانع فى أن يناله خير على يدى سواى، ولكن هل يمكن تعيين موظف مفصول فى التطهير عقب فصله بأيام؟ فأجاب «ممكن»!! فسكت ولم أعقب، وأنا مندهش ـ كما قلت ـ غاية الدهشة من صدور هذا الكلام عن الدكتور السنهورى ذاته!!».

(٧٨)

وعلى الرغم من أن فتحى رضوان لم يكن من المعجبين بالدكتور محمود فوزى ولا المعترفين له بقدرة فائقة، فإنه كان حريصا على أن يثنى عليه فى موقفه الرافض لفكرة سفر الرئيس عبد الناصر إلى لندن فى أثناء العدوان الثلاثى، وقد أشرنا من قبل إلى هذه القصة التى يقول فتحى رضوان فيها بوضوح:

... «وتكلم الدكتور محمود فوزى، وعلى النقيض مما يقوله عنه خصومه، ويروجونه بكل وسيلة، بأنه رجل يؤثر السلامة، ويفر من مواقف المسئولية، ويخفى رأيه إرضاء لصاحب السلطة، مستعملا أسلوبا (لولبيا) فى التعبير عن الرأى على النقيض من هذه الصورة

الثابتـة.. كان محـمود فوزى يومذاك، حـاسما.. فـقد أعلن، وبلا تحفظ، أنه ضد سفر رئيس جمهورية مصر إلى لندن...».

□

ولكن هذا التـقـدير العابر لم يـمنع فتـحى رضـوان بالطبع من أن يتحدث عن الدكتور محمود فوزى بانتقاد شديد حين صور اجتماعات اللجنة الثلاثية المكلفة بكتابة بيان الوحدة، فذكر أنه حدث أن دفع باب حجرة الاجتـماع برفق، وظهر الدكتورمحمـود فوزى، فلما رآنا أغلق الباب بسـرعة وكـأنه أتى أمرا مسـتنكرا.. وينتهـز فتـحى رضوان هذه الفرصة ليروى كثيرا من الآراء المتحاملة على شـخصية الدكتور محمود فوزى حيث يقول:

«كانت هذه الحركة من جانب الدكتور محـمود فوزى كافية لأن تثير عفيف البـزرى، وكان على ما أذكر، قائد الجيش ووزير حـربية سوريا، فقد صرخ: «كيف.. كيف سيـدى! وزير الخارجية المصرية يتحرج من أن يدخل علينا وأن يسـألنا إلى ما وصلنا، ويمنحـنا بعض توجيـهاته، أليس ذوبان بلده فى كيان أكبر عملا من أخص خصائص الخارجية، ما بيصير هذا».

«فرد عليه البيطار: «ولكن الدكتور فوزى يعلم أن المجتمعين شكلوا لجنة رباعـية لوضع البـيـان، فلا يجـوز له أن يقـحم نفسـه على هذه اللجنة، فأثار هذا الرد البـزرى أكثر مما أثاره تصرف الدكـتور فوزى، وعلا صوته وقال: «لجنة.. لجنة.. لجنة سيدى ما فى اللجنة سر على عضـو فى الاجتمـاع الأكبر، ولا عليـه، وهو وزير الخارجـية، تأليف

اللجنة هو إجـراء عملى فـقط . . ولكن هذه الخطة، خطة البـعد عن مواطن المسئولية، وإيثار العافيـة والصمت، هى عيوب فى كبار رجالنا الفنيين، وهذا ما أغضبنى».

وعند هذا الحد يسـتطرد رضوان ليقدم بعض آراء الناقـدين للدكتور محمود فوزى:

«كان ذلك داعيا لأن نتـرك البيان لفترة غيـر قصيرة لمناقشة شـخصية الدكتـور فوزى، وقد انضـم إلينا فى الحديث الموظفون الـفنيون الذين كانوا معنا فى الحجرة، وقد بدأوا الحديث أول الأمر على استحياء، ثم لما اطمأنوا إلى أن أحـدا لم يمنعهم، أفاضـوا فى الحديث عن أسلوب الدكتور فوزى وخطته، وذكروا أنه ترك وزارة الخارجية للسيد حسين ذو الفقار ـ وكـيلها ـ وأنه تقريبا لا يأتى إلى مكتبـه، وأن سكرتيره الخاص نقل فى إحدى حركات التنقلات دون أن يعرف الدكتور فوزى!! فضلا عن أن يسـتأذن فى ذلك، وأن السـفيـر حسـين غالب رشـدى ـ وكان سـفيـرا لمصر فى إسـبانيـا ـ خرج ذات يوم من لدى وزير الخـارجيـة الدكتـور فوزى، بعـد أن سمع منه ثناء جـما على عملـه، ووعدا بأنه سينقل فى الحـركة القادمة إلى مكان أفـضل من إسبانيا، فـإذا به يفاجأ بأنه فصل من السلك السياسى كله!!».

«وقال آخر: «إن هذا شـأن كبار الدبلوماسيين. . فـإن تاليران عمل مع الثـورة الفرنسـية ومع نابلـيون ومع ملكيـة البوربون بعـد سقـوط نابليون»، وهنا صـاح صائح من السـوريين قائلا: «تاليران كـان قادرا على الاحتفـاظ بمركزه لدهائه، ومرونته، وتكيـفه، لكنه كان شخـصية

فعالة تبدى رأيهـا ولا تصمت وتكافح وتداور وتناور»، وبالغ أحدهم في الحملة على الدكتور فوزى فقال: «إنه يأبى أن يحمل ساعة في يده أو جيبه لكى لا يسأل أحدهم كم الساعة، فيضطر إلى الإجابة!!».

□

هكذا يستطرد فتحى رضوان مردداً بعض الآراء في شـخصية محمود فوزى، وربما أن هذه الآراء لم تتوال في تلك الجـلسة على هذا النحو لكن فتحى رضـوان قد جمعها على هذا النحـو لما كان يكنه من عدم تقدير للدكتور فوزى:

«وذكر ثان أنه سمع من أحد أعضاء مـجلس قيادة الثورة أنه لا يذكر أنه سمع صوت الدكتور فوزى، ولذلك فهو لا يعرفه».

«وقـال ثالث: «من الغـرائب أن الكثيـرين يحـملون على سـياسـة عبدالـناصر الخارجيـة، ويسمونها بالحـماقة والاندفاع وعـدم التخطيط والسطحيـة، ومع ذلك يتحدثون في نفس الوقت عـن كفاءة وعبـقرية الدكتور فـوزى وزير الخارجية، وهو إما أن يكون واضع هذه السـياسة الخارجيـة، فيتحمل وزرها، وإما أن يكون لا رأى له في سـياسة بلاده الخارجية فينتفى أساسا القول بكفاءته وبراعته وألمعيته».

(٧٩)

يؤكد كتاب فتحى رضـوان ما رواه آخرون (منهم خالد محيى الدين في مذكراته والآن أتكلم) مـن أن عبد الجليل العمرى اشـترط شروطا قبل أن يستمر في الوزارة عند تشكيلها في سبتمبر عام ١٩٥٢ ويقول:

«رأيت فى ركن من هذه الحجرة، المرحوم «جمال سالم»، يناقش تارة فى هدوء وأخرى فى صراخ. . الأستاذ عبد الجليل العمرى الذى دخل الوزارة فى نفس اليوم، وزيرا للمالية. . وكانت له شروط بشأن الحد الأقصى للملكية الزراعية، وما يحق للمالك الزراعى أن تملكه زوجته وأولاده، وما يتصرف فيه بالإيجار لصغار المزارعين».

«وكان «جمال سالم» يرفض هذه الشروط، ويحاول أن يزحزح «العمرى» عنها ولما لم ينجح، سمعته يقول له: «أنا قابل شروطك لا اقتناعا بها، ولكن حرصا على معاونتك واشتراكك فى الوزارة».

(٨٠)

ويورد فتحى رضوان رواية عن المفاضلة بين الدكتورين عبد المنعم القيسونى وعلى الجريتلى سنورد نصها هنا لأهميتها، ولكن المؤكد أن المفاضلة التى تشير الرواية إلى حدوثها لم تكن بين القيسونى والجريتلى، ولكنها كانت بين القيسونى وشخص آخر، فقد كان الجريتلى قد تولى الوزارة بالفعل كنائب وزير وكوزير دولة فى وجود عبد الجليل العمرى وبترشيح منه، ثم ترك الوزارة مع العمرى عقب أزمة مارس ١٩٥٤، وهكذا نشأ الوضع الذى استدعى البحث عن وزير مالية ونائب وزير مالية، وهو الوضع الذى انتهى باختيار عبد الحميد الشريف كوزير والقيسونى كنائب وزير فى وزارة عبد الناصر الثانية (إبريل ١٩٥٤).

وهكذا فإن هذه القصة كانت على ما يبدو فى المفاضلة بين القيسونى وبين مرشح آخر كانت له الصفات التى وردت فى القصة، والتى

أوحت لفتحى رضوان بأن هذا المرشح ربما كان هو الدكتور على الجريتلى. هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فهى أن الاختيار لم يكن هدفه معاونة العمرى وإنما معاونة عبد الحميد الشريف.. فقد كان الجريتلى بالفعل نائبا للوزير منذ عام ١٩٥٣، ووزيرا (فبراير عام ١٩٥٤)، ووزيرا للدولة (مارس عام ١٩٥٤) مع العمرى ولم يكن القيسونى كذلك.. وهكذا يمكن فهم الخلط فى هذه الرواية على هذا الوجه.

كما يمكن لنا أن نفهم الرواية على وجه آخر مختلف تماما بأن نثبت وجود العمرى فى الرواية، وأنه طلب فعلا الاستعانة بنائب وزير، وأن محمود فهمى رزق كان يرشح القيسونى على نحو ما روى فتحى رضوان، ولكن الذى حدث أنه تم اختيار الجريتلى وبقى القيسونى بعيدا عن الوزارة حتى دخلها كنائب وزير فى إبريل عام ١٩٥٤، بعد استقالة كل من العمرى والجريتلى، ولكن هذا الوجه من تأويل رواية فتحى رضوان أصعب على الرواية من الوجه الأول الذى ارتأيته وقدمته فى الفقرة السابقة، ذلك أن هذا الوجه ينسف ما يريد فتحى رضوان أن يثبته فى هذا الفصل ويتعارض مع روح الموضع الذى أراد الاستشهاد فيه بالقصة.

وهذه على كل حال هى رواية فتحى رضوان:

«وعلى ذكر القيسونى نفسه - أذكر كيف اختير لمنصب نائب وزير مالية، فقد كنت جالسا مع الرئيس جمال فى مقر قيادة الثورة الكائن على شاطئ النيل الغربى بحى (الجزيرة).. كان الدكتور عبدالجليل

العمرى، على ما أذكر، قد شكا من كثرة عمله بوزارة المالية، وطلب أن يعان بنائب وزير، يحيل إليه بعض أعماله، ولما كان عديل الرئيس جمال ـ أى زوج شقيقة حرمه ـ هو الأستاذ محمود فهمى رزق، وكان موظفا كبيرا وقديما من موظفى البنك الأهلى.. وكان البنك الأهلى هو مستودع الكفايات الاقتصادية.. وكان أكثر موظفيه من الشبان المصريين الذين حصلوا على الدكتوراه فى الاقتصاد من إنجلترا أو أمريكا، فقد رأى الرئيس أن يستعين «بعديله» فى اختيار واحد من شبان البنك الأهلى المتازين، وجاء الأستاذ محمود فهمى رزق إلى مقر القيادة.. وتكلم، وكعادته، بصوت خفيض.. وحياء شديد، حتى لقد كنت أحاول التقاط ألفاظه بصعوبة، مع أننى كنت أجلس إلى جواره تماما، وكان خلاصة كلامه: أن المفاضلة تقوم بين «الأستاذ عبد المنعم القيسونى».. و«على الجريتلى»، وأنهما متقاربان على وجه العموم، وإن كان «الجريتلى» أوسع علما، وأكثر شجاعة ـ أى أقل ميلا للمجاملة والمداراة ـ إلا أن «القيسونى» أكثر اختلاطا بغيره من موظفى البنك، وأقل انطواء على نفسه.. وبعدا عن الناس، فكانت (صفاته الاجتماعية) هذه، هى العامل المرجح فى الاختيار».

(٨١)

أما الدكتور مصطفى خليل فإن فتحى رضوان يروى بصراحة شديدة أنه كان معارضا لاختياره كوزير للمواصلات، وهو يقدم قصة فنية وبليغة عن الحوار الذى دار بينه وبين الرئيس حول هذا الاختيار، ومن الواضح أن عبد الناصر لم يأخذ برأى فتحى رضوان فى هذا الموضوع، لا فى البداية ولا فى النهاية، وهو ما توحى به نهاية الحوار

على نحو ما أوردها فتحى رضوان نفسه:

«وفى ذات الليلة [كذا فى الأصل والمقصود: «وفى ذات ليلة» لأن الحدث لم يقع فى الليلة التى كان فتحى رضوان يتحدث عنها فيما سبق هذه الفقرة من فقرات] عدت إلى بيتى، وبينما أنا على السلم المؤدى إلى مكتبى فى المنزل، سمعت جرس التليفون، فعدوت نحوه ورفعت السماعة فإذا المتكلم جمال عبد الناصر، وكنت آنذاك وزيرا للمواصلات، فسألنى: «هل تعرف الدكتور مصطفى خليل؟» فقلت له: «لقد مر علىّ فى مكتبى بعد أن حددت له موعدا بناء على طلب الأخ زكريا محيى الدين، الذى فهمت منه أنه صديقه وزميله فى نادى التجديف»، فضحك عبد الناصر وقال: «أنا عارف إن صداقتهما صداقة رياضية»، واسترسلت فى كلامى بعد هذه المقاطعة قائلا: «لقد جاء يعرض علىّ فكرة إدخال نظام جديد اسمه نظام التحكم المركزى، يغنى عن ازدواج الخطوط فى السكك الحديدية»، فقال عبد الناصر: «وما رأيك فيه على العموم؟»، فقلت له: «إن جلسة واحدة لا تكفى للحكم له أو عليه، ولكن الأثر الذى تركه فى نفسى فى هذه الجلسة كان طيبا»، فقال عبد الناصر: «وما رأيك أن يمسك وزارة المواصلات (وكان لفظ «يمسك» من تعبير الضباط، بمعنى أنه يتولى أمر وزارة أو منصب ما)، فقلت: «على خيرة الله»، فقال: «إيه.. مش موافق؟» فقلت: «أبدا.. كيف لا أوافق وأنا لم أجلس معه إلا عشر دقائق، فقال عبد الناصر يسأل وفى صوته شىء من التردد: «يعنى رأيك إيه على العموم؟»، فضحكت وقلت: «رأيى على العموم هو رأيى على الخصوص، ففى الحالين لا أستطيع أن أحكم عليه»، فقال: «يعنى

بلاش»، فاضطررت أمام هذا الإلحاح أن أقول: «لا.. لا.. أبدا.. ليس هناك ما يدعو إلى العدول عن ترشيحه، ولكن إذا كنت تريد أن أقول شيئا من ظاهر الأمور، فإن ما يحسب له أنه مهندس سكك حديدية، وهو يدرس هذه المادة فى كلية الهندسة، فهو مختص بالمرفق الذى سيشرف عليه، ثم هو حسن العرض لفكرته، ومظهره يحمل على الاحترام، أما ما قد يعترض عليه به فهو أنه أولا صغير السن، وصغر درجته الجامعية، فهو مدرس، ثم إن اقتراحه الخاص بالتحكم المركزى رفض بشدة من جميع مهندسى السكك الحديدية، وقد يدفعه ذلك إلى إساءة معاملتهم، كما قد يحمله صغر سنه إلى الرغبة فى إقالة الموظفين الكبار فى السكك الحديدية والتليفونات، والمرفقان لا يحتملان أن تحدث فيهما عملية كهذه، فقد أخرج منهما فى أول الثورة عدد من خيرة المهندسين لمثل هذا الاعتبار»، فقال عبد الناصر: «خليه يدى لهم على رءوسهم.. يستاهلوا»، وكان عبد الناصر دائم الشكوى من مرفق السكك الحديدية، ومن كبار موظفيها، ويتمنى أن يتخلص منهم، أو يضع لهم مَنْ يتولى تأديبهم!!».

«ولكن هذه المكالمة انتهت بختام أراه مهما للغاية فى الدلالة على أسلوب اختيار الوزراء والرؤساء، فقد قلت لعبد الناصر: «هل أخبرت باقى الزملاء بهذا التعيين الجديد؟»، فقال لى مندهشا: «ولماذا أخبرهم؟»، فقلت له: «إن الوزير الجديد سيكون زميلا لباقى الوزراء، وسيجرى بينهم تعاون حميم وقد يكون أحدهم يعرفه، وقد تكون علاقة أحدهم بهم سيئة، فكيف يتعاونان وزمالة أحدهما للآخر مفروضة على كليهما، ثم إن الوزراء أحق بأن يعرفوا التغيير الذى

سيطراً على مجلس الوزراء الذى ينتمــون إليه، ويعملون فيه، بدلا من أن يقرأوه فى الصحف كباقى القــراء»، فكان جواب عبد الناصر: «هل تتصور أن كلهم زيك.. السلام عليكم».

. . . .

ينبغى أن نكرر هنا مــا أشرنا إليه من خطأ كتاب فــتحى رضوان فى أول الفقرة التى نقلناها عنه، وهو الخطأ الذى يمكن تصحــيحه بتعديل بداية الفــقــرة إلى «وفى ذات ليلة» بدلا من النص الموجــود «وفى ذات الليلة»، أما السر فى تأكــيدنا على تصحيح هذه الواقــعة فيكمن فى أن الحدث الذى ســبق أن تحدث عنه فتحى رضــوان كان فى سنة مخــتلفة تماما، وفى ظروف مختلفة تماما.

(٨٢)

ويحرص فتــحى رضوان على أن يشير إلى أن الدكتــور عزيز صدقى كان يتعرض لانتقادات عنيفــة فى مجلس قيادة الثورة حين كان لا يزال ملحقا بمكتب مجدى حسنــين، وهو يروى أن عزيز صدقى قدم مذكرة قرن فيهــا إمضاءه بلقب المستشار الفــنى لرئيس الوزراء فناله الكثير من سباب جمال سالم:

«واستمر ترك اخــتيار الوزراء وأشباههم من الرؤساء لــلمصادفات، من ذلك أنه عرضت علينا يومــا مذكرة موقع عليها من الدكــتور عزيز صدقى مع اقتران إمضائه بــلقب (المستشار الفنى لرئيس الوزراء)، فلما وقع نظر جــمال ســالم على هذا الوصف صــرخ بأعلى صــوته: «ابن الـ.. مين اللــى عينه مســتشــارا فنيا لرئيس مجــلس الوزراء؟»»، وكان

رئيس مجلس الوزراء فى ذلك الحين هو اللواء محمد نجيب، فأعلن على الفور أنه لم يعينه، ولم يستعن به فى شيء، ولم يعرض عليه أى عمل، أو أى تقرير من تقاريره، وأن أقصى ما سمعه عنه أن الصاغ مجدى حسنين مدير مكتبه قد ألحقه بمكتبه كمعاون له، أى لمجدى لا للرئيس، وأنه لم ير التدخل فيمن يختارهم مدير مكتبه لمعاونته فى عمله».

«وعلق الوزراء على هذا الأسلوب من الالتصاق بمكاتب رئيس الوزراء والوزراء بدون علم الوزير المختص، وبدون موافقة المجلس أو صدور قرار بذلك، كل بما وفق إليه من كلام، ونال الدكتور عزيز صدقى فى تلك الجلسة نصيب غير قليل من هذا الكلام، وبعد قليل لم يلبث الدكتور عزيز صدقى حتى أصبح وزيرا للصناعة ومقربا للرئيس عبد الناصر حتى أصبح فيما بعد رئيسا للوزراء!!».

(٨٣)

ويروى فتحى رضوان واقعة ينفرد بها وهى أن زوجة الرئيس جمال عبد الناصر كانت ممن تدخلوا لحماية مجدى حسنين فى أزمته الشهيرة:

و«لما حاول فريق من زملاء عبد الناصر إسقاط العضوية عن مجدى حسنين وثلاثة من النواب فى مجلس الأمة سنة ١٩٥٧ بدعوى أن مجدى قد قدم رشوة لهؤلاء النواب ليكتبوا تقريرا لصالح مشروع «مديرية التحرير» التى كان قد اضطلع بمهمة إنشائها، فى حين كان المشروع.. وكان مجدى نفسه.. هدفا لحملة واسعة النطاق تلصق به وبمشروعه كل منقصة اقتصادية ومالية وإدارية، وكان قد صدر من

المجلس قرار تمهيدى ضد مجـدى ينبئ بأنه مهدد بالطرد منه، وبإسقاط عضويته فيه، ومررت على عبد الناصـر فوجدته مغموما لهذه الحركة، وقال: «لا مانـع من أن نصحح أخطاء بعضنا بعضـا، ولا مانع من أن يجـازى المخطئ، لكن لا يجـوز أن نعطيه «نـوك أوت». الزمالة لهـا حق، ولقـد جاءت «الست» تـسألنى: هلى صـحـيح أنهم يريدون طرد مجـدى من المجلس وقـد أصابها هـلع لأنها تعـرف دور مجدى قـبل الثورة، ودوره فى حرب العصابات ضد الإنجليز، ورأته يحمل السلاح إلى بيتى ومن بيتى. . فلم تصدق ما كان ينشر فى الصحف».

«و«الست» هنا. . هى قرينة عبد الـناصر، ولعلها واحدة من المرات القليلة جدا التى أشار إليها فى حديث معى».

(٨٤)

ويجيد فتحى رضوان تصوير تأرجـح موقف عبد الناصر من صديقه القديم أمين شاكـر الذى عمل مديرا لمكتبه، كما عـمل وزيراً للسياحة فى الستينيات قائلا:

«. . . ذات يوم، كان السيد أمين شاكر مديرا لمكتب الرئيس، ومن المقربين إلى قلبه، ولـكن حدث منه ما أغضب الرئيس عليه، فـأقصاه عن مكانه، فاشتغل أمين شاكر بالتجارة وفتح مكتبا للاستيراد والتصدير أو شيئا من هذا القبيل، وراح يتـردد على الوزراء لشئون عمله، فجاء الرئيس جمال إلى مجلس الوزراء وقال للوزراء: «أحب أن أقول لكم إن أمين شاكـر صديقى. . وهو خفيف الظل وذكى. . ولـكن علاقاته الآن لا تطمئننى. . فأرجوكم لا تفتحوا له مكاتبكم، ولا تقابلوه»، ثم

التفت إلى الدكتـور استينو (بالذات) وقال: «ويادكتـور كمال لا تعطه موعدا بعد ذلك أبدا».

«ولكن لم ينقض على هذا الحديث سوى شهور حـتى استعاد أمين شاكـر ثقة الرئيس، ثم عين وزيرا للسـياحة، بعـد أن قضى مدة غـير قصيرة سفيرا لمصر فى بروكسل لدى مقر السوق الأوروبية المشتركة».

(٨٥)

يحرص فتـحى رضوان على أن يشير إلى أنه هو نفسـه كان صاحب اقتـراح إقالة رئيس الوزراء على ماهر فى سـبتمبـر ١٩٥٢، وهو يقدم مبرراته فيقول:

«وقد كنت أنا صـاحب اقتراح هذه الإقالـة، فقد كانت عـقلية على ماهر «عـقلية ملكيـة»، وكان الرجل - بكل مكـوناته وخلفيـاته - أبعد الناس عن أن يمـثل ثورة شـابة خلعت الملك الـذى قـام هو نفـسـه بالإسراع فى إجـراءات إجلاسه على العرش! وكـان الذين حول على ماهر - ومنهم بعض وزرائه - ممن لا يرقون كثيرا عن مستوى الشبهات، ولم يتمتع العديد منهم بالكفـاءة التى ترشحهم لتولى مناصب الوزراء فى حكومة كان عـليها أن تنهى الملكية، وأن تدخل فى صـراع سياسى واجتماعى ضد جميع أفكار ومبـادئ وتقاليد المجتمع القديم الذى كان على ماهر واحدا من صانعيه، وواحدا من كبار ممثليه!!».

«اسـتجـاب أعضـاء مجلس قـيادة الثـورة لاقتـراحى، وتأثروا به، وأوفدوا اثنين من أعضاء المجلس همـا أنور السادات وجمال سالم إلى الرئيس على ماهر فطلبوا إليه أن يستقيل. . فاستقال».

□

وهو يشير إلى السبب الذى أدى إلى استبعاد كمال الديب من دخول الوزارة:

«ولكن الظروف، وأيضا الحظوظ، لهما دورهما وكلمتهما فيما يرفع الناس، وفيما يهبط بهم!! فقد يكون الفرق بين دخول الوزارة أو دخول السجن بل صعود المشنقة مجرد حركة صغيرة، أو دخول زائر غير متوقع، أو تعطل خط تليفونى!».

«ولدى على ذلك أمثلة كثيرة.. فمرشح حسن الهضيبى الأول للوزارة فى السابع من سبتمبر ١٩٥٢ كان هو الأستاذ كمال الديب محافظ الإسكندرية فى ذلك الوقت، ولكنه لم يدخل الوزارة لمجرد وجوده فى الإسكندرية يوم تأليف الوزارة، إذ كان جمال عبد الناصر حريصا على أن يتم تأليف الوزارة فى تلك الليلة، وقد كان تأليفها ممكنا مع إدراج اسمه فى قائمة الوزراء وتأجيل (حلف اليمين) بالنسبة لكمال الديب إلى اليوم التالى!!».

(٨٦)

وعلى عادة فتحى رضوان فى الانفراد ببعض الآراء التى تجعله بعيدا عن «المجموع»، نجده يقدم صفحات معدودة فى مقدمته هذه عن شخصية لا تحظى بأى قدر من التقدير فى تاريخنا المعاصر، بل ويتمادى فتحى رضوان إلى الحد الذى يجعله وهو المؤلف القدير (المتمكن من تكنيك الكتابة) يقدم الشخصيتين معا (يوسف منصور صديق مع حمزة اليسيونى).

ومع أنه ليست هناك أية مناسبة للمقارنة بين الشخصيتين فى نهاية المقدمة الجميلة لهذا الكتاب الجميل، إلا أن فتحى رضوان يفاجئنا - بكل وضوح - بهذه الفقرة التى يقول فيها:

«فى تاريخ ثورة سنة ١٩٥٢ اسمان أحدهما [وهو يوسف منصور صديق] يذكر أحيانا، ولكن دون أن يظفر صاحبه بما يستحق من الإجلال والتقدير، وقد حاولت أن أرد إليه بعض حقه ولكنى أعتبر نفسى أنى لم أنجح تماما فيما قصدته.

....

«أما الثانى [يقصد حمزة البسيونى] فهو إنسان غريب حقا، عرف بين الذين احتكوا بالثورة وعانوا منها، أو احتكوا بها ولم يخاصموها ولم تخاصمهم، ومع ذلك لا يقف أمامه المؤرخون، ولا يحكمون ضده، ولا يحكمون لصالحه كما فعلوا مع أشباهه الذين كانوا من أصحاب الأدوار التى تتم فى الخفاء ولا يقع عليها النور، ولا أقول الأدوار الثانوية، لأن دوره كان خطيرا إلى أبعد الحدود».

ويقدم فتحى رضوان هذا الثانى بقوله:

«وأما الثانى فهو حمزة البسيونى، الذى وصل إلى رتبة اللواء، والذى أسند إليه منصب مدير السجون الحربية، والذى نسب إليه من الأعمال أو قل من الجرائم، ما يرفضه الشيطان ذاته. ومع ذلك لم يظفر من الشهرة وذيوع الاسم مثلما ظفر زميله صلاح نصر مدير المخابرات».

□

وبعد صفحات يتحدث فتحى رضوان عن قصة حياة حمزة البسيونى على نحو ما أحاط بها فيقول:

«عرفته شابا صغيرا عندما كان طالبا فى جامعة القاهرة قبل أن يتحول إلى الكلية الحربية، وكان منتسبا إلى مصر الفتاة، وزميلا ملازما لاثنين، لا يفترق عنهما هما عبدالعزيز الشوربجى نقيب المحامين فيما بعد، وعبد الوهاب حسنى الذى لعب دورا ظاهرا فى حركات الشباب، فى الفترة السابقة على توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ وما بعدها، والذى كان نموذجا للشاب الفياض بالحيوية، والقادر على مزج الدعابة بالجد، والعنف باللطف».

«ولما بدأت أحاديث وقصص التعذيب فى عهد الثورة تتصاعد وتتكاثر، أخذ اسم حمزة البسيونى يتردد على سمعى، فكنت أسمعه دون أن أتوقف أمامه، ولو للحظة، إذ لم يخطر على بالى قط أن حمزة البسيونى الذى يذكر الناس اسمه مقرونا بقصص التعذيب، يمكن أن يكون حمزة البسيونى الذى كنت أعرفه، وتصورت أن بطل القصص التى تروى شخص آخر غير حمزة الذى أعرفه جيدا، وأن الأمر لا يعدو أن يكون تشابها فى الأسماء».

«فقد كان حمزة البسيونى الذى أعرفه إنسانا جميل الطلعة، يبلغ من البساطة والطيبة حد السذاجة، وكان يشارك فى تظاهرات الجامعة، ويتصدى للبوليس بكل شجاعة، وفى مرة رأيته فى حديقة الجامعة حافى القدمين يحمل فى يده خرطوم الماء الضخم، ويصوبه إلى رجال

الشرطة وهم يفرون أمامه، وهو سعيد بهذه المطاردة كأنه طفل غرير».

(٨٧)

ثم يروى فتحى رضوان ما يعتبره نقطة التحول فى حياة حمزة البسيونى، وهو أنه اتهم بقتل زميل له خطأ فى شقة كان يستأجرها مع اثنين من زملائه الشبان العزاب، وأنه لهذا السبب لجأ إلى فتحى رضوان كمحام، وكان يتردد عليه فيزداد إيمانا بأنه مثال البساطة والسذاجة.. إلخ.

«ثم حدث ظرف جعل حمزة البسيونى الذى أصبح ضابطا صغيرا فى الجيش يتردد على مكتبى، إذ اتهم بقتل زميل له خطأ فى شقة كان يستأجرها مع اثنين من زملائه الشبان العزاب، فقد أقام الشبان الثلاثة وآخرون من زملائهم حفلة فى إحدى المناسبات، وأخذ حمزة يطارد زملاءه بمسدس كان يظنه فارغا، وانطلقت منه رصاصة خطأ وأصابت أحد الضباط الذى توفى فى الحال، وأقام أهل المجنى عليه دعوى ضد حمزة، فطلب منى أن أحضر عنه فيها، فلبيت طلبه وطال أمد هذه القضية لسنوات، فكان يتردد علىّ فى مكتبى، وفى كل مرة أزداد إيمانا بأنه مثال البساطة والسذاجة، وأحياناً كان يزورونى والده الذى كان من رجال القضاء الشرعى، وكان يطيب لى التحدث معه، فقد كان وجهه يفيض سماحة ولطفا، فضلا عن جماله وحسن قسماته».

ثم يستطرد فتحى رضوان إلى تصوير ما آل إليه حال حمزة البسيونى:

«وانصرف ذهنى عن موضوع حمزة البسيونى الذى أسمع عنه أمورا

تكاد لا تصدق، حتى كنت ذات يوم فى محطة مصر لأستقل القطار إلى الإسكندرية، وكنت وقتها وزيرا للمواصلات، فإذا بضابط ضخم فى رتبة اللواء يعترض طريقى ويحيينى تحية عسكرية بحماسة شديدة، فرددت التحية دون أن ألتفت كثيرا إلى وجهه لاعتقادى أنه أحد الضباط عرفنى فحيانى، إلا أن هذا الضابط مد يده مصافحا، ووجه إلى الكلام سائلا عن صحتى، فنبهنى صوته إلى شخصه، فنظرت إليه فإذا هو حمزة البسيونى الذى أعرفه، وقد تغيرت ملامحه، فقد امتلأ جسمه وترهل، وأصبح شاربه كثا غليظا، ودب الشيب فى شعر رأسه، فسألته: أين أنت الآن ياحمزة؟ فبدت عليه الدهشة أو قل الارتباك الذى لم ألحظه، وقال باقتضاب: فى الجيش يافندم. فتبادلت معه جملا مما يقوله الناس فى هذه المناسبات ومضيت لألحق بالقطار. ولما أخذت مكانى فى عربة القطار، تقدم أحد الأشخاص ممن يعرفوننى ولفت نظرى إلى أن حمزة البسيونى استمر واقفا على رصيف المحطة، فاندهشت لحرصه الشديد على مجاملتى مع أن صلتى به كانت انقطعت لسنوات عدة، وحييته بإيماءة برأسى، وانشغلت أتصفح الجرائد فى حين كان اسمه يتردد على ألسنة عدد من ركاب القطار. فعلمت أن حمزة الذى أعرفه، هو حمزة صاحب الشهرة العريضة، ولما تحرك القطار نحيت الجرائد جانبا، ورحت أتأمل فى غرائب الحياة. فهذا الضابط الذى يعتمد فى قسوته وشدته على تعذيب الناس وإيلامهم وإخافتهم، هو نفسه هذا الشاب الذى كان من أشد الشبان كرها لاستبداد الحكومات وظلمها، وأشجعهم فى مقاومة جنودها، وهو بعد هذ الإنسان الساذج الذى لا تتصور أنه يمكن أن يضمر فى نفسه شرا، أو يلحق بإنسان أذى. وتساءلت: أيكون ما يذاع عنه اختلاقا وتلفيقا لا

أصل له؟ أم يكون مبالغة من الناس وتهويلا؟ أم يكون صدقا خالصا وأن حمزة البسيونى هو شخصان متناقضان كل التناقض أحدهما ملاك وثانيهما شيطان؟

«فالعلم الحديث يقول الآن إن هناك من الظواهر النفسية ظاهرة ازدواج الشخصية. ثم نسيت كل شيء عن هذا الموضوع. وبعد شهور كنت أتمشى فى شارع السباق بمصر الجديدة التماسا للترويح وبعض الرياضة، وإذا بى وجها لوجه مع حمزة البسيونى وقد بدا عليه مزيد من آثار تقدم السن، فأقبل على محييا، ولم أزد عن رد التحية ومضيت فى حال سبيلى، وكان بودى أن أدعوه إلى السير معى، أسأله عن حقيقة ما نسب إليه، ولكنى لم أفعل».

«ومضت سنون حتى علمت أنه توفى إلى رحمة الله فى حادث سيارة فاجع، فأفلتت منى فرصة استجلاء هذه الظاهرة الفذة».

. . . .

هل لنا أن نسأل أنفسنا الآن: لماذا أطلق فتحى رضوان هذا الوصف «الظاهرة الفذة» فى آخر كلمة من مقدمة كتابه عن عبد الناصر؟!

أم إن الأوان قد مضى بوفاة فتحى رضوان وبوفاة حمزة البسيونى من قبله وبوفاة جمال عبد الناصر نفسه قبل الاثنين!!

(٨٨)

ويحفل كتاب فتحى رضوان بكثير من اللقطات التى أجاد القبض عليها بفضل روح الفنان فيه، ومن هذه اللقطات تلك التى يتحدث فيها

عن طول جلسات مجلس الوزراء فى بداية عهد الثورة حيث يقول:

«وعلى الرغم من هدوء جلسات مجلس الوزراء، إلا أنها كانت طويلة طولا لم يعهده مجلس وزراء، لا فى مصر، ولا فى غيرها!! فقد كانت تبدأ الساعة العاشرة صباحا، أو الحادية عشرة، وتستمر حتى ما بعد منتصف الليل، وقد عبرت إحدى الصور الكاريكاتورية عن هذه الظاهرة الجديدة، فصورت أحد الوزراء صاعدا درجات سلم منزله وفى يده حذاؤه حتى لا يوقظ زوجته فتعرف فى أية ساعة متأخرة عاد إلى بيته، كأنه كان فى سهرة محرمة!!».

«وقد ترتب على هذه الجلسات الطويلة أن عددا من الوزراء كان يستغرق فى النوم أثناءها!! وكان المرحوم إسماعيل القبانى وزير المعارف (التربية والتعليم) لا ينام فقط، وإنما يسمع له «شخير» عال، وهذا لا يغض من أنه كان عالما فاضلا، ومواطنا شجاعا، يدافع عن رأيه وكرامته بلا هوادة، وقد كان الرئيس يحتاج فى بعض الأحيان إلى إيقاظ الوزراء من نومهم ليأخذ آراءهم فى المسائل المعروضة، ولهذا أصبح من فكاهات المجلس المتداولة عبارة قلتها مرة وهى: «الموافق من حضراتكم يصحى..» بدلا من «الموافق يرفع يده»!! لم يكن السهر مقصورا على جلسات مجلس الوزراء، وإنما شمل لجانه الفرعية، وفى إحدى اللجان - وكانت برئاسة المرحوم جمال سالم - سهرنا حتى الصباح تماما لمناقشة قانون المرور! ولكن مندوبى الصحف الذين ناموا على مقاعد مبنى مجلس الوزراء كانوا يظنون أن هذه اللجنة تبحث مسألة من أخطر مسائل الدولة، فلما خرجنا لنستقل السيارات إلى منازلنا، كان منظر هؤلاء الصحفيين أشبه بصرعى ميدان قتال، فمنهم

مَنْ انكفأ على وجهه على منضدة إلى جواره، ومنهم مَنْ تمدد على ظهره، ومنهم مَنْ افترش أرض المجلس وراح فى نوم عميق وهادئ!! ولما وصلت إلى ميدان «العتبة الخضراء» العريق، وقد طار النوم من عينى من فرط الإجهاد العصبى، رأيت فى السماء نورا ساطعا يكتب بحروف فى لون بين الأزرق والأخضر كلمة «يارب»! فخيل إلىّ أننى أحلم، أو أن سهر الليل أتعب أعصابى فجعلنى أتخيل ما لا وجود له، فهتفت مخاطبا سائق السيارة: «ياحاج عبد العزيز.. ألا ترى؟»، فقال الرجل بهدوء: «خير»، قلت: «ألا ترى أن السماء قد أضاءت بلفظ الجلالة.. إنها ظاهرة لها دلالتها»، فضحك الرجل وكان قد اعتاد أن يمر من هذا الميدان كثيرا فى مثل هذه الساعة فى طريقه إلى بيته، فقال: «هذا إعلان بنور الكهرباء، عن محل رجل يهودى اسمه «ديارب»، فضحكت من نفسى طويلا».

«وفى هذه الليالى الطويلة كان يتخلل مناقشاتنا بعد الدعابات وتبادل الفكاهات، وقد قال لى المرحوم جمال سالم فى مرة من هذه المرات التى كنا نضحك فيها: إن ما يقوله أحد الأعضاء فى التعليق على مادة من مواد القانون الذى كنا نناقشه يذكره «بقصة البربرى»، فلما سألته: «وما هى هذه القصة؟» قال: «سأرويها لك بعد أن ننتهى من مناقشة هذه المادة».

«وطالت المناقشة حتى استنفدت ساعة وبعض ساعة، فلما فرغنا منها، استنجزت جمال سالم وعده، وطالبته بأن يحكى لى «قصة البربرى» التى وعدنى بها، فقال متسائلا: «أى بربرى؟! ما هم البرابرة كثير»!! وكان هذا الرد كفيلا بأن ننفجر فى الضحك وأن نكف عن

العمل بعد ذلك، إذ ثبت من سؤالى ومن جـوابه أننا لم نعد صالحين للاستمرار فى العمل».

«وقد كانت هذه السهرات سببا فى إشاعة أن وزراء الثورة متقشفون، وذلك لملابسة غير مقـصودة، فقد حان موعد الغداء يومـا فاقترح أحد الوزراء أن نطلب بعض الطعمـية والجبنة والخيار (وسـاندوتشات الفول المدمس)، من قبـيل التغيـير من جهة، وتيـسيرا على مـوظفى مجلس الوزراء الذين كلفناهم بإحضار الطعام من جهـة أخرى!! فالتقشف لم يكن مقصودا، ولا هو مر بخـاطر أحد، فلما سئم الوزراء من الطعام الواحد، وطلبـوا أنواع اللحوم المشـوية، كانت تعليـقات الناس: «إن الوزراء الذين بدأوا بالطعـميـة والفول المدمس ـ خـداعا للجـماهـير واستـجلابا لحسن ظنهـا ـ كشفـوا عن حقيـقتهم، وأكلوا الفـاخر من اللحوم والفاكهة والفطائر!»».

(٨٩)

وقد تناول فتحى رضوان فى كتابه نقطة فى غاية الأهمية لتاريخ ثورة يوليو ١٩٥٢ فيما يتـعلق بموقف الإنجليز من الثورة، وربما أصبحنا الآن (وقد تكشفت كثير من الوثائق البريطانية) أكثر خبرة بما كان من موقف السفارة والإنجليز فـى ذلك الوقت، ولكن هذا لا يمنع من تأمل وجهة نظر فتـحى رضوان حين يذهب إلى أن دوائر الغرب كـانت يائسة من إصلاح فاروق، ولـهذا تخلت عنه بسهولة.. ومن ضـمن ما يدلل به فتحى رضوان على هذا قوله:

«على أنه يجب أن نذكر هنا حقـيقتين: أولاهما ما سمـعته نقلا عن

المهندس أحمد عبده الشرباصى الذى عمل لسنوات طويلة وزيرا فى حكومات الثورة، رواية لما صرح به الأستاذ مرتضى المراغى - وزير الداخلية فى آخر وزارة قبل الثورة مباشرة - وخلاصة هذا التصريح أن الوزارة اتصلت بالسفارة البريطانية صبيحة ٢٣ يوليو، وتداولت معها فى الموقف الناجم عن ثورة الضباط، وسألت الوزارة: «هل تنصح السفارة بمقاومة الضباط، الأمر الذى كان ممكنا فى رأى الوزارة لوجود قوات مسلحة ذات قيمة موالية للدولة، وإن مجرد ظهور بوادر هذه المقاومة سيحمل أكثر الذين انضموا إلى الثورة وآمنوا بها إلى الانفضاض عنها».

«فكان جواب السفارة: «إن رجلا لا يدافع عن نفسه لا يستحق أن يدافع عنه الآخرون». ولذلك قررت الوزارة أن تنفض يدها منه.

وأذكر أننى استقبلت - فى الأيام الأولى للثورة - السكرتير المسئول عن شئون الدعاية والصحافة فى السفارة البريطانية - وكان قد جاء ليحتج على الحملات التى توجهها برامج الإذاعة الموجهة إلى الاستعمار فى إفريقيا ولا سيما فى غربها - وفيما نحن نتكلم، دخل أحد أعضاء مجلس القيادة الذى سمع هذا السياسى البريطانى يقول: «لو أن بريطانيا كانت تود أن تقمع الثورة، لكان ذلك من أيسر الأمور. فقد كان فى السويس ثمانون ألف جندى بريطانى، مع قوة طيران كبيرة. لكنهم كانوا يتمنون للثورة النجاح، بعد اليأس المتكرر من إصلاح حال فاروق»!».

(٩٠)

وفى نهاية مدارستنا لهذه المذكرات نود أن نعترف أنها احتوت على

كثير من المواقف، التى قد يختلف رأى القارئ والمؤرخ والناقد تجاهها، ولكن الذى لاشك فيه أن صاحبها قد اجتهد فى أن يقدم فى هذا الكتاب كثيرا مما كان يعرفه من مجريات الأمور، ولعل فتحى رضوان نفسه كان يحس بهذا الإحساس تجاه ما كتبه، وقد عبر عن هذا المعنى فى مقدمة الفصل الحادى عشر الذى ظن أنه سيكون من أقل الفصول أهمية، ولهذا كتب فى مقدمته هذه الجملة الطويلة التى تعبر بدقة عن شعوره تجاه بعض ما كتب لا عن شعوره تجاه هذا الفصل فحسب.

ويقول فتحى رضوان:

« لكم وددت نفسى عن أن أكتب هذا الفصل. لأنه يتعلق بى. ويدور حولى. . ولكم وددت فى ذات الوقت، أن أكتبه. لأنه صفحة من تاريخ بلادنا لا ينبغى أن يتجاوزها التسجيل. وإذا كان هذا الفصل فيه هزل يدعو إلى الضحك أو الابتسام. فما أحوجنا، ونحن نروى التاريخ الصادق. أن نذكر هزله مع جده. وخفيفه مع ثقيله، وغريبه مع مألوفه. فالتاريخ الإنسانى هو صورة الإنسان وصداه، والإنسان - كما وصفه كتاب الله الكريم - جامع لمتناقضات: خلقه الله بيده، ونفخ فيه من روحه، وسواه على صورته، ولكنه خلقه من صلصال، ومن حمأ مسنون، ومن ماء مهين. . فكان فيه إشراقة السماء، وظلام الطين!».

الباب الثالث

ذكريات

للدكتور يوسف نحاس

(١)

يوسف نحاس رجل قانون كان له اهتمام بالاقتصاد والتجارة، كما كان من المشتغلين بتجارة القطن واقتصادياته، وقد نال درجة الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية والمالية من باريس، وكان زوجا لابنة يوسف سابا وزير المالية فى أول القرن.

ألف من الكتب: «الفلاح: حالته الاقتصادية والاجتماعية»، و«مصر وزراعة الدخان».

كما كتب بعض ملامح التاريخ الاقتصادى لمصر الحديثة فى مجموعة من كتبه: «للذكرى: حالتنا المالية والاقتصادية (١٩١١ ـ ١٩٤٣)»، وجهود النقابة الزراعية المصرية العامة فى ثلاثين عاما (وقد نشر عام ١٩٥٢).

وفى هذا المجال ترجم أيضا بعض الكتب منها: كتاب «القطن المصرى» تأليف أفيكدور، وقد ترجمه عام ١٩٣٣، كما ترجم (١٩٤٢) كتاب جيرار «الأحوال الزراعية فى القطر المصرى أثناء حملة نابليون بونابرت».

وكان له اهتمام بارز بشئون السودان، وقد نشر (مارس ١٩٤٥)

تقريرا عن حالة السودان الاقتصادية والاجتماعية.

أما إسهاماته فى كتابة التاريخ السياسى فتجلت فى كتابه «صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث» عن مفاوضات عدلى كرزن، وقد نشره عام ١٩٥١، ثم كتاب ذكرياته الذى نتدارسه فى هذا الكتاب، وقد نشره كما هو مثبت على غلافه فى أغسطس ١٩٥٢.

وقد تولى (١٩٣٣) ترجمة خطبتى عبد العزيز فهمى باشا ولبيب عطية باشا إلى الفرنسية فى الاحتفال بالعيد الخمسينى للمحاكم الأهلية.

(٢)

يمثل حديث يوسف نحاس عن سعد زغلول مصدراً مهماً من مصادر كتابة هذا الزعيم، ذلك أنه استقصى الحقائق فى عدة مواقف مهمة فى تاريخ سعد زغلول، وعلى سبيل المثال فإنه يروى صورة جميلة لذكرياته عن تأدية سعد زغلول لامتحان الليسانس فى الحقوق، وكيف استطاع سعد باشا بذكائه أن يقود ممتحنه إلى النقاط التى استعد لها، وكيف اعترف له الأستاذ الممتحن بإعجابه الشديد بعمله وأدائه، وربما ونحن فى الألفية الثالثة نرى فيما يرويه يوسف نحاس صورة أخرى مختلفة تمام الاختلاف عن تلك الشهادات الوهمية وغير الوهمية التى تعطى لأصحاب المناصب والنفوذ، أما المذكرات فتحدثنا عن رجل عظيم يسافر خارج وطنه ليؤدى امتحانا أساسيا كان هو نفسه قد تجاوز بمراحل مستوى مَنْ يحصل على النجاح فيه من وظائف:

«... فى صيف عام ١٨٩٧ قابلت سعداً فى باريس وكنت أتأهل لتأدية أول امتحان فى دكتوراه العلوم الاقتصادية والمالية، فسألنى عن

موعد امتحانى ليكون حاضراً معى. فلما اجتزته بتفوق هنأنى عليه الممتحنون وقف سعد وقبلنى أمامهم فرحاً لما ناله شاب مصرى كان والده من أصدقائه. وكان سعد قد حضر إلى باريس ليؤدى امتحان الليسانس فى الحقوق، فذهبت معه لأشهد امتحانه وكان ممتحنه فى القانون الجنائى من فطاحل أساتذة فرنسا، له مؤلفات مشهورة فى هذه المادة، وكان سعد قد طالعها فوجد فيها للأستاذ رأياً فى مسألة خلافية لم يتفق ورأيه هو، ولم يكن السؤال الموجه إليه من الممتحن خاصاً بهذه المادة، لكنه تدرج فى إجابته بمهارته حتى نقل الحديث إليها فقال للممتحن: لكم فى هذه المسألة رأى تعززونه بحجج سردها له، ولكن أنا لى رأى آخر، وأخذ يعزز نظريته ببراهين قوية فجاوز شرحه الزمن المخصص لكل طالب فى امتحان الليسانس، وكان سائر الأساتذة الممتحنين قد حضروا فبقوا جميعا يستمعون لبيان سعد بكل تنبه، وعلامات الاستغراب بادية عليهم من رجل يتقدم إليهم ليمتحنوه وهو لا يقل عنهم غزارة مادة!! يتكلم الفرنسية بصعوبة، لكن اللفظ يؤدى المعنى تماما».

«فلما انتهى من شرحه سأله الأستاذ الممتحن: من أى بلد أنت؟ فأجابه: أنا مصرى، فسأله: وماذا تعمل فى مصر؟ فرد عليه: أنا مستشار فى محكمة الاستئناف، فقال: إنى أهنئ محكمة الاستئناف المصرية بمستشار مثلك، فصفقت وتهللت مع الحاضرين من مواطنينا، ولعلها كانت أول مظاهرة لسعد وأحبها إلى قلبه..».

. . . .

ثم يستطرد يوسف نحاس ليحدثنا عن معلوماته عن السبب الذى دفع سعداً العظيم إلى هذا السلوك الجرىء الذى خاطر فيه بسمعته

ووظيفته:

«إن الذى دفع سعدا إلى أن يتقدم وهو مستشار لينال شهادة الليسانس من كلية الحقوق فى فرنسا هو ما جرى بينه وبين مستر بوند الذى كان وكيلا لمحكمة الاستئناف الأهلية من جدال عنيف فى مسألة قانونية اختلفا فيها رأيا، فقال بوند لسعد: إنك لا تستطيع أن تبدى فى هذه المسألة رأيا سديدا لأنك لم تعرف اللغة الفرنسية ولم تدرس الحقوق، فكان هذا التحدى باعثا على أن يتعلم سعد اللغة الفرنسية ويحصل على شهادة الحقوق من كلية باريس وهو مستشار».

(٣)

ويقدم يوسف نحاس فى هذه المذكرات صورة بديعة لموقف رائع من مواقف عظمة سعد زغلول العلمية والوطنية، وهو يقص علينا ما يدل على أن سعدا كان منتبها للمظلة القانونية التى كانت بريطانيا تريد أن تسبغها على الحماية، وأنه لهذا السبب دعا جمعاً من أصدقائه إلى حضور محاضرة لمستشار فى الاستئناف كان يستهدف تبرير الحماية وتعديل قانون الجنايات الأهلى من أجل هذا الغرض، وأنه تصدى للتعقيب على المحاضر مما دعا السلطات البريطانية إلى أن تتعسف مع مثل هذا الرد العلمى فتمنع نشره فى المجلة التى نشرت المحاضرة:

«علمنا أن المستر برسيفال المستشار بمحكمة الاستئناف الوطنية سيلقى فى السابع من فبراير سنة ١٩١٩ محاضرة فى هذه الجمعية عن الحماية التى فرضتها إنجلترا على مصر فرضا، وأن المحاضر سيعالج تبرير هذه الحماية من وجهة القانون الدولى ويرتئى تعديلات اقترح إدخالها على قانون الجنايات الأهلى. فعزم سعد على سماع المحاضرة والرد على

المحاضرة، فذهب إلى مقر الجمعية مع صحبة وكنت معهم، وجلس فى الصف الأول وأجلسنى بجواره، واكتظت القاعة بالشبان المصريين وجمع غفير من رجالات القانون والعلم مصريين وأجانب، فلما انتهى المحاضر من الكلام انبرى له سعد مفنداً أسانيده وبراهينه بعبارة عربية مرتجلة جميلة ومنطق بديع أثار عواطف الحاضرين، فدوى المكان بالتصفيق الحاد المتواصل واغرورقت عيناى بالدموع من شدة التأثر. وهذه الحادثة مشهورة لا أرى أن أطيل فى شرحها، إنما أذكر أن مجلة «جمعية الاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع» التى نشرت محاضرة «برسيفال» بنصها مُنعت من نشر رد سعد باشا عليها، مخالفة بهذا المنع تقاليد الجمعية، وذلك بأمر الرقابة البريطانية على النشر، لكن أقوال سعد نشرت وقرأها الناس مائة مرة أكثر مما كانوا يقرءونها لو كانت قد نشرت فى المجلة».

....

ويستطرد يوسف نحاس إلى التعبير عن ظنه أن هذا الحادث كان بمثابة البداية لانطلاق سعد فى ممارسة العمل السياسى من خلال الخطابة والمحاضرة، ولسنا نملك الحكم على مدى صحة مثل هذا القول، وبخاصة أن سعداً كان محامياً مرموقاً قادراً على مثل هذا النشاط من ذى قبل:

«ولعل هذا الحادث كان فتح الباب لما ألقى بعد ذلك من خطب حماسية وطنية كان لسعد باشا فى مضمارها القدح المعلى، فما كان أجمل صوته، وأحلى أسلوبه، وأقوى حججه! إننى لم أسمع خطيباً

عربياً أفصح منه وأشد تأثيراً فى الأنفس».

(٤)

ويقدم يوسف نحاس فى هذه المذكرات قصة من أهم القصص لتاريخنا الوطنى، ومن العجيب أن تندثر هذه القصة ولا تلاقى ما تستحقه من تقدير وتكرار مع ما تدلنا عليه من نموذج حاسم يجابه به الوطنيون كل معاصريهم من العنصريين، وربما ندهش لهذا الموقف الذى وجد سعد زغلول فيه نفسه، ورد فعله المتصلب تجاهه، لكننا نستطيع أن نتصور أن القوى الاجتماعية التى انحسر عنها الضوء لم تكن لتقبل بالصعود المتوالى لسعد زغلول ومَنْ هم على شاكلته من أبناء الشعب المتسلحين بالعلم والعمل، ولهذا السبب فقد وقف هؤلاء أمام قبول صاحب المذكرات نفسه عضواً فى نادى محمد على مع أن حماه كان وزيراً، ومع أن مرشحه كان وزير سابقا (هو سعد زغلول) ووكيلا للحقانية(!!) وليس مثل هذا التصرف الأرعن بغريب على مَنْ وصفناهم بأنهم رموز قوى اجتماعية انحسر عنها الضوء، لكن ما يستحق الانتباه هو موقف سعد زغلول ذو الشقين، شق رد الإهانة بعدم دخول النادى طيلة عمره، وشق الفعل الإيجابى بإنشاء النادى السعدى فى مواجهة نادى محمد على، وهكذا أصبح فى العاصمة ناديان، الأول يُنسب إلى رأس الأسرة الحاكمة، والثانى ينتسب إلى زعيم الأمة، ومن العجيب أن مصر المعاصرة التى نعيش فيها الآن قد انتبهت إلى تجديد نادى محمد على على حين لم تنتبه بالقدر نفسه إلى مثل هذا التجديد للنادى السعدى:

«ألح عليَّ المغفور له محمد باشا محمود يوما - وكنا فى بيت سعد باشا - أن أكون عضواً فى نادى محمد على، وانضم إليه سعد باشا قائلا: يجب أن تكون معنا فى النادى، وسأقدمك أنا مع صديق آخر لك من أعضاء مجلس إدارة النادى، وقد رشحنى فوراً هو والمرحوم محمد شكرى باشا الذى كان آنئذ وكيلا للحقانية».

«بعد مضى أيام رأيت حمى المغفور له يوسف سابا باشا داخلا علينا فى منزله وهو مضطرب فقال لى: كيف طلبت دخولك نادى محمد على من غير أن تستشيرنى فى الأمر؟ إنهم رفضوا طلبك، وإنى استقلت من النادى احتجاجا».

«وقع عليَّ هذا الخبر غير المنتظر وقوع الصاعقة وكان صديقى عبدالعزيز فهمى قد اعتاد أن يمر عليَّ فى صباح كل يوم لنذهب معاً إلى بيت الأمة، فلما علمت ما جرى رفضت الذهاب معه وقلت له فى حدة: هذا آخر عهدى بسعد باشا الذى فرط فى كرامتى، وعرضنى لهذه الإهانة. فأسرع عبدالعزيز إلى سعد ليستوضحه الأمر، وما كاد يتركنى حتى طلبنى تليفونيا وقال لى: احضر حالا عند الباشا لتعلم منه كيف ذاد عن كرامته وكرامتك».

«وجدت سعد باشا جالساً مع عبدالعزيز فى الغرفة الصغيرة التى فيها مكتبته، فخاطبنى قائلا: إن هذا التصرف لم يكن موجهاً إلى شخصك، وإنما أرادت جهة ما أن تلحق بى إهانة تعرف هى أننى لا أطيقها، فأوعزت إلى اثنين من أعضاء مجلس إدارة النادى بأن يصوتا ضدك فرضخا مكرهين، وهذه هى صورة الكتاب الذى أرسلته أمس إلى رئيس النادى، ودفع إليَّ بورقة قرأت فيها «إنى أعلم أكيدا أن عدم

قبول طلب يوسف نحاس بك لا يقصد به شخصيا ذلك الفاضل، بل إنه إجراء تعمدت به الإساءة إلىّ، فمن أجل ذلك أقدم لكم استقالتى من النادى».

«ومضت السنون ولم تطأ قدم سعد باشا عتبة نادى محمد على إلى أن اختاره الله لجواره، وقد ذهبت ضياعاً جميع المساعى التى بذلت لعدوله عن استقالته، وكان ذلك الحادث من الدوافع التى حملته على تأسيس النادى السعدى الموجود حتى الآن».

(٥)

ونأتى إلى ما يصور به صاحب المذكرات نموذجاً من نماذج ممارسة السياسة على مستوى الدقائق، كما أحب أن أسمى مثل هذا الاهتمام، وفى هذا النموذج نراه وهو الخبير الاقتصادى يقترح رأيا على صديقه زعيم الأمة الذى هو سعد باشا، لكن سعد باشا يصارحه فى رسالة رسمية بأنه لا يتفق معه فى الرأى لكنه يحثه على أن يدافع عن رأيه وأن يقنع الحكومة بهذا الرأى، وهو ما كان بالفعل، وربما يكون مثل هذا النموذج كفيلا بأن يطلعنا على مدى ما يجنيه الوطن من نفع كبير حين يفتح الباب لمناقشة الآراء دون أن يتبناها صاحب سلطة، ودون أن يستغل الزعيم سلطته فى التصدى لما لا يميل إليه من رأى.

على أننا قبل أن نقرأ الواقعة نحب أن نشير إلى استدراك تاريخى لتناقض وقع فيه يوسف نحاس، فقد ذكر فى فقرته ما يفيد أن سعد زغلول كان فى وقت الواقعة رئيسا لمجلس النواب، وأورد نص رسالة

من سعد مؤرخة بتاريخ أول نوفمبر ١٩٢٤، ومن الثابت أن سعداً فى ذلك التاريخ كان رئيسا للوزراء، ولم يكن قد أصبح بعد رئيسا لمجلس النواب، وربما فات يوسف نحاس أن يشير إلى أن عرضه للرأى على سعد قد بدأ منذ كان رئيسا للوزراء، وأن القضية تدوولت حتى أصبح سعد نفسه رئيسا للنواب. . والله أعلم.

«تدهورت أسعار القطن المصرى عام ١٩٢٤ تحت ضغط المضاربة الأجنبية، وكان سعد باشا رئيساً لمجلس النواب، فأرسلت له تقريراً أوضحت فيه مركز السوق القطنية والعوامل المفتعلة التى تخل بتوازنها، مقترحاً أن تتدخل الحكومة فى الأمر لخطورته، فجاءنى منه الرد التالى:

«مسجد وصيف أول نوفمبر سنة ١٩٢٤».

«أخذت [يقصد: تلقيت] خطابكم المختص بطلب التوسط لدى الحكومة كى تدخل سوق القطن وأتأسف جد الأسف لأن ميلى من هذه المسألة [المقصود بلغتنا المعاصرة: اتجاهى أو رأيى فى هذه المسألة]، وإن كنت لست من المختصين بها، غير متفق مع رأيكم، وأعلم أن وزارة المالية المختصة بها مهتمة كل الاهتمام بأمرها، وأعتقد أن الحكومة لا تتردد فى الأخذ برأيكم متى تبين لها وجه الصواب فيه، وأنتم بالطبع أقدر الناس على شرحه وتأييده، فما عليكم إلا أن تجتهدوا فى إقناعها بصحته وفوائده، والسلام».

«سعد زغلول»

ثم يردف يوسف نحاس برواية بقية القصة:

«وقد اجتهدت فعلا وأقنعت سعد باشا نفسه فى اجتماع كبير ضم عدداً من النواب والشيوخ فى منزله، فأشار على وزارة المالية بالتدخل، وما أن أعلنت تدخلها حتى انتعشت السوق وعادت إلى توازنها من غير أن تحتاج الحكومة إلى شراء أى مقدار من القطن».

(٦)

وتدلنا مذكرات يوسف نحاس على جانب مهم من جوانب عظمة سعد زغلول، ومع أن صاحب الذكريات يروى ما يرويه من واقع الاعتزاز بحميه يوسف سابا باشا وبهذا الدافع، إلا أن هذا لا يغير من جوهر الأمر شئ:

«كان أوجب واجب اجتماعى فى نظر سعد مواساة أصدقائه فى أحزانهم. ففى عام ١٩٢٤ إذ كان دولته رئيساً للحكومة فجعنا بوفاة حمىّ المرحوم يوسف سابا باشا، ولعلمى بالصداقة المتينة التى كانت تربطه بسعد قصدت إلى منزله لأبلغه الخبر فلقيت مصادفة المغفور له محمد توفيق نسيم باشا وكان يترجل من سيارته، فسألته أن ينوب عنى فيما أنا حاضر من أجله، فاغرورقت عيناه بالدموع وأمسك بيدى وأدخلنى إلى مكتب سعد باشا حيث كان الوزراء جميعهم مجتمعين به، فلما علم سعد بالنبأ ظهرت عليه علامات التأثر البالغ وطفق يؤبن صديقه بعبارات أسالت عبراتى، ومما قاله إنه من أشق الأشياء على نفسه أن يرى الموت يختطف أحباءه ويبقيه ليذوق لوعة فراقهم.

ثم التفت إلى نسيم باشا - وكان وزيراً للداخلية - وقال له: «أرغب فى أن تعملوا لهذا الرجل العظيم أعظم ما يمكن من التكريم».

. . . .

«وعند تشييع الجنازة وجدت سعداً فى المقدمة، وكان متعبا جداً لا يمشى إلا بمشقة والسعال يقطع عليه التنفس، فألححت غير مرة فى أن يكف عن السير، ثم جذبته من ذراعه وخرجت به إلى الإفريز المحاذى لنادى (ريزوتو) بشارع سليمان باشا (شركة ابرفرنس الآن) وطلبت كرسياً أجلسته عليه ليستريح مما تحمله من النصب».

(٧)

ويخصص يوسف نحاس جزءا من كتابه للحديث عما أسماه أدب سعد الاجتماعى، ضاربا بعض الأمثلة، ومن هذه الأمثلة يروى هذه القصة:

«إدحاضاً لما كان يقوله خصوم سعد عن جفوة فى طبعه، أؤكد أنه كان رجلا لا يفوته أن يؤدى شيئا من واجباته الاجتماعية، ولدىّ لإثبات ذلك عدة شواهد:

. . . .

«فى شهر يوليو سنة ١٩٢٠ كنت فى باريس وكان سعد باشا مع صحبة فى لندن لمباحثة اللورد ملنر فى القضية المصرية، فأرسلت إلى سعد باشا كتاب تهنئة بمناسبة عيد من الأعياد فورد إلى الشكر مكتوبا

وموقعا عليه بيد سكرتيره الخاص كامل بك سليم. كبر على نفسى هذا الأمر وكتبت إلى عبد العزيز فـهمى أقول له: إننى سأمتنع بعد الآن من التحرير للباشـا فى المناسبات الاجتماعيـة لأدخر له من وقته فى تلاوة محـرراتى ما أصبح لا يتـسع حتى للتوقـيع على رد يكتبـه سكرتيره. فـجاءنى من سـعـد باشا الكتـاب التـالى الناطق بعلو نفـسه، وكـرم أخلاقه، ودقة تقديره للواجبات الاجتماعية:

«١٥ يوليو سنة ١٩٢٠

«حضرة صاحب العزة الفاضل يوسف بك نحاس»

«أطلعنى حضرة صديقنا عبد العزيز بك فهمى على خطاب وارد إليه منكم يشف عن تأثركم مـن كتـاب أمضـاه الكاتب عنى لكم بدل أن يمضى منى، ولو أنكم تمثلتم مـاضينا وتأملتم حاضرنا مـا خطر ببالكم أن تتأثروا من أمـر لا يمكن تصور العمـد فيه بيننا، بـل كنتم تحملونه على ما حمله ذلك الصديق بعـد قراءة خطابكم وقبل اطلاعى عليه مما سيفـصله لكم على عادته من التدقيق والتـحقيق فتعـلم أن العزة فيكم تغلبت على العدالة عندكم، وأنكم ضننتم بحسن ظنكم وكرم تأويلكم على مَنْ ليس لكم عنده إلا الإعزاز والاحترام».

. . . .

وبعد أن يثبت صـاحب الذكريات هذا النص الجميـل، يتحدث عن أخلاق سعد الاجتماعية حديثا طويلا، ويستطرد فيه إلى أن يقول:

«فيما ذكرت الكفاية للدلالة على أن سعدا كان قدوة حسنة ليس فى

الوطنية وحدها، بل فى الآداب الاجتماعية أيضا، وما أحوجنا إلى احتذاء حذوه فيها، فكم من تهنئة أرسلتها لوزير أو كبير فلم أتسلم عنها جوابا، وكم من اقتراح قدمته عن شئون مهمة فلم يتفضل علىَّ مَنْ أرسلت إليه بكلمة شكر أو حتى بما يشعرنى بوصوله إليه».

(٨)

وقبل هذا كله فإن يوسف نحاس يفتتح كتابه بالحديث عن معرفته بسعد زغلول راويا قصة تدل على مدى ما كان يتمتع به هذا الزعيم العظيم من خلق رفيع قبل أن يحظى بشهرته ومجده:

«عرفت الزعيم الخالد سعد زغلول عام ١٨٩٦ لما كنت طالبا بمدرسة الحقوق الفرنسية بالقاهرة، وكان المغفور له والدى فتح الله نحاس بك يحدثنى عن متانة أخلاق الرجل، وعن فرط ذكائه حديثا جعلنى مشوقا للقائه».

«عرف والدى سعدا فى ظرف غريب، كان لوالدى شريك من أعيان الريف فى أطيان رُفعت بشأنها قضية عليهما فتولى الدفاع فيها عن خصمهما المحامى سعد زغلول، خطر لشريك والدى أن يقدم لسعد مبلغا من المال حتى يتساهل فى المرافعة، فلما فاتح والدى فى ذلك نهره وقال له: هذا عمل مخالف للذمة لا يرضيه، إلا أنه أصر وذهب إلى سعد يعرض عليه المبلغ فلقى منه ما يستحقه من الزجر والتعنيف، فندم على فعلته وقال: ليتنى سمعت نصيحة شريكى فتح الله نحاس بك الذى أراد منعى فلم أمتنع وجئتك على غير علم منه».

«ولما ذهب والدى إلى سعد معتـذراً عن تصرف شريكه، تأثر سعد وجمع الخصوم وأزال ما بينهم بالصلح، ورد لموكله ما كان قد دفعه له من أتعاب مقدمة».

(٩)

وعلى نحـو مـا يحظى سـعد زغـلول بحب يوسف نحـاس وثنائه وتقديره، فإننا نراه مـتيما بعبـد العزيز فهمى، بل إن حظ عـبد العزيز فهمى من هذا الثناء يفوق الوصف أيضـا، وإن كان طابع الثناء مختلفا على نحو ما كانت هاتان الشخصيتان مختلفتين.

والشاهد أن يوسف نحاس يستطرد بعد أن يروى ما يرويه من خلاف القطبين الكبيرين سعد وعبد العزيز إلى تحليله هو لطبيعة الخلاف فيميل إلى آراء من قبـيل القول بلعن السـياسة وأسـاليبهـا، مع أن الأمر فى نظرى كان أمر عوامل إنسانية قبل أن يكون أمر عوامل سياسية:

«... قد يقـول المتسـامحون فى أمـر الكرامة: على الذى يشـتغل بالسيـاسة أن يوسع صـدره لمثل هذه المكاره، فللسيـاسة أسـاليبـها بل وأكاذيبها، فالسياسى يروض نفسه عليها، أما إن غضب لكل ما يصادفه منها من الهنات فى عمله فهو لا يصلح لها، وهذا حق».

....

ومن الغريب فى رأيى أن يضطر يوسف نحاس نفسه إلى القول بعدم صلاحيـة عبد العزيز فـهمى للسياسـة، مع أن عبد العزيز فـهمى كان صالحـا للسيـاسة صـلاحية كل مـثالى وكل صـاحب رأى وكل وطنى

مـخلص من طبقـته ووزنه، بل مـن أقل من طبقـته ووزنه . . وليـست الصلاحية فى السيـاسة فى رأيى مقتصرة على الصلاحيـة للنجاح فيها، وإنما هى قـبل كل شىء قدرة على اتخـاذ المواقف قبل أن تكـون قدرة على تحقيق نجاح سياسى من أى نوع.

ولنطالع فى ضوء رأينا هذا ما يورده يوسف نحاس بك من ثناء عند حديثه عن صديقه عبد العزيز فهمى باشا حيث يقول:

«وأنا أعتـقد أن عبد الـعزيز، وهو أعظم قاض أنجـبته مصـر وأقوم الناس أخلاقـا، لا يستطيع أن يجول طويلا فى ميـدان السياسيـة، فقد أثبتت الحوادث صدق هذا الاعتقاد فيه، فكـلما اقتحم عبدالعزيز ميدان السياسة - وما يقتحمـه إلا مكرها - وقع التنافر بين أخلاقه العالية وبين أسالـيبهـا، وكان سـببـا لخروجـه منها على صـورة غيـر مألوفـة عند رجالها».

وهو يواصل مديح صديقه عبد العزيز فهمى فيقول:

«وإذا كان عبدالعـزيز دقيق الشعور بكرامته يضـعها فوق كل شىء، فإنه يجـعل تصرفاته منسـجمة مع هذا الخلق الكريم، مـبنية على أدق مقـتضيات الذمـة والشرف، بل يذهب فى ذلك إلى حد المبـالغة. من ذلك أنه أبى بقـوة وعناد أن يقبض قرشـا واحدا من أموال الـوفد طيلة إقامته فى أوروبا، فكانت نـفقاته جميعها مـن ماله الخاص القليل جدا آنئـذ. إذ كان ما يمـلكه من نقد مـبلغ ألفى جنيه اسـتودعنى إياه قـبل السفر، فلما عاد كان قد استنفده كله!».

ويفصل يوسف نحاس القول فى هذه الجزئية فيقول:

«ذهب بعض أعضاء الوفد إلى لندن عام ١٩٢٠ وهو معهم لمفاوضة اللورد ملنر فجعل الوفد مبلغاً قدره ثمانيـة جنيهات مصروفا يوميا لكل عضـو، وتقـاضى الجمـيع هذا المبلغ طول مدة إقـامتـهم فى لندن إلا عبدالعـزيز الذى رفض بإصرار ورضى أن يقيم فى فندق صغـير بجوار فندق (كارلتون) الفخم حيث نزل زملاؤه».

«هذا هو الرجل وهذه هى أخلاقه وتصـرفاته، فلكل أن يحكم عليه أو عليها بما يمليه عليه وجدانه».

(١٠)

وتتضـمن هذه المذكرات شـهادة صاحـبهـا عن بعض ما شـهده فى باريس من أجواء الخلافات المبكرة بين سعد باشا زغلول وأعضاء الوفد المصرى، وهو يعتـرف فى النهاية دون تبرير أو تنظيـر أن محاولاته من أجل إصلاح ذات البين لم تكلل بالنجاح:

«ما كـدت أصل باريس حتـى وجدت الجو ملبـداً بالغيـوم، ودبيب الشـقاق قد دب بـين إخواننا الذين تغـربوا للدفاع عن قـضيـة الوطن الكبرى، فحـزنت أعمق الحزن لعدم اسـتطاعتنا التحرر حـتى فى مثل هذه المواقف الخطيرة من أكبر عيب فينا وهو أن يجر اختلافنا فى الرأى إلى خصام شخصى بل إلى عداء، فكنت أسمع من هذا الفريق طعونا جارحة فى أشخـاص الفريق الآخر، بل تهما فظيعـة غير مرتكزة على أساس كقولهم: إن فلانا متصل بالسفارة البريطانية يبلغها كل ما يجرى

فى الوفد، وغير ذلك كثير».

«عقب وصولى إلى باريس دعانى بعض الأصدقاء لتناول الغداء وبثوا إلى شكاواهم الكثيرة من سعد باشا ومعاملته لهم معاملة غير مقبولة، فوعدتهم أن أتكلم مع الباشا فى ذلك، وأن أجتهد فى إزالة ما بينهم من سوء تفاهم، وبالفعل اغتنمت فرصة وجودى فى منزل سعد باشا للعشاء فى اليوم التالى، تلبية لدعوته، ولما انتقلنا إلى غرفة الجلوس لشرب القهوة قلت للرئيس: ما قولك فى رجل أكل أشهى الطعام الذى قدمته له ولا يستحى من أن يشكرك عليه بأن يوجه إليك نقداً وعتباً؟ فقال: ولم هذا؟ أجبت: لأننى سمعت شكوى من بعض أصدقائنا دلتنى على أن هناك عدم انسجام بل سوء تفاهم إن لم تتداركوه بحكمتكم منذ الآن سيفضى إلى انشقاق يشمت فينا العدو ويحزن الصديق، وإنى وإن كنت أعتقد أن معاليك لست المتجنى على أولئك الشاكين إلا أننى أقول لك بصراحتى التى تعرفها: إن أكثر اللوم سيقع عليك لأنك الرئيس والزعيم، ويجب أن يتسع صدرك لهنات مَنْ معك (وعلى البحر أن يسع الترع) كما يقولون. وبعد مناقشة قصيرة ودية قال لى: حسن يافلان سأعمل برأيك. وفى صباح اليوم التالى لما اجتمع الوفد قام سعد باشا وقال: ياإخوانى إذا كنت قد أسأت إلى بعضكم من غير قصد فإنى أعتذر إليكم وأمد لكم يدى لنتصافى ونتصافح. فسر إخواننا سروراً عظيماً بهذا الكلام وعرفوا أنه نتيجة لمسعاى لدى الباشا فشكرونى».

«إلا أن الخلاف ما لبث أن تجدد فعملت ما فى طاقتى لإعادة الصفاء

وحسن التـفاهم، ولا أدعى أننى نجحت كمـا كنت أود إلا أننى وفقت قبيل مغادرتى باريس بعض التـوفيق، إذ استطعت أن أزيل الجفاء الذى نشب بين سعـد باشا وعلى شعـراوى باشا، فدعـوت جميع أعـضاء الوفد إلى مأدبة غداء فى مطعم «مارجيرى» الشهير، وبعد مجهود كبير قبل سـعد وشعراوى دعـوتى وكان محل «مـارجيرى» قـد خصص لنا دوراً كامـلاً فساعـد ذلك على رفع الكلفة وإيجـاد جو مرح وصـفاء. وبعد أن شربنا القهـوة قام عتاب طويل بين الصديقين اشتـد فيه الجدل وارتفعت الأصوات وانتـهى الأمر بالتفاهم وعودة المياه إلى مـجاريها، فشكرت لله سبحانه وتعالى هذه النتـيجة الموفقة لكنها للأسف لم تدم طويلا».

(١١)

ومن الجدير بالذكر أن نشيـر إلى أن مذكرات يوسف نحاس ظلت، وربما أنها ستظل مـصدراً لتصوير بعض جوانب العلاقـة بين الصديقين القديمين سـعد زغلول وعبد العـزيز فهمى، ومدى مـا كانت تحفل به هذه الصداقة من مظاهر الحب والتقدير المتبادل قبل أن تصاب بالتصدع القاتل، وقـد كان يوسف نحـاس نفسه واحـداً من الذين جمـعوا بين صداقة الرجلين وحـبهما، ثم كان من الذين حاولوا الإصـلاح بينهما حينما دب الخلاف بـينهما، وهو يصور كثيراً من مـلامح الحب وبعضاً من مظاهر الاختلاف على نحو دقيق وموح، ومن هذا ما يرويه عن أن عبـد العزيـز فهمـى لم يكن يقبل مـزاحاً يقلل من مكانـة سعد بـاشا زغلول:

«لما كنا فى باريس سنة ١٩١٩ عاد عبدالعزيز فهمى ذات يوم إلى المنزل الذى نقطنه معاً وهو يحمل رسماً شمسياً كبيراً لسعد موقعاً عليه بخطه وإمضائه، إنه مهدى إلى صديقه يوسف نحاس، وأنا محتفظ بهذه الهدية الكريمة، فعندما سلم عبدالعزيز الرسم إلى زوجتى لغيابى عن المنزل آنئذ قائلا لها إنه حمل لى أثمن تذكار من الباشا، أجابته مازحة: وما أهمية هذا التذكار؟ فاندفع مسترسلاً فى تأنيبها على هذا الكلام الذى لا يجوز أن يقال حتى ولو على سبيل المزاح. فما أقسى القدر حين يفرق بين أعز الأصدقاء!! ولعن الله السياسة إذا كانت تؤدى إلى القطيعة بين أكرم الناس وأحفظهم للعهد!».

. . . .

وفى فقرة قصيرة يلخص يوسف نحاس طبيعة الخلاف بين الرجلين مختزلاً للخلاف فى واقعة البرقية الشهيرة «نبتت» التى أرسل بها سعد زغلول إلى مصر من الخارج، وجعلت موقف عبد العزيز فهمى فى سعيه بين جموع الناس فى مصر لا يسر صديقا:

«على أن الحق يقتضينى القول إن سعداً عالج غير مرة أن يزيل ما بينهما من الوحشة، لكن عبدالعزيز أبى وأصر على الإباء، والأرجح عندى أن الباعث على ذلك إنما هو ما قذف فى روعه من أن سعداً أراد أن يبيح دمه بتلغراف (نبتت) الشهير الذى بعث به إلى مصر وعبدالعزيز وبعض أعضاء الوفد على الباخرة فى طريق عودتهم إليها».

ربما جاز لنا أن نحيل القارئ على ما سنورده فى فقرة لاحقة من

هذا الباب عن موقف عبد العزيز فهمى بالتفصيل.

(١٢)

وينبغى لنا هنا أن نشير إلى أن يوسف نحـاس بدأ حديثه عن خلاف سعد وعـبد العزيز بالتعبيـر عن ألمه المبتمر لهذا الشـقاق، وربما نذكر القارئ أن صاحب المذكرات نشـرها فى أغسطس١٩٥٢، أى بعد وفاة الرجلين، لكنه مع هذا ظل على حـزنه وألمه، وهو يعبـر عن هذا كله بقوله:

«لا يقدر مـبلغ حزنى لاختـلاف هذين الصديقين القـديمين إلا مَنْ عرف مـا لهمـا فى قلبى من مكانة، أما عـبد العزيز فـإنه الأخ الوفى الذى أظهر لى من الإخـلاص والمؤازرة فى أوقاتى العـصيبـة ما لم أر بعضه من أقرب قريب إلـىّ، وأن صداقتنا التى ترجع إلى ما ينيف على نصف قرن قد هوّنت على كلينا مـتاعب الحياة وضاعفت لنا طـيباتها، فلما أراد الله أن يختاره إلى جـواره كتبت فى الأهرام بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٥١ الكلمة التالية:

«اليوم يدفنون مـرشدى فى الملمات، ومنجـدى فى الأزمات، الذى حمل عنى الضيم، وشاطرنى الأفراح والأتراح خمسة وخمسين عاما، وهو يتركنى الآن مريضا مقعدا محـروما مؤاساته وعطفه، فاللهم رحمة له واللهم صبرا جميلا».

«أما سعد فـكنت أحبه وأقدره وأعتقـد أنه بالرغم مما يأخذونه عليه ـ والكمال لله وحده ـ كان رجلا عظيما مخلصا فى خدمة وطنه».

«كان الود متينا بين سعد وعبد العزيز كما سبق لى القول، فما كان يخطر ببال أن تحل محله هذه القطيعة التى أراد الله أن تبقى إلى أن انتقل سعد إلى جوار ربه».

(١٣)

ومع ما تحمله هذه الفقرة الموجزة من معانٍ فإن يوسف نحاس لا يبخل علينا بتلخيص ما يراه سبباً للخلاف والشقاق والافتراق الذى حدث بين الرجلين، ومن اللافت للنظر أن يوسف نحاس يعتقد أن الخلاف بين الوفد وعدلى كان بمثابة الخلاف الأساسى الذى نشأ عنه الخلاف بين سعد وعبد العزيز فهمى، وهو لا يقدم أسباباً حقيقية أو موضوعية لهذا الخلاف الذى وقع بين الوفد وعدلى بقدر ما يقدم بعض مظاهر هذا الخلاف، وهو يشير إشارة غامضة إلى أن سعد كان قد توهم وقوع الخطأ من عدلى، ثم عرف فيما بعد أن عدلى كان بريئاً من هذا الذى اتهمه به، ولست أدرى لماذا بخل علينا يوسف نحاس بذكر اسم مَنْ كان وراء هذه الفتنة، وكيف أدى الدور فيها، ومع أنه يبدو لنا من نصوصه أنه كان على علم بما لم يكن غيره على علم به:

«... لما دعى سعد وصحبه للقاء اللورد ملنر فى لندن عقب عودة بعثة ملنر من مصر، رأى أعضاء الوفد أن يستعينوا بعدلى يكن باشا فى محادثاتهم مع الإنجليز فأبرقوا إليه أن يوافيهم فتردد الرجل، ولما ألحوا عليه سافر ولعب دور الوسيط الحاذق بين سعد وملنر معالجا بكياسته وحسن سياسته كثيرا من النقط الخلافية التى كان كل من الفريقين يتشبث فيها برأيه، لكن وسوس أناس لسعد بأن عدلى كان

يتخطاه فى بعض الأحيان، وتوهم ظلما أن هذا التخطى منبعث عن نية غير سليمة، ويعلم الله أن الرجل برىء من هذه التهمة كما عرف سعد هذا فيما بعد، إلا أن هذا الظن حدا أحد مكاتبى الجرائد المصرية الذين كانوا فى باريس (وهو الأستاذ أحمد نجـيب مراسل جريدة الأخبار آنئذ ثم التحق بوزارة المالية موظفا فيما بعد) أن يبرق إلى جريدته أن عدلى يسـد الأبواب فى وجه الوفـد ويعـرقل المفـاوضات، وبعـد ذلك بأيام أرسل سكرتير الوفد مصطفى النحاس برقية إلى نفس الجريدة جاء فيها (أن عدلى كارثة على الوفد). علم عدلى بالبرقـيتين فخرج عن حلمه وخاطب أعضاء الوفد الذين كانوا مجتمعين بمكتب سعد بلهجة خالف بها مألوفه من الرزانة والهدوء».

. . . .

(١٤)

ثم ينتقل يوسف نحـاس إلى وقائع الخلاف بين سـعد وعبـد العزيز فهمى مصوراً للأمر من جانب ما رواه له عبد العزيز فهمى:

«لم يمض علـى هذه الحـوادث وقت طويل حـتى صـدر التـبليغ البريطانى الذى جـاء فيه أن الحكومة الإنجليزية ترغـب فى المفاوضة مع حكومة مصرية موثوق بها».

«تداول الوفـد فى هذا التبليـغ واقتـرح أن يشكل عدلى باشـا هذه الحكومة، فشجر خـلاف تأتى منه أن بعض الأعضاء قرروا العودة إلى مصر، قبل ذلك بمدة لـيست باليسيرة كان عبـدالعزيز كتب إلى الرئيس

أنه اعتزم الرجوع إلى مصر لأسباب عائلية وصحية، وقطع فعلا تذكرة السفر على إحدى بواخر شركة (مساجرى ماريتيم) ذلك أن والده المغفور له حجازى بك عمر كان قد انتقل إلى جوار ربه وابنه فى الخارج، فلم يستطع أن يقوم بواجبه نحو ذلك الراحل الكريم الأخلاق. ولم يرد عبدالعزيز العودة إلى مصر حال وصول نبأ الوفاة إليه لأنه كان منهمكا فى وضع مشروع الدستور المصرى، فلما أتمه ووجد أن الظروف تسمح له بالسفر استأذن وحجز محله على الباخرة، ثم شجر الخلاف الذى أشرت إليه آنفا فقرر حضرات لطفى السيد ومحمد على علوبة والمغفور لهما محمد محمود وحمد الباسل أن يسافروا على نفس الباخرة، وكان ذلك فى يناير سنة ١٩٢١».

«قبيل موعد السفر ذهب عبدالعزيز مع حضراتهم لتوديع سعد باشا، فقال له عبدالعزيز: إن إخوانى عائدون إلى مصر يوالون فيها خدمة القضية القومية ويكونون تحت تصرفكم. فكان جواب الباشا: إننى فى غنى عن خدماتهم وإننى مطمئن. فأوجس عبدالعزيز أن تكون وراء هذا القول الشديد نية مبيتة، وحذر على ماهر وهو فى توديعهم بمحطة باريس من أن يرسل الباشا تلغرافاً مثل ما أرسل فى حق عدلى وقد صدق حدسه، إذ وصلهم وهم على ظهر الباخرة لاسلكى من المرحوم جورج بك خياط يبلغهم نص التلغراف الذى بعث به سعد باشا إلى لجنة الوفد قائلا ما معناه: «نبتت فكرة عند بعضهم ترمى إلى دخول المفاوضات بلا شرط ولا قيد فاحذروهم».

«كان هذا التلغراف القطرة التى طفحت بها الكأس، إذ دخل فى

روع عبدالعزيز أن سعداً كان يقصده بهـذا التلغراف فيمن يقصد فقاطعه وترك الوفد بلا رجعة».

. . . .

على هذا النحـو يصور يوسـف نحاس وقـوع الخلاف النهـائى بين الرجلين، مختزلاً القضيـة فى هذا التلغراف، مع أن الخلاف كما نفهم من كلامه هو نفسه كان محصلة طبيعية لتباين وجهات النظر فى معالجة الأمور.

(١٥)

ويشير يوسف نـحاس بإنصاف إلى محاولات سـعد زغلول المتكررة لإزالة الخلاف بينه وبين صديقه القديم عبد العزيز فهمى:

«عاد سـعد باشا إلى مصـر فى إبريل سنة ١٩٢١وقوبل فيـها بما لم يقـابل بأجمل منه أعظم الفـاتحين، فـفكر فى لم شعث الوفـد وإزالة أسبـاب الجفـاء بينه وبين الأعضـاء الذين انقطعوا عنـه، فأراد أن يزور عبدالعزيز فى منزله بمصر الجـديدة، قابلنى المرحوم جورج بك خياط، وكان عبـدالعزيز معى فأخبره أن سـعد باشا سيزوره بمنزله فـيحسن أن يعود إلى المنزل ليكون فى استقبـاله، ولكنه لم يفعل رغما من إلحاحى عليه. وبعـد أن ترك سعد باشا بطاقـته اكتـفى عبدالعزيز بأن مـر ببيت الأمة وأودع فيه بطاقته أيضا ولم يقابل الباشا».

□

ويجيد يوسف نحاس تصوير موقف فاصل حدث عقب نفى سعد زغلول للمرة الثانية، ذلك أن عبد العزيز فهمى هرع إلى بيت الأمة متأثراً محزوناً وقابل السيدة صفية زغلول لكنه قبل أن يخرج من بيت الأمة لقىّ ما اعتبره إهانة فعاد إلى اعتصامه بعيداً عن سعد وعن بيت الأمة!!:

«على أن عبدالعزيز عاد إلى بيت الأمة قبل ذلك لما اعتقل الإنجليز سعداً للمرة الثانية مع بعض أنصاره وأبعدوهم إلى جزيرة «سيشيل»، فارتجت البلاد لتجدد هذا الاعتداء الفظيع على الزعيم، وكان فى مقدمة الذين هرعوا إلى بيت الأمة عبدالعزيز فهمى الذى قابل أم المصريين وأبدى لعصمتها حزنه والعبرات تكاد تخنقه، لكن بعض الشبان المتحمسين استثاروه بكلمات نابية وصاح أحدهم فى وجهه: «إلا من تاب» فكبر الأمر عليه وانصرف، ولم يعد إلى بيت الأمة بعدها أبدا».

(١٦)

ويصل يوسف نحاس إلى أن يروى قصة آخر محاولة من محاولات سعد زغلول للصلح مع عبد العزيز فهمى، ويجيد يوسف نحاس تصوير المناقشة التى دارت بينه وبين سعد زغلول، ثم بينه وبين عبد العزيز فهمى، ثم بينه وبين سعد زغلول مرة ثانية، وينتهى من هذا كله إلى أن عزة النفس تغلبت على عبد العزيز فهمى فقضت على رغبة سعد فى الصلح، ولست أجد إنصافاً لسعد زغلول فى علاقته مع عبد العزيز فهمى من هذا الذى صوره يوسف نحاس:

«تعاقبت الأيام وتوالت الحوادث إلى أن أصبح سعد باشا رئيسا لمجلس النواب، فدعانى ذات يوم إلى بيته فذهبت إليه ظهرا وصعدت إلى الطابق الأعلى حيث كان الباشا معتكفا بسبب وعكة بسيطة، فلما جلست إليه أخذ يحدثنى عن عبدالعزيز زهاء الساعتين موجهاً إليه ثلاث عشرة مسألة كل واحدة منها أخطر من الأخرى، وأنا أصغى إليه ولم أنبس ببنت شفة. وكانت ممرضته الألمانية تدخل علينا من وقت إلى آخر حاملة كأساً صغيرة من الدواء يتعاطاه الباشا، ثم يستأنف حديثه بلا توقف ولا تعب. وعندما انتهى من حديثه قال لى: أجب يا أستاذ على هذه الأشياء، مالى أراك ملتزماً الصمت؟ قلت: إنى عاجز عن الإجابة ولا أستطيع مجاراتك فى هذا المضمار وأنت رجل هائل فى منطقك وفى ذاكرتك، على أنه لم يعلق بذهنى مما سمعته من دولتكم الآن إلا شيء واحد بقى راسخاً فى ذاكرتى هو ما قلته لى عام ١٩٢٠ حين التقينا بمدينة «فيشى» أعيده على مسامعك بنصه: «إذا حال حائل بينى وبين الوفد، فلا آمن عليه سوى عبدالعزيز فهمى». هذا كان حكمك على الرجل وأنت فى حالة الرضا، فهو الحكم العادل الذى لا تشوبه شائبة الغضب والانفعال، فقال: «طيب ياسيدى.. إنى مستعد أن أنسى كل ما حصل من صديقك، وأن أمد له يدى، فأطريت كرم أخلاقه ووعدته بأن أهيئ فرصة للمقابلة».

«أسرعت إلى عبدالعزيز ولم أذكر له طبعاً ما وجهه إليه سعد من مآخذ، وإنما أبلغته أن الباشا طلبنى وأبدى لى رغبة فى مصافحتك، فهل تبقى مصراً على عنادك؟ قال: لا.. إنى أقبل بسرور أن ألتقى به ولكن على شريطة أن تكون المقابلة فى سراى آل عبدالرازق باشا.

قلت: ما هذا؟ وما دخل آل عبدالرازق فى شأن خاص بك وبسعد؟ أتريد أن تكون زيارة الباشا لهم ككفارة عن قتل المغفور له صديقى وصديقك حسن باشا عبدالرازق الذى اتهم الوفد بقتله؟ لم لا تتقابلان فى بيتى مثلا؟ فرد علىَّ قائلا: وهل تظن أنه يرضى أن يتم الصلح فى بيتك؟ أجبته: سأحاول فإن أبى لزمته الحجة».

«قابلت سعد باشا وسألته: هل يسمح بأن تكون المقابلة عندى؟ فرد علىَّ من فوره: بيتك بيتى ويشرفنى أن أدخله فى كل وقت، وألقى فيه من تريد، وأقول والحزن ملء جوانحى: إن عبدالعزيز امتنع لأن العزة تغلبت فيه على كل اعتبار آخر».

(١٧)

وبعيدا عن خلاف عبد العزيز فهمى مع سعد زغلول يشير يوسف نحاس إلى موقف مهم لعبد العزيز فهمى يدل دلالة قاطعة على ما كان يتحلى به من كرم الأخلاق وتمسك مطلق بها، وهو موقفه عند خلع الخديو عباس حلمى وتولية السلطان حسين، ويطلق يوسف نحاس على هذه الواقعة مسمى «الانقلاب»، ونحن نعرف أن حسين رشدى باشا كان رئيسا للوزراء وقائمقام الخديو عند سفره ثم عند عزله، فاستمر رئيسا للوزراء مع السلطان حسين كامل، وهو ما اعتبره عبد العزيز فهمى «انقلابا»، وفضلا عن هذا فإنه امتنع عن مقابلة السلطان حسين كامل بعد أن أصبح حاكما لمصر على الرغم من علاقتهما الوثيقة فيما مضى:

«... كان المغفور له حسين رشدى باشا رئيسا للحكومة وقائمقام

الخديـو، فلما فـاتحه الإنجليـز بما كانوا ينتـوون وقع الرجل فى الربكة والحيـرة، واستدعى صديـقيه سعـدا وعبدالعـزيز لاستشـارتهما فيـما يعمله. . دخل عبدالعـزيز على رشدى باشا، وكان سعد باشا قـد سبقه إليه فوجد رشدى يتكلم ببعض الإبهام فابتدره بصراحته المعهودة قائلا: لعل الحادث الذى تومئ إلـيه خاص بخلع الخـديو؟ أجاب نعم. وبم تشيران علىّ؟ فـرد عبد العزيز من فـوره: إذا أشكل على المرء أمر من الأمـور وتردد فى واجـبـه، فليـرجع الشـأن إلى قـواعـد الأخـلاق. وانصرف».

«وقد تعدت مظاهر عدم ارتياح عبـدالعزيز لهذا الانقلاب، إذ امتنع عن مقابلة السلطان الذى كـانت تربطه به معرفة سابقة، وكان مـحامياً عنه فى بعض قضاياه».

(١٨)

ويصل يوسف نحـاس إلى ذروة غـاية فى التدليل عـلى حسـاسيـة أخلاق عـبد العـزيز فهمى، وهو يروى أنـه اصطحبه لمقـابلة السلطان حسين كامل عـقب حكم فى قضية ترافع فيها عبـد العزيز فهمى ونجح فى أن ينال البراءة لموكله، وحـين لمح السلطان إلى إعجابه بدفـاع عبد العزيز فهمى الذى نال البراءة (المذنب) ثارت أعصاب عبد العزيز فهمى لما تصوره مساساً به، مع أن الأمر لم يكن كذلك:

«. . . خشيت على صديقى عواقب هذه المقاطعة، وكانت الأحكام العرفيـة الإنجليزية تتصرف فى حريات الناس بلا قـواعد ولا ضوابط، فمازلت به حتى أقنعته بطلب المقابلة، وكان السلطان آنئذ فى قصر رأس

التين فسافرنا معا إلى الإسكندرية وقصدنا مكتب المغفور له سعيد باشا ذو الفقار كبير الأمناء، فلما علم أن زيارتنا لطلب عبد العزيز المثول بين يدى السلطان بدا الارتياح على وجهه وسألنا عن الفندق الذى نزلنا به ليتصل بنا تليفونيا فى وقت الغداء، وكنا فى نزل (بونار) بينما نحن على المائدة تكلم سعيد باشا تليفونيا مخبرا أن عظمة السلطان ينتظرنا أنا وعبد العزيز للمثول بين يديه فى الساعة الثالثة بعد الظهر، أجبت بأننى لم أطلب المقابلة ولم أحضر معى من القاهرة اللباس الرسمى لها، فقال: لا بأس من حضورك مع عبد العزيز بملابسكما العادية لأن مولانا يعلم أنكما كلٌّ لا يجوز انفصامه».

«كانت مقابلة أبدى فيها السلطان أرق مظاهر المجاملة والإكرام زهاء ساعة، فكان يتكلم بمرح وبغير كلفة فى مختلف الشئون وعبد العزيز جالس أمامه جلسة تأدب متناه مطرقا محنىً الظهر مكتوف الذراعين، حتى عجبت من احتماله البقاء على هذه الحالة طول زمن الزيارة. ومن الظريف أن عظمة السلطان كان كلما تطرق إلى حديث مهم يقول: «يمكننا أن نسترسل فى كلامنا وإن كان يوسف بك. . .» ولا يزيد. تكررت هذه العبارة مرتين وفى الثالثة قاطعه عبدالعزيز قائلا: يامولاى. . إن يوسف بك وطنى أكثر منى. فعقب عظمته قائلا: نعم ومنى كذلك. وهذه شهادة لى فى الوطنية لها جليل قدرها لصدورها من سلطان البلاد!».

«كان السلطان يتوخى فى هذه المقابلة إرضاء عبدالعزيز بإطراء مناقبه وصفاته الممتازة، وفى الختام أراد عظمته أن يكلل تقديره له بمديح ظنه

بنيـة طاهرة سليمـة سيدخل أكـبر السـرور على نفس صديـقى، وكان عبدالعزيز قد ترافع حديثا استئنافيا فى قضية النيابة ضد ع. ب، وكانت مرافـعتـه من الإبداع بحيث نشـرتها جـريدة «الأهرام» حرفـياً، فـقال السلطان: «إننى قرأت مـرافعتك البـديعة، فأنت من أعاظم المحـامين، وقد نجـحت فى تبرئـة هذا المذنب»، فمـا كاد عبـدالعزيز يسـمع هذه الكلمات حتى انتفض واقفا وأخذ يلوح بيديه ويصيح: لقد أتعبتنى كثيرا يامولاى.. لقد أتعبـتنى كثيرا.. فشعرت كـأن الأرض شقت لتبتلعنى وقلت: وحـقـك يامـولاى إن ع. ب. برىء، فـوقف السـلطان وردد بدوره: نعم إنه برىء. وربت على كتف عبـدالعزيز وخرجنا من لدنه، فأخـذت أعنف صديقى عـلى تهوره بهذا الـشكل، فصاح بـى: كيف يمكن أن أقـبل من أى إنسـان أن يتهـمنى بأننى أترافع لأبرئ المذنبـين وهذه وصمة كـبرى للمحامى الشـريف. قلت: لكن السلطان لم يكن يقصد المسـاس بك كمحام، بل مدحك وتكريمك، وإن كلمـاته بعيدة كل البعـد عن نية الإسـاءة إليك، فأجـاب: أنا متأكـد من ذلك لكن أعصابى لم تستطع تحملها».

(١٩)

ولا يبخل علينا يوسف نحـاس برواية حقيقة العـلاقة بين الملك فؤاد وعبد العزيز فهمى، وهو يورد روايته ضمن حديثه عن لقائه هو بالملك فؤاد:

«... كان المرحوم عبـدالخالق ثروت باشا رئيسا للحكومـة وقتئذ، وفى سياق الحديث ذكر لى جـلالته عن بعض أعضاء الوزارة أموراً لا

أرى إثباتهـا هنا، ثم قال: إن عبـد العزيز فـهمى متـضامن مع أولئك القوم وقـد انقطع عن زيارتى مع أننى أقدره وكنت أسـمح له دائماً أن يبدى آراءه بصـراحته المـعهودة، بل كـان أحياناً ينتـقد بعض مـا أعمل فأتقبل انتقاده بصـدر رحب، وأنا أعلم أنك أعز صديق له فلعلك تقنعه بخطئه فى امتناعه عنى، فقلت: إن عبـدالعزيز يكون سعيداً بالمثول بين يدى جلالته. ذهبت مهرولا إلى عبـدالعزيز وبسطت له ما كان من أمر المقـابلة الملكـيـة، ونقلت إليـه الكلام الطيب الـذى فـاه به الملك عن شخصه وألححت عليه إلحاحاً ليس بعده إلحاح أن يطلب مقابلة الملك، فاحتج بأنـه مريض وكان فعلا مـلازما فراشه لوعكة بسـيطة، وضعنى عبدالعزيز بتصرفـه هذا فى أحرج المواقف، ولما اجتمعت بنشأت أبلغنى أن الملك يرغب فى مقابلته فصدعت بالأمر».

«سألنى جلالته عما عملته مع عبدالعزيز فأجبت أن الرجل مريض، فقال لى: سأرسل مندوباً للسؤال عن صحته، فرددت بأن مرضه بسيط لا يسـتوجب ذلك، فـقال لى جـلالتـه: لقد فـهمت، وصـرفنى من حـضرته، ولا حـاجـة إلى القـول إن هذا المركـز الذى وضعنـى فيـه عبدالعـزيز كان مؤلما لنفسى كل الإيلام، لاسيمـا أن تصرف الملك كان خليقاً بأن يقابل بالنزول على رغبته».

(٢٠)

ونتـقل من حديـث صاحب الذكـريات عن عـلاقتـه بالزعـيمـين الكبيرين، إلى مـا يقدمه من حديث عن علاقـته بشخصيـات عصره، ونبدأ بالحديث عن علاقته بالملـك فؤاد، ومن الطريف أنه يصور علاقته

بالملك فؤاد تصويراً جيداً يصلح لأن يكون نموذجاً معبراً عما ينشأ من أوهام كبار رجال الدولة فيما يتعلق بعلاقة الملك بهم أو نفوره منهم، وما قد ينشأ عن هذا الوهم من تنامٍ فى مثل تلك القضية، مما قد يدفع بهم إلى سلوك المسلك الذى سلكه سنوحى فى القصة المعروفة التى صاغها الأدب المصرى القديم، ومن المهم أن نقرأ ما يرويه يوسف نحاس فى تتابع وأن نرى ما وصل إليه ظنه، وما دفعه إليه هذا الظن، وما انتهت إليه الأمور على يد محمد توفيق نسيم باشا، ولعلنا ندرك من هذا الحديث الطويل عن علاقة رجل من كبار رجال الدولة بالملك وحاشيته بعض ملامح الشخصيات السياسية التى كانت تصنع الأحداث، فنحن نفهم مما يرويه صاحب المذكرات أن محمد توفيق نسيم كان مخلصاً وأميناً وقادراً على مناقشة الملك، على حين يرتابنا الشك فى كل من صدقى باشا ونخلة المطيعى وسعيد ذو الفقار وما كانوا ينقلونه عن الملك أو يصنعون به صورته فى أذهان رجال من طبقة يوسف نحاس:

«لم يسعدنى الحظ بالتعرف إلى المغفور له الملك فؤاد قبل جلوسه على عرش مصر، ولما كنت بطبعى لا أميل إلى المظاهر الرسمية وأتحاشاها استحياء قدر المستطاع، لم أقدم طلبا للمثول بين يدى جلالته إلى أن عين حسن نشأت باشا وكيلا للديوان الملكى».

«عرفت نشأت عام ١٩١٩ إبان الحركة الوطنية الكبرى، وكان مع على ماهر وحلمى عيسى وآخرين من زعماء الموظفين الذين قادوها وانصرفوا إليها بكل قواهم».

. . . .

«. . . وكان نشأت يتغنى بمواهب الملك فؤاد تغنى العاشق بمعشوقه، فبث فى قلبى محبة جلالته، وعندما أوعز إلىَّ بطلب مقابلته بادرت بذلك، وكانت مقابلة استغرقت حوالى ساعة وثلاثة أرباع الساعة، تبسطنا أثناءها فى الحديث ـ والحديث ذو شجون ـ فكاشفنى الملك، على الرغم من أنه لم تكن لى به معرفة سابقة كما أسلفت بأمور تتعلق بشخصه ، منها: أنه كان فعلا يطمح فى أن يعين حاكما لألبانيا، فإن لم يكن فعلى طرابلس الغرب، ولكنه الآن راغب عن أعباء هذه الوظيفة على حد قوله، ويقصد بالوظيفة العرش، وإنها لكبيرة على نفسى ما يعتزمونه الآن من إنشاء برلمان يملى علىَّ إرادته. فتجهمت حين سمعته يتفوه بهذه الكلمات، فأدرك من فوره امتعاضى منها فبادر بتلطيف قوله بما يزيل عنى هذا الامتعاض».

. . . .

. . . .

. . . .

«. . . بقيت أنا متوهماً أنه غير مرضىّ عنى مستنتجا ذلك من عدة أمور أذكر منها عدم تجديد تعيينى فى المجلس الاقتصادى الذى كنت عضواً به منذ تأسيسه، وعدم السماح لى ولباقى أفراد أسرة المغفور له سابا باشا بالمقابلة لتقديم شكرنا على مجاملة جلالته لنا فى وفاة فقيدنا العزيز».

«وأذكر منها أيضا أن المرحوم نخلة المطيعي باشا ـ وكان وزيراً للزراعة ـ أسر إليَّ بأنه عرض على الملك أسماء أعضاء اللجنة التى انتخبها لتنظيم مؤتمر القطن الدولى فى مصر، فلما وقع نظر جلالته على اسمى قال لنخلة المطيعى: ألا تفضلون تعيين ألفريد شماس بدلاً من يوسف نحاس؟ فأجاب: يامولاى إن يوسف نحاس هو الذى يصلح. فسكت جلالته ولم يلح فى استبعاد اسمى. قلت لنخلة: إنك لا تعلم طبعا أن الملك غير راض عنى. فلما سمع منى ذلك بدت عليه الحيرة والارتباك وقال: ربنا يستر!».

(٢١)

ويشير يوسف نحاس إلى دوره فى المشاركة فى إزالة الخلاف بين الملك فؤاد وابن أخيه الأمير كمال الدين حسين، ثم إلى اكتشافه حقيقة موقف الملك فؤاد منه ناسبا الفضل فى هذا إلى محمد توفيق نسيم باشا:

«كنت من أعضاء لجنة المعرض الذى أقامته الجمعية الزراعية عام ١٩٢٧ والذى نجح نجاحاً باهراً، وقد عملت مع بعض زملائى فى اللجنة على إزالة سوء التفاهم الذى كان بين الملك والمغفور له الأمير كمال الدين حسين رئيس الجمعية الزراعية لكى يتفضل الملك بافتتاح المعرض، فوفقنا وذهبنا جميعا إلى السراى وعلى رأسنا الأمير لدعوة جلالته لافتتاح المعرض فلبى طلبنا بكل ارتياح وبلطف متناه، وأضاف أنه يأذن أيضا فوق ذلك بأن تسمى «الجمعية الزراعية» «الجمعية الزراعية الملكية»، وقد أزالت هذه الزيارة ما كان بينهما من جفاء».

«عقب انتهاء المعرض أخبرنا المغفور له الأمير كمال الدين حسين بأنه سيطلب لأعضاء لجنة المعرض رتباً وأوسمة، فلما خلوت بسموه التمست منه ألا يطلب لى أى شيء لسبب لا أستطيع إبداءه، فظن الأمير أننى أخشى أن أعطى أقل مما أستحق، فقلت: لا ليس هذا هو السبب، فأجابنى: مادمت لا تريد أن تصارحنى فأنا لا أستمع منك كلاما. فقابلت المغفور له توفيق نسيم باشا الذى كان رئيساً للديوان الملكى وكانت تربطنى به أواصر الصداقة، وأفضيت له بما دار بينى وبين الأمير كمال الدين ورجوت منه ألا أمنح شيئاً لأن الملك قد لا يرتاح إلى ذلك، فإذا منح إرضاء للأمير كمال الدين، فهذا ما تأباه علىَّ كرامتى».

«دهش توفيق نسيم وقال لى إننى بالتحقيق مخطئ فيما أظن، وطلب إلىَّ أن أعود لمقابلته فى اليوم التالى ريثما يفاتح الملك فى الأمر، فلما عدت قال لى: إننى سردت على جلالته الأمور التى بنيت عليها استنتاجك لعدم الرضاء عنك، فنفى جلالته أن له أى دخل فيها، فاستبعاد اسمك من ضمن أعضاء المجلس الاقتصادى كان من عمل إسماعيل صدقى، وعدم السماح لك ولأسرة المغفور له سابا باشا بالمقابلة لتقديم الشكر لم يكن لجلالته به علم، بل هو تصرف يعزى إلى سعيد ذو الفقار كبير الأمناء، وما ذكره المطيعى لك بشأن لجنة تنظيم المؤتمر فيه بعض التحريف لما جرى من حديث بين جلالة الملك وبينه، ولم يكن المقصود به على كل حال الإساءة إليك. ثم قال لى توفيق نسيم: إن الملك يأمرك بطلب مقابلته، فلما مثلت بين يديه أكرم وفادتى إكراما أزال ما كان عالقاً بذهنى، فخرجت من لدنه شاكرا،

وإنى ما دمت حيا لا أنسى لهذا الملك مكرمة طوق بها جيدى، ذلك أننى لما وقعت فى ارتباك مالى أوشك أن يذهب بجميع ما أملك من جراء تورطى فى المضاربة ببورصة القطن المشئومة، وكنت على أهبة السفر إلى الخارج لحضور أحد مؤتمرات القطن، ألح علىَّ عبدالعزيز فهمى بطلب مقابلة الملك للاستئذان فى السفر كمألوفى فى السنوات الماضية».

«تشرفت بالمقابلة فى اليوم التالى لتقديم الطلب وقال لى جلالته فى سياق الحديث: كيف حالك؟ أجبت: إنى بخير مادام راضيا عنى، فعاد وكرر السؤال عن حالتى المالية التى كان قد بلغه خبرها، وكأنى بجلالته ملما بجميع شئون رعيته ما جل منها وما دق، فبدا علىَّ الاضطراب إلا أن جلالته شجعنى قائلا: : «يا يوسف بك أنت من خيرة رجالنا، وإن الله سيزيل عنك أسباب اضطرابك، ويمكنك أن تعتمد علىَّ فى كل شىء»، فتفجرت الدموع من عينى وقلت: إنك يامولاى قد أسرتنى بهذه الكلمات وضاعفت من عزمى على مواجهة الشدائد، وإن شاء الله ستحقق نبوءتك الكريمة يامولاى، وقد كان وألف حمد لله، ومقتا للمضاربة الهدامة».

(٢٢)

ويظهر يوسف نحاس فى هذه المذكرات اعتزازاً بالقطب الوفدى فتح الله بركات باشا، وثناء على قدراته، وهو يقدم أكثر من واقعة تدل على ما كان هذا الرجل يستحقه من تقدير لائق به، ونحن نعرف أن فتح الله بركات لم يلق ما كان يستحق من تقدير لأسباب متعاقبة، منها وفاته المبكرة، وانشقاقه على الوفد قبل وفاته، والظن بأنه كان منافساً

للنحاس على رئاسة الوفد، ثم انحياز كثير من كتاب التاريخ ضده بالسليقة نظرا ، لأنه كان ثرياً مع أنه فى حقيقة الأمر كان نموذجا لزعماء الفلاحين من العصاميين النوابغ، وعلى كل الأحوال فإن ما يرويه يوسف نحاس عن تصرف فتح الله بركات فى مشروع قانون التعاون الزراعى يدل على مدى ما كان يتمتع به وزراء ذلك العهد من إخلاص للوطن وللفكرة وللتقدم، وعمل جاد من أجل ترجمة هذا الإخلاص والاقتناع إلى تشريعات محكمة سارية ومستهدفة للمصلحة والتقدم:

«يقتضينى واجب الوفاء أن أنوه بمناقبه وقد ربطتنى وإياه واصر وثيقة من الألفة والود الخالص، وساهمت معه فى حل أكثر من معضل اقتصادى وزراعى فألفيته - وهو الوزير الفلاح الذى لا يجيد التكلم إلا باللغة العربية - من أوائل الرجال الذين خدموا الاقتصاد الزراعى نائبا ووزيرا».

«وكان من أبرز مقومات شخصيته سرعة البادرة وحدة الذكاء، والهمة الطامحة الوثابة والتحرر مما يسمونه الروتين الحكومى حين يبدو له رأى يرى فى الأخذ به تحقيقاً لمصلحة عامة، ولم يستنكف أن يحيط نفسه بأهل الذكر المتخصصين من مختلف الهيئات والشخصيات يستمد معونتهم ويستنير برأيهم ويعمل بمشورتهم. ويحضرنى من تصرفاته الجريئة حادث إن دل على شيء فإنما يدل على مقدرة فائقة وحزم فى تصريفه للأمور، كانت لجنة حكومية قد أعدت مشروع التعاون الزراعى الآنف ذكره، وقطعت فى تحضيره عدة جلسات، بيد أن الوزير فكر فى أن يضم إلى تلك اللجنة بعضاً من الذين توسم فيه الكفاية، منهم الأستاذ عزيز خانكى بك والمرحوم حسن سعيد باشا وكاتب هذه

السطور. وما إن تصفحنا المشروع المعروض علينا حتى ألفيناه لا يفى بالغرض المقصود منه فلم نقره، فرغب إلينا فتح الله بركات باشا فى أن ننفرد بدراسته وإدخال ما نراه من تعديلات عليه، فعقدنا من أجل ذلك عدة جلسات فى مكتب حسن سعيد باشا ووضعنا مشروعاً جديداً كان هو الذى تقدم به الوزير إلى البرلمان لإقراره كما سبق القول».

(٢٣)

وتقدم المذكرات نموذجا ثانيا لحسن تصرف فتح الله بركات كوزير للزراعة وقدرته على حسم الأمور فى الوقت المناسب من أجل مصلحة الوطن:

«وفى ذات يوم كنت مع فتح الله باشا نتبادل الرأى فى الشئون القطنية، فصارحته أن من أهم العوامل وأفعلها تأثيراً فى حماية الأسعار معرفة المخزون من القطن فى نهاية كل موسم، وقد طالبنا مراراً بإحصاء دقيق لذلك المخزون فأبت علينا شركة المحاصيل فى إصرار متذرعة بأعذار واهية ذكرتها لمعاليه وفندتها عذراً عذراً، فدفع إلىَّ ورقاً وقلماً وقال: اكتب لرئيس شركة المحاصيل أن الوزارة مصرة كل الإصرار على إجراء جرد شامل للمخزون من القطن تحقيقاً للمصلحة العامة، وأنها قد ندبتك للاجتماع بمجلس إدارة شركة المحاصيل لتقرير الخطة المثلى التى يجب أن تتبع فى حصر المقادير المتخلفة من محصول كل عام، فحررت الخطاب بمكتب معاليه وهممت بالانصراف، لكنه استبقانى واستدعى سكرتيره ودفع إليه بالخطاب الذى قد حررت طالباً إليه أن يبيضه ويسجله ويحضره تواً للتوقيع عليه، ثم سلمنى الخطاب الرسمى فسافرت إلى الإسكندرية

وأطلعت رئيس شركة المحاصيل عليه، فما كان منه إلا أن جمع المجلس وانتهت المناقشة التى جرت فيه بقبول عمل الجرد وقد نفذ فعلا».

ويردف يوسف نحاس هذه القصة بتعليق كاشف يقول فيه:

«جرى كل هذا فى أقل من أسبوعين، فما أحرى وزراءنا أن ينهجوا نهج فتح الله فى البدار [يقصد: المبادرة] وسرعة القرارات والتنفيذ والاستعانة بأولى الرأى والذكر من صفوة رجال الأمة وعلمائها».

(٢٤)

ويضرب يوسف نحاس مثلاً ثالثاً على نجاح هذا الوزير الفلاح، ويتصل هذا المثل بالعلاقات الدولية والعلمية على حد سواء من خلال نجاح مؤتمر القطن العالمى حين انعقد فى القاهرة (١٩٢٧) فى عهده:

«ومن مفاخر المرحوم فتح الله باشا الكبرى نجاح مؤتمر القطن العالمى الذى عقده فى القطر المصرى سنة ١٩٢٧ «الاتحاد الدولى لجمعيات أصحاب مغازل القطن ومعامل صنعه» نجاحاً منقطع النظير، حتى إن المؤتمرات التى أقيمت عندنا بعد ذلك والتى شهدناها فى البلدان الأخرى لم تبلغ فى نجاحها الشأو الذى بلغه. وقد أسهم فى تحقيق ذلك النجاح العظيم صديقى فؤاد أباظة باشا المدير العام للجمعية الزراعية الملكية الذى اختاره آنئذ فتح الله باشا سكرتيراً للمؤتمر منوطاً به تنظيم الاجتماع، فأظهر براعة نادرة بز بها جميع المنظمين الأوروبيين وتجلى بهاء المؤتمر فى الموضوعات التى نوقشت فيه وهى مدونة فى مجلد أعماله كما تجلت فيه بهجة الاحتفالات التى شهد فيها الغزالون أجمل وأكمل مظاهر الكرم الشرقى والذوق السليم».

(٢٥)

ويظهر الدكتـور يوسف نحاس اعتزازه بعلى مـاهر باشا، ولا ننسى أنه أشار إليه فـى أحد العناوين الفرعيـة الثلاثة للكتاب «سعـد. . عبد العزيز. . ماهـر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩. . تصرفات حـكومية»، وهو يشير إلى الود المتبادل بينه وبين على ماهر الذى امتد حـتى بداية عهد الثورة حين شكل على ماهر وزارته:

«فقد بادرت فى ٢٥ يولـيو ١٩٥٢ بتهنئة الرئيس على مـاهر لقبوله رياسة الوزارة فى هذه الفتـرة العصيبة الفاصـلة بين عهدين فى تاريخنا الحديث، معفيا إياه من عبء الرد نظرا لما يكتنفـه من صعوبات تقتضيه الانصراف بكليتـه إلى التغلب عليها، إلا أن تقاليـده العليا فى المجاملة أبت عليه إلا أن يرسل هذا الرد الذى أثبت هنا نصه:

«عزيزى الفاضل الدكتور يوسف نحاس

«كان لكتـابكم الرقيق أبلغ الأثر فى نفـسى، وإنى لمقدر لحـضرتكم كل التقدير شعوركم الكريم، وعاطفـتكم الطيبة، وأدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه خير الوطن العزيز».

«وتقبلوا خالص تحياتى وأطيب تمنياتى».

«المخلص على ماهر ٣١ يوليو ١٩٥٢»

□

ويخصص يوسف نحاس معظم الباب الثانى من ذكرياته للحديث عما سماه دور ماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩، ومن الإنصاف أن نبدأ بقراءة ما يشير به إلى طابع ذكرياته عن هذه الفترة حيث يقول:

«دونت يوما فيوما ابتداء من الحادى عشر من إبريل سنة ١٩١٩ بعض الحوادث التى وقعت إلى اليوم الذى بارحت فيه القطر ميمما باريس لألتحق بالوفد المصرى، وسيبرز منها أن مشعلى الثورة وروحها الوثابة كانوا على ماهر مدير إدارة المجالس الحسبية وقتذاك ورفاقه الواردة أسماؤهم فى سياق ما سيجىء».

هكذا يرى يوسف نحاس بكل وضوح أن على ماهر كان من الذين ينبغى أن يُطلق عليهم أنهم روح الثورة الوثابة ومشعلوها.

وهو يستطرد من هذا التقرير إلى استنتاج ينفرد به حيث يقول:

«وإنه لمن العدالة الإلهية التى يأتى بها القدر أن يكون على ماهر فى طليعة ثورة سنة ١٩١٩ مذكيا لها محرضا عليها، وأن يكون هو نفسه الذى يجنى فى عام ١٩٥٢ ثمارها بفضل ما أقدم عليه مع جيشنا المظفر من عمل جرىء سيخلق لنا مصر جديدة مجيدة نرجو الله أن يكلأها بعين رعايته».

لعلنا بهذا النص ندرك مدى ما كان الأمل فى تغيير الأوضاع قد وصل إليه فى نفسية رجل من طراز يوسف نحاس الذى سارع إلى نشر مذكراته عقب قيام الثورة مباشرة.

(٢٦)

وعن المذكرات التى دونها يوم ١٦ إبريل ١٩١٩ ننقل عن يوسف

نحاس هذه الفقرة:

«استدعى رشدى باشا [رئيس الوزراء] على بك ماهر [الذى كان بمثابة زعيم إضراب الموظفين] وألح عليه فى عودة الموظفين قائلا: إنه هو الذى منع الإنجليز إلى الآن من أن يتخذوا وسائل شديدة ضدهم، وقد استدعى رشدى باشا عشرة من أعضاء الوفد المصرى لمحاولة إقناع الموظفين بالعدول عن الإضراب والعودة إلى عملهم فصارحوه بأنهم لا يستطيعون التدخل».

«وقّع عشرون ألفا من رجال الأزهر عريضة بتأييد مطالب الموظفين».

«توقفت السكك الحديدية تماما إلا فيما يتعلق بنقل الجنود البريطانيين».

«جميع مكاتب البريد مقفلة حتى شبابيك توزيع الرسائل».

«أكثر الحوانيت مغلقة أيضا إلا فى الأحياء الأوروبية [هكذا كانت بعض أحياء القاهرة الراقية تسمى]».

«قدّم ممثلو الدول الأجنبية إلى الحكومة إنذارا بأن دولهم ستنشئ مكاتب بريد أجنبية فى القطر إذا لم يباشر موظفو مصلحة البريد عملهم فورا».

ومن مذكرات اليوم التالى، أى يوم ١٧ إبريل ١٩١٩ ننقل عنه:

«قال رشدى باشا لعلى بك ماهر إن ثمة خطرا شديدا يهدد الموظفين

إذا أصروا على موقفهم)، فأجابه على ماهر بك: وما انتهى إليه قراركم فى المسألة العامة التى وردت فى مطالب الموظفين؟ أجاب رشدى: لم أستطع عمل شيء فى هذا، فرد عليه ماهر بقوله: «إذاً فأنت لم تدعنى إلا لتهددنا؟ اعلم أن هذا شئ غير مجد»، ثم استقبل رشدى وفدا من الموظفين وقالوا له: إنهم لا يعبأون بالتهديدات، إن اللورد اللنبى برفضه لهذه المطالب إنما يخدم بلاده، وأنت ماذا تعمل لخدمة بلادك؟ ثم قالوا: «قد يرغم البريطانيون أحدكم على أن يعترف بالحماية» فرد عليهم بقوله: «لن يكون هذا مادامت وزارتى قائمة»، قالوا له: «ولكنه قد حصل من مدة أربع سنوات ووزارتك قائمة أن أجبر المصريون على التوقيع مرغمين على التطوع فى الجيش بفرقة العمال وفرقة الجمالة».

ويستطرد يوسف نحاس فى يومياته المدونة التى يشير إلى أنه نشرها كما هى، إلى الحديث عن الإهانات التى كان رشدى باشا يتلقاها، والشائعات التى كانت تثور حول تعاونه مع الإنجليز، لكنه، للأسف، يكتفى بما سجله فى ذلك الوقت ولا يشير إلى ما اتضحت الحقائق بشأنه منذ تلك الأيام.

وتمثل نصوص يوسف نحاس فى يومياته عن تلك الفترة نموذجا جيدا لتصوير جو الأراجيف الذى يحيط بكل أزمة سياسية، وهو الجو الذى يسمح بتناثر شائعات كثيرة فى اتجاهات عديدة يناقض بعضها بعضاً، وقد عانت حياتنا السياسية المصرية من مثل هذا الموقف فى تجارب عديدة.

(٢٧)

وتنفرد مذكرات يوسف نحاس بمحاولة إنصاف صديقه محمود أبو النصر عضو الوفد المصرى الذى كان أول مَنْ تعرض للفصل من الوفد، وهو يورد نصوصا كاملة لرسائل منه إليه تتضمن تفصيلات شكاواه إليه من زملائه، وهى شكاوى فيها قدر كبيرمن المبالغة لكننا نجتزئ منها رسالة حرص يوسف نحاس كما نرى على أن يثبتها بنصها الذى يتضمن هجوما شنيعا على كل من سعد زغلول ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد جميعا، ومن المضحك أن الرسالة تتضمن أوصافا حادة لهؤلاء الأقطاب الثلاثة الذين يصورهم محمود أبو النصر ضده لكنهم سرعان ما افترقوا!!

وهذا هو نص ما يورده يوسف نحاس فى مذكراته:

« . . . وإذ بلغ الإسكندرية كتب إلىّ منها بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩١٩ الكتاب المطول الآتى أثبته كما هو للحقيقة والتاريخ:

«أخى يوسف بك

«ترددت زمنا فى الكتابة إليك، ثم رأيت أن أفعل ولو ثقلت عليك. لا أريد أن أصدعك بذكر ماجرى وما سيجرى، ولكنى فقط أسألك باسم الفضيلة وبحرمة الإخاء الذى لا أساس له بيننا غير الصدق والإخلاص، أسألك إذا هان علىّ أنا وصدقى باشا أن نرى عوامل الأضغان تستحكم فى ذلك الضيق صدر صاحب المعالى رئيس الوفد [كان سعد باشا وزيرا سابقا لهذا كان لقبه صاحب المعالى]، وفى تلك

النفس الضئيلة نفس صاحب السعادة المدير [كان محمد محمود مديرا للبحيرة والفيوم قبل أن يصبح عضوا فى الوفد المصرى، ولهذا كان يلقب بصاحب السعادة المدير]، وفى ذلك الهيكل هيكل الشؤم والنحس سى لطفى بك خليفة أرسطو المحترم [كان لطفى السيد قد اشتهر على نطاق واسع بترجمته لأرسطو]، أن نرى عوامل الشر تستحكم فيهم فتدفعهم إلى تدبير ذلك الكيد لنا واستهواء الباقين من ذوى الأنفس الضعيفة والذمم الطاهرة إلى موافقتهم على استباحة شرفنا وكرامتنا فى غيبتنا بما لا أظن أن تصبو إليه نفس أخرى مهما انحطت.. إذا هان عليك أن نرى ذلك من مثل سعد باشا وأنت تعلم ما فى نفسه من جهتنا، فهل يهون أن نرى ذلك الصديق الحميم والرجل العظيم عبد العزيز بك فهمى يسجل على أخويه ما سجله أولئك ويرمينا معهم ظلما وعدوانا بأننا حدنا فجأة عن الطريق المرسوم إلى تحقيق آمال الأمة وقمنا نعمل على غير ما يقضى به التوكيل».

. . . .

ثم يقفز نص الرسالة الذى أورده يوسف نحاس، ولسنا ندرى السبب، إلى العبارة التى تضمنها قرار فصله هو وزميله إسماعيل صدقى:

«فلهذه الأسباب ولعدم الثقة بهذين العضوين قررنا بإجماع الآراء فصلهما من الوفد لانشقاقهما عليه».

. . . .

. . . .

وبعد أن يورد يوسف نحاس نصوصا كاملة لبعض مراسلات محمود أبو النصر الحافلة بالمرارة من زملائه أعضـاء الوفد على مدى عام كامل يعقب على آخر رسالة منها فيقول:

«انتهى الخطاب [يقصد: الرسالة] وإن عبـارته الثائرة المضطرمة تشهد بوطنية المغفور له محـمود أبو النصر، وتنم عن بالغ ألمه إذ رأى جهاده الطويل فى سبيل القضية المصرية قد انتهى إلى هذه النتيجة المحزنة التى لا أتردد فى القول إنها ظالمة».

ويردف يوسف نحاس مؤكدا على وجهة نظره بقوله:

«أثبتنا كل مـا تقدم وفى النفس أمل ممض، إذ يرى أن ثورة الأنفس قـد يجمح بالقـلم وباللسان إلى مـثل مـا انزلقت إليـه عبـارات تلك الرسالة الشديدة التى أعتقد أنهـا قد جاوزت ما تقضى به الخلافات فى المسائل العامـة حتى فى قرارة نفس كاتبهـا، وهذا الاندفاع لا تنفرد به مصـر دون غيرها، فـإنما نراه بل نرى أكثر منه عندمـا تشجر خـلافات سياسيـة فى مختلف البلاد العريقة فى الديمـقراطية، على أنه إذا كانت الظروف لم تسـمح بأن يعود صـديقى محمـود أبو النصر إلى حـظيرة الوفد فقد تبوأ مكانه فيه نجله الذى أتمنى له التوفيق فى خدمة البلاد».

هكذا يقول يوسف نحـاس بعد أن أضاف إلى وثائق التاريخ وثـيقة كانت كفيلة بأن تزيد من اضطرام نار الشقاق وتأججها!!!

(٢٨)

ويحرص يوسف نحاس على ذكر بعض مـلامح ماضيه الوطنى عند

اندلاع ثورة ١٩١٩ وإسهامه فى إضراب الموظفين، وهو يورد النص التالى:

«قدمت الوزارة الرشدية استقالتها إلى عظمة السلطان فى الساعة الحادية عشرة مساء، واجتمع صباحاً عشرة من مندوبى الموظفين وقرروا عودة الموظفين إلى العمل فى صبيحة اليوم الثالث والعشرين من هذا الشهر، وذلك على أثر علمهم بالأمر العسكرى الذى أصدره اللورد اللنبى فى اليوم الثانى والعشرين من إبريل وقد أذيع فى الساعة الرابعة بعد الظهر من غير أن تخطر الوزارة به».

«ونثبت هنا نص القرار الذى قررته لجنة مندوبى الموظفين فى وزارات الحكومة ومصالحها».

«اجتمعت لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها فى وزارة الداخلية الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ٢٥ إبريل سنة ١٩١٩، وبعد الاطلاع على محضر الاجتماع الذى عقده عشرة من أعضاء اللجنة بصفة مستعجلة فى الساعة ١١ والدقيقة ٥٠ من مساء يوم الاثنين ٢١ إبريل الحاضر عقب استقالة الوزارة الرشدية [أى وزارة حسين رشدى]، الذى رأوا فيه دعوة الموظفين إلى العودة إلى أعمالهم، وبما أن هذه الدعوة لم يتيسر لعدد من الموظفين العلم بها، كما أنهم لم يتيسر لهم التحقق من الاستقالة التى كانت دون سواها السبب فى الدعوة إلى العودة، لاسيما أن قبول الاستقالة لم ينشر إلا بعد ظهر الأربعاء ٢٣ إبريل الحاضر، وبما أنه قد ترتب على ذلك

تخلف الكثيرين من هؤلاء الموظفين عن العودة إلى أعمالهم ولا يزال بعضهم متخلفا، وبما أن الطلبات التى طلبها الموظفون تأييدا للقضية الوطنية وأضربوا من أجلها إضرابا عاما وأقرتهم عليها الأمة ممثلة بجميع طبقاتها إقرارا تاما إنما طلبت من الوزارة الرشدية، فلما لم تستطع تلك الوزارة إجابتها بعد أن سلمت بصحتها استقالت. وبما أن الاستقالة فى هذه الحال هى حكم الإجابة، فلذلك قررت اللجنة بالإجماع ما يأتى:

«أولا: إقرار الدعوة التى صدرت من الأعضاء العشرة المشار إليهم بالعودة إلى العمل واعتبارها قرارا صادرا من اللجنة بأجمعها».

«ثانيا: الاحتجاج الشديد على ما بدا من عدد من الموظفين الإنجليز فى بعض المصالح من الاضطهاد وسوء المعاملة لبعض الموظفين المصريين الذين عادوا إلى أعمالهم وتذكير هؤلاء الموظفين الإنجليز بأنهم رغم جنسيتهم موظفون فى الحكومة المصرية فلا يسوغ لهم استخدام مراكزهم الرئيسية للانتقام من الموظفين المصريين الذين أقرت الحكومة المشار إليها رسميا بأن إضرابهم كان لتأييد المطالب القومية».

«ثالثا: توجيه النظر إلى ضرورة الإفراج عن الموظفين الذين اعتقلوا وإعادة الذين منعوا عن أعمالهم إلى وظائفهم».

«فليحى الوطن.. وليحى الاستقلال التام».

ويردف يوسف نحاس هذا البيان بذكر قائمة كاملة بالموقعين عليه، وهى قائمة من القوائم المهمة لتاريخنا الحديث:

- محمد عاطف بركات ناظر مدرسة القضاء الشرعى.
- محمد زكى الأبراشى وكيل نيابة الاستئناف.
- على ماهر مدير إدارة المجالس الحسبية.
- صادق حنين مدير الإدارة والإحصاء بالزراعة.
- محمود زكى مفتش بإدارة الأمن العام بالداخلية.
- محمود سامى سكرتير عام وزارة الأشغال.
- محمد حلمى عيسى مدير الإدارة القضائية بوزارة الداخلية.
- محمد عبدالهادى الجندى قاض.
- عبدالعظيم راشد وكيل نيابة محكمة مصر المختلطة.
- أحمد شرف الدين وكيل إدارة المحاكم الشرعية.
- سلامة ميخائيل قاض.
- حسن نشأت مدرس بمدرسة الحقوق.
- محمد لبيب عطية سكرتير عام النيابة العمومية.
- محمود حسن مفتش بإدارة الأمن العام بالداخلية.
- أحمد صادق وكيل قسم الإدارة بوزارة الداخلية.
- محمد شكرى طلحة إدارة الأمن العام بالداخلية.
- محمد قطبى وكيل مصلحة السجون.

- أمين فريد رئيس إدارة بمصلحة السجون.
- إبراهيم دسوقى أباظة مأمور ضبط مديرية الجيزة.
- محمود عباسى وكيل إدارة بوزارة الحربية.
- عبد الباقى وكيل إدارة بوزارة الحربية.
- أحمد حسن بوزارة الحربية.
- محمود حسيب وكيل إدارة قسم قضايا المالية.
- عطية حجاج رئيس قلم التحصيلات بالمالية.
- فؤاد برسوم رئيس قلم نزع الملكية.
- مصطفى شوقى بالمطبعة الأميرية.
- نجيب إسكندر دكتور بمصلحة الصحة.
- برسوم روفائيل بالبوستة.
- محمد فهمى بالبوستة.
- أحمد مختار نجيب مندوب قلم قضايا الأشغال.
- عبد العزيز فريد باشمهندس بهندسة السكة الحديد.
- أحمد فهمى وكيل إدارة بالأشغال.
- مصطفى منير سكرتير تنظيم مصر.
- وهبة مينا باشكاتب المبانى بوزارة الأشغال.

● إبراهيم رمزى مترجم فنى بوزارة الزراعة.

● على زيتون قومندان مدرسة البوليس.

● أبو الفتح الفقى وكيل قلم الترجمة بإدارة التعليم الفنى.

● مصطفى سعيد رئيس المراجعة بإدارة الخزينة.

● إسماعيل نيازى وكيل إدارة بوزارة الخارجية.

● بدرخان على وكيل مديرية الجيزة».

وربما جاز لنا أن نعقب على هذه الفقرة بالإشارة إلى ما نعرفه من أن ستة من هؤلاء الموقعين على بيان إضراب الموظفين قد وصلوا إلى مناصب الوزارة بعد ثورة ١٩١٩، وأن واحداً منهم وصل إلى رئاسة الوزارة وهو على ماهر باشا، أما الذين وصلوا إلى الوزارة فهم: محمد حلمى عيسى، ومحمد عبد الهادى الجندى، وعبد العظيم راشد، ومحمود حسن، وإبراهيم دسوقى أباظة، ونجيب إسكندر، فضلاً عن النائب العام لبيب عطية.

(٢٩)

وينتهز يوسف نحاس فرصة كتابته لمذكراته السياسية ليسجل لنا جهده الجسور عام ١٩٢٣ حين أنقذ الاقتصاد المصرى من محنة كادت تعصف به نتيجة تآمر قوى أجنبية عليه، ومن الإنصاف أن نشير إلى أن الحكومة ظلت فى فترات لاحقة تلجأ إلى مثل هذا السلاح لإنقاذ الاقتصاد الوطنى، وشأن كل سلاح فإن هذا السلاح نفسه استغل فى بعض

الأحيان استغلالاً ضاراً على نحو ما حدث فى فضيحة الكورنر فى عهد وزارة الوفد الأخيرة، لكنه فى ١٩٢٣ وبناء على المشورة التى قدمها يوسف نحاس أدى غرضه فى خدمة الوطن، ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى مدى ما كان الملك فؤاد يتمتع به فى ذلك الوقت المبكر من عهده من إحاطة وقدرة على الفهم والحسم واتخاذ القرارات السديدة والتوجيه بها:

«أرى أن أثبت هنا ما عملته عام ١٩٢٣ بوصفى سكرتيرا عاما للنقابة الزراعية المصرية العامة للدفاع عن مصلحة المنتجين الذين قد استباحت المضاربة النزولية حينئذ أهم مرفق [يقصد: مكون] من مرافق [يقصد: من مكونات] ثروتهم».

«لما توالى نزول أسعار القطن فى «بورصة العقود» ذهبت إلى الإسكندرية لأدرس حالة السوق عن كثب، فخرجت من دراستى هذه إلى الاعتقاد بأن هذا النزول مفتعل، تضافر على إحداثه فريق المصدرين والغزالين [أى أصحاب مصانع الغزل] الأجانب، فى حين أن العوامل الاقتصادية كانت لا تبرره على أية صورة، فوجهنا [بدءاً من هذه الفقرة يتحدث يوسف نحاس عن نفسه بضمير الجمع من قبيل ما نلجأ إليه حين نحاول إنكار الذات] جهودنا إلى الحكومة طالبين منها مناهضة هذه الحملة المحبوكة الأطراف فلم نجد رغبة منها فى إقالة عثرة السوق».

«ولما يئسنا وذهبت جهودنا معها عبثا، خطر لى أن أقدم على عمل غير مألوف فى التقاليد، وكنت ساعتئذ مقيما بأحد فنادق الإسكندرية

فتناولت ورقا من أوراق الفندق وكتبت تقريرا مسهبا جدا وجهته مباشرة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد وبصفة شخصية وسرية بحتة، وكتبت على الغلاف: «لا يفتح إلا بيد جلالة الملك شخصيا»، وقد ضمنت هذا التقرير شرحا وافيا لحالة السوق وللعوامل الخفية والتيارات المبيتة التى تلعب فى خفض الأسعار خفضا قد يؤدى حتما إلى إفقار سواد الأمة فوق ما هى فيه من مسغبة وشدة احتياج، وأضفت أنه لا يمكن لكائن من كان أن يتصور أن سليل بيت محمد على وابن إسماعيل العظيم [أى الملك فؤاد نفسه] يرضى أن يكون ملكا على أمة ضربت عليها الذلة والفقر والمسكنة، وأن السلاح الأكيد المفعول فى محاربة حزب النزول أن تعلن الحكومة التدخل فى بورصة العقود مشترية، مؤكدا أن مجرد هذا الإعلان سيرفع الأسعار إلى مستواها الحق، وقد لا تكون الحكومة مضطرة إلى شراء قنطار واحد».

«وفى الوقت نفسه أرسلت كتابا إلى المغفور له يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء وكان بعزبته فى الشرقية لقضاء إجازة عيد الأضحى».

«بعد أن انتهيت من هذا العمل عتبت على نفسى وآخذتها على جرأتى التى دفعتنى للكتابة إلى المليك مباشرة على ورق عادى وبخط مرتجل، ولم يكن قد سبق لى بعد أن تشرفت بالمثول بين يدى جلالته، على أن الذى حدث أنه ما إن وصل تقريرى إلى يد صاحب الجلالة حتى أمر باستدعاء يحيى باشا إبراهيم من عزبته لمقابلته فورا، فلما مثل بين يديه قال له إنه تلقى تقريرا منى، فرد يحيى باشا: إنه هو أيضا تسلم كتابى وأنه موافق على ما جاء فيه: فرغب إليه الملك أن

يدعو مجلس الوزراء حالا ليقرر تدخل الحكومة فى البورصة مشترية، فصدع بالأمر وأعلن فى ندوة البورصة قرار مجلس الوزراء، فانتعشت السوق وأخذت الأسعار فى الارتفاع».

(٣٠)

ويقدم يوسف نحاس بعد هذه القصة نصيحته الإدارية أو السياسية فى عبارات قوية تعززها موضوعيته التى يعترف من خلالها بما عرفه العرب من سلوك حميد فى فجر الإسلام جعلهم لا يهابون الخلفاء وإنما يصارحونهم بالصواب والخطأ:

«وإنما أردت أن أسجل هذه الحادثة لأظهر ما يجب أن يتحلى به أولو الرأى من إقدام على مصارحة الحكام بآرائهم والإلحاح عليهم فى الأخذ بها غير هيابين ولا وجلين عندما يرون الخطر محدقا بأحد مرافق الدولة، فإن تهيب مخاطبة من بيدهم الأمر مباشرة يضعف من حجة منتقدى تصرفاتهم على عكس ما يكونون واقعين فيه من مسئولية إذا دعوا إلى العمل بشجاعة فأحجموا أو تهاونوا، وانتهاجا للسبيل التى أخذ بها العرب أنفسهم فى صدر الإسلام فعز ملكهم وقويت شوكتهم».

(٣١)

وتنفرد هذه المذكرات بتقديم صورة دقيقة وموحية عن عقلية الموظفين الحكوميين بمن فيهم كبارهم من الوزراء ورؤسائهم فى التعامل مع مَنْ نسميهم الآن فى مصطلحات قوانيننا ولوائحنا «ذوى الخبرة»، والحق أن

يوسف نحاس يقدم لحديثه تقديماً جميلاً يلخص فيه العقلية الحاكمة لتصرفات جهات الإدارة فى هذا الشأن، ولست أجد فى أدبياتنا السياسية تعبيرا عن هذه المعانى أدق ولا أوفى من تعبيره عن المعنى الذى أراد التعبير عنه حيث يقول:

«رجال الحكومة يعتقدون أن تعيين أهل الذكر من أفراد الشعب فى مختلف لجانها - ما أكثر عددها وأقل إنتاجها - هو تشريف لا تكليف. يؤكد ذلك عندهم ما يبذل من وساطات والتماسات للدخول فيها. فترى بعض المجالس الاستشارية تتألف من خمسين لا بل ستين عضوا، ومن فضل الله أن معظم من يفوزون بالتعيين بعد أن تحفى أقدامهم يتخلفون عن حضور الجلسات، ولولا ذلك لكان من المستحيل أن يناقش أى موضوع مناقشة مثمرة».

«ينجم عن هذه العقلية الغريبة أن بعض الوزراء يغتنمون فرصة تجديد المجالس واللجان الاستشارية لإبعاد مَنْ لا يحبون أن يبقى فى عضويتها لاعتبارات شخصية أو حزبية، وهم كذلك قد يغفلون دعوتها للانعقاد بدافع من أهوائهم لا لعدم وجود عمل لها».

«أما المعاملة التى يعامل بها الأعضاء فتتأثر طبقا لتلك العقلية فينالهم أحيانا ما لا ينال الموظف من الامتهان والهوان».

ويردف يوسف نحاس بك بقوله:

«ويطول بى الشرح لو أردت إيراد أمثلة على ما تقدم، بيد أننى أذكر بعضها وهى خاصة بى على سبيل التفكه».

(٣٢)

ثم هو يقدم لنا صورة حية لما حدث معه فى عهد صدقى (والظاهر من النص أن هذا كان فى عهد وزارة صدقى الأولى التى بدأت عهدها فى يونيو ١٩٣٠):

«ألغى دولة إسماعيل صدقى باشا الدستور فاحتجت جميع الهيئات على هذا الإجراء، ولم يسع «النقابة الزراعية المصرية العامة» التى أنا سكرتيرها العام إلا أن تحذو حذو الهيئات الأخرى، فغضب دولته وأمر بقطع الإعانة السنوية التى كانت الحكومة تدفعها للنقابة وقدرها ألف جنيه.. ولم يكفه ذلك، بل أراد إخراجى من اللجان التى أعمل فيها ممثلا للنقابة، فسارع وزير الزراعة (وكان وقتئذ حافظ حسن باشا) إلى إبعادى من المجلس الاستشارى للزراعة الذى لبثت أعمل فيه منذ نشأته، وعنى بأن يعطى الإبعاد شكلا بارزا فنشر فى الجرائد أن المجلس الاستشارى الزراعى تجدد بكامل أعضائه ما عدا يوسف نحاس بك».

....

هكذا قطع صدقى الإعانة وأخرج صاحب المذكرات من المجلس الاستشارى للزراعة، ثم هو يفكر فى إخراجه أيضاً من لجنة القطن الدولية لكنه لا ينجح فى هذا بسبب إصرار رجل اقتصادى عظيم هو أحمد عبد الوهاب بك:

«ثم طلب معاليه من سكرتير لجنة القطن الدولية التى عينت فيها أيضا منذ تأسيسها بصفة مستديمة الملف الخاص بهذه اللجنة ليرى كيف

يستطيع إخراجى منهـا، وكنا على أهبة السفر إلى الخارج لحـضور أحد اجـتمـاعات لجنـة القطن الدولية فى مـدينة وندرمـيرا بـإنجلترا. تنبـه السكرتيـر إلى غرض الوزير مـن طلب الملف وفاتح فى الأمـر أحمـد عبدالوهاب باشا وكـيل وزارة المالية فى ذلك الحين ورئيس لجنة القطن الدولية، فاتصل بحافظ باشا وقال لـه إنه وباقى الأعضاء لا يستطيعون العمل إذا حدث أى تعديل فـى تشكيل هذه اللجنة، فامتنع الوزير عن التعديل ولم يخبرنى المرحوم أحمد عبدالوهاب بكل ذلك إلا حين كنا فى أوروبا، وقد ضحكنا كثيرا من هذه الصبيانيات!».

. . . .

ومن الطريف أن الأمـور سـرعـان مـا انـقلبت وإن كـان صـاحب المذكرات لا يشير إلى السبب فى انقلابهـا، وهكذا فإن الخير ينتصر فى النهاية على نحو ما عودتنا الحكايات العربية:

«رضى عنى صـدقى باشا بعد ذلك فـغدوت بقـدرة قادر أو بسـحر ساحرٍ الرجل الذى يؤدى لبلاده خدمات نافـعة ونفحنى دولته بالكتاب التالى:

«حضرة صاحب العزة يوسف نحاس بك».

«بمناسبة إصدار لائحة بورصة مـيناء البصل أتشرف بأن أقدم لعزتكم خالص الشكر على المعونة الصادقة التى قـدمتموها فى أثناء اشتراككم فى أعمال اللجنة التى وكل إليها تعديل نظام هذه البورصة».

«وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،»

«فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١»

«وزير المالية»

«إسماعيل صدقى»

ربما كان من حق القارئ علينا هنا أن نعقب بذكر أن إسماعيل صدقى فى ذلك الوقت كان رئيسا للوزراء، وكان يجمع إلى رئاسة الوزارة وزارتى المالية والداخلية، لكنه عند توقيع هذه الرسالة اكتفى بالمنصب ذى العلاقة بموضوعها.

(٣٣)

ونستأنف ما يرويه يوسف نحاس من علاقته بأعمال الحكومة ولجانها الفنية:

«ثم أعادونى إلى المجلس الاستشارى الزراعى ومازلت أعمل فيه ما يقدرنى الله على عمله إلى أن مرضت عام ١٩٤٩ مرضا اضطرنى إلى اعتزال كل الأعمال الحكومية التى كنت مضطلعا بها قرابة نصف قرن».

(٣٤)

ويستطرد يوسف نحاس من ذكر وقائعه مع صدقى باشا إلى أن يذكر واقعة حدثت فى منتصف العشرينيات، ويروعنا أن نجد صاحب الذكريات حريصا على إهمال ذكر اسم وزير الزراعة النبيل الذى رفض استقالته، وقد كان وزير الزراعة فى ذلك الوقت هو توفيق دوس باشا:

«قبـل ذلك وفى مارس سنة ١٩٢٥ كنت قـد استـقلت من المجلس الاستشـارى الزراعى لسبب متعلق بالكرامـة أيضا، لكن وزير الزراعة أبى قبول الاستقالة بكتابه الذى أورد نصه هنا إشادة بكرم أخلاقه:

«حضرة صاحب العزة يوسف نحاس بك»

«تشرفت بكتاب عزتكم المؤرخ فى مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بطلب استـقالتكم من عـضوية المجلس الاسـتشارى للزراعـة على أن الوزارة ترى أن خبرتكم ودرايتكم بمهام المشروعات الزراعية لمن أدعى الأسباب التى تدعو للتمسك ببقائكم فى هذه الخدمة العامة التى تتطلبها مصلحة الوطن الذى يحتـاج فى هذه الظروف إلى خدمة أبنـائه العاملين، ومع وثوقى بتـقديركم لهـذه الغاية الشـريفة أتعـشم ألا تضنوا بخدمـاتكم الجليلة النافعة للبلاد فى أمورها الزراعية».

«وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،»

«فى ٥ إبريل سنة ١٩٢٥»

«وزير الزراعة»

«الإمضاء»

(٣٥)

ويضرب يوسف نحاس مـثلا ثالثا لتعنت ذوى النفـوذ مع أصحاب الخبرة الفنية من أمثاله:

«كذلك أبعدت من لجنة السودان الحكومية ثم أعدت إليها فى سنة ١٩٤٤، وللجنة السودان حكاية خليقة بأن أسجلها هنا لغرابتها ومجاوزتها حدود اللياقة».

«كان المغفور له الأمير عمر طوسون يُعنى عناية خاصة بكل ما يتعلق بالسودان، ويهتم بتوثيق علاقته بمصر، فأوعز بتشكيل لجنة أهلية قوامها ممثلو الغرفتين التجاريتين بالقاهرة والإسكندرية وعدد من أعضاء الجمعية الزراعية الملكية، والنقابة الزراعية المصرية العامة، وجمعية خريجى مدارس الزراعة، وكبار التجار والزراع والأعيان أطلق عليها اسم (اللجنة المستديمة للسودان)».

«جدّت هذه اللجنة فيما أخذت نفسها به. ومنذ عام ١٩٣٥ سافرت ثلاث مرات للسودان، فكان من عملها الجليل ما حمل الحكومة على الاعتراف بها كهيئة حكومية، بقرار من مجلس الوزراء صدر فى ٢٤ يناير سنة ١٩٣٨ [لا يذكر يوسف نحاس أن هذا التاريخ كان فى عهد وزارة محمد محمود باشا الثانية] وضعت بموجبه تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة [لا يذكر يوسف نحاس أيضا أن الوزير فى ذلك الوقت كان هو أحمد كامل بك]، وفتح لها اعتماد قدره مبلغ ألفى جنيه سنويا [هكذا كان مثل هذا المبلغ كافيا لخدمة مثل هذا الهدف النبيل فى عصر لم يكن قد عرف عدوى المؤتمرات واللجان والمعارض والمهرجانات وسفه الإنفاق فيها]. رأت هذه اللجنة الحكومية أن تتأثر خطوات لجنة السودان المستديمة الأهلية فقررت السفر إلى السودان فى الأسبوع الأول من فبراير سنة ١٩٣٩ بموافقة وزارة التجارة والصناعة،

إلا أنها بعد أن أعدت عدتها للسفر وحجزت الأمكنة فى الباخرة والسكك الحديدية وأخبرت حكومة السودان رسميا بموعد زيارتها ووضع البرنامج للمدة التى ستقضيها فى ربوع السودان، وكل ذلك فى حدود اختصاصها، فوجئت قبيل الرحيل بأيام قلائل بقرار من وزارة المالية [الظاهر من الرواية أن هذا القرار صدر فى مطلع ١٩٣٩ فيما قبل تقديم أعضاء اللجنة استقالتهم المسببة فى التاريخ الذى ذكره يوسف نحاس فيما يلى. . ومن المهم أن نشير إلى أن وزير المالية فى ذلك الوقت كان هو الدكتور أحمد ماهر باشا] يتعارض وما اعتزمته هذه اللجنة، من غير أن يعرف له سبب معقول يبرره، فذهل الأعضاء وقدموا فى السابع من فبراير ١٩٣٩ استقالة مسببة لوزارة التجارة والصناعة ذيلت بالتوقيعات الآتية:

«فؤاد أباظة، عبدالحميد فتحى، ألفونس جريس، يوسف نحاس، مصطفى نصرت، عبدالحميد باظة، عبدالمجيد الرمالى، محمود الجمال، إبراهيم عامر، على يحيى، على شكرى خميس، عطا عفيفى، وامتنع الأعضاء الموظفون عن التوقيع طبعا».

«بذلت مساع متواصلة لحملنا على العدول عن الاستقالة وقدمت لنا معاذير ما أنزل الله بها من سلطان إلا أننا قبلناها، أما السبب الحقيقى فلا يمت بصلة للمصلحة العامة وإنى لأخجل من ذكره».

ربما يشاركنى القارئ الرغبة فى لوم يوسف نحاس على حرصه على عدم ذكر السبب.

(٣٦)

والحاصل بعد هذا كله أن يوسف نحاس يستطرد فى الباب الثالث

من مذكراته الذى خصصه لنقد التصرفات الحكومية إلى بلورة رأيه فى نقد تصرفات الحكومات مع الخبراء أعضاء اللجان الفنية:

«فى جميع هذه التصرفات ما يشعر القارئ بأن الحكومة لا ترى أى غضاضة عليها فى أن تقصى عن لجانها ثم تعيد إليها غير عابئة بكرامة الذين تدعوهم لمعاونتها فى شئون جسام تجد من المصلحة أن تستعين برجال العلم والعمل لتمحيص الرأى فيها».

□

وهو يستطرد من هذا المعنى إلى معنى آخر يتعلق بعدم تقدير جهود اللجان الفنية:

«أما عدم تقدير ما يؤديه أعضاء اللجان، أو بالأحرى عدم إبداء ما يفهم منه أن لعملهم تقديرا عند أولياء الأمر، فأبرز ما يدل عليه أنه إذا ما انتهت اللجنة من إتمام ما عهد إليها به، فلا يتلقى أعضاؤها فى أغلب الأحيان مكافأة أو رتبة أو وساما أو ما إلى ذلك حتى ولا كلمة شكر».

وهو يضرب على هذا المعنى المهم مثلاً صريحاً يرويه فيقول:

«سافرت البعثة الاقتصادية إلى إنجلترا عام ١٩٣٥ برئاسة الدكتور حافظ عفيفى باشا وعضوية طلعت حرب باشا، وصادق حنين باشا، ومحمد فرغلى بك، وأنا. ومعنا نخبة من الإخصائيين والسكرتاريين أذكر منهم حضرات: حسين بك فهمى، ويوسف بك ميلاد، والمرحوم أحمد بك سليم، وعلى محمد على علوبة، وأدت مهمتها بما أشادت

به الصحف البريطانية إشادة بالغة فى التقدير، حتى أنها وصفت تقرير البعثة بأن اللجان التى يدعونها فى انجلترا (سيلكت كوميسن) (اللجان المختارة الممتازة) لا تقدر على الإتيان بأحسن منه».

ويشير يوسف نحاس إلى أن هذا التقرير قد نشر فى المجلد الذى طبع عن جهود النقابة الزراعية المصرية العامة فى ثلاثين عاما.

ويستأنف يوسف نحاس رواية ما حدث مع هذا التقرير الممتاز!!:

«عدنا إلى مصر وقدمنا ذلك التقرير إلى الحكومة، وانتظرنا أسابيع فلم يرد منها حتى ما يشعر بتسلمه. تضايقنا من هذا الاستخفاف وذهبت إلى المغفور له توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الوزراء، وكانت الكلفة مرفوعة بيننا، فسألته عما إذا كان تقريرنا قد وصل فقال: إنه تقرير عظيم حقا، وإنى آسف كل الأسف لأن رئيس مكتبى لم يلفتنى إلى كتابة الشكر الواجب لكم، فأرجو يايوسف بك أن تتصل به وتضعا معا كتاب الشكر.. وقد كان.. وكتبت مع مدير المكتب شكرى وشكر زملائى ثم تسلمته بتوقيع الرئيس بعد مضى أيام.. فتأمل!!».

ويعود يوسف نحاس إلى تأمله فيقول:

«للمرء أن يتساءل عن علة المعاملة التى يعامل بها رجال الحكومة المحكومين عندنا حتى النخبة المختارة منهم ولا أظنها مألوفة عند غيرنا. العلة فى رأيى هى أن الموظفين، وهم فئة متعلمة فى أمة جل أفرادها أميون، يعدون أنفسهم أرفع منهم قدرا، فلا غرو أن يصطنعوا معهم

الغطرسة والشـموخ وقد ورثوهما من الإنجليـز وقبلهم من الأتراك أيام كانوا يحكمـون البلاد، ولا علاج لهذا العيب إلا أن ينتـشر نور العلم فى طبقات الشعب فيرافقه طبعا الشعور بالعزة والاعتداد بالكرامة».

هل لنا أن نعقب فنقول إن تشخيص يوسف نحـاس كان خاطئا فيما يبـدو من ظواهر الأمـور، وقد انتـشـر العلم ونوره، ولكن غطرسـة الموظفين الحكوميين فى معاملة المواطنين قد ازدادت وتضاعفت ولم تنته على نحو ما كان يوسف نحاس يأمل.

(٣٧)

ونستأنف قراءة ما يورده يوسف نحاس مقدما الوجه الآخر للصورة، حيث يقارن تجـربته فى مصر بتجـربة أخرى فى السودان، وهو يحكى قصة دالة فيقول:

«ولما كان الشىء بالشىء يذكر، فإنى شـهدت فى السودان عكس ما نجده فى مـصر. فالموظفـون هناك جد حريصيـن على كرامة الجمـهور واحتـرامه بـقدر مـا هم محـافظون على كرامـتهم هم أنفـسهم، فـلا يسمحون لرئيس مهما علا أن يمتهنهم».

«أبديت إعجـابى من هذه الظاهرة إلى حضـرة مدير مصلحـة البريد بالخـرطوم فى أول رحلة للبـعثـة عـام ١٩٣٥ لما تأثرت به من الأدب الرائع الذى يتحلى به موظفو البريد هناك فى معاملة كل فرد من الأفراد كبيـرا كان أو صغيرا، فـأجابنى إننا نتشدد فى ذلك كل التـشدد، وقد حوكم أمس أحد موظفينا أمام مجلس التأديب بتهمة أنه كان أمامه أناس

كثيرون يقوم بخدمتهم فخاطبه خادم واقف فى آخر الصف محتجا على طول انتظاره فـرد عليه الموظف: (ألم ترانى أعـمل بلا توقف.. انتظر دورك)، وقـد حكم عليـه باسـتـقطاع أيام من راتبـه. قلت: وهل فى جوابه ما يستوجب هذا العـقاب؟ قال: نعم.. لأنه كان يجب عليه أن يكون أكثر تأدبا فى الرد».

(٣٨)

ويحرص يوسـف نحاس فى مذكـراته على الاستطراد إلـى الحديث عن السـودان وأهل السـودان، وهـو يجـيـد وصف اعـتـداد الموظف السودانى بكرامته على الرغم من التزامه بحـسن معاملة الجمهور، وهو يقول فى هذا المعنى:

«وأما عن اعتـداد الموظفين السودانيين بكرامتـهم، فقد علمنا ونحن فى السودان سنة ١٩٣٥ أنه وقع اعـتداء على أحد الضباط الـسودانيين من رئيـسه البـريطانى، وكـان ملكيا، فـقابـله الضابط بضـرب مبـرح بالكرباج، ومـازال به حتى اختـبأ فى مكتـبه، ولما أحيل الـضابط إلى المحاكمة برأته المحكمة الـعسكرية لأنه، وهو يلبس الكسوة العسكرية، لا يجوز له أن يصبر على إهانة علنية فلا يدفع عن نفسه».

ويخرج يوسف نحاس من التخصيص إلى التعميم فيقول:

«السـودانى من جمـيع الطبقـات يذود عن كـرامتـه ويأبى الإهانة، وقامت لدى على ذلك براهين عدة أذكر منها أنه لما همت البعثة الأولى للسودان عام ١٩٣٥ بمبارحـة فندق (جراند أوتيل) عائدة إلى القاهرة،

أخذ فراشو الفندق فى حمل أمتعتنا للعربات المعدة لنقلها إلى محطة السكك الحديدية، فلاحظ أحدنا أن أولئك الفراشين يتباطئوون بعض الشىء فى عملهم وطلب إلى مدير الفندق أن ينتهرهم فأجابه: لو فعلت لتركوا الأمتعة فى محلها وانصرفوا. ثم خاطبهم بالحسنى فأنجزوا عملهم بسرعة مضاعفة».

«وفى آخر مرة زرت فيها السودان روى لى صديق مقيم فى الخرطوم الحادث المروع التالى: كان يجاور منزله صيدلى سورى شاب قوى البنية، حاد الطبع، وكثيرا ما حذره من عواقب شراسته التى لا يطيق السودانيين عليها صبرا، وكان آخر تحذير فى صبيحة اليوم الذى وقع فيه الحادث. فقد أراد أحدهم شراء عقار من العقاقير لكنه رفض الشراء بالثمن الذى طلبه الصيدلى منه، فتفوه بكلمات بذيئة ضد السودانيين سمعها شيخ جاوز الستين فقال للصيدلى: اشتم عميلك كما تشاء، لكن مالك وللسودانيين؟ فرد عليه متهورا: أنتم جميعا نساء وجبناء. فما إن قال ذلك حتى بادره الشيخ بطعنة مدية أردته قتيلا وحكم على القاتل بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات».

(٣٩)

ويجيد يوسف نحاس تصوير النتائج الطبيعية لتمتع السودانيين بمثل هذه الأخلاق حتى على مستوى العلاقة مع العسكريين البريطانيين فيقول:

«وفى الحرب الأخيرة التزم العسكريون البريطانيون فى السودان حسن السيرة على عكس سلوكهم فى مصر، وندر أن يعتدوا على الأهلين،

فإن فعل أحدهم لقى الجزاء الحق».

«مر فى إحدى القرى ثلاثة جنود بريطانيين أمام حفلة عرس مقامة فى أم درمان، فأرادوا أن يدخلوا الدار ليشهدوها فمنعهم صاحبها ، لأن التقاليد لا تسمح بأن يندس الغرباء فى هذه الحفلات المرحة التى يختلط فيها الجنسان من أهل العروسين، ووعدهم بأن يقيم لهم فى الليلة التالية حفلة بهيجة يحضرونها إذا شاءوا، فأبوا وأصروا على اقتحام الدار فقاومهم من فيها وقتلوهم، ثم ذهب رب البيت إلى المدير ليخبره بما كان، فتسلمت الحكومة الجثث ولم تجر تحقيقا فى الحادث ولا محاكمة».

«كذلك دخل ليلا جندى ثمل أحد المنازل كان يعرف فيه سيدة ظن أنها تقطنه وحدها، فلما أراد أن يعتدى على عفافها استصرخت أخاها وكان نائما فى غرفة مجاورة فانهال على رأس الجندى بهراوته فأرداه قتيلا. (وكفت [أى ألقت] الحكومة أيضا على هذا الحادث ماجور)».

«فإكرام الضيف والاعتداد بالكرامة صفتان يمتاز بهما بنوع خاص إخواننا السودانيون. . حياهم الله وبياهم!».

. . . .

وتتضمن المذكرات أيضا بعض لمحات من لمحات تعليقات سعد زغلول المحملة بالأدب والفكر:

«أراد أحد الوزراء أن يقرظ يوسف سابا باشا عند موته فقال: «إنه كان رجلاً نزيهاً»، فرد عليه سعد بلهجة الغضب: «هذه صفة سلبية لا يمتدح بها مثل سابا باشا».

الباب الرابع

يوميات محام

للدكتور محمود كامل

(١)

كان الدكتور محمود كامل قاصاً شهيراً، وكان يحرص فى مؤلفاته وكتاباته على أن يردف اسمه بلقب المحامى، وكانت له آثار أدبية كثيرة، وهو واحد من جيل المحامين الأدباء المفكرين الذين كانوا يتكلمون بالأدب ويترافعون بالفكر.

ولد فى العام السادس من القرن العشرين (١٩٠٦)، ودرس فى الزقازيق الثانوية، وتخرج فى كلية الحقوق عام ثمانية وعشرين (١٩٢٨)، وفى أثناء دراسته ظهرت مواهبه الأدبية فترجم بعض المسرحيات، وعمل بالمحاماة كما عمل فى بعض الوظائف الدولية. مارس الصحافة والأدب، وعمل فى «دار الهلال، وأنشأ مجلة «الجامعة» عام ثلاثين (١٩٣٠)، وهى أشهر الصحف التى أصدرها وكانت أسبوعية، وقد شاركه فى تحرير هذه المجلة إبراهيم المصرى، ومحمد أمين حسونة، ومعاوية نور، ونزيه مسعد، وإبراهيم ناجى، ومحمود عزت موسى، وحسن صبحى، واختير رئيسا لتحرير «اللطائف المصورة» (١٩٣٢)، وهو من رواد الصحافة الأدبية

المتخصصة فى نشر الإنتاج الأدبى، حيث أنشأ مجلة «العشر قصص» ومجلة «العشرين قصة».

من أعماله الروائية والقصصية: «المتمردون» و«بائع الأحلام» و«المجنونة».

ومن أعماله المسرحية: «الوحوش» وقد مثلتها فرقة يوسف وهبى على مسرح رمسيس، و«القاتل».

وكان له حضور بارز فى الأوساط الاجتماعية، وكان من أبرز الأعضاء فى نوادى الروتارى، وقد توفى عام ١٩٩٣.

(٢)

صدر كتاب «يوميات محام» للدكتور محمود كامل فى سلسلة «كتاب اليوم» فى يوليو ١٩٨٤، وقد رتبه مؤلفه على هيئة سنوات أو حوليات ما بين ١٩٢٥ و١٩٤٣، وقد توقف به قبل أكثر من أربعين عاما من تاريخ نشره، وكأنما كان هذا الكتاب قد طبع من قبل، ولست أدرى هل كان الكتاب قد طبع من قبل أو نشر على صورة فصول. ومع أن محمود كامل سمى كتابه يوميات فإنه لا يخصص مداخل للأيام محددة بتواريخها، وإنما يخصص المدخل للشهور مرتبة داخل السنوات المتوالية، وليست كل الشهور متاحة فى كل السنوات، وليس معنى هذا أنه كان من الأولى به أن يسميه شهريات أو سنويات، لكن الذى يسبق إلى الخاطر هو السؤال عن السر أو السبب الذى جعله يقتصر على هذه الشهور وهذه السنوات فحسب؟ ونحن نقدر له أنه

فعل هذا لأنه لم يلزم نفسه ما لا يلزم من أن يجد فى كل شهر وفى كل سنة ما يستلزم الحديث عنه فى مثل هذه اليوميات أو المذكرات، ومن الإنصاف أن نشير إلى أنه هو نفسه يقدم على هذا السؤال إجابة ربما تبدو غير شافية لأنه يذكر أهمية تلك السنوات، ولسنا نرى سببا واضحا ينزع الأهمية عن السنوات التى لم يذكرها، ومع هذا فلابد أن ننقل للقارئ وجهة نظر صاحب هذه اليوميات حيث يقول:

«شهدت الفترة بين عامى ١٩٢٥ و١٩٤٣ من تاريخ مصر - وهى التى تتعرض هذه اليوميات لبعض أحداثها - أكثر من تحول عظيم فى هذا التاريخ، ترك كل تحول منها أثرا عميقا فى مسار الحياة القضائية والاجتماعية والأدبية ولا يزال الجيل الحاضر يحس به ويعيشه. وكان للمحامين فى كل تحول إسهام ترك بصمته واضحة جلية».

□

ونحن نرى محمود كامل حريصا على أن يصنف ما كتبه فى هذه اليوميات تحت عنوان «المذكرات الشخصية»، وهو يصرح بهذه الفكرة فى وضوح مشيرا فى ذات الوقت إلى أنه لم ينشر ما سجله فى هذه المذكرات إلا بعد أن زال الحرج بمرور السنين :

«وبعد. . فهذه صفحات من مذكرات شخصية عما يتصل بعمل المحامى المصرى فى النهار والليل، وعن بعض الاهتمامات التى تتصل بهذا العمل من قريب أو بعيد، لم أنته إلى تقديمه للناس إلا بعدما أيقنت أن الزمن قد أسدل ستارا على الأشخاص والحوادث والأمكنة

التى أشارت إليها هذه المذكرات، ومع ذلك فقد تعمدت أن أشير إلى ما يمكن تعرفه من أولئك الأشخاص إشارة عابرة غامضة».

(٣)

لعل حديث محمود كامل عن فترة عمله معاونا للإدارة يمثل أبرز ملامح حديثه عن تجربته الذاتية وسط هذه الموضوعات الكثيرة التى حفلت بها يومياته التى نتدارسها، ومن زاوية أخرى فإن الدكتور محمود كامل يجيد تصوير الوضع الذى كان يتمتع به رجال الإدارة الذين آثروا وجاهة المناصب الحكومية الإدارية وجاهها على أن ينتظموا فى سلك العمل القضائى، أو بالمحاماة فى مدينة القاهرة، حيث يكثر الناس المهمون أصحاب المناصب الخطيرة دون أن يأخذ أى منهم حظه من وجاهة أصحاب المناصب الكبرى فى الأقاليم، لنقرأ هذا التصوير البديع الذى يقدم به محمود كامل حديثه عن بدايات عمله المبكر كمعاون للإدارة فى مديرية الغربية:

«... وقد توجهتُ إلى طنطا - عاصمة المديرية التى عينت فيها (الغربية) - لتلقى تعليمات المدير ومعرفة المركز الذى سألحق به. ولما سألت عن المدير - رئيسى الأعلى فى عملى الجديد - علمت أنه كان محاميا، ثم عين قاضيا، فرئيسا للنيابة، وبعد ذلك انتقل إلى وظائف الإدارة، لأن مظاهر الأبهة فيها والسطوة والنفوذ لا تتوافر للقاضى أو عضو النيابة».

«واطمأنت نفسى، إذ خيل إلىّ أننى سأعمل تحت إشراف زميل!».

«ووصلت طنطا فى الصباح، ثم توجهت مباشرة إلى سراى المديرية، وطلبت مقابلة المدير، ولما دخلت إلى غرفته الواسعة الفاخرة، حييته باحترام ثم جلست على المقعد الجلدى المجاور لمكتبه، وقدمت إليه الخطاب الذى أحمله من وزارة الداخلية موجها إليه، فلم يكد يلقى نظرة إليه حتى قطب جبينه والتفت إلىّ قائلا:

«أأنت المعاون الجديد الذى أرسلته الوزارة إلىّ؟».

«فاجبت : أجل».

«وكيف تجلس أمام الباشا المدير؟».

«وقبل أن أفكر فى الطريقة التى أصلح بها ذلك «الخطأ» الإدارى الذى ارتكبته فى بدء حياتى الحكومية، رفع المدير سماعة التليفون وطلب مدير الأمن، الذى لم تكد تنقضى ثوان حتى أقبل مرتديا ثوبه العسكرى، ثياب «عميد»، وهو رجل أشقر، متورد الوجه، قصير القامة، يبدو عليه أنه منحدر من أصل تركى قريب. وعكّر هدوء الغرفة صوت عال أحدثه دق كعب أحد حذائيه فى كعب الحذاء الآخر.. ثم تلاه صوت أجش يقول ويده ترتفع بالتحية العسكرية:

«أفندم ياسعادة الباشا».

«والقى إليه المدير ببعض تعليمات، تبينت أن الحاجة لم تكن تدعو - بسرعة - إلى استدعاء مدير الأمن بشأنها، وفهمت أن المدير إنما استدعاه ليفهمنى أن «الحكمدار» رغم أنه أكبر موظف عسكرى فى المديرية، ورغم أنه يتقاضى نحو ثمانين جنيها شهريا، فإنه لا يجرؤ

على الجلوس أمام «الباشا المدير»!».

«ووجدتنى مدفوعا إلى الوقوف.. فأسرع المدير وقال لى فى لهجة مَنْ يحاول الصفح: «إنكم جميعا فى حاجة إلى الصقل والتمرين، ومع ذلك فإننى سألحقك بمركز فيه نور وماء، هو مركز كفر الزيات».

«وغادرت غرفة المدير وأنا أسائل نفسى: «أتوجد مدن فى القطر المصرى يقضى ساكنوها ليلهم فى الظلام ونهارهم بلا ماء؟!».

□

هكذا يجيد محمود كامل تصوير المفارقة التى بدأ إدراكها فى ذلك الوقت، وهو الذى كان من أبناء المدن الكبيرة فحسب، ومن الطريف أن نقرأ فى رد رئيس الإدارة عليه تقريرا حاسما بأن القاهرة ليست من القطر المصرى!!:

«وكررت السؤال على «رئيس الإدارة» فى المديرية المختص بإعداد «استمارة» سفرى بالسكة الحديدية من طنطا إلى كفر الزيات، فابتسم ابتسامة ساخرة وسألنى: «أين ولدت يابنى؟»

«فأجبت: فى القاهرة.. فهز رأسه وقال: «القاهرة ليست من القطر المصرى. إن ثلاثة أرباع مدن هذا القطر لم تعرف النور الكهربائى بعد.. ولم تدخل إلى بيت من بيوتها حنفية ماء جار. إنك يجب أن تقبل كفك ظاهرا وباطنا، لأن مركز كفر الزيات جاء من نصيبك.. يكفى أنها على «الخط الطوالى».

«وخجلت أن أسأله ماذا يقصد بذلك، لكننى علمت بعد ذلك أنه يقصد أنها على خط السكة الحديدية الرئيسية التى تربط القاهرة بالإسكندرية، وليست على أحد الخطوط الفرعية، أو على إحدى السكك الحديدية «الضيقة» غير التابعة للدولة أو بعيدة إطلاقا عن أى طريق من طرق المواصلات، وإن وجود المدينة على «الخط الطوالى» من المزايا الجليلة التى يترنم موظفو الأقاليم بها».

(٤)

وليس هذا هو كل ما فى الموضوع من تصوير لمظاهر الوجاهة والسلطة عند حكام الأقاليم فى المديريات، فإن لهذه المظاهر بقية يحدثنا عنها محمود كامل فيقول:

«ولما وصلت إلى فناء سراى المديرية، لاحظت حركة غير عادية، فبعض السعاة يهبطون الدرج [مفسحين] الطريق، وجنود الشرطة الذين يقفون على باب سراى المديرية الخارجى كحرس يرفعون بنادقهم، ثم هبط المدير وقد تفتحت وردة حمراء كبيرة فى «عروة» سترته وركب سيارة فخمة فتح بابها «جاويش» وأغلقه خلفه ليسرع بالجلوس إلى جانب السائق».

«ولما اجتازت السيارة الباب الخارجى، دوى صوت الحرس عاليا «قره قول سلاح» مصحوبا بدق أيدى الجنود على البنادق! وعلمت بعد ذلك أن لدى المدير ثلاث سيارات إحداها بصفته رئيسا لمجلس المديرية، والأخرى بصفته رئيسا للمجلس البلدى، والثالثة بصفته

حاكما للإقليم!».

«ومر بخيالى إذ ذاك منظر هبوط مستشارى محكمة الاستئناف من عربات الترام فى ميدان باب الخلق، وسيرهم وسط جموع المتقاضين الحاشدة فى «قاعة الخطى المفقودة» بسراى المحكمة لا يحس بهم أحد بل ولا يعرفهم أحد. وفهمت لم يفضل رجال القضاء [هكذا يقول وكان أحرى به أن يقول بعض رجال القضاء ، لأننا نعرف من رجال القضاء مَنْ لا يقبل مثل هذه المناصب مهما كان إغراؤها] ترك منصات العدل لشغل تلك المناصب الإدارية فى الأقاليم».

«ووازنت بين الأيام التى كنا نجلس فيها نحن صغار المحامين إلى جانب الوزراء السابقين والحاملين لأسمى ألقاب الدولة ونياشينها فى غرفة المحامين دون فارق، وبين الطريقة الشاذة التى أفهمنى بها المديرأن هيبته الإدارية تحتم التحدث إليه وأنا واقف!».

□

وعلى عادته فى لزوم ما لا يلزم يختتم الدكتور محمود كامل هذه اليومية بما يلخص مغزاها وأثرها فى نفسه ويقول:

«فاضت نفسى ألما ،واغرورقت عيناى بالدموع».

(٥)

ومع أننا نفهم أن من حق صاحب هذه اليوميات أن يحدثنا عن نشأته وعن أسرته وعن والده بكل ما يريد من تفصيلات، فإنه يبدو أن

الدكتور محمود كامل، حبا فى التواضع أو إيثاراً له ، قد سلك طريقا آخر، وهو أن ينقل لنا هذه الحقائق والمعلومات عن مقال لكاتب آخر غيره، ولست أدرى هل أصاب فى هذا أم اخطأ، ومع تقديرى لحيائه وثنائى على هذا الحياء فإننى لا أستحسن من أحد بعده أن يفعل مثل هذا الذى فعله، فحن نرى هذا النص الذى ينقله محمود كامل مع كل ما فيه من مجاملة وتقدير وحب نصا يفتقد الروح التى كان صاحب اليوميات حريا أن يضفيها على مثل هذا النص.

ومع هذا فإن من واجبنا أن نطلع القارئ على هذا النص الذى أثبته محمود كامل فى مذكراته نقلا عن الكاتب الأستاذ توفيق حبيب الذى كان يحرر مقالاته بتوقيع «صحافى عجوز» وهو هنا يتحدث عن والد محمود كامل وقصة حياته ملخصا فيقول:

« . . . وكان محمد على كامل شابا تخرج فى المدارس حديثا، فأبى أن يقيد نفسه بخدمة الحكومة، وآثر العمل الحر، متأثرا بأقوال قاسم أمين وكتاباته فى «المؤيد».

ربما نتوقف هنا لنشير إلى أن مقالات قاسم أمين فى جريدة «المؤيد» لصاحبها على يوسف كانت تستهدف الإصلاح الاجتماعى فى جميع صوره، وإن كنا لأسباب تاريخية قد أصبحنا نظن أن هذه الكتابات قد اقتصرت على قضية المرأة:

«فأنشأ [أى محمد على كامل والد صاحب الذكريات] فى إحدى حارات شارع الموسكى مطبعة صغيرة، وبدأ عمله بجمع رسائل قاسم

أمين، ونشرها فى كتاب واحد صدره بمقدمة قال فيها: «ولما اطلعت على تلك المقالات المؤثرة وحقق لى المشاهد المحسوس أن حضرة كاتبها هو أحسن مَنْ وصف منا الداء ونبهنا إلى حقيقة الدواء، تمنيت أن لو جمعت مقالاته وطبعت فى كتاب على حدة تعميما لنفعها وتيسيرا لاقتنائها، تمنيت ذلك، ثم أخذت فى إنفاذ مشروع علمى تجارى، كان يتردد فى النفس من بضع سنين، ولكن لم يكن ليخرج - والحق أقول - من عالم التخيل والفكر إلى عالم الإجراء والفعل لولا اطلاعى على تلك الآراء السديدة والأقوال الحقة الصادقة، وخير الأقوال ما أرشد إلى النافع من الأعمال، وحيث كنت أول منتفع بأفكار ذلك العالم الفاضل المتوقد غيرة على مصلحة بلاده حالا واستقبالا، وقد آن لى أن أحقق بنفسى أمنيتى الأولى. فها أنا أقدم لك نبذ «أسباب ونتائج وأخلاق ومواعظ» مجموعة ومطبوعة على حدتها كما تحب وترضى».

(٦)

وحسب الرواية التى لم تُعرف إلا مما كتبه توفيق حبيب فقد كان والد محمود كامل بمثابة ناشر قاسم أمين الذى نشر له كتابه الأقل شهرة: «أسباب ونتائج» كما نشر له «تحرير المرأة»، وهو يثبت العبارات التى صدّر بها محمد على كامل كتاب «تحرير المرأة» لقاسم أمين:

«نشر محمد على كامل هذا الكتاب سنة ١٨٩٨ بوصف أنه «لفاضل مصرى، ولم يعرف الجمهور أنه لقاسم أمين إلا فى اليوم التالى لوفاته».

«وفى مطبعة الترقى الصغيرة لصاحبها محمد على كامل بجوار محل سوسمان الساعاتى نشرت الطبعة الأولى من كتاب «تحرير المرأة» فى سنة ١٨٩٩».

«وقد صدره ناشره محمد على كامل بالعبارة الآتية:

«الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد.. فإن البحث فيما عليه نساؤنا الآن من صفات وأخلاق وعوائد، وما يجب أن يكون عليه ذلك هو من أوجب الواجبات على كل من يحس حقيقة بالفرق بين العائلة وعندنا وعند غيرنا، أو بالفرق بين العدم والوجود، ويود أن يكون عضوا فى جسم أمة تحيا ، لأنها تعمل عمل الأحياء، وترتقى لأنها تفعل فعل المرتقين».

«ولو كانت معرفة أسباب تهدم بناء عائلتنا أو أمتنا، والوقوف على طرق إعادته بناء ثابتا مما يتعين على ذلك العضو الذى يجب أن يكون فى بلاده إنسانا حيا راقيا، فاطلاعه على كتاب «تحرير المرأة» الذى أنشره اليوم يفى ولاشك بجل حاجته».

«ولم يلبث محمد على كامل أن وسع دائرة أعماله ونقل «مطبعة الترقى» ومكتبتها من مكانهما الصغير إلى عمارة عريضة هدمت بعد ذلك وحلت محلها عمارة «أوزوردى بك عمر أفندى» فى شارع عبدالعزيز».

«وكانت مطبعة الترقى لثلاث وثلاثين سنة خلت أكبر وأكمل وأفخم مطبعة عصرية يديرها مصرى فى القطر المصرى».

«طبع فيها «سر تقدم الإنجليزالسكسونيين» للمرحوم فتحى زغلول، و«التربية الحديثة» لحسن توفيق الجداوى، ومقدمة إخوان الصفا وغيرهما».

«لكن الدهر الخئون والسوق الملعون، أبى أن يحقق آمال السيد محمد على كامل فخرج من المعمعة بخسارة ألوف من الجنيهات، و«شال عفشه» ورحل إلى مدينة الزقازيق وقضى شبابه ورجولته وكهولته مشتغلا بالمحاماة والمطالبة بمال الزبائن والأخلاء والمصاريف!».

«قالوا: العرق يمد لسابع جد.. وللوراثة مؤثراتها التى تعرفها جمعية «علم النفس» وقد علم الأستاذ محمد على كامل أولاده الحقوق، لكنهم أبوا ألا يكونوا أدباء ومحررين وأصحاب جرائد وناشرين كذلك».

«كان الأب محمد على كامل يعمل لإفادة أمته وخدمتها، أما الابن [يقصد محمود كامل] فيأبى إلا أن يثرى من الصحافة وأن يسترد الألوف التى غرمها أبوه ملايين، ويسحق شيوخ المحررين ويهزمهم».

....

ومن الطريف أن محمود كامل نشر هذا النص دون أن يعقب عليه بدفاع عن نفسه تجاه تهمة سحق شيوخ المحررين!

(٧)

يذكر الأستاذ محمود كامل، فى صراحة، أن غرضه من كتابه فى

المقام الأول هو إصلاح النظم القانونية والقضائية، وهو يشير في نزعة من التواضع أو الذوبان في المجموع، إلى أن هذا الهدف كان هدف كل مَنْ سبقوه من الكُتاب على حد تعبيره، وهو يضرب المثل ببعض الأعمال الأدبية العالمية التي تناولت ما تناوله:

«الغرض من نشر هذا الكتاب هو محاولة إصلاح بعض نظمنا القضائية وما يتصل بها من نظم إدارية وبوليسية».

«وهذه المحاولة قد قام بها الكُتاب منذ فجر التاريخ، في كل الأمم، وبكل اللغات».

«ويكفي أن أشير في هذه الكلمة إلى أن نظم أثينا القضائية قد نقدها «أريستوفان» نقدا لاذعا مرا عن طريق مسرحيته «الزنابير»، ونظم فرنسا القضائية في القرن الثامن عشر قد انتقدها «راسين» عن طريق مسرحيته «المترافعون» فلم يترك أحدا في عالم القضاء من قضاة ومحامين ومتقاضين إلا وجه إليه سخريته الأليمة. ولم تنج نفس هذه النظم القضائية الفرنسية في القرن التاسع عشر من مثل ذلك النقد، ولعل خير شاهد على ذلك ما نشره إميل زولا بعنوان «إني أتهم» في نقد القضاء العسكري الذي أدان الضابط دريفوس».

□

ثم يشير محمود كامل صراحة إلى إيمانه بأن نظمنا القضائية قد سارت بالفعل في طريق التقدم حيث يقول:

«وهذا النقد لما يجري خلف الستر في بعض أوساطنا القضائية لا

يتعارض مع عقيدتى الراسخة فى أن نظمنا القضائية قد تقدمت نحو الكمال تقدما يثير الإعجاب ويدعو إلى الزهو».

(٨)

وسرعان ما يستدرك صاحب الذكريات أنه لم يقتصر فى كتابه على هذا الهدف الذى قدم الحديث عنه، وإنما انفتحت كتاباته فى هذه اليوميات على مجالات الاهتمامات الفنية والأدبية التى هى فى رأيه من سمات الفترة التى تسجل اليوميات بعض ملامحها.

«كما أن هذه اليوميات قد ضمت إشارات - كلما استدعى المقام ذلك - إلى اهتمامات أدبية وفنية شغلت رجال القانون عامة والمحامين خاصة إلى جانب عملهم القضائى، وهذه الاهتمامات سمة مميزة من سمات الفترة التى تحاول هذه اليوميات تغطية بعض أحداثها».

(٩)

وفى هذا المقام فإن الدكتور محمود كامل يحرص على الإشارة إلى وجه الشبه بين ساحات المحاكم والسينما، وهو يستطرد إلى القول بأن ما يحدث فى ساحات المحاكم لا يقل غرابة عما يعرض فى السينما، وكنت أود لو أنه أضاف لفظ «بعض» إلى جملته حتى يكون تقريره أقرب إلى الصواب، فيقول:

«إنى أعتقد - مع الأستاذ شارل ليون كان الذى جمع مرافعات اليكسندر ميليران وكتب مقدمتها - أن العراك بين العواطف والأهواء والمصالح الذى هو أساس القضايا التى تعرض على المحاكم كل يوم

جدير بإثارة النفس كالعـراك الذى يحدث بين أبطال وبطلات القصص المعدة للقراءة، أو المآسى العصرية التى تقدمها شركات السينما، بل إن ما يحدث فى ساحات المحاكم لا يقل غـرابة عما يعرض على لوحات دور السينما».

هكذا يتحدد التـوجه الحاكم للأستـاذ محمود كامل فى تأليـفه لهذا الكتاب، ويبدو هذا التحديد فى وضوح تام بحيث إنه ليس بحاجة إلى أى تعقيب منا بعد كل هذا الوضوح.

(١٠)

ولا جدال فى أن الدكتور محمود كامل قد نجح فى أن يقدم فى هذا الكتاب أكثر من صورة بانورامية لأكثر من معترك، خاصه هو أو خاصه هو وزمـلاؤه، لكنه، لسـبب لست أدريه، يصـمم على أن يغلف هذا الحـــديث كله فى إطار مــن الحـديث عـن الظروف أو المناخــات أو الشخصيات المناظرة فى فرنسا، ومن المفـهوم بالطبع أن الثقافة الفرنسية التى كانت تطغى على رجـال القانون والمحاماة وقراءاتهم ومـراجعهم وأمثلتـهم كانت بمثـابة السبب وراء هذا الخلق، لكنـى مع هذا لا أجد هذا مسـوغا لسلوك الدكـتور محـمود كامل على هـذا النحو فى هذه اليوميـات أو هذه المذكرات، ومع أن مذكراته حافلة بكثيـر من الحقائق والظروف والتـفصـيلات حـول حيـاتنا المصـرية، فإنهـا حافلة أيضـا بدراسات كثيرة وموثقة عن رجـال القضاء الفرنسى فى مجالات الفنون والآداب والسلطة والشهرة، وهى دراسـات ممتعة، لكنها فيـما تعودناه وفيمـا توقعناه أو نتوقعه، تخـرج عن نطاق اليوميات، كمـا أنها تصبح

على اتساعـها وتعمقهـا محدودة القيـمة إذا ما نشدنا العـالمية لأنها لا تحدثنا على نحو ما هو متوقع عن الظروف المثيلة فى بريطانيا أو أمريكا أو ألمانيا أو غيرها من الحضارات المنتعشة فى ذلك الوقت.

وربما يجـدر بى أن أذكـر أن أجـد نظيراً لمحـمـود كـامل فى هذا الأسلوب الذى انتهـجه فى هذه اليومـيات، ويتمـثل هذا النظير فيـما انتهجه الأستاذ عبد الحليم الجنـدى فى كتابته عن أعلام الفقه الإسلامى من الإفراط فى الاستشهاد بأقطاب الحياة الفرنسية.

ومن العـجيب والطريـف أن بعض الصحـفيـين المصـريين - ومنهم الأستاذ حلمى سلام - كـانوا هم أيضا حريصين فى كتاباتهم السـياسية على تطعيم كـتاباتهم عن السيـاسة المصرية المعـاصرة بأمثلة كثـيرة من التاريخ الفرنسى الحديث والمعاصر.

ونحن نقدر ما تميـز به هؤلاء الثلاثة من اطلاع على الأدب الفرنسى والتاريخ الفرنسى، لكننا نظل على اعتـقادنا أن مثل هذا الاطلاع ينبغى أن يظل فى حـدود التمـثل العمـيق والفهم والتـأصيل والنـقد، لا أن يفرض نفسه ليكون بمثابة مرجع أو مؤشـر لكل ما يصادفه كاتب السيرة أو التجربة الذاتية.

(١١)

ولأننا معنيون - شأننا فى هذا شأن صـاحب هذه اليوميات - بكل ما من شـأنه أن يصلح نظامنا القـضائى، والأجـهزة المسـاعدة له، فـمن الواجب أن نتـأمل هذه الـدلالات المهـمـة التى تحـملهـا قـصـة طائر

«الكركدند» على نحو ما يرويها محـمود كامل، وهى القصة التى تدلنا على عراقـة سياسـة «تسديد الخانات» التى لا تزال كـثير من مـصالحنا وهيئاتنا تأخذ بها على مستوى الأوراق على الأقل:

«. . . «الإخـصـاص» هى أقـرب نقط شـرطة مـركـز الصف إلى «حلوان» ضاحية القاهرة العتيدة، لذلك فمن السهل أن أنتهز كل فرصة سانحة لأستقل قطار الضواحى إلى القاهرة».

«ليس العـمل متـعبـا هنا. . لاحظت فى «دفتـر الأحوال» أن عـدد الجنايات لايكاد يذكر، ولكننى لم أكد أبدأ عملى حـتى تبينت أن كثيرا من حوادث الحريق - خصوصا حـريق المحصولات الزراعية - يجب أن تقيد جنايات ضد مجهولين».

«وهمس «جاويش» عـجوز فى أذنى منذ بضعة أيام وأنا أقـيد إحدى الحوادث «جناية حـريق عمد ضـد مجهـول»!: يظهر أن حضـرتك ما سمعتش بالطير اللى اسمه «الكركدند؟»».

«لا. . ماله؟».

«ده طير أسـود مخالبـه ناشفة ومخـشبة. . ينزل ع الأفـران والمناقد المولعة ويرجع يطير والنار ماسكة فى مـخالبه وبعدين يحط على أجران الغلة والذرة والتبن تقيد فيها النار».

«عجيبة! شكله إيه؟».

«أنا ما شفتوش. . إنما اشتغلت فـى الصعيد مع واحد من حضرات

الضباط كانوا حيقدموه لمجلس تأديب من كتر جنايات الحريق العمد فى النقطة اللى كان فيهـا، وبصيت لقيته بيقيد كل الحـوادث اللى مافيهاش متـهم فى خانة «الـعوارض» باعتـبار أن «الكركـدند» هو المتسـبب فى الحريق».

«ذهبت إلى القاهرة يومئـذ، وبحثت فيما استطعت البـحث فيه عن قواميس عن ذلك الطيـر فلم أجد له أثرا. . وسألت قريبـا لى اشتغل مفتشا بيطريا فى معظم مـديريات الوجه القبلى وذكرت له ما اختص به ذلك الطير من الهبوط على المواد الملتهبة والتـصاق الشرر بمخلبه فسخر منى!».

(١٢)

هكذا تأكد بوحـمود كامل من أن هذا الطائر المزعوم يمثل شـخصية خيالية، لكنها (أى الشـخصية الخيالية) كانت كفـيلة بأن تغير مجريات الأمورعلى مستوى الأداء بأن تحول الواقعـة من «جناية» بكل ما تستتبعه من إجـراءات إلى «عارضـة» تكفل راحـة البال، ولـنقرأ هذا الفـهم البيروقراطى المجرب الكفيل بالتغلب على الواقع:

«ولما عدت إلى النقطة فى صباح اليوم التالى، استدعيت «الجاويش» العجوز وقلت له: «الكركدند ده مالوش وجود أبدا، أنت جبت الاسم ده منين؟»».

«قال: «مـوجود والا مش موجـود مش مهم يا«حضـرة المعاون». . مادام مافيش متهم مضبـوط والمجنى عليه ما بيتهمش حد. . إيه الداعى

نقيد الحادثة ضد مجهول وتتحسب علينا جناية.. ونخطر المركز والمديرية والنيابة.. ونملأ استمارات.. ويكلفونا بالبحث عن المتهم المجهول.. ويدوشوا دماغنا كل يوم والثانى باستعجالات: فين المتهم؟ إزاى ما اهتديتوش له؟ تحروا م العمد والمشايخ، وآخر السنة يتحط فى التقرير السرى اللى يترفع للمديرية عدد جنايات النقطة وحضرتك عارف إن كل ما كثرت الجنايات كل ما فهموا فى المديرية إن النقطة مهملة فى المحافظة على الأمن، «الكركدند» يريحنا من دوشة الدماغ دى كلها!».

....

ثم يعقب محمود كامل برؤيته، حاصرا لهذه الرؤية فى إطار ضيق: هو نطاق للتفكير الناقد للمظهر فحسب:

«إن إرهاق هؤلاء الضباط بالعمل وتشعب مسئولياتهم وفهم رؤسائهم الخاطئ لمهمتهم وضآلة مرتباتهم، كل ذلك يدفعهم دفعا إلى السير فى طريق شائك».

«الحالة تدعو إلى إصلاح شامل.. حاسم.. سريع».

«أكاد أختنق!».

(١٣)

ونظرا لأن هذا الكتاب يقدم صورة شرائح من شرائح العمل القضائى، فقد حرص صاحبه على أن يصور فيه بعض ملامح السلوك

المهنى لرجال القانون على اختلاف طوائفهم، ونحن نعرف أن القضاء المصرى كان يضم القضاء الأهلى إلى جوار القضاء الشرعى والقضاء المختلط، وقد تعرض الأستاذ محمود كامل فى كتابه لقضية مهمة لم تتناولها الأقلام كثيرا، وهى مدى الجفاء الذى كان خريجو الحقوق حريصين على إبدائه تجاه القضاة الشرعيين، ومع أن لرجال القانون المدنيين من أمثال صاحب هذه اليوميات بعض العذر الظاهر فى هذا التحامل فإنى أعتقد أنهم كانوا يبالغون فى ظلم هؤلاء القضاة الشرعيين، وقد تكرس هذا حين ضم القضاءان معا وأخرت درجات وترقيات القضاة الشرعيين بصورة سافرة جعلت «الحقوقى» يسبق زميله «الشرعى» بسنوات طوال فى المكانة البروتوكولية والوظيفية، على أنه مع مرور الزمن واندماج الجميع تحت مظلة واحدة، كادت مثل هذه النعرات أن تختفى.

وسنقرأ هذه القصة التى يقدمها محمود كامل ونرى فيها نموذجا فجا يعبر عن هذه العقلية، فى التعامل مع الأخطاء المهنية أو الاجتماعية، وكأن مثل هذا الخطأ لا يأتى إلا من القضاة الشرعيين ولكونهم شرعيين فحسب، وهو نوع من أنواع الحيف والتعسف استمتع به أمثال محمود كامل [واستمرأوه] دون أن يجدوا مَنْ يردهم عنه.

ومن العجيب، على ما تنبئنا القصة التى يوردها صاحب هذه اليوميات، أن المحكمة الشرعية كانت أكثر راديكالية فى نظرتها إلى الفرمانات الشاهانية(!!) والبراءات السلطانية(!!) والخطوط الهمايونية(!!) وقالت فى وصفها فى الحكم إنها - أى هذه الفرمانات -

يجب أن تدفن فى التراب.

هذا عن الشق القضائى ـ الاجتماعى فى القصة التى يوردها محمود كامل فى نهاية كتابه، أما الشق التشريعى ـ القضائى فيتعلق بما لا نزال نعانى منه من تعارض بعض أحكام القضاء مع بعضها، ومن إيقاف إصدار بعض الأحكام القضائية.

وعلى الرغم من أن القضاء الشرعى تم إلغاؤه فإن مشكلة مشابهة لا تزال تثور الآن فيما يتعلق بالقضاء الإدارى وأحكامه على سبيل المثال.

ومن المهم أن نتأمل الصورة على نحو ما يرويها صاحب المذكرات دون أن ننشغل عن تفصيلاتها القضائية بكون المتقاضين فيها من اليهود(!!)

ولنقرأ ما يرويه محمود كامل:

«... المحاكم الشرعية ـ وهى المحاكم التى تفصل فى قضايا الأحوال الشخصية بين المصريين المسلمين إذا اختلفت ديانات الخصوم، شديدة الغيرة على الاختصاص المحدود الضيق الذى بقى لها. وهذه الغيرة تشتد كلما تذكر قضاتها أنها كانت المحاكم الوحيدة فى مصر قبل إنشاء«المحاكم الأهلية»، فكانت إذ ذاك تفصل فى القضايا الجنائية والمدنية والتجارية إلى جانب قضايا الأحوال الشخصية، فلما أنشئت «المحاكم الأهلية» لم يبق للمحاكم الشرعية إلا الأحوال الشخصية، لذلك يستعمل بعض قضاتها أسلوبا حادا فى الرد على قضاة المحاكم الأهلية الذين يحكمون بإيقاف تنفيذ أحكام يصدرها أولئك القضاة الشرعيون.. أحيانا».

(١٤)

هكذا يقدم محمود كامل لما يريد أن يورده من ذكرياته ثم يبدأ فى تلخيص القضية موضوع العبرة فيقول:

«الموكل إسرائيلى ربانى.. والخصم إسرائيلية ربانية.. ولطائفة الإسرائيليين الربانيين المصريين مجلس أعلى معترف باختصاصه بالفصل فى قضايا الأحوال الشخصية التى بين خصوم يدينون بدين الطائفة، ويرجع ذلك الاختصاص إلى الأوامر العالية الصادرة من الدولة العثمانية - أيام كانت مصر جزءا منها - وهى الأوامر التى تعتبر ملحقة بمعاهدة باريس المعقودة سنة ١٨٥٦، والتى تنظم طريقة التقاضى فى وسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للعثمانيين - كالمصريين إذ ذاك - غير المسلمين. وموضوع القضية أن الموكل وزوجته اتفقا على الطلاق أمام المجلس الملى الخاص بطائفتهم، كما اتفقا على أن ينفرد الزوج بحضانة طفلهما ووقع الاثنان ذلك الاتفاق وصدر من المجلس الملى.. أى محكمة الحاخامخانة».

«ولكن الزوجة رأت بعد ذلك أن تحاول الالتجاء إلى المحاكم الشرعية فرفعت دعوى تطلب فيها ضم الطفل إليها، وحكم بذلك، فلم يجد الزوج وسيلة إلا أن يوكلنى فى رفع دعوى أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر الأهلية لإيقاف تنفيذ ذلك الحكم الشرعى، وقد قضى فعلا بإيقاف تنفيذ الحكم الشرعى باعتبار أنه صدر من محكمة غير مختصة بإصداره».

«وكنت فى تلك الأثناء قد استأنفت الحكم الشرعى الصادر بحضانة الزوجة المطلقة علنى أصل إلى إقناع محكمة ثانى درجة الشرعية بعدم اختصاص القضاء الشرعى بالفصل فى قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بالمصريين غير المسلمين المتحدى الملة، وقدمت بين المستندات التى قدمتها إلى محكمة الاستئناف الشرعية صورة من الحكم الذى أصدره قاضى الأمور المستعجلة الأهلى بإيقاف تنفيذ الحكم الشرعى الابتدائى الصادر بالحضانة للأب».

(١٥)

هكذا أصبح الموقف بفضل المحامى، الذى هو صاحب المذكرات، متمثلاً فى حكمين متعارضين: حكم المحكمة الشرعية لصالح الزوجة، وحكم المحكمة الأهلية لصالح الزوج.. ومن العجيب أن محكمتى الاستئناف الشرعية والأهلية قد أيدت كل منهما حكم أول درجة فى مجاليهما:

«ولكن محكمة الاستئناف الشرعية قضت برفض الاستئناف وتأييد الحكم الشرعى الابتدائى، وعدم قبول الدفوع التى قدمتها بعدم اختصاص القضاء الشرعى بنظر القضية أصلا».. [وأشارت فى الحكم إلى أن] محامى المستأنف [أى محمود كامل نفسه] قدم هذه الصورة ليتحدى بها المحكمة ويبين لها أن الحكم المستأنف أصبح عديم الفائدة لأنه صدر حكم بإيقاف تنفيذه».

«وهذا التحدى لم يخطر لى ببال إطلاقا!».

«وذكرت [أى المحكمة] عن ارتباط مصر - باعتبارها جزءا من أجزاء الدولة العثمانية إلى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ - بجميع المعاهدات التى ترتبط تلك الدولة بها [أنه] لا معنى للتمسك بالفرمانات الشاهانية والبراءات السلطانية والخطوط الهمايونية إلى غير ذلك من الأوراق البالية التى يجب أن تدفن فى التراب!».

«ولا أدرى ماذا كان يضير المعنى لو أن المحكمة حذفت الجملة الأخيرة وهى«التى يجب أن تدفن فى التراب» عند الكلام على معاهدات وتشريعات ظلت سارية منذ سنة ١٨٥٦؟».

«ووصفت حكم قاضى الأمور المستعجلة بالمحاكم الأهلية بأنه: فضلا عن اشتماله على أخطاء كثيرة، ركيك الكلام، ردىء العبارة، طويل، ممل، مضطرب، متناقض، ثم انتهت المحكمة بأن قالت: «يخيل إلينا أن هذا الحكم لا يصدر من قاض!».

«ولما استأنفت الزوجة المطلقة الحكم الصادر ضدها من قاضى الأمور المستعجلة تعمدت أن أقدم صورة من ذلك الاستئناف الشرعى إلى محكمة ثانى درجة الأهلية، لكن هذه المحكمة اكتفت بتأييد الحكم الأهلى دون أن ترد بكلمة واحدة على مهاجمة المحكمة الشرعية للقاضى الأهلى».

«وظلت حضانة الطفل لأبيه طبقا لما قضت به محكمة الحاخامخانة».

. . . .

على هذا النحو يقدم محمود كامل القصة دون أن يشير إلى رأيه هو فى القضية أو فى قضايا الحضانة على وجه العموم، وربما أن مثل هذه الإشارة تخرج عن إطار حديثه، لكننا لا نستطيع إلا أن نقارن بينه وبين صليب سامى باشا فى ذكرياته عن القضايا التى ترافع فيها حين يذكر وجه مرافعته ثم يردفه بما يعتقد أنه الحق أو الأحق.

(١٦)

وربما كان من الأهمية لتاريخنا الاجتماعى والقضائى أن نقرأ ما ترويه هذه اليوميات عن قضية شهيرة فى ذلك الوقت وهى «قضية أولاد الذوات» حيث نرى إحدى المفارقات التى كان محمود كامل يجيد تقديمها.

ويبدو من الطريقة التى يعرض بها محمود كامل قصة هذه القضية التى كان موكلا فيها أنه، هو وليس غيره، كان بمثابة السبب فى عدم اقتناع المحكمة برأيه، ومع هذا فإنه يؤثر فى روايته للقصة أن يلعب دور الشهيد والمظلوم، وهو يتعمد أن يصور المشكلة فى استخدامه للمصطلحات المسرحية بألفاظها الأجنبية، وليس هذا بالعذر المقبول، كما أنه ليس بالسبب الذى يجعله يصل إلى الاستنتاج الذى وصل إليه:

«نوع جديد من القضايا يرجع الفضل فى تكليفى به - دون غيرى من المحامين الذين برزت أسماؤهم فى عالم المحاماة - إلى اشتغالى بالصحافة والأدب المسرحى».

«صدر اليوم الحكم فى القضية التى سمتها الصحف والمجلات «قضية أولاد الذوات»، وهى قضية تعويض كلفنى أحد الشبان من أثرياء الوجه البحرى برفعها على الأستاذ يوسف وهبى مدير فرقة رمسيس.. [وهى] الفرقة التى لعبت مسرحيتى «الوحش» عندما كنت طالبا فى كلية الحقوق، وأساس التعويض أن موكلى كان قد قدم مسرحية مصرية ألفها إلى مدير تلك الفرقة ليقرأها ويتبين صلاحيتها لتمثيلها، فأعطاه إيصالا بتسلمها، ثم أعادها إليه بعد أن استبقاها نحو شهر باعتبار أنها لا تصلح لفرقته، وبعد ذلك فوجئ الموكل برؤية مسرحية مصرية باسم «أولاد الذوات» تمثل على مسرح تلك الفرقة نسب تأليفها إلى مدير الفرقة نفسه، وادعى الموكل أنها منقولة - مع تحريف بسيط - عن مسرحيته».

«لقد شعرت منذ بدأت المرافعة فى هذه القضية عن المدعى أن موكلى لن يقضى له بالتعويض الذى يطلبه، فإننى بدأت المرافعة بالإشارة إلى أن القانون المدنى المصرى وإن نص على حقوق المؤلفين، فإنه أشار إلى أن هذه الحقوق سيصدر بشأنها قانون خاص لم يصدر بعد.. وأن تعويض المؤلفين عن اغتصاب حقوقهم الأدبية قد ترك تقريره للقواعد العامة، وأن الحكم الذى سيصدر فى هذه القضية سيقرر مبدأ يحمى حقوق المؤلفين المصريين وهى حماية مكفولة بنصوص القوانين والمعاهدات لمؤلفى سائر الدول الأخرى.. ثم تطرقت إلى موضوع القضية فقلت: «إن أول نظرة تلقونها حضراتكم على نسختى المسرحيتين المودعتين فى ملف القضية تدلكم على أن «العقدة» فى المسرحيتين واحدة، و«التنسيق المسرحى» واحد، و«حشد

الشخـصيـات» واحد، بل حـتى دخول الممـثلين من «الكواليس» إلى المسرح وخروجهم منه متشابهان فى المسرحيتين».

وهنا يردف محمود كامل بقوله:

«وكنت أستخدم فى كل هذه التعبـيرات الفنية نفس الألفاظ الأجنبية فلم أشعر إلا ورئيس الدائرة يسألنى فى صوت هامس: «لم لا تستعمل ألفاظا عربية فى التعبير عما تريد وأنت تترافع أمام محكمة مصرية؟».

«فـجفلت.. كـدت أجـيب بأننى حتى لو تـرجمت تلك الألفـاظ الأجنبية إلى ما يقـابلها فى اللغة العربية فإننى لن أكون أكـثر وضوحا، لأنه يكفى أن يكون الشـخص متتـبعا لأخـبار المسرح فى مـصر أو فى الخارج ومهتما ولو اهتماما سطحيا بالأدب المسرحى لكى يفهم المقصود بتلك التعبيرات.. لكننى فضلت أن أترفق فى التـعبير فقلت: «إن مصر حديثـة عهـد بفنون المسرح.. وقـد انتقلت هذه التـعبـيرات بألفـاظها الأجنبية إلى الأوساط المسرحية عندنا فاستعملناها كما هى».

«فقال لى الرئيس بحدة: «لكننى لم أشتغل بالمسائل المسرحية؟».

«إن هذه الألفاظ الأجنبية تظهر كـما هى فى الإعلانات التى تنشرها الفرق التمثيلية المصرية عن مسرحياتها».

«لا أقرأ هذه الإعلانات لأننى لا أتردد على المسارح!».

«ولم أجـد إذ ذاك خـيرا مـن أن أطلب حجـز القـضـيـة للحكم، وإعطائى أجلا لكتابة مذكرة».

(١٧)

ونصل مع محمود كامل إلى يوم صدور الحكم فنرى المحكمة على خلاف ما أراد محمود كامل أن يصورها تصدر حكما متزنا أقرب إلى الحقيقة الأدبية التى نعرفها جميعا:

«وصدر الحكم برفض الدعوى، ولما اطلعت على حيثياته وجدت المحكمة قد قارنت موضوعى المسرحيتين ثم انتهت إلى القول: «الفرق بين الروايتين ظاهر ملموس، وإن اتفقت الروايتان فى التحدث عن زوجة أجنبية وهربها مع عشيقها، على أنه لا يمكن أن تخلو رواية من الاتفاق مع رواية أخرى فى بعض النقاط، فمثلا لا يمكن أن تخلو رواية من عشيقين ومن مكان يأويهما أو يستتران فيه، ومن كلمات حلوة معسولة يتبادلها العشيقان، ومن ساعات ألم وشقاء تمر بهما وأوقات صفاء وهناء ينعمان بها، ومن مراقب يعكر عليهما جو السعادة، أما النواحى الفنية الخاصة بالعقدة والتنسيق المسرحى وتلوين شخصيات المسرحيتين وحشدهما فلم تتعرض له المحكمة».

□

وهنا يصل محمود كامل إلى تقديم ما يرى أنه بمثابة المغزى فى هذه القصة فى رأيه، ولست أستطيع أن أوافقه على ما وصل إليه من استنتاج لسبب بسيط، وهو أنه كان بوسعه كمحام أن يطلب من المحكمة انتداب خبير لمثل هذه الأمور التى يراها خارجة عن علم المحكمة على نحو ما يصور، وقد كفل القانون مثل هذا الالتجاء إلى

الخبراء. . لكن محمود كامل فيما يرويه آثر أن يلتف حول الموضوع وأن يتصوره، ولو إلى حين، فى صورة أخرى تجلت فى قوله:

«إن من التعنت أن يتطلب الخصوم - فى مثل هذه القضية الفنية - أن يكون قضاتهم من المشتغلين بالتمثيل على المسرح، أو التأليف له، أو نقد أدبه، لكن. . أيمكن أن يفصل فى مثل هذه القضايا قاض ليس حتى من هواة المسرح أو المترددين عليه، أو المتتبعين لأخباره؟!».

(١٨)

ومن الصور الدقيقة التى يصور بها محمود كامل بعض عمله المبكر فى سلك الإدارة تلك القصة التى يرويها فى يومياته معترفا فيها بإحساسه بالذنب أمام ضميره، ولابد لنا أن نثنى على قدرته على تقديم هذه الصورة دقيقة التفاصيل التى يروى بها كيف وقع هو نفسه فى محظور إهمال إنسانية وآدمية فتاتين دون أن ينتبه إلى حدود الأذى الذى سببه لهاتين الفتاتين، وهو يتحدث عن عمله كموظف للإدارة فى أحد أقسام البوليس حديثا حافلا بالقنوط والضجر من هذه الوظيفة، حتى يصل إلى قوله:

«. . . كل يوم ينقضى علىّ فى عملى الجديد يزيدنى خوفا من الجو الذى يحيط بى. . منذ ثلاثة أسابيع توجهت كعادتى فى الصباح إلى المركز فتقدم إلىّ «الجاويش النوبتجى» واستأذننى فى أن يعرض علىّ «أنفار الحجز»، و هذا التعبير البوليسى يقصد به الأشخاص الذين قُبض عليهم فى أثناء الليل وأودعوا فناء المركز انتظارا لحضور المحققين فى

الصباح، ولم تقيد أسماؤهم فى دفتر السجن».

«ولشد ما دهشت عندما وجدت أمامى فتاتين كادتا تتجردان من ثيابهما وقد تهدل شعرهما، وسالت الأصباغ على وجهيهما، ومع ذلك كانتا لا تزالان تبدوان فى ميعة الصبا وفتنة الشباب!».

«سألت: «ماذا أتى بهاتين الفتاتين إلى المركز ليلا؟ فأجابنى «الجاويش» فى هدوء وهو ينظر إلى الأرض حياء من منظر الفتاتين العاريتين، كأنه يطلب إلىّ أن أجاريه فى ذلك الخجل وقد أخذ بصرى يحدق بهما: «جاءتا من طنطا بعد منتصف الليل فى سيارة مع اثنين من سائقى سيارات الأجرة يظهر أنهما عشيقاهما، وكانتا تغنيان بصوت عال أثناء مرور السيارة أمام المركز، فلما استوقفهما «الديدبان» الواقف بباب المركز وطلب إليهما عدم الصياح، اتضح أنهما ثملتان، فحجزهما إلى حين قدوم حضرتك».

«وما هى الجريمة فى أن يمر شخص ثمل بسيارة أمام باب المركز؟».

«لم يرق هذا السؤال فى نظر زميلى إسكندر أفندى معاون الإدارة القديم الجالس إلى جانبى فى نفس الغرفة، الذى انقضى عليه فى نفس العمل نحو خمسة وعشرين عاما فقال لى بصوت هامس: «اتركهما فى الحجز إلى الظهر، ثم اطلق سراحهما بعد تحرير مذكرة فى «دفتر الأحوال».

«نفذت هذه النصيحة، فكلفت «الجاويش» بإعادتهما إلى الحجز، وبينما هو يعود بهما، أخذ يهز مجموعة المفاتيح الضخمة التى عهد

بها إليـه فى المساء، ومن بينها مفـتاح باب سجن المركز، فـارتفع منها رنين كئيب، لم يكن «الجاويش» العـجوز يملك أن يسجن أحدا أو أن يخرج أحدا من السجن، لكن وجود مفتاح السجن فى يده كان كل ما يتمـتع به من السلطة أثناء نوبة الليل، كـان عليه أن يسلم المفـاتيح إلى «نوبتجى» النهار، فلم يجد وسـيلة لإعلان تلك السلطة إلا بهز المفاتيح وإطلاق جلجلتها تدوى فى أرجاء الغرفة!».

«تناولت طعـام الفطور فى المكـتب، وانتهـيت من قـراءة صـحف الصباح، ثم فوجـئت ببرقية من شقيقى - وهو يدرس الحقـوق بجامعة «مونبليـيه» بفرنسا - ينبـئنى فيها بـأنه وصل إلى الإسكندرية ويحدد لى القطار الذى يقله إلى القاهرة، وكـان قد انقضى أكثـر من عام لم أره فـيه، أسـرعت إلى المأمـور ورجوته أن يصـرح لى بإجـازة ثلاثة أيام لأصحب شقيقى من كفر الزيات إلى القاهرة، أقضى معه تلك الإجازة فصـرح لى بها، وسافرت إلى القـاهرة، ولما عدت بعد انقـضاء الأيام الثلاثة استدعـيت - مصادفة - للتحدث فى التليـفون، وهو بغرفة تطل على فناء المركز، ولشـد ما ذهلت عندما وجـدت فتاة رثة شبـه عارية شاحـبة اللون، تـتقدم إلىّ مـتهـالكة وتحاول تقـبيل يدى وهى تـقول منتحـبة: «أرجـوك ياسيـدى أن تسمح لى بالذهاب إلى طنطا لتـغيـير ملابسى، أرسل معى جنديا إذا شئت لتضمن عودتى».

«فسألتها: من أنت؟».

«وعندئذ تقـدم الجندى المكلف بحراسة الحـجز وقـال: «هاتان هما الفتاتان المحجوزتان «على ذمتك» ياحضرة المعاون».

«وارتعدت!».

«لقد ظلت الفتاتان ملقى بهما فى «الحجز» لأننى أمرت بذلك، ولم يكلف أحد نفسه مئونة البت فى أمرهما أثناء غيبتى، ما الذى يدعو إلى العجلة! لم لا تُنتظر أوبتى!».

(١٩)

ثم يصل صاحب اليوميات إلى رواية بقية القصة بما تتضمنه من تصرفات إدارية - بوليسية تكفل تصحيح الخطأ الذى وقع هو فيه بخطأ أكبر منه، فهذا هو المأمور يحل المشكلة التى حدثت نتيجة سفر محمود كامل نفسه وتأخر البت فى أمر الفتاتين إلى حين عودته بأن يبعث بإشارة شكلية إلى قسم طنطا للتحرى، وبأن يأمر بتحرير محضر ضد الفتاتين.. إلخ.

وهكذا تم التصرف فى الشكاوى الكثيرة المحولة من مكتب النائب العام.

يروى محمود كامل كل هذا بالتفصيل الذى نطالعه، ثم يعترف بكل صراحة بأن ضميره متعب!!:

«ولما عدت إلى مكتبى وجدت «كاتب الضبط» يضع أمامى عددا من البرقيات والشكاوى موجهة من أحد كبار المحامين بالقاهرة إلى النائب العام بالوكالة عن صاحبة أحد الملاهى فى طنطا تتهم فيه مركز كفر الزيات بحبس فتاتين من اللاتى يعملن عندها بدون وجه حق!».

«وقد اتخذت تلك الشكاوى طريقها العادى من مكتب النائب العام إلى رئيس نيابة طنطا، إلى وكيل نيابة كفر الزيات».

«هرولت إلى غرفة المأمور لأخبره بما حدث، وتهدج صوتى ينبئ عن اضطرابى، فابتسم ابتسامة ساخرة ثم قال لى وهو يشعل سيجارته: «ما الذى يخيفك إلى هذا الحد؟»».

«فأجبت: إن الواقعة المنسوبة إلى الفتاتين لا تعدو - إذا صحت - مخالفة إقلاق راحة السكان، وهى لا يجوز فيها الحبس الاحتياطى إطلاقا، فكيف نبرر تركهما فى «الحجز» أربعة أيام؟».

«فأرسل ضحكة قصيرة ثم رفع السماعة وأملى على عامل التليفون إشارة إلى قسم طنطا - وهو القسم الذى يقع فيه ملهى مقدمة الشكوى - ذكر فيها اسم الفتاتين وأنهما محجوزتان فى المركز للتحرى عنهما، وطلب إفادته عما إذا كانتا مطلوبتين لأمر يهم شرطة المنطقة التى تعملان فيها أم لا».

«وفهمت الغرض من تلك الإشارة، فإن لائحة المتشردين والمشبوهين تبيح للشرطة سلطة واسعة فى القبض على الأشخاص والتحرى من محال إقامتهم أو عملهم عما إذا كانت هناك تهم منسوبة إليهم، أو عما إذا كانت السلطات البوليسية التى يتبعونها تتولى البحث عنهم. وتناسينا - كلانا - أن هذه اللائحة لا تنطبق على النساء، واثقين من أن الجهة التى أرسلت إليها الإشارة سوف تتولى الرد على كل حال!».

«ولما انتـهى من إمـلاء الإشارة، دق الجـرس الموضوع عـلى مكتبـه واستدعى «الصـول» الذى كان يعاوننى فى تحقـيق الحوادث الجنائية فى البندر، وكلفه بتحرير محضـر ضد الفتاتين، وسؤال الجندى الذى كان معينا لحراسة باب المركز فى ليلة القبض عليهما».

«وبعد دقائق كان المحضر الذى حرره الصول يثبت فى دفتر الأحوال وأمامه رقم جنحة على أساس أن الفتاتين اعتدتا على الجندى أثناء تأدية وظيفتـه، وأرسلتا إلى النيابة مقبوضـا عليهما، فأفرجت عنهـما بكفالة وقدمتها للمحاكمة».

«واليوم علمت أن مـحكمة الجنح قد قـضت بإدانتهمـا وتغريم كل منهما خمسة جنيهات».

«أما سيل البرقـيات والشكاوى والاحتجاجات التى أرسـلها محامى الفتاتين، فـإن النظام الجارى عليه العمل يكتـفى بأن يذكر على هامش كل منها هذه الكلمات:

«تحـرر عن هذه الواقعـة محـضر جنحـة برقم... ثم تنتـهى تلك الشكاوى جميعها بالحفظ».

□

ويصل محمود كامل فى نهاية هـذه القصة إلى أن يبلور اعتقاده فى جملة قصيرة جدا لكنها تحمل كل القوة التعبيرية والأخلاقية:

«ضميرى متعب!».

ولا يقف محمود كامل فى هذه اليوميات التى يتضمنها هذا الكتاب عند حدود الفترة التى عمل فيها كمحام، أو كمعاون للإدارة لكنه يستبق هذه الفترة إلى ذكرياته عن فترة تكوينه كطالب فى كلية الحقوق، وهو يتحدث عن هواياته المبكرة للمسرح والكتابة، وكيف قاده شغفه بهذه الهواية إلى أن يسعى ويسعى حتى مثلت له مسرحية من تأليفه وهو لا يزال طالبا. وقد ضمنها بعض عبارات الحب التى توجه إلى شخصية شبيهة به هو نفسه، كما ضمنها نقدا مباشرا لعميد كليته.

فلنقرأ هذا المشهد المركب من مواقف متباينة يتحمل صاحب المذكرات العبء فيها كلها وحده:

«. . . انتهيت إلى قرار. . لم لا أجرى على لسان ممثلة مرموقة تثير الإعجاب كلمات حب أضعها لكى توجهها إلى شخصية خيالية أرسمها أنا وأتعمد ان أجعلها أقرب الشخصيات إلىّ وأكثرها انطباقا علىّ!».

«كتبت مسرحية مصرية فى أربعة فصول سميتها «الوحوش» وجعلت بطلها طالبا فى كلية الحقوق، وقدمتها إلى نفس الفرقة الكبيرة فرقة رمسيس التى تزوجت إحدى ممثلاتها المرموقات زميلنا الوسيم، ورجوت مدير الفرقة أن يعهد بدور البطلة، وهو دور الفتاة التى تحب طالب الحقوق فى المسرحية، إلى نفس تلك الممثلة!».

«ولما بدأت أحضر التجارب التى أجرتها الفرقة على المسرحية،

وأستمع إلى كلمات الحب التى أجريتها على لسان الممثلة الفاتنة موجهة إلى طالب الحقوق، أحسست بأننى فرجت عن صدرى كثيرا من الضيق الذى كنت أعانيه!».

«ولما بدأت الفرقة تعلن عن المسرحية التى تحدد لتمثيلها يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٦ فى الصحف وعلى الجدران فى أهم أحياء القاهرة وتشير إلى اسم المؤلف، أحسست بأنى ثأرت لنفسى ولجيش النكرات فى كلية الحقوق من الزملاء الظاهرين لجاههم أو ثروتهم أو وسامتهم فى تلك الكلية!».

«لكن شيئا مما جال بصدرى لم يجل بصدر العميد الجديد الذى انتخب ليحل محل العميد الفرنسى. فقد وضع عقب توليه منصبه نظاما يقضى بأن يحضر طلبة الكلية ما يلقى فى «قاعات البحث» من الظهر إلى الساعة الواحدة بعد الظهر، وحتم على الأساتذة أن يتحققوا من مواظبة الطلبة على حضور تلك «القاعات» بالمناداة على الأسماء اسما اسما، وإخطار العميد باسم من يتخلف عن الحضور».

«لم يكن متيسرا أن أحضر التجارب التى كانت تجريها الفرقة التمثيلية على مسرحيتى إلا إذا تخلفت عن حضور قاعات البحث فى الكلية.. فتخلفت».

(٢١)

وهو يتحدث عن مقابلته لعميد كليته بناء على استدعاء العميد له، ومحاولته «الساذجة» الحصول على إذن من هذا العميد بالتغيب عن قاعات الدرس، ورفض العميد أن يأذن له، وهو يحاول تفسير الأمور

فى ضوء نشأة العميد وتقاليد وتعب أعصابه ومرضه، وكأن الوضع الطبيعى كان يقتضى من العميد أن يوافق له على التغيب:

«استدعانى العميد صباح اليوم وسألنى عن سبب تخلفى عن حضور المحاضرات التى تلقى بين الظهر والساعة الواحدة، وخطر لى أن أكذب فأدعى بأننى كنت مريضا، لكننى تذكرت أننى سأكرر التخلف عدة أيام حتى تنتهى التجارب المسرحية، وتظهر القصة التى كنت أعتز بها كل الاعتزاز، القصة التى تصور آلام طالب الحقوق وآماله، وتفانى امرأة شابة فى حبه، والوفاء له! فاعتزمت أن أكون صريحا، ولما لمحت جريدة «الأهرام» الصادرة فى الصباح أمامه أشرت بإصبعى إلى الإعلان المنشور عن ظهور مسرحية «الوحوش» فى يوم ٦ ديسمبر القادم، وهو الإعلان الذى أشار إلى اسم مؤلفها بحروف كبيرة وقلت: «هذه القصة لى.. وهى أولى محاولاتى المسرحية، وأنا أخشى أن يسئ الممثلون فهم بعض مواقفها، لذا يهمنى أن أحضر التجارب التى تجريها الفرقة ظهر كل يوم، فهل تسمحون «سعادتكم» بنصف إجازة لمدة بضعة أيام قادمة، أى ليوم ٦ ديسمبر فأحضر المحاضرات إلى الساعة الحادية عشرة ثم أتخلف عما بعد ذلك من محاضرات حتى تمثل مسرحيتى؟»».

«وقبل أن أنتهى من كلماتى دق العميد بيده دقة قوية على مكتبه ثم قال لى فى لهجة تفيض بالحدة والعنف: «ما هذا الكلام الذى تقوله؟ يا «أفندى».. إننى هنا كعميد لهذه الكلية أعدك وأعد غيرك للاشتغال فيما بعد بالقضاء أو النيابة أو المحاماة، لا للاشتغال بالمسرح.. إننى لا أسمح لطالب عندى بهذا العبث.. غب كما تشاء.. وسأعرف أنا ما

أتخذه بشأنك!».

«خرجت من غرفة العميد وأنا بين نارين. . إما أن أعرض قصتى الأولى لمصير لا أرضاه لها، وإما أن أعرض تلك السنة الجامعية للضياع فإن العميد معروف بيننا بالصرامة، وهو ينتمى إلى أسرة ريفية لها نظرتها الرجعية الخاصة إلى التطور الاجتماعى الذى يلعب المسرح دورا مهما فيه. كما أنه يمثل رجل القانون الجاف الذى لا يقدر نزوات الضعف التى يمكن أن تتحكم فى شاب لم يكد يتجاوز العشرين عاما، وقد توفر على وضع كتاب فى شرح قانون العقوبات يعد أهم مرجع فيه، ولكن همس الزملاء قد جرى بأن المجهود الذى بذله فى وضعه قد حطم أعصابه، كما أنه مصاب بمرض فى العمود الفقرى ألزمه الفراش مدة طويلة، لكننى رغم ذلك اعتزمت أن أتخلف عن حضور «قاعات البحث» لأواظب على حضور التجارب المسرحية».

«لم يعد هناك شك بعد أن تخلفت عن حضور «قاعات البحث» رغم تحذير العميد فى أننى قد قامرت بمصيرى فى امتحان آخر السنة».

(٢٢)

ثم يتحدث صاحب الذكريات عن تحايله حتى ينتقم لنفسه من عميد الكلية على لسان بطلة المسرحية، فهو يقحم فى النص المسرحى عبارات ذات إسقاط، ويشاء حظه أن يصاب بالرعب لأن بطلة العرض المسرحى ضخمت من تلقاء نفسها فى أداء ذلك الإسقاط رغبة منها هى الأخرى فى التنفيس عن مشاعرها.

ومن ناحية أخرى فإن ناقدا صحفيا هو الأستاذ محمد التابعى

يحضر المسـرحية فيحرص على رفـع الروح المعنوية لصاحب المذكرات فيتصور صاحب المذكرات أنه قد أدرك الخطأ الذى وقع فيه، والذى هو وجل منه فى تلك اللحظة:

«إذا كان الأمر كذلك فلم لا أثار من العمـيد كما ثأرت من الزملاء المرموقـين فى الكلية، إنه ولاشك قد تعنت وتجنى فى تصـوير عواقب التخلف عن حضور بضع محاضرات تلقى فى قاعات ابتكرها هو ولم يكن لها وجود من قبل انتخابه عميدا!».

«إنها قسوة لا مبرر لها!».

«وقد انتـهزت فـرصة حضـور التجـارب الأخيرة على مـسرحـيتى «الوحوش» وطلبت من المـمثلة الأولى - وهى فى القصة تـتحدث إلى طالب فى كليـة الحقـوق - أن تتناول كتـاب العمـيد فى شـرح قانون العقوبات - وهو كتاب ضخم له غلاف أخـضر معروف لكل المشتغلين بالقانون - وأن تفـتح صفحة من صفـحات الكتاب فيـقع بصرها على شـرح جريمـة هتك العـرض، ولا تكاد تقـرأ بضع كلمـات من ذلك الشرح حتى تلقى بالكتاب فى اشمئزاز على المكتب وهى تقول: «أهذا ما تتعلمونه فى كلية الحقوق!».

«وقد ظهرت المسرحية فعلا.. وكانت الممثلة الأولى قد افترقت عن زوجها زميلنا الوسـيم فى الكلية، فلما وصلت إلى ذلك الموقف الذى افتعلتـه افتعالا لأثأر من العميـد.. انتهزته هى لتثأر من طليـقها، فلم تكد تمسك بالكتاب وتتظاهر بقراءة بعض فقرات من شرح جريمة هتك العرض حتى ألـقت به على مقعد بعـيد وهى تلوى شفتـها وتقول فى حدة طبـيعية: «أهذا هو الكلام الذى تـتعلمونه فى كلية الحـقوق؟ أى

خجل! أى عار!».

«أضافت هذه الكلمات لتشفى غليلهـا من طليقها طالب الحقوق فى شخص الممثل الأول الذى كان يلعب دور طالب الحقوق أمامها!».

«خفق قلـبى بشدة وأنا أشاهـد كيف تطورت المؤامـرات المدبرة ضد العميد على المسرح، خشيت عاقبـتها، وأحسست بيد تربت على كتفى فلمـا التفت وجـدت الزميل مـحـمد التـابعى ناقد جـريدة «الأهرام» المسرحى يقول لى: «قلبى عندك!».

«خيل إلىّ أنه علم سـر ما اتفقت عليـه مع الممثلة الأولى، فتجـمد الدم فى عـروقى، ولم أهدأ إلا بعد أن فـهمت منه أنه كـان يشجـعنى على احتمال الانفعال الذى ينتاب المؤلف عند مشاهدة مسرحيته الأولى تمثل للمرة الأولى».

(٢٣)

ومع هذه المفارقات أو المخاطبات غير المتوقعة فإن أستاذا من أساتذته حضر المسرحية ينبهه إلى ما التفت إليه من استغلال أحد الممثلين لدوره من أجل تعاطى المخدرات، وهـو ما لم يدركه محمـود كامل إلا بعد فترة من الزمن:

«ولما أسـدل الستـار على الفصل الأخـير تمنيت ألا يكون أحـد من المتصلين بالعميد قد شاهد المسرحية».

«أخذت أجيل بصرى فى الجمهور الذى كان فى القاعة، وسرعان ما لمحت أسـتاذ القـانون التجـارى، فحـاولت أن أهرب من لقيـاه لكنه

استدعانى بصوت عال، فأيقنت أنه سيلومنى على موقف بطلة المسرحية من كتاب العميد، إلا أننى دهشت عندما رأيته يوجه إلىّ ملاحظة عن أمر آخر، لا علاقة له إطلاقا بالعميد، أمر لم ألاحظه أنا. فقد كان من بين شخصيات القصة شخصية شاب من أبناء الذوات أطلقت عليه اسم «ماهر» وهو يتعاطى مخدرا بشراهة فإذا بأستاذى يقول لى غاضبا:

«إننى أشك فى أن ما فعله الممثل الذى قام بتمثيل دور «ماهر» كان تمثيلا، إن أمثال هذه المناظر يجب ألا تعرض على الشبان والشابات أيا كان الغرض من تمثيلها».

«ولما حاولت أن أدافع عن الممثل بأنه من أكفأ ممثلى المسرح المصرى وأقربهم إلى الطبيعة فى أدائه، هز أستاذى كتفيه وتركنى وهو لا يزال يشك فى أن ما رآه على المسرح كان تمثيلا!».

. . . .

هكذا أصبح محمود كامل يعانى من سببين للوجل لا سبب واحد وهو يتحدث إلى نفسه فى شبه مونولوج فيقول:

«. . . إن الأمر لم يعد مقتصرا على ما أصاب كتاب العميد، بل إنه تعداه إلى موقف خلقى اجترأت على إبرازه على المسرح، وأثار سخط أستاذ من أساتذة الكلية».

(٢٤)

إلى هنا ينتهى ما يرويه محمود كامل عما حدث عند تأليف المسرحية

وعرضها فى عــام ١٩٢٦، ولكن للقصة نفسها بقــية لا يرويها صاحب هذه اليوميات إلا عــندما يصل فى يومياته إلى سبتــمبر ١٩٣٣، حيث يروى لنا هذه القصة التى هى بمثابة التتمة للقصة الأولى:

«قبض رجال البــوليس اليوم على عصابة اتهــمت بالاتجار فى المواد المخدرة، ومن بين المقبوض عليهم اثنان من الممثلين المصريين، والاثنان اشتركا فى تمثيل مسرحيتى «الوحوش» الــتى تحدثت عنها فيما كتبته عن شهر ديســمبر سنة ١٩٢٦، وأحدهما هو الذى أدى فى تلك المســرحية دور «ماهر» الشاب المدمن على المخدرات!».

«وقد استدعيت مساء إلى سجن الأجانب، فبعض أفراد العصابة من الإيطاليين المتمتعين بالامتيازات الأجــنبية، لحضور التحقيق الذى يجريه وكيل نيابة المخدرات.. محاميا عن ذينك الممثلين».

«عجبا!»

«النجم الذى عهدته فى مسرحيتى وفى غيرها ينطلق انطلاقا فى أداء ما يريد المؤلف أن يجريه على لسانه وقف.. خائفا.. وجلا.. يتلعثم أمام وكيل النيابة».

«وتذكرت مــا قاله لى أستــاذى ليلة تمثيل مــسرحيــتى التى قام فيــها موكلى اليوم بدور الشاب المدمن على المخدرات: «إننى أشك فى أن ما فعله الممثل الذى قام بتمثيل دور ماهر كان تمثيلا..».

«هل كان أستاذى محقا؟».

«واستمر التحقيق ســاعات.. وانهال سيل الأسئلة على الممثل الذى

طالما ضجت المسارح فى مصر وسائر بلاد الشرق العربى تصفيقا له . . وإعجابا به . . وشعرت - من سياق التحقيق - أن الأدلة تكاد تمسك بخناقه، وكأن ذلك الشعور قد بان على وجهى فإنه لم يكد يلتفت إلىّ حتى لمعت عيناه بالدموع».

«بكى النجم الذى قام مجده المسرحى على إدخال المرح إلى نفوس الآلاف من النظارة».

□

وهنا ينتهز محمود كامل الفرصة ليرسم صورة أدبية يصور فيها الفارق بين جوين مختلفين: جو المسرح وأضوائه ومجده، وجو السجن وكآبته وذله، وهو يقول:

«كان كل ما يحيط به يختلف عن «الجو» الحبيب الذى اعتاده . . أضواء المسرح حل محلها مصباح صغير تدلى من السقف . . أصباغ «الماكياج» التى كانت تكسب قسماته رونقا خاصا استحالت إلى شحوب يثير الفزع . . الأثاث الذى يهيئ زينة المسرح ويتغير من فصل إلى آخر اختفى ووجد نفسه وسط أربعة جدران سود من جدران السجن . . الجمهور المعجب الضاحك تلاشى، ولم يعد يصله بالعالم خارج السجن إلا وكيل النيابة الذى يبدو من أسئلته أنه يمهد الطريق لإنزال العقاب الصارم».

«لقد حاول الممثل النابغ أن «يمثل دور البرىء» المتجلد، لكننى أحسست بأن قواه ستخونه».

وعلى عادته يبلور محمود كامل المعنى الذى يريد أن نتوصل إليه معه فى عبارة قصيرة ويقول:

«لاشك أن هذا الدور الذى لعبه الليلة أمـام وكيل النيابة، هو أشق دور لعبه فى حياته».

(٢٥)

قبل هذا كله فإن محمود كامل فى يومياته هذه حفى بأن يطلعنا على بعض السياسات الحاكمة للنشاط المسرحى المصرى فى تلك الفترة الباكرة، وذلك من خلال واقعة لعب القدر فيها لصالحه، فقد كتب نقدا لمسرحيتين من مسرحيات توفيق الحكيم المبكرة، فلما قابله فى فناء مدرسة الحقوق التى كانت تضمهما كطالبين فيها، أشار عليه الحكيم بأن يقدم مسرحية ترجمها عن الإنجليزية إلى فرقة ترقية التمثيل العربى، فإذا بترجمته تقبل تلقائيا بسبب واحد، وهو أن زميلهما الثالث محمد التابعى كان قد قدم ترجمة لها لكنه فى الوقت نفسه كان قد انتقد مسرحية يؤدى مدير الفرقة دور البطولة فيها.. وهكذا قبلت ترجمة محمود كامل بسرعة من باب الانتقام من محمد التابعى.

يروى محمود كامل هذه القصة على حقيقتها دون ادعاء، وقد كان فى وسعه أن يزعم على نحو ما يفعل الساسة أن ترجمته قد تفوقت على ترجمة محمد التابعى وعلى ترجمات غيره، لكنه لحسن الحظ لم يفعل، وعن هذا يقول:

«... كما نشرت نقدا لمسرحيتى «العريس» و«خاتم سليمان» اللتين قدمهما زميلنا فى السنة الرابعة توفيق الحكيم إلى فرقة ترقية التمثيل

العربى، وقد التقيت به فى فناء المدرسة، حدثنى عن نقدى لمسرحيتيه وعلم منى أننى كنت قد ترجمت من الإنجليزية مسرحية «حسن» التى ألفها «ايلروى جيمس فيلكر»، وهى مسرحية تدور حول عهد هارون الرشيد فى الدولة العباسية».

«عندئذ أشار توفيق الحكيم علىّ أن أقدمها إلى فرقة ترقية التمثيل العربى، وتوجهنا معا إلى مدير هذه الفرقة التى يدعمها بنك مصر بين ما يدعم من أنشطة، ولشد ما دهشت عندما صارحنى مدير الفرقة بأنه راغب فى شراء هذه الترجمة، ولم يكن قد اطلع عليها! لأن محمد التابعى قدم له ترجمة أخرى لنفس المسرحية، وكان على وشك شرائها إلا أنه فوجئ به ينتقد إحدى مسرحيات الفرقة التى يؤدى مديرها دور البطولة فيها، فعدل عن شرائها، لذا فهو راغب فى شراء ترجمة أخرى ثأرا من الناقد الذى هاجمه! ونظام العمل فى الاتفاق مع الكتاب فى هذه الفرقة يقضى بأن تحول النصوص التى تقدم إلى الدكتور سيد كامل الذى يشرف على مطبعة مصر، وهى مؤسسة أخرى من مؤسسات بنك مصر، وهو الآخرمن خريجى مدرسة الحقوق عام ١٩٠٨، وقد وافق على شراء الترجمة».

وينتهى الدكتور محمود كامل من هذه القصة بتعليق قصير جدا يبلور فيه مشاعره فيقول:

«ما أسعدنى».

(٢٦)

ويتحدث محمود كامل فى يوميات يوليو ١٩٣٣ عن النجاح الذى

صادفته مسرحية «الوحوش» فى تونس على الرغم من عدم نجاحها فى مصر، مشيرا إلى أن شقيق الرئيس التونسى، وكان من هواة المسرح، تولى تعريبها من العامية المصرية إلى الفصحى:

«لم تنجح مسرحية «الوحوش» التى قدمتها إلى فرقة رمسيس وأخرجتها عام ١٩٢٦، وقام بدور البطولة وهو دور طالب فى كلية الحقوق يوسف وهبى نفسه، لم تنجح المسرحية النجاح الذى كنت أرجوه لها فى مصر».

«ولكن يظهر أنها صادفت شيئا من التقدير فى بعض الأقطار العربية، فقد جاءنى من قارئ فى تونس أن السيد محمود بورقيبة عكف على نقل رواية «الوحوش»، أى إعادة كتابة الحوار بالعربية الفصحى بدلا من المصرية الدارجة التى كتب بها هذ الحوار فى نص المسرحية، وبعد ذلك أعلنت عنها فرقة «الشيخ إبراهيم الأكودى» مرة أولى، ثم تأخر تمثيلها بسبب ما لاحظته الفرقة من تصرف فى نص المسرحية، وعلى ذلك تداركت الفرقة المسألة وأعادت النص الذى تعرض للتحوير إلى أصله، وأعلنت الفرقة ثانيا عن عرض المسرحية على مسرح بلدية تونس».

«وبعد عرض «الوحوش» فى تونس انتقلت الفرقة إلى صفاقس عاصمة الجنوب التونسى وقدمت المسرحية على مسرح بلدتها».

«وبعد ذلك بعثت جمعية «التهذيب» بصفاقس خطابا إلى السيد بورقيبة تطلب منه أن يرسل لها المسرحية لتقوم بتمثيلها فأرسلها إليها

هدية منه وممثلتها الجمعية».

«....... نشرت جريدة «الوزير» التونسية فى عددها الأخير:

«مثلت جمعية التهذيب على مسرح البلدية بصفاقس رواية «الوحوش»، فكان الإعجاب كبيرا بموضوعها المفيد، ولغتها الأنيقة، وبممثليها الذين أتقنوا أدوارهم جد الإتقان.. وهى من تأليف محمود كامل المحامى، الذى وضعها باللغة المصرية الدارجة.. و«تعريب» شاعر شبابنا النابغة الأستاذ محمود بورقيبة».

«وقد تلقيت منذ أيام عددا من صحيفة «الجامعة الإسلامية» التى تصدر فى يافا بفلسطين ذكرت فيه أن «الوحوش» مثلت على مسرح أبى شاكوش فى يافا، وأن الذى تولى إخراجها طائفة من الشباب الفلسطينى المثقف المتعلق بالمسرح المصرى وكتّابه».

«ولكن يبدو أن حظ «الوحوش» فى تونس كان أوفر من حظها فى فلسطين، فقد جاءنى أن «الجمعية الناصرية الموسيقية الرياضية» قد قدمتها على مسرح البلدية، وقام بالإخراج أديب لبنانى من نزلاء تونس، وتوالى تقديم المسرحية فى العراق وسوريا، ثم تونس ثانية، وكتبت صحيفة «لوبيتى ماتان» الفرنسية التى تصدر فى تونس أن المسرحية من تأليفى و«ترجمها» محمود بورقيبة!».

«ونشرت صحيفة «الزهرة» أننى ألفتها بـ«اللسان المصرى الدارج» ونقلها إلى العربية الفصحى الأستاذ محمود بورقيبة!».

وهو يشير إشارة عابرة محملة بالسعادة فى يوميات يناير ١٩٣٦ إلى أن فرقة رمسيس بدأت تمثيل مسرحيته الثانية فيقول:

«بدأت فرقة رمسيس تعلن عن مسرحيتى «المنتقم» على مسرح برنتانيا، وسوف يقوم الفنان الكبير يوسف وهبى بدور البطولة فيها، ومعه مختار عثمان وهو ابن عم رئيس الوزراء السابق محمد محمود باشا، وبشارة واكيم، كما سيقوم بالبطولة النسائية أمينة رزق».

ويردف محمود كامل بقوله :

«لاشك أن إقبال يوسف وهبى على إخراج هذه المسرحية وأداء دور البطولة فيها، خطوة جادة نحو تشجيع المسرحيين الشبان، ودعم جهودهم».

(٢٧)

وفى يوميات ديسمبر ١٩٣٦ يشير صاحب الذكريات إلى عرض ترجمته العربية لمسرحية «سافو» على مسرح دار الأوبرا فيقول:

«تعرض بدار الأوبرا ترجمتى العربية لمسرحية «سافو» عن القصة التى كتبها ألفونس دوديه واقتبست للمسرح فيما بعد .. شىء يثير العجب أن من أنجح قصص الحب التى صدرت فى أوائل هذا القرن وأعيد طبعها عشرات المرات، وترجمت إلى معظم لغات العالم ومنها اللغة العربية، واقتبست للمسرح والسينما، بل وأخرجت سينمائيا مرات عديد.. تولى الإخراج مخرجون مختلفون، ولعب أدوار البطولة ممثلون مختلفون، من أنجح تلك القصص قصة «غادة الكاميليا» التى

وضعهـا ألكسندر دوماس الابن، وقصـة «سافو» التى وضعهـا ألفونس دوديه، بطل القصة الأولى أرمـان دوفال طالب بكلية الحقوق بجـامعة باريس، أحبته مـرجريت جوتييه، وبطل القصة الأخـرى جان جوسان حديث التخرج من نفس كلية الحقوق، أحبته فانى لوجدان، وقد صور المؤلفان أروع مواقف الحب الرومانتيكية فى القصتين، وضحت كل من بطلتيها حياتها فى سبيل إسعاد من أحبت».

ويتظاهر محـمود كامل بالتـساؤل بينما هو يبـدى سعادته أو فـخره بتسجيل السابقتين !!

«لماذا طلبة كلية الحقوق وخريجوها بالذات؟!».

ويردف محمود كامل بحديث عن تاريخ « غادة الكامليا » فى مصر فيقول :

«كانت «غادة الكاميليا» قد حظيت باهتـمام الأدباء فى مصر، فصاغ مـصطفى لطفى المنفلوطى ترجـمة فـؤاد كمـال لها بأسلوبه الرشـيق، وترجمـها الدكـتور أحـمد زكى باسم «ذات الكامـيليا»، كـما ترجم محمود عزى المسرحية وقدمها لفرقة رمسيس، واقتبست القصة سينمائيا و«مصـرت» وعرضت فى جمـيع الدول العربيـة. وقصة «سـافو» هى الأخرى حظيت بأكبر قدر من اهتمام الأدباء فى مصر، لخصها الدكتور طه حسين لمجلة «الهلال» عام ١٩٢٤، وقد أغرانى هذا التلخيص على أن أترجم المسرحـية إلى العربية، وأن أبيع التـرجمة إلى فرقـة رمسيس عام ١٩٢٦ عندما كنت طالبا بالسنة الثانية بكلية الحقوق، كان مفروضا

أن تلعب السيدة روز اليوسف دور فانى لوجران، كما لعبت من قبل دور مرجريت جوتييه، لكن صلتها انقطعت بفرقة رمسيس، وانقضت عشرة أعوام فلم يعد يوسف وهبى صالحا لكى يؤدى دور حديث التخرج من كلية الحقوق كما أدى من قبل دور طالب الحقوق فى «غادة الكاميليا»، لذلك أذن لى أن أقدم ترجمتى إلى الفرقة القومية، وقد أغرت قصة «سافو» الزميل أحمد الصاوى محمد فترجمها منذ بضعة أعوام ونشرها تباعا فى إحدى المجلات قبل أن تصدر «مجلتى»، كما ترجمها عمر عبد العزيز أمين إلى العربية عن الترجمة الإنجليزية!».

(٢٨)

يروى الدكتور محمود كامل فى هذه المذكرات بداياته مع الصحافة الأدبية واسعة الانتشار على نحو أكثر طرافة من بداياته الموفقة فى الكتابة المسرحية، ومن المدهش فيما نقرؤه أن نرى أن الأعمال الأدبية الجيدة كانت تمكن صاحبها تلقائيا من النشر ومن الكسب المادى، وأن نرى دور سيدة فاضلة هى زوجة جورجى زيدان فى تقييم الأعمال التى يحولها إليها ابنها، وهكذا كان دور أصحاب المؤسسة التى رعت الفن والأدب يتآزر على هذا النحو الجميل الذى لا نزال نفتقده فى دولة المؤسسات:

«... كتبت قصتين مصريتين قصيرتين، وذهبت إلى دار الهلال حيث قابلت أحد صاحبيها الأستاذ إميل زيدان، الذى علمت فيما بعد أنه حصل على ليسانس مدرسة الحقوق الفرنسية بالقاهرة، ولكن والده جورجى زيدان فضل أن يتفرغ ابنه الأكبر للعمل معه، لم يكد إميل

زيدان يلقى نظرة على عنوانى القصتين وتحت كل منهما عبارة «قصة مصرية» حتى نظر مستريبا وتمتم:

«أيوجد مَنْ يكتب قصصا مصرية غير محمود تيمور؟».

وقبل أن يسمع إجابتى استمر قائلا:

«على أية حال اتركهما لى «وسوف نتصل بك».

«بعد بضعة أيام اتصل بى سكرتير تحرير مجلات الدار «ألبير انكونا»، واستدعانى لمقابلة إميل زيدان، فتوجهت لمقابلته واجفا، ولما دخلت غرفته وجدت سيدة متقدمة فى السن، توج شيب وقور شعرها، وفى وجهها سمات نبل، جالسة على المقعد المواجه للمكتب الذى جلس إميل زيدان خلفه، فلما طلب إلىّ الجلوس قال لى وهو يمسك القصتين اللتين كنت قدمتهما إليه:

«لم أقرأ هاتين القصتين، لكن قرأتهما سيدة لا أشك فى صواب حكمها على أى إنتاج قصصى، عاشت مع جورجى زيدان طوال الفترة التى كتب فيها سلسلة قصصه التاريخية، إنها والدتى - وأشار إلى السيدة الجالسة أمامه - وهى راضية عما كتبت».

«وتم الاتفاق يومئذ على أن أسهم فى تقديم قصة مصرية لكل عدد من أعداد مجلة «الفكاهة» الأسبوعية، وتلخيصا لمسرحية فرنسية أو إنجليزية لكل عدد من أعداد مجلة «كل شىء»، وأن أعلق على الحوادث الجنائية التى تنشر الصحف العربية أخبارها فى كل عدد من أعداد «الدنيا المصورة» التى تصدر مرتين أسبوعيا».

وينتهز محمود كامل الفرصة ليقدم لنا ذكرياته الجيدة عن دار الهلال وإسهاماتها الصحفية والأدبية فى تاريخنا الفكرى، وطبيعة تسيير العمل الصحفى فى إصداراتها، وسيروعنا مما نقرؤه لمحمود كامل فى هذه الفقرات [التى نثبت بعضها] مدى الكفاءة التى كانت دار الهلال تعمل بها هى وصحفيوها، وذلك فى مقابل جحافل البشر التى تحفل بها مؤسساتنا الصحفية الآن، كما سننتبه إلى القدرات الفائقة التى كان محرروها يتحلون بها ويتغلبون بها على أى نقص فى الموارد المالية، وسنرى أن القارئ وحده كان سيد الموقف على عكس ما عرفنا بعد هذا. . ومن اللطيف أن نقرأ ما يرويه محمود كامل دون مزيد من التعليقات:

«وبدأت أتردد على دار الهلال كلما فرغت من العمل القضائى، أمام المحاكم أو فى المكتب، وهذه الدار هى أول دار مصرية قدمت للقراء العرب عددا كبيرا من المجلات كل منها تحمل طابعا خاصا. كما أنها أول دار صحفية اتفقت مع طائفة كبيرة من الكتاب على أن يغذوها بإنتاجهم، بعضهم متفرغ والبعض الآخر يقدم إنتاجه بين فترة وأخرى».

«فالهلال الشهرى، وهى المجلة التى ورثها [الأخوان] إميل وشكرى زيدان عن أبيهما، كما ورثا معها بضعة آلاف من المشتركين فى أنحاء العالم المختلفة، وأربعمائة اشتراك من وزارة المعارف المصرية، كان يقوم على تحريرها سلامة موسى قبل انفصاله عن الدار، فلما انفصل

أراد إميل زيدان ألا يستأثر شخص واحد بتحرير الهلال الشهرى، فعهد بالقسم المترجم إلى سليم عبد الأحد، فهو الذى يترجم معظم مقالات الهلال وأبوابه الثابتة التى تنشر عادة فى الملازم الأخيرة، كما أنه يجيب على الأسئلة التى يوجهها إليه القراء، سواء كانت فى مسائل طبية، أو قانونية، أو دولية!».

«أما المقالات الموضوعية فقد كان العمل جاريا على أن يكلف بعض كبار الكتاب بتحرير مقالات خاصة للهلال. . الدكتور طه حسين يلخص قصة الشهر ويتقاضى عنها عشرة جنيهات، والأساتذة منصور فهمى والمازنى والعقاد يتناوبون الكتابة بين وقت وآخر، ولكن سياسة الاقتصاد قضت بأن تحول أبحاث ومقالات الكتاب المعروفين إلى شكل أحاديث معهم لا يتقاضون عنها أجرا، وكلف محررو الهلال بذلك، ولذلك لا يخلو عدد من أعداد الهلال من حديث لطاهر الطناحى المحرر به مع كاتب أو مفكر معروف. كما أن كريم ثابت يقوم بنصيبه المعروف فى عمل الأحاديث!».

«أما المقالات الأخرى التى ليس هناك بد من تحريرها فيكلف كاتب معروف من الكتاب الشبان بكتابتها بعد التفاهم عليها، فتلخيص كتاب الشهر كان يقوم بكتابته أحمد الصاوى محمد المحرر بالأهرام، وإبراهيم المصرى المحرر بالبلاغ يتولى تلخيص قصة الشهر، ثم كلف بتقديم التلخيصين».

«والمصور ـ وهو ثانى المجلات أهمية فى دار الهلال ـ يقوم بتحريره كريم ثابت، كما تشهد بذلك بطاقته التى تقول: « . . . مندوب المقطم

ومـحرر المصـور»، كـما أن كـلا من أحمـد جـلال وطاهر الطناحى وعبـدالرحمن نصـر كانوا يكلفـون أحيـانا بكتابة مـقالة للمـصور فى أسبوع، والأخـير يحل عادة محل كريم عند غـيابه، وهو حاصل على ليسانس الحقوق ودبلوم المعلمين العليا معا».

««كل شىء» ـ أقل المجلات رواجا فى دار الهلال. فمحرره الرئيسى هو طاهر الطناحى، وقـد تبلغ المقالات التى تـنشر له فى عـدد واحد ست أو سبع مقالات معظمها أحـاديث مع أطباء وكتاب، لا يتقاضون أتعابا عن الأحاديث التى يدلون بها! أما باب «حـديث فضولى» فيكتبه حسين شفيق المصرى، كما يقوم عـبد الرحمن نصر بترجمة مقالين فى كل عدد».

. . . .

. . . .

«و«الدنيا المصـورة» هى المجلة التى رأت المجد كـما رأت الشـقاء، ومحرراها الرئيسيان هما أحمد جلال وعبد الرحمن نصر».

«و«الدنيا» تعنى بـالحوادث الجنائية والقـضايا المهمـة، وبالمشاهدات الغريبة فى الحياة، ولذا فكل من المحررين يكلف بتحرير عدد معين من القضايا، وعدد آخر من المقالات الموضوعة أو المترجمة».

«ولقد كان للدنيا أيام مـجدها مخبر خاص يأتى للمـحررين بأخبار المحاكم والبوليس، ولكن الدار استـغنت عنه وأصبح المحرر مكلفا بأن يمر على أقسـام البوليس أو إدارة الأمن العام ويستحضـر المواد الكافية لمقالاته!».

(٣٠)

ويخصص محمود كامل فقرات من مذكراته للحديث عن أجور المحررين فى دار الهلال، وربما نعجب بنظام الأجر الذى يمثل الحد الأعلى:

....

«وتتفاوت مرتبات المحررين الشهرية فى الدار بين عشرة جنيهات وعشرين جنيها، ولعل أقل المحررين مرتبا هو الزميل إدوار عبده سعد محرر قصة «الفكاهة» الموضوعة وافتتاحية الكواكب، وأعلاهم مرتبا هو كريم ثابت، ولكن هذا التقدير خاص به هو وحده ولا علاقة بينه وبين كمية العمل التى يؤديها، أو النسبة بينها وبين ما يؤديه باقى المحررين».

«ويلى كريما فى المرتب عبد الرحمن نصر وأحمد جلال».

....

«... ولكن هذه المرتبات كلها تكاد تكون من المسائل النظرية الشكلية فى دار الهلال، أى أنها تعد حدا أعلى لأجر المحرر، فإذا لم يقدم (الأصول) المطلوبة منه فى خلال الشهر فإنه لا ينال مرتبا كاملا، بل يخصم منه ما يوازى نسبة الأصول المتأخرة إلى مجموع الأصول المطلوبة منه فى نظر الدار، وما يوازى ثلاثة أضعاف تلك النسبة فى نظر المحررين! ولذا نجد المحررين فى الأيام الأخيرة من الشهر أشد ما يكونون نشاطا فى تقديم الأصول المتأخرة، وندر أن يتمكن محرر فى دار الهلال من أن ينال مرتبه كاملا فى آخر الشهر».

«أما أجر التحرير بالصفحة فيختلف باختلاف ما إذا كانت الصفحة موضوعة أو مترجمة، وباختلاف المجلة التى تنشر فيها. فالمقالة الموضوعة فى «المصور» أو «الدنيا» يدفع عنها جنيه لكل صفحة، وفى «كل شىء» و«الفكاهة» و«الكواكب» خمسون قرشا للصفحة، والمقالة المترجمة لا يدفع عنها عادة أكثر من ١٥ أو عشرين قرشا لكل صفحة».

«وإدارة دار الهلال تؤكد أنها ضربت الرقم القياسى فى ارتفاع أتعاب كتابها. !!؟».

. . . .

«ولاشك أن دار الهلال تمتاز بكثير من الدقة فى نظامها، وهى الدار الصحفية الوحيدة التى لا يتقيد فيها المحرر بساعة معينة يجب عليه أن يحضر فيها إلى الدار، بل إن المحررين يملكون التغيب عن الدار أياما بأكملها إذا شاءوا، ولكنهم مقيدون بشىء واحد، هو تقديم الأصول فى مواعيدها أسبوعيا».

«فإذا انقضى الأسبوع فإن كل محرر يتلقى (إفادة) من سكرتارية التحرير بالمواد المتأخرة التى عليه تقديمها، وفى إمكانه دائما أن يتدارك التأخير فى الأسبوع الثانى أو الثالث من الشهر، ولكن متى حل الأسبوع الأخير فإن المرتب يحسب بنسبة المواد التى تقدمت».

(٣١)

كذلك يورد محمود كامل فى هذه المذكرات بعض ذكرياته عن

ترشيحه (١٩٣٣) للعمل رئيسا لتحرير مجلة «اللطائف المصورة» والفرق بين العمل فى هذه المجلة ومجلات دار الهلال فيقول:

«عرض علىّ صاحب «اللطائف المصورة» رئاسة تحرير مجلته وزميلتها الأسبوعيتين، ولكننى لم أسترح إلى العمل الجديد، رغم أن الأتعاب التى قدرت لى تفوق ما كنت أحصل عليه من دار الهلال، وما حصل عليه الزملاء الذين التحقوا بوظائف النيابة العامة أو السلك السياسى».

«و«اللطائف» هى أقدم المجلات الأسبوعية المصورة فى مصر، فهى الآن فى سنتها الثامنة عشرة وقد بدأ بها صاحبها إسكندر مكاريوس الذى ينتمى إلى إحدى الأسر الثلاث التى أسست صحيفة «المقطم» ومجلة «المقتطف» فى إدارة هى أشبه بدكان صغير فى شارع جامع جركس أمام وزارة الأقاف.. إلى أن نمت وكبرت.. وجاءت الحرب العالمية عام ١٩١٤ واحتاج الحلفاء إلى مجلة عربية تنشر صور انتصاراتهم، فزاد ما يطبع من «اللطائف» زيادة كبيرة حتى وصل إلى أربعين ألفا، وهو رقم قياسى.. فبنى صاحبها عمارة شاهقة بجوار محطة باب اللوق، ولم تكد دار الهلال تحضر آلات «الروتوجرافور» وتصدر بها «المصور» حتى أحضرها هو الآخر واستبدل بها «الزنكوجراف» الذى كانت تحفر به صور اللطائف! لكن اللطائف لم تشف إلى الآن من ألم الصدمة التى أصابتها بظهور «المصور».

«ولتحرير اللطائف أسلوب يختلف تماما عن الأسلوب المتبع فى دار الهلال، فصاحب اللطائف مغرم بكتابة المذكرات بأسلوب يكاد يثير

الضحك، وقد يبلغ ما يكتبه فى اليوم الواحد نحو أربعين أو خمسين (نوطة) يرسلها إلى رئيس التحرير والمحررين، وموظفى الحسابات وعمال المطبعة، فإذا فرغ من كل ذلك قام بلصق بعض منها على باب غرفته، يطلب من الزائرين أن يدقوا على الباب قبل الدخول وأن ينتظروا قليلا إذا رأوه منهمكا فى عمله! أو يضعها على آلة التليفون ينبه إلى أن مصلحة التليفونات أصحبت تحاسب مشتركيها على أجور المكالمات، وأن على الموظفين اختصار المكالمات!».

«هذه «النوطات» هى الظاهرة الأولى فى تحرير «اللطائف» و«العروسة» صاحب المجلتين يوجه بها تحريرهما».

«فبينما نجد المحرر فى دار الهلال لا يتقيد إلا بكمية عمل يؤديها ويتقاضى عنها أجره دون أن يقيد بموعد حضور أو انصراف، نجده فى دار اللطائف يتقيد بموعد فى الحضور صباحا ومساء، ولا يتقيد بكمية معينة من المقالات، بل عليه تحرير المجلتين أيا كان!».

«وصاحب اللطائف من أنشط أصحاب الصحف فى البحث عن الصور، وهو طابع وحفار وماهر، وقد يدخل إلى غرفة التحميض بنفسه فيظل فيها ثلاث أو أربع ساعات دون أن يشعر بتعب أو ملل!!».

(٣٢)

ومع كل هذا التقدير لحرفية صاحب اللطائف المصورة ونشاطه فإن محمود كامل يحرص على أن ينتقد أخلاقه المادية من خلال واقعتين

محددتين تتعلق الأولى بعمل محمود كامل كناقد فنى، وتتعلق الأخرى بعمله كمحام، وقد وقعت الأولى فى أثناء عمله فى اللطائف المصورة، ووقعت الثانية بعد تركه العمل فيها:

«وعندما ظهرت قصة «أولاد الذوات» الناطقة شاهدتها وكتبت عنها نقدا جمعه العمال فعلا وأعد للطبع، لكن صاحب «اللطائف المصورة» لم يلبث أن أرسل إلىّ «نوطة» يرجو فيها تأجيل النشر ونصها:

«حضر الأستاذ يوسف وهبى إلى عندى بعد ظهر اليوم ووجدت منه استعدادا لتعضيدنا بالإعلانات الكثيرة، وعليه فأرجو تأخير هذا المقال خوفا من امتناعه لو قرأ الحملة عليه! ولدى المقابلة نتكلم مليا.. ودمت».

«وكان العقد المحرر بينى وبين صاحب «اللطائف المصورة» لمدة عام، ولكننى تركت العمل بعد أربعة أشهر، وزاد تفرغى للمحاماة».

«وقد حدث أخيرا أن رفت أحد عمال مطبعة اللطائف من عمله ولجأهذا العامل إلىّ لرفع دعوى تعويض ضد إسكندر مكاريوس بعد أن حصل على قرار من المحكمة بمعافاته من دفع الرسوم القضائية، واعتبر صاحب اللطائف أدائى لهذا الواجب نحو عامل فقير تحديا له، فانتظر إلى أن ظهر كتابى «فى البيت والشارع» وكان الناشر قد أهدى نسخا من الكتاب إلى معظم الصحف والمجلات العربية والأفرنجية فى مصر، ومن بينها اللطائف المصورة، وعلى كل نسخة أنها أرسلت مع تحيات المؤلف، فأعاد الكتاب إلىّ بعد أن وضع تحت كلمة «تحيات»

خطأ أحمر غليظا وكتب بخط يده على الصفحة الأولى من الكتاب ما يأتى: «تحياتك مرفوضة!».

(٣٣)

ويبدو الدكتور محمود كامل حريصا على أن يدلنا على أنه لم يجد أى مشكلة فى الجمع بين احتراف المحاماة وهواية الأدب والفن معا، وهو يستشهد على إمكان هذا الجمع بوجود كثيرين سبقوه إلى هذا الجمع، لكنه مع هذا يورد رسالة من توفيق الحكيم أرسلها إليه بعد سفره مباشرة إلى باريس للحصول على دكتوراه القانون (وكان قد تخرج قبله فى كلية الحقوق عام ١٩٢٥)، وقد احتفظ الدكتور محمود كامل بهذه الرسالة، وكان من حسن حظنا أنه نشرها فى كتابه، فى يوميات نوفمبر ١٩٣٥ متخذا من مرور عشر سنوات عليها مناسبة لنشرها.

كتب توفيق الحكيم إلى زميله محمود كامل يقول:

«أكتب لأتحدث قليلا عن أخبار الفن، وعلى الأخص ما له علاقة بالنقد والنقاد، وإنى واثق أن هذا الحديث يسرك، وعلى الأقل لا يضجرك. سافرت إلى باريس لدراسة دكتوراه الحقوق بتخصص فى الجنائى، ويعلم الله وجميع إخوانى أن نفسى لا تميل إلى ذلك، وأنى لست الرجل الذى يتذوق المعلومات القانونية الجافة، بل على النقيض [فإننى] أسكن إلى الخيال، وأطمئن إلى جماله وتصوراته وأحلامه.. وإذا كان من السهل أن تجعل من رجل الخيال قانونيا بارعا فسأكون أنا

بإذن الله ذلك القانونى البارع! كنت قد وطنت العزم على الاشتغال بالمحاماة، لا حبا فيها بل رغبة فى التكرس للفن بتؤدة وإمعان، مع بحث بعض عللنا الاجتماعية ودراسة مختلف وجوهها عسى أن أوفق إلى الكتابة المسرحية القيمة، وإذا شئت فإنى كنت أود من أعماق قلبى أن أقدم حياتى الباقية لخدمة الفن غير طامع فى شىء آخر، ولكن أتدرى ماذا جرى؟ قامت علىّ قيامة الأهل والمعارف والأقرباء وجلهم أهل علم وفضل، وبعضهم يشغل مناصب كبرى، لامونى أشد لوم، ومحضونى خالص النصح، بل وصرخوا فى وجهى: «أى فن تعنى؟ بل أية هوة تريد أن تقذف نفسك إليها؟ هل الفن إلا صناعة الرعاع الساقطين؟!»، فسكت رغما عنى، وآثرت السفر على سماع الكلام، وقبل السفر قابلت أحد أساتذة مدرسة الحقوق، وكان قد شاهد مسرحية لى ولما استشرته فى أمرى قال لى: «سافر وادرس الدكتوراه لتعود قانونيا محترما، إن كتابة الروايات عمل لا يليق بأمثالك، ترفع عن ذلك وأربأ بنفسك أن تصيبها هذه الصناعة!».

«ماذا تقول فى هذا ياسيدى الناقد؟ هل ما تزال تطالب بكتّاب مثقفين، محترمين، منقطعين، يخرجون لكم الأعمال القيمة بعد بحث، ودرس، وأناة، وعلم؟! وإذا كان الشباب المتعلم تعليما عاليا يرى الغضاضة فى مزاولة الفن كمهنة، فمن أى صنف من الشباب سيكون خدام الفن؟».

«قد لا تصدق كل ما قلته لك من أن الفن ورجاله مازال موضع احتقار الناس، حتى الطبقة المتعلمة منهم مع الأسف.. إنى أعجز عن

تصوير ذلك بأكثر مما قلته لك، وحبذا لو عدت إلى حياة الفن لأصور لك ذلك فى رواية أعطيها من الوقت والتفكير ما يبرز لك الصورة واضحة، و لكن أستطيع الآن أن أقول لك: الصورة أمامك وفى متناول يدك، اذهب إلى أهلك ياسيدى وأخبرهم أنك اعتزمت اتخاذ الفن مهنتك المستقبلة، وأن ما تحس به من ميل وحب عميقين نحو الفن خليق بأن يوصلك إلى إتقانه أكثر من أية مهنة أخرى، ثم استمع إلى ما يقولونه لك من كلام طلى ظريف! عندها ستدرك قيمة الكاتب.. أو الناقد فى مصر، وستتنبه إلى ذلك الواجب الذى على النقاد والصحفيين».

ثم يردف محمود كامل هذه الرسالة بتعبيره عن حالته هو:

«عشرة أعوام مرت على هذه الرسالة، بل هذه الصرخة التى تجأر بالألم والحسرة، والحيرة الرهيبة بين متابعة دراسة القانون والتأهب للعمل القانونى، وترك ذلك إلى التفرغ للفن، والحياة فى محرابه.. كانت الرسالة موقعة من حسين توفيق الحكيم كما ظهر اسمه على مسرحيات «العريس» و«خاتم سليمان» و«على بابا»، وهى حيرة عانيتها أنا الآخر، لكن إلى حد أخف وطأة مما عاناه الزميل الكبير، ويبدو أنه حزم أمره خلال الأعوام الأخيرة، فلم يقو أى إغراء على أن يدفعه إلى الحصول على دبلومات الدراسات العليا فى قسم الدكتوراه بكلية حقوق باريس، وفى خلال هذه الأعوام بدأ اسمه يتألق كرائد من رواد المسرح المصرى.. فكتب توفيق الحكيم «عودة الروح» و«يوميات نائب فى الأرياف» و«أهل الكهف» و«شهرزاد»،

ثم يصل محمود كامل فى حديثه إلى بيت القصيد فيما يتعلق بجمعه هو بين هذا وذاك فيقول :

« أما أنا فما يزال العمل القضائى يجذبنى، وما تزال المحاماة مثلا أعلى لى، ومازلت قادرا ـ إلى حد كبير ـ على أن أستجيب إلى الحنين نحو الأدب والفن بمحاكاة من سبقونا من أساتذتنا ممن ركزت فى هذه اليوميات على ذكرهم، أى الجمع بين العملين، احتراف العمل القانونى، وهواية الأدب والفن».

(٣٤)

وبالاضافة إلى نشر رسالة توفيق الحكيم وتعليقه عليها نرى محمود كامل حريصا على أن يستعرض الموضوع فى إطار من التنظير والتأصيل ورصد التاريخ ، ونحن نراه وقد تقدم به العمر حريصا على الإشارة إلى أنه لم يكن نسيج وحده فى النجاح الذى حققه فى الجمع بين الكتابة والمحاماة، وقد أحسن صاحب الذكريات صنعا حين حرص على أن يقدم لنا قائمة قيمة بالأسماء البارزة فى المحاماة التى اشتغلت فى بدء حياتها بالصحافة والأدب:

«فسعد زغلول المحامى، ووزير الحقانية الذى يرجع إليه الفضل الأول فى إنشاء نقابة المحامين عام ١٩١٢ قد اشتغل بالتحرير فى «الوقائع المصرية» قبل ذلك».

«وإبراهيم الهلباوى، أول من انتخب نقيبا للمحامين المصريين عام ١٩١٣، اشتغل هو الآخر بالتحرير فى «الوقائع المصرية» قبل ذلك».

«وأحمد لطفى، الذى انتخب نقيبا عامى ١٩١٧ و١٩٢٥، أصدر جريدة «الهدى» عام ١٨٩٣».

«ومحمد أبو شادى، الذى انتخب نقيبا عام ١٩٢٤، أصدر جريدتى «الظاهر» و«الإمام» عام ١٩٠٣».

«ومحمد حافظ رمضان، الذى انتخب نقيبا عام ١٩٢٧، أصدر جريدة «اللواء المصرى» عام ١٩٢١، واشترك معه فى تحريرها فكرى أباظة المحامى».

«ومحمد فريد، الذى وصل فى مناصب القضاء إلى درجة رئيس نيابة، ثم اشتغل بالمحاماة، أصدر مع أمين الرافعى ومحمد زكى على المحاميين جريدة «العلم»، ثم جريدة «الشعب»، وكانتا لسان حال «الحزب الوطنى».

«وأحمد لطفى السيد، الذى وصل هو الآخر فى مناصب القضاء إلى درجة رئيس نيابة، أصدر بعد ذلك جريدة «الجريدة» عام ١٩٠٧، وكانت لسان حال حزب «الأمة».

«وإسماعيل شيمى، أصدر جريدة «البلاغ المصرى» باللغتين العربية والفرنسية».

□

وبعد عشرين صفحة من مذكراته يستعرض محمود كامل القائمة المقابلة وهى قائمة الصحفيين الذين تخرجوا فى كلية الحقوق:

«أما الصحفيون الذين أخرجتهم مدرسة الحقوق فيبدءون بعبدالقادر حمزة صاحب جريدة «البلاغ» وترتيبه الثامن من دفعة سنة ١٩٠١، يليه محمد حسين هيكل مدير جريدة «السياسة» وترتيبه الرابع من دفعة ١٩٠٩، ومن هذه الدفعة أيضا المرحوم أمين الرافعى مدير جريدة «الأخبار»، ويأتى بعدهم الأستاذ محمد عبد الله عنان المحرر بجريدة «السياسة» وترتيبه الخامس عشر من دفعة سنة ١٩١٨، ثم محمد التابعى محرر «روزاليوسف» وهو أول طلبة «الخارج» فى دفعة يونيو سنة ١٩٢٣، ومحمد عبدالله حسين المحرر بـ«الأهرام» صاحب «الجريدة القضائية» فى دفعة أكتوبر من تلك السنة. وأخيرا [يقصد فى الوقت الذى حصر فيه مَنْ حصر من هؤلاء، وهم كثر، لازالت قائمتهم تتسع وتزداد مع مرور السنوات] حسنى الششتناوى المحرر بجريدة «الأهرام» وترتيبه الثانى عشر من دفعة مايو سنة ١٩٢٨».

(٣٥)

ولا يمل محمود كامل من الحديث المستفيض عن مكانة المحامين البارزة فى الحياة السياسية قبل الثورة، وكأنه يثأر لهم من وضعهم فيما بعدها، وهو يفيض فى مثل هذا الحديث فى المقدمة حتى يقول إن كل إنجاز حققته مصر شارك فيه المحامون، وفى وسط كتابه حين يتحدث عن يوميات عام ١٩٢٨ حيث أصبح محاميا ودخل غرفة المحامين يقول:

«غرفة المحامين بمحكمة الاستئناف بباب الخلق.. إن تاريخ مصر الحديث لا يمكن أن يكتب إلا إذا ذكرت هذه الغرفة، لأنه يتقرر فيها:

رئيس الوزارة السابق مصطفى النحاس باشا قد استدعى من هذه الغرفة ليرأس مجلس النواب، ثم ليرأس الوزارة. وثلاثة أرباع الوزراء قد استدعوا منها ليباشروا سلطاتهم الواسعة. ورئيس محكمة الاستئناف قد صعد منها إلى الدور الأعلى ليتقلد منصبه كشيخ القضاة. وعلى هذه الغرفة كان يتردد أثناء الدورة البرلمانية ما بين يوم وآخر أحد عشر شيخا وثلاثة وخمسون نائبا. كما أن رئيس الشيوخ محام.. ورئيس النواب هو الآخر محام أيضا».

□

ثم يروى الطرفة الخاصة بإطلاق اسم «القضية المصرية» على موضوع استقلال الوطن وتحرير أراضيه:

««إن مَنْ يشاهد هذا العدد الكبير من المحامين الذين يرأسون الأحزاب السياسية المصرية ويشغلون مقاعد الوزراء والشيوخ والنواب، يسهل عليه أن يصدق ما قيل من أن أولئك المحامين قد تعمدوا إطلاق اسم «القضية المصرية» على «المسألة المصرية» لأنها بعد أن تصبح «قضية» يكون لهم - دون غيرهم - النصيب الأكبر فى مزاولتها!»».

(٣٦)

ومع هذا فإن يوميات الدكتور محمود كامل التى بين أيدينا لا تنكر ولا تخفى حقيقة أن المحامين الشبان فى ذلك الوقت كانت لهم مشكلاتهم، ولن نفيض فى شرحها وذكرها، فذلك مما يخرج عن نطاق كتاب ككتابنا هذا، لكننا سنكتفى بما لابد منه لاستكمال تصوير

بعض ملامح تاريخنا الاجتماعى فى تلك الحقبة، وهو ما توضحه هذه العبارة التى تصور مجمل هذه المشكلات:

«لو تذكر الناس كلمة باستور التى يقول فيها: «عندما أدنو من شاب فى مقتبل العمر، يوحى إلىّ بعاطفتين، الحنو على حاضره، والاحترام لما سوف يكون عليه يوما ما» لقل عدد الذين يتركون هذه المهنة إلى غيرها لافتقادهم مَنْ يحنو على حاضرهم ومن يحترم ما سوف يكونون عليه يوما ما».

«إن جمهور المتقاضين يجرى وراء المحامى صاحب الاسم اللامع البراق، سواء فى عالم السياسة، أو الصحافة، أو الأدب، فيعهد إليه بقضاياه، ناسيا أن بين المحامين المبتدئين مَنْ يستطيع أن يتوفر على دراسة القضية، وإعداد مراجع البحث الفقهى فيها، والعناية بها، والمواظبة على مباشرتها أكثر من محام آخر تصرفه مهام العراك الحزبى السياسى، أو مسئوليات إدارة ثروته عن تسخير كل وقته للجانب القضائى من عمله».

(٣٧)

ومما تجيد مذكرات محمود كامل رصده تلك العلاقة بين الصحافة فى العهد الليبرالى وبين الحياة الحزبية، وهو يرصد مدى سطوة الوفد على الصحف التى كانت تنطق باسمه، ومدى ما كان يحيق بهذه الصحف من خسائر إذا ما تخلت قيادة الوفد عنها، ويقدم قصتين مختلفتين تؤكدان هذا المعنى، فى القصة الأولى تختلف «روز

اليوسف» مع «الجهاد» فيؤيد الوفد «الجهاد» وينكر صلته بروز اليوسف، فتصبح روز اليوسف ضحية تستأهل من محمود كامل أن يكتب رسالة مفتوحة لزعيم الوفد من أجلها. أما فى القصة الثانية فإن «الجهاد» نفسه يصبح هو وصاحبه الصحفى الشهير محمد توفيق دياب بمثابة الضحية بعد ظهور «المصرى».

ونبدأ بأن ننقل عنه ما يورده فى هذه المذكرات من نص رسالة مفتوحة وجهها هو نفسه إلى الزعيم الكبير مصطفى النحاس باشا عام ١٩٣٥ حين قرر «الوفد» إنكار صلته بجريدة «روزاليوسف»، وذلك بعد وقوفها ضد سياسات الوفد فى دعم الوزارة القائمة فى ذلك الوقت وهى وزارة محمد توفيق نسيم، وسنرى محمود كامل فى هذ الرسالة التى أوردها فى كتابه بالبنط الصغير يحاول أن يثنى النحاس باشا عن قرار قاس كفيل بأن يصيب أصحاب القلم فى أرزاقهم، بل وفى تحول موقفهم من الوطنية، وهو ما يعبر عنه بقوله: «تتردى أقدارهم من الجهاد فى سبيل القضية الوطنية الكبرى إلى الخيانة والمروق» على حد تعبيره، فلنقرأ بعض فقرات هذه الرسالة الموجهة إلى النحاس باشا:

«[إنى أؤمن أن] ضمير القاضى يستيقظ فى صدركم عند معالجة المسائل العامة والتصرف فيها، إنكم تعملون دائما بوحى هذا الضمير».

«لقد دفعنى إلى كتابة هذه الرسالة إليكم تلك المعركة الحامية العنيفة التى نشبت بين جريديتين مصريتين من جرائد الحزب الذى يتشرف

برئاستكم، إذ اختلفتا على وجهة النظر فى تأييد الوزارة القائمة، وتطايرت شظايا المعركة إلى حد رأيتم معه أن تصدروا قرارا ينكر صلة إحدى الجريدتين بكم [يقصد: جريدة روز اليوسف]. ولقد ترتب على هذا القرار أن بدأت هذه الجريدة تهاجمكم علنا بعد أن كانت من ألسنتكم القاطعة المعبرة عن آرائكم، والمستميتة فى الدفاع عنكم».

«وليس لى أن أتعرض للقرار الذى أصدرتموه، لكننى أريد فقط أن أذكركم بأن الجريدتين اللتين تعاركتا بسبب موقف الوزارة الحالية من الإنجليز يشترك فى تحريرهما نفر من الصحفيين المصريين البارزين أوذوا واحدا بعد آخر بسبب الدفاع عن قضية مصر:

«فرئيس تحرير الجريدة الذى قررتم التبرؤ منها وهو الدكتور محمود عزمى قبض عليه فى فجر الحركة الوطنية، وقدم إلى المحاكمة بسبب الدفاع عن نص من نصوص الدستور».

«وزميله فى التحرير وهو الأستاذ عباس محمود العقاد سخر قلمه من فجر الحركة الوطنية للدفاع عن الوفد، وتنقل بين عدة صحف كلها كانت تدافع عن الوفد، وتنطق بلسانه، وقد اعتقل هو الآخر عدة مرات فى سبيل الحركة الوطنية، وقدم إلى محكمة الجنايات بسبب تطرفه فى الدفاع عن الوفد، وقضى فى السجن مدة زادته مرضا».

«إن أولئك الصحفيين الذين «شلحهم» القرار من حظيرة الجهاد الوطنى يعدون قدوة لشباب الصحفيين، وأنا أسائل ضمير القاضى فيكم: ماذا يمكن أن يكون شعور أولئك الصحفيين الشبان وهم يرون

أقـدار أولئك «الأساتذة» تتـردى بين يوم وليلة من الجـهـاد فى سبـيل القضية الوطنية الكبرى إلى الخيانة والمروق!».

«إننى لا أجـرؤ على أن أذكر دولتكم بأن واجب القـاضى الأول فى كل خصومة هو محاولة إتمام الصلح بين المتـخاصمين، ومصر فى هذا الظرف الذى تجتـازه بإزاء الأحداث الدولية فى حاجـة إلى جو هادئ يعين كتابها وصـحفييها - كبارهم وصغارهـم - على التفكير فى شأنها هى، لا فى الدفاع عن أنفسهم إزاء اتهامات توجه إليهم. وقد كان فى إمكانهم توفيـر ذلك الجو، وكل ما أرجـوه أن يكون ذلك فى إمكانكم الآن».

(٣٨)

وبعد أربعين صفحة تقدم ذكريات مـحمود كامل أو يومياته تصويرا للموقف الممـاثل الذى تعرضت له جريدة «الجهـاد» وصاحبهـا توفيق دياب بعـد فترة قـصيـرة، ويأتى هذا الحديث عـرضا ضمن مـا يرويه صاحب اليومـيات عن قضيـة وكله فيها متـعهد الصحف أمـام الأستاذ توفيق دياب:

«. . . . . وكلنى سطوحى عـبد الله متـعهد الوجـه القبلى فى نزاع مهم تحـدثت عنه الصحف بينه وبين الأستـاذ محمـد توفيق دياب صاحب ورئيس تحـرير صحيـفة «الجهاد» مـعروض على قضـاء الأمور المستعجلة».

«. . . وقد كشفت هذه القـضية عن محنة يجتازها صـحفى مصرى

كبير. فقد ظل محمد توفيق دياب أعواما عديدة لسانا من ألسنة الوفد المصرى، يدافع عن سياسته بحرارة وحماسة، عرف بهما أسلوبه الخطابى، وكانت «الجهاد» أروج الصحف الوفدية الصباحية إلى أن صدرت صحيفة «المصرى» التى أصدرها الأساتذة محمود أبو الفتح وكريم ثابت ومحمد التابعى يومية صباحية، فأثر صدورها على توزيع «الجهاد» التى كانت - استنادا إلى انتشارها السابق - قد توسعت فاشترت آلات طباعة بمبالغ ضخمة، وطلب محرر «الجهاد» من سكرتير عام الوفد أن يبذل نفوذه لدى أصحاب «المصرى» أن يصدروها مسائية حتى يخلو الجو صباحا لـ«الجهاد»، لكن سكرتير الوفد اعتذر عن عدم القيام بهذه الوساطة وبدأ توزيع «الجهاد» يهوى أمام منافسة «المصرى» التى دعمت مكانتها فى السوق بأسلوب صحفى مبتكر».

«وتراكمت الديون على «الجهاد» وأوقع الدائنون حجوزا تحت يد شركة الإعلانات الشرقية التى تحتكر إعلانات «الجهاد»، أى أن هذه الشركة أصبحت ملزمة بالامتناع عن سداد قيمة هذه الإعلانات إلى الصحيفة واحتجازها لحساب الدائنين.. كما أن أحد تجار ورق الصحف - وهو من كبار الدائنين - قد عين مندوبا مقيما له فى «الجهاد» للمعاونة فى إدارتها المالية ضمانا لدينه وديون غيره».

«وفوجئ القراء أخيرا بمحرر «الجهاد» يعلن أنه قد نزل عليه الوحى بمعارضة الوفد فى سياسته وأنه يشعر بأنه يحمل رسالة جديدة بهذه المعارضة».

[هكذا يصور محمود كامل تحول الجهاد من تأييد الوفد إلى

معـارضتـه، وكأنه يسلب توفـيق دياب شرف المعـارضة السـياسـية أو الاختلاف السياسى]

«وتحولت «الجهـاد» تحولا تاما من جانب التأيـيد المطلق إلى جانب المعـارضـة العنيـفة.. وتناقلـت الأوساط الصـحـفـية هذا الـتحـول بالتعليق، وتعددت الأسباب التى يعـزى إليها هذا التحول.. من اقتناع برسالة المعارضة الجديدة إلى ضجر من موقف الحياد الذى يقفه الحزب الذى ينطلق بلسـانه بينه وبيـن «المصرى»، وهى الأخـرى تنطق بلسـان نفس الحـزب، رغم أسبـقيـة «الجهـاد»، لكن هناك مَنْ يذهب إلى أن الأرجح أن تحول «الجـهاد» إنما يعود إلى فكرة أشار بهـا البعض على صاحبه، وهى أنه إذا وقفت الصحيفة موقفا معارضا فإنها ستتغلب على محنة هبوط التوزيع هبوطا رهيبا».

«ولعل فى أوراق القضية المعروضة على قـاضى الأمور المستعجلة ما يرجح هذا التفسير فإن «الجهاد» ـ التى قطعت صلتها بسطوحى عبدالله وعهدت بتـوزيعها إلى قسم التـوزيع بصحيفـة الأهرام» ـ كان قد هبط توزيعـها إلى حـد أن إيراد البيع أصـبح لا يتـجاوز يومـيا مـبلغا يعـد بالقروش».

«محنة ولاشك.. فقد شهد صاحب «الجهاد» من قبل مجدا صحفيا لم يشهده الكثيرون.. وكـانت أصوات باعة الصحف تنبح وهى تنادى على صحيفته بصوت هاتف.. مقرونة باسمه».

(٣٩)

ويحرص محمود كامل فى مـواضع كثيرة من هذه المذكرات على أن

يقـدم لنا تراجم مـخـتـصـرة لبعـض أعلام الوطـن الذين أتيح له أن يصادفهم فى حياته المهنية، وهو يجيد تصـوير جوانب مضيئة فى حياة هذه الشخـصيات، وقد كان أبـرز من ترجم لهم فى هذا الكتاب هو المحامى والمؤلف المسرحى الكبير أنطون يزبك، وهو يتحدث عن وفاته راثيا له فيقول:

«مات المحامى المؤلف المسرحى أنطون يزبك. مات رائد «الميلودراما» المصـرية.. ذهب فى هدوء.. بعـد أن أثار أعنف العـواصف بين شخصيات مسرحياته.. وفى أوساط النقد الأدبى».

«فى سنة ١٩٢٤ ظهـرت على مسـرح الأوبرا الملكية قـصة مـصرية مؤلفة باللغـة العامية اسمـها «عاصفة فى بيت» لمؤلف مـجهول أعلنت الصحف أن اسمه: «زاهد سليمان المحامى». وتدفق الجمهور إلى قاعة الأوبرا ظنا منه أن «عاصفة فى بيت» لا تعدو أن تكون مسرحية كغيرها من المسرحـيات المصـرية، لكن لم يلبث الممثلون على خـشبـة المسرح دقائق معدودة حتى سرت فى القاعة رهبـة مخيفة، بدأ الجمهور يحس بأنه أمام فن جديد رائع ولم يكن له به عهد من قبل، ثم مرت فصول القصـة، لم تلبث الدموع أن انـسابت وارتفعت الآهـات والتأوهات، ولم تكن ترى فى أرجاء القاعة الواسعة الفخمة إلا رءوسا تهتز لفرط البكاء. ولم يكد يهبط سـتار الفصل الأخيـر حتى علم الناس أن زاهد سليمان لم يكن إلا اسـما مستعـارا، وأن مؤلف المسرحية الحـقيقى.. المؤلف المتواضع الجبار إنما هو المرحوم الأستاذ أنطون يزبك المحامى».

ويصل محمود كامل إلى بلورة سر نجاح أنطون يزبك كرائد للدراما

المصرية فى أنه كان قادرا على أن يحرر مشاعر الحزن المكتوم عند أصحابها من مشاهدى مسرحياته:

«وخرج النقاد يشيدون بالقصة.. واحتشد مسرح الأوبرا كل يوم بجماهير النساء والرجال الذين تضيق صدورهم بالدموع ولا يعينهم على سكبها إلا عاصفة يزبك!».

(٤٠)

ويلخص محمود كامل، على طريقته، قصة التعاون بين أنطون يزبك ومسرح رمسيس متطرقا إلى انشقاق «روز اليوسف» مؤكدا على مدى ما كانت المسرحية تجلبه من إقبال ونجاح مادى:

«واتصل مسرح رمسيس بعد ذلك بالمؤلف الناجح، ورجاه أن يكتب له قصة جيدة، فقبل بعد إلحاح، وتحدد يوم لقراءة «الذبائح»، واجتمع جميع ممثلى وممثلات رمسيس على خشبة المسرح وبدأ المحامى المؤلف يتلو قصته فى إلقاء حار صادق، فلم تلبث أيدى الممثلات أن امتدت إلى الحقائب وظهرت المناديل الصغيرة، وفجأة ارتفعت أصوات البكاء.. واشترك الممثلون فيه وعلى رأسهم صاحب رمسيس « يوسف وهبى » ، وتعالت أصوات النحيب فى كل مكان، وتحول المسرح إلى مناحة، وقدر الجميع للذبائح أكبر نجاح».

«وطالبت السيدة روزاليوسف كبيرة ممثلات رمسيس فى ذلك الوقت بحقها فى دور «ليلى» بطلة القصة، وصمم يوسف أن يعطيه لأمينة رزق، وكان ذلك من بين أسباب انفصال روزاليوسف عنه وإصدارها

مجلتها المعروفة!».

«وظهرت «الذبـائح» على مسرح رمـسيس فى مـستهل مـوسم سنة ١٩٢٥، فنجحت نجاحا لم تعهـده مسارحنا من قبل، وظلت تمثل مدة طويلة وأعـيد تمثيلها بعـد ذلك كلما أحس «شـباك التـذاكر» بـالجوع والعطش!».

(٤١)

ثم يصل مـحـمود كـامل إلى حـدوث الخـلاف بين يوسف وهبى وأنطون يزبك، وهو ينحاز إلى أنطون يزبك لافـتا النظر إلى حساسـيته الفـائقة وإلى مـا كان يـجلبه التـأثر عليـه من حالات مـرضيـة، ومن العجيب الذى لا يكاد طبيب أن يصدقه أو يقـره أن يشير محمود كامل إلى حدوث الزائدة الدودية كأثر من آثار هذا الانفعال:

«واخـتلف أنطون يزبك مع يوسف وهبى لأسـبـاب ماليـة.. وأراد المؤلف أن يدخل لمشاهدة قصته.. فمنعه عامل الباب وأخبره أمام رهط من أصـدقـائه أن لديه أمـرا ألا يدخـل إلا بعـد دفع ثمن التـذكـرة! وانكشف الوسـط المسـرحى بعـد ذلـك أمـام الزمـيل المرحـــوم بكل دسائسه.. لجـأ البعض فى محاربته إلى أدنى الأسلحـة، كانوا يعلمون شدة وفائـه لأصدقائه، كان عصـبيا شديد الحـساسية والتـأثر، لذا كان يمرض عقب انتـهائه من كتابته لكل قـصة من قصصه، وأصـيب فعلا عقب كـتابة «الذبائح» بالتـهاب فى الزائدة الدودية، وظل مـدة طويلة طريح الفراش فى المستشفى».

ويكشف محمود كامل الستار عن العلاقة التى نشأت بين يزبك وبين إحدى الممثلات وكيف استغل خصومه هذه العلاقة فى تخريب العلاقة بين أنطون يزبك وزوجته:

«وكانت إحدى الممثلات دائمة التردد عليه، والسؤال عنه، فذكر لها ذلك الفضل ولم يكد يستعيد قوته حتى وعد أن يكتب لها دورا خاصا فى مسرحيته الجديدة».

«ولما كتب «العواصف» أراد الوفاء بوعده وألح على السيدة فاطمة رشدى أن تعهد بالدور إلى تلك الممثلة التى كانت دائمة السؤال عنه أثناء مرضه.. وأوعز خصوم المؤلف إلى بعض الصحف أن تشير إلى ذلك بلهجة كلها غمز وتجريح.. وحصلوا على صورة تمثل المرحوم أنطون واقفا إلى جانب السيدة فاطمة رشدى والممثلة التى رشحها وفاء منه لأداء أحد الأدوار أثناء عمل تجارب «العواصف»، فنشروا الصورة فى إحدى المجلات وأحاطوها بإطار من المداد الأحمر وبكمية وافرة من علامات الاستفهام! وأرسلوها بالبريد إلى منزله وباسم زوجته!».

□

ثم يشير محمود كامل إلى انصراف يزبك عن المسرح إلى المحاماة ثم إلى موته فى هدوء:

«واشمأز المحامى من ذلك الوسط.. سئمت نفسه الكتابة للمسرح بعد أن خذله المسرح، بل إن الكتابة للمسرح حطمت المحامى الموهوب وأبعدته عن أصدقائه وعملائه، وعندما أراد العودة إلى متابعة عمله

القضائى أمام المحاكم المختلطة والأهليـة، اشتد به الضيق ومر بفترة هى أشد فترات حياته هولا وشقاء!».

«هذا هو أنطـون يزبك الذى توفى فلم يـشـعـر بموتـه إلا زمـلاؤه المحامون وأصدقاؤه من الصحفيين والأدباء».

(٤٢)

وعلى هذا النحو من التراجم ذات اللقطات السريعة قدم لنا الدكتور محمـود كامل نبذات مشوقة عن كل مـن الفنان ناجى، وعن الشاعر أحمد عـبدالمجيد، والشاعـر المصرى الكاتب بالفرنسيـة أحمد راسم، والشاعـرالرومانسى حسين عـفيف، باعتبـار هؤلاء الأربعة جميـعا من خريجى الحقوق، وقـد استعنا ببعض فقراته عن هذه الشـخصيات فى كتب أخرى من كتبنا، ومن المفيد أن نطالع هنا بعض ما يتحدث به عن أقطاب الحياة السـياسية المعاصـرين له، فهو يتحـدث عن إبراهيم عبد الهادى حديثا حـافلا بالتقدير والتبجـيل على نحو مطلق، وهو حديث لم يسبقه إليه أحد فيقول:

«إن كان بين الرجال من يشـبه المراكب الشراعية، ومن يشـبه قارب الصيد ومن يماثل العـوامة، ومن لا يزيد عن «فلوكة»، ومن لا يخرج عن كونه «رفاص»، فإبراهيم عبدالهادى قطعة من أسطول! طول باسق ثابت الأوتاد، ليس كالقصبـة فى مهب الريح، وإنما كالطود الشامخ، والصـرح المشيـد. إذا لبس الطربوش فـهو زين الشـباب، وإن خلعـه تراءى لك بعمـامة بيـضاء - إذا حزرتهـا - فهى الشيب المـبكر. مظهر

المهابة والوقار وليس نذير الشيخوخة ورسوله. إذا سار اهتزت الأرض تحته. لا من اختيال مشيته أو ثقل ما تحمل، ولكن من عزمة يمشى، واعتزاز السارى بقوة نفسه، وصلابة رجولته. إذا صمت فكله الوقار والمهابة، وإذا تكلم فالثورة فى لسانه، والزلزال فى حديثه، لا نكير الصوت، ولا جعجاعه، ففى صوته جرس، ولحديثه نغم، وإنما الثورة والزلزال فى معانى حديثه، وفى قوة ألفاظه، وإن كانت مختارة منتقاة. مهاجم لا يعرف الرفق فى هجومه. منازل لا يعرف الرحمة لمن ينازله. جبار لا يتطوع بجبروته. ولكن كالأسد لايبطش إلا إذا دعته الحاجة إلى الافتراس. جاد لا يمزح إلا قليلا. وفى مزاحه يتراءى كأنه يجد ويتحدث فى شئون أهل السماء. لكن له وسطه الخاص، وتفسير ذلك أن كل شخص يخلق لنفسه، وبينه وبين نفسه وسطه حيث يخفف وقاره إلى حد ما، لذلك يلاحظ بعض الزملاء أن فى إبراهيم كبرياء وجنوحا عن المجتمع.. ويغلب على ظنى أن أكثر الذين تنضج رجولتهم قبل أوانها هم من بيوتات القرى والريف، حيث يعودهم آباؤهم مجالسة الرجال، ويجتلون أمام نواظرهم من مظاهر القوة والفتوة ما يكون خير وحى لنفوس تتأثر فى تكوينها بالمثال المجسم والإيحاء الحسن».

ويستطرد محمود إلى الحديث عن مظاهر النضج المبكر فى شخصية إبراهيم عبد الهادى وأدائه المهنى والسياسى فيقول :

«ويظهر أن من طبع إبراهيم أن يسبق أيامه، ويخلط بين حلقات عمره، فأنت إذا كنت قد رأيته وهو طالب بمدرسة الحقوق لخلته عميد إحدى كليات الحقوق الأوروبية. قد ابيض شعره فلم تبق شعرة فى

مفرقيه تحدث عن شبــاب وصبا، وإنى وإن كنت أعزو ذلك إلى انتهاب إبراهيم لمستقبل أيامــه، وإسراعه فى تجاوز حلقات العمر، فــإن كثيرين يعللونه بما لاقى إبراهيم من أهوال الثورة، ومن نكبات الســجون، فهو من الذين نزلوا ضيوفا كراما على «قراميدان» وأطالوا مدة الضيافة، فلم يحس السجن بثقل ضيافتهم، وإن كانوا عن ضــيافته راغبين. فإنه كان من أوائل من أشعلوا الثـورة عام ١٩١٩، وكان من خطبائهــا المفوهين الذين مازال يتحدث عنهم أبناء ذلك العهد، لذلك فقد كان من بواكير مَنْ زجتهم الــسلطة العسكرية فى السجن، وأرادت عقــابهم وعذابهم، فإذا الثمــرة الصالحة منهم قد وجدت فى السجن مــدرسة أنضجت من نواحيــها مــا كان لا يزال فــجا. فلقــد دخلوها طلابا شبــابهم غض، وغصنهم لدن، فخرجوا منه أسودا تزأر فــتزلزل بزئيرهم عقائد الباطل فى صدور المبطلين».

«لقد ترك إبراهيم الســجن إلى زعامة الطلبة، فكان زيــن الزعامة، واشــتغل بالمحــاماة فكان من أعــلامهــا، وإن لم يكتــو بنارها [ويتلظ] بأوارها، فله فى رزقهــا أبواب قد تعــز على غيره، لذلك نجــده يعمل فيها عمل المقل. ومن دلائل ذلك ـ وهو خيــر من يصلح محاميا جنائيا لذكائه ورشــاقة تعبيــره وفصاحة عــبارته ـ أنه قليل العمل فى القــضايا الجنائية، لأنه يعــيش فى النواحى الأرستقــراطية من المهنة. وهو أديب هائل وإن كان لا يكتب، تدرك مــقدار أدبه فى حديثــه، ولكن العيب الذى وجــدناه فى عمــله فى المحامــاة نجــده أيضا فى عــدم اشــتغــاله بالكتابة، ولو أنه كتب لبان أدبه لتــفتق ذهنه عن روائع.. والخلاصة أن محاسنه الكثيرة يعيبهــا ذلك الوقار الذى يجعله تمثالا من الوقار يتحرك

على الأرض، وشبحا من مهابة يسير على قدمين، ولو خلعه قليلا عن كتفيه وألقاه عن عطفيه، لوضح للناس إبراهيم المحامى العام والكاتب الأشهر، وزعيم المستقبل».

(٤٣)

ويجيد محمود كامل تقديم صورة الزعيم الوطنى والقطب الوفدى يوسف الجندى على نحو جميل ومؤثر مشيراً إلى إسهاماته السياسية المبكرة فى إقليمه وفى البرلمان وفى قضايا الشعب على وجه العموم فيقول:

«يوسف أحمد الجندى المحامى.. لمع اسمه هذا الأسبوع بمناسبة تعيينه وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية فى أول حركة «دستورية» لإرساء نظام وكلاء الوزارات البرلمانيين لدعم الحياة البرلمانية. وقد شملت هذه الحركة تعيين محمد صبرى أبو علم المحامى وكيلا برلمانيا لوزارة الحقانية (العدل) وعبدالفتاح الطويل المحامى وكيلا برلمانيا لشئون القصر».

«وقد تخرج يوسف الجندى فى مدرسة الحقوق عام ١٩١٥ وكان ترتيبه الثالث، وبعد أن اشتغل بالمحاماة فترة فكر فى أن يلتحق بوظائف النيابة العامة، لكن النائب العام إذ ذاك تذكر أن يوسف كان أحد الطلبة الذين تزعموا حركة إضراب وتظاهر ضد السلطان حسين كامل، فلما استقبله تمهيدا لتعيينه وسأله عما إذا كان لايزال مصرا على الاشتغال بالسياسة لو تم تعيينه بالنيابة، لم يستطع المحامى الشاب أن يقطع على نفسه عهدا بعدم الاشتغال السياسة، وعاد إلى المحاماة فى

مركزى زفتى بالغربية وميت غمر - التى تواجهها على فرع دمياط - بالدقهلية».

«ولما اندلعت الثورة المصرية عام ١٩١٩ تزعم المحامى يوسف الجندى أهل المنطقة، بل إنه - بعد انقطاع المواصلات مع القاهرة - أعلن استقلال تلك المنطقة وحررها من سلطة جيش الاحتلال البريطانى، وانتخبه أهلها رئيسا لهذه «الدويلة» المصرية! وانتشرت الشائعات فى أنحاء مصر بأن يوسف الجندى المحامى الشاب أصبح «إمبراطورا لزفتى»! إلا أن السلطة العسكرية البريطانية أسرعت فاقتحمت زفتى بقواتها المسلحة، واختفى يوسف الجندى فلم توفق تلك السلطة فى إلقاء القبض عليه».

«وانتخب بعد ذلك نائبا عام ١٩٢٤ فى أول مجلس نواب لمصر بعد دستور ١٩٢٣، فكان أول من اقترح إلغاء الوقف الأهلى، لكن اقتراحه لم ترض عنه السراى الملكية، فالخاصة الملكية «تنتظر» على العديد من الأوقاف، ولم يشأ الزعيم سعد زغلول أن يدفع بمشروع يوسف الجندى المحامى لإلغاء الوقف إلى حد التصادم مع السراى، وطلب من يوسف ألا يصر عليه إلى أن تحين الفرصة، وأن يلقى بكلمة يفهم منها عدم إصراره على طرح المشروع للمناقشة، إلاأنه عندما طلب إليه أن يتكلم أحس المحامى الشاب بأنه لا يستطيع أن يتراجع تماما عن موقفه، فتوجه إلى الزعيم وصارحه بأنه سيعرض المشروع بالشكل الذى يرضى به ضميره، وأكبر الزعيم تلك النخوة فى المحامى النائب الشاب، وسمح له بحرية التعبير عن رأيه، وصعد يوسف الجندى فعلا على منبر مجلس النواب وعرض المشروع رغم شعوره بضخامة القوى

التى تتكتل لمعارضته وإجهاضه».

(٤٤)

كما يتحدث صاحب الذكريات عن محمد صبرى أبو علم حديثا قصيرا لكن قادرا على وصف موطن العظمة فى هذه الشخصية التى كانت نموذجاً للاتزان والتميز والتفوق :

«. . . وصفه زميل بأنه: «مالك لتصرفاته، ضابط لحركاته وسكناته، يعطى من ذات نفسه لكل شخص بمقدار، لا تفلت منه الأقوال، وإنما يزنها بميزان، ولاتطيش إرادته، فكأنه يقيس كلماته وخطواته بمسطرة، خطيب يعرف لكل موقف ما يناسبه من المقال، ويفهم نفسية سامعيه فيرسل حديثه إلى قلوبهم دون وساطة من بهرج اللفظ أو حماس الانفعال».

«وزميله يوسف الجندى بدأ الاندماج فى الحركة الوطنية منذ عهد الدراسة بمدرسة الحقوق، واشترك فى إضراب طلبة تلك المدرسة عند زيارة السلطان حسين كامل لها فرفت منها وكان مفروضا أن يتخرج عام ١٩١٥ فتأخر إلى عام ١٩١٦، واشتغل بالمحاماة وانتخب لعضوية أول مجلس نواب مصرى، وظل ـ إلى جانب الشعب ـ يدافع عن حقوقه محاميا، وكاتبا، ورغم الخلاف السياسى بينه ـ كوفدى ـ وبين عبدالعزيز فهمى باشا الذى كان قد خرج على الوفد وزعيمه، فإن عبدالعزيز فهمى لم يسعه ـ فى عهد وزارة إسماعيل صدقى باشا التى عطلت الدستور وطاردت الوفديين ـ فى أثناء نظر قضية سياسية تقدم صبرى أبو علم بمذكرة أبى فيها إلا أن يسجل فى محضر الجلسة أن

تلك المذكرة نموذج لأداء المحامى الممتاز».

(٤٥)

ويحفل حديثه عن عبد الفتاح الطويل بحب وإعتزاز وإعجاب بقدراته التنظيمية الفذة حيث يقول:

«من نفس جيل يوسف الجندى وصبرى أبو علم، بل إنه من نفس دفعة الأخير عام ١٩١٦ وترتيبه فيها العاشر، وهو من ألمع محامى الإسكندرية ونائب عنها منذ بدء الحياة البرلمانية عقب دستور ١٩٢٣».

«ولقد استن عبدالفتاح الطويل فى أثناء عمله فى المحاماة بالإسكندرية سنة غير عادية بالنسبة للمحاماة فى مصر، إذ اشترك مع ثلاثة محامين آخرين من محامى الثغر فى مكتب واحد هم الأساتذة: مصطفى الخادم وإسماعيل حمزة وعبدالحميد يوسف، ولعلها المرة الأولى التى تشهد الأوساط القضائية المصرية فيها مكتب محاماة على نسق مكاتب المحامين الأمريكيين اشترك فى «ملكيته» أربعة محامين. وقد نجحت التجربة وأقبل المتقاضون على هذا المكتب إلى أن قضت الظروف بعد ذلك بأن يستقل كل منهم بعمله، فكانت سمعة عبدالفتاح الطويل بين أهل الإسكندرية عالية إلى حد أن اسمه تردد كمرشح لمنصب مدير عام مجلس بلدى الإسكندرية، ولكن فضل الاستمرار فى المحاماة واختير نقيبا لمحامى الإسكندرية، ولاشك أنه قد روعى فى اختياره وكيلا برلمانيا اعتبار المواءمة بين اتجاه القصر القديم للاستئثار بالسلطة فى كل ما يتصل بشئون القصر والرغبة فى إرساء دعائم الحكم الدستورى الكفيل بأن تكون للبرلمان - والحكومة المنبثقة منه - كامل

السلطة فى وضع ميزانية الدولة ومراقبتها بما فيها ميزانية القصر».

(٤٦)

وتتضمن يوميات محمود كامل حديثا شيقا ومهما لتاريخنا الحديث عن بعض تفاصيل التحقيق فى اغتيال بطرس غالى باشا ، وربما أن أهم ما فى هذا الحديث أنه يشير إلى الدور النبيل الذى لعبه عبد الخالق ثروت باشا وهو نائب عام فى إبعاد تهمة الاشتراك فى قتل بطرس غالى عن حافظ عفيفى وعن الحزب الوطنى.

وهو ينتهز يوميات مايو ١٩٣٥ وحديثه عن إصدار حافظ عفيفى لكتابه «الإنجليز فى بلادهم» ليشير إلى أن اسم حافظ عفيفى كان قد تردد فى مثل هذا الأسبوع من نفس الشهر، شهر مايو، ولكن عام ١٩١٠:

«علمت اليوم شيئا كان خافيا عنى.. هو أنه قد حامت حوله [أى حول حافظ عفيفى] عامئذ شبهات الاتهام فى قتل بطرس غالى باشا رئيس الوزراء، ورغم أننى قرأت معظم ما كتب عن هذه القضية من تحقيقات ومرافعات، ونشرت عنه «تحقيقا» فى سلسلة كنت أكتبها منذ بضعة أعوام بعنوان «أشهر القضايا المصرية».. إلا أننى لم أجد فى كل ما قرأت ما اتصل بى اليوم من أن حافظ عفيفى يذكر للمرحوم عبدالخالق ثروت باشا رئيس الوزراء الأسبق فضلا لا ينساه له، لعله من أقوى الأسباب التى دعمت الصلة بين الاثنين على امتداد الأعوام الأخيرة، خاصة بعد خروج حافظ عفيفى من الوفد المصرى مع بعض أعضاء ذلك الوفد واشتراكهم فى إنشاء حزب الأحرار الدستوريين

وتأييد عبدالخالق ثروت فى جهوده لإصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإصدار الدستور المصرى عام ١٩٢٣. وإن ذكر حافظ عفيفى لفضل عبدالخالق ثروت يعود إلى موقف ثروت عندما كان نائبا عاما، وكان حافظ عفيفى حديث التخرج من مدرسة طب قصر العينى، ومن أعضاء الحزب الوطنى الشبان».

«وفى ٢٠ من فبراير عام ١٩١٠ أطلق إبراهيم الوردانى الصيدلى وأمين لجنة الحزب الوطنى بالعباسية الرصاص على بطرس غالى باشا رئيس الوزراء، فقبض عليه واعترف توا، وأكد أنه مسئول وحده دون شريك له عن القتل، وتبين أن بطرس غالى باشا غادر مكتبه ومعه حسين رشدى باشا أحد الوزراء (كان وزير الخارجية) وعبدالخالق ثروت النائب العام وفتحى زغلول باشا وكيل وزارة الحقانية (العدل)».

«ولما وصل رئيس الوزراء إلى نهاية السلم حيث كانت تنتظره عربته التى هم بركوبها، أطلق عليه الوردانى رصاصتين، فلما التفت إليه أفرغ أربع رصاصات أخرى».

«وثبت من التحقيق أن المتهم فى الحادية والعشرين من العمر أتم دراسة الصيدلة فى سويسرا وإنجلترا، وأنه اتصل هناك ببعض الجمعيات الثورية، من بينها جمعية كان ينتمى إليها قاتل لورد كيرزون الوزير البريطانى، وقد عاد إلى مصر فى نهاية عام ١٩٠٩ وفتح صيدلية بجوار قسم بوليس عابدين، وبدأ نشاطه بالاتصال بأوساط العمال فأسس نقابة لعمال الصناعات اليدوية ببولاق واختير هو وكيلا لها، كما أسس جمعية أخرى باسم «جمعية التضامن الأخوى» قيل إن

نظامهـا يقضى بأنه يجب علـى مَنْ يرغب فى الانضمام لهـا أن يكتب وصيته قبل قبوله فى عضويتها».

«كما ثبت فى التحقيق أنه برر جريمته بأنه يذكر لبطرس باشا رئاسته للمحكمة المخصوصة التى أصدرت حكما بإعدام أربعة من المتهمين فى قضيــة دنشواى شنقا فى نفس قرى دنشــواى. وموقفه من مــشروع مد أجل امتياز قناة السويس».

«وقد انتــقل الخديو عباس حلمى الثــانى ـ دون انتظار الحرس ـ إلى المستشفى الذى نقل إليه المجنى عليه ودخل غــرفته وقبله والدموع تنهمر من عينيه، ثم بقى الخـديو إلى جانبه نحو ثلث الســاعة، ولما انصرف أقبل الأميــر حسين كامل ـ سلطان مصر بعــدئذ ـ وشجع بطرس باشا، ولما شيــعت الجنازة رسميــا حمل بساط الرحــمة سعــد زغلول باشا، وحســين رشدى باشــا، وإسماعــيل سرى باشــا، وعبــدالخالق ثروت باشا».

(٤٧)

ويستطرد محمود كامل إلى الحديث عن مجريات التحقيق فيقول :

«وقد تولت التحقــيق ـ فى بادئ الأمر ثلاث هيئات ـ الأولى مكونة من ناظرى «الداخلية» و«الحقانية» و«حكمــدار» القاهرة، والثانية برئاسة «مأمور الــضبط» بمحافظة القاهرة وتولت دراســة الأوراق التى ضبطت فى منزل الوردانى، والثــالثة برئــاسة مــدير «الضبط» بوزارة الداخليــة، ولعله يقــابل الآن منصب مدير الأمن العــام، وتولت سؤال مَنْ وردت أســمــاؤهم فى تلك الأوراق. وقــد بــلغ عــدد من ســئــلوا فى هذه

التحقيقات نحو ستين شخصا صدرت الأوامر ليلا إلى جميع المحافظات بسؤالهم، ولما تقدم التحقيق صدرت الأوامر بالقبض على بعض أعضاء «جمعية التضامن الأخوى» الذين قويت ضدهم الشبهات، لكن إبراهيم الوردانى أصر على إنكار أية صلة لهم بالحادث، وإن اعترف بوجود تلك الجمعية».

ويصل محمود كامل بعد كل هذا التمهيد إلى بيت القصيد الذى اكتشفه عن قريب وحين كتب يومياته ، وهو إقحام اسم حافظ عفيفى فى التحقيق :

«ولم يرد فى كل تلك التحقيقات لا على لسان المتهم ولا على لسان أحد من المتهمين الآخرين أو الشهود ذكر لحافظ عفيفى. . لكن فى تلك الأثناء وقبل صدور قرار الاتهام، نشرت صحيفة «الوطن» مقالا لطبيب ذكر أنه زامل حافظ عفيفى فى مدرسة الطب، وكان وثيق الصلة به بعد تخرجهما، وأنه يعلم أن لحافظ عفيفى صلة بمقتل بطرس غالى، ودعا النائب العام فى ذلك المقال إلى الاهتمام بالأمر وأبدى استعداده لتقديم ما لديه من معلومات تؤيد ذلك الاتهام».

«وكان طبيعيا أن يُستدعى حافظ عفيفى للتحقيق بعد أن نشر ذلك الاتهام الموجه إليه علنا فى صحيفة واسعة الانتشار، وكان قد تردد عقب نشر مقال صحيفة «الوطن» أن حافظ عفيفى - إلى جانب عضويته فى الحزب الوطنى مع إبراهيم الوردانى - فإنهما عضوان فى نادى المدارس العليا، وأنهما كثيرا ما سمعا يتناقشان فى الشئون الوطنية العامة. بل إنه فى الليلة السابقة على يوم ٢٠ فبراير - أى يوم الحادث

- ظل حـافظ عـفيـفى يتـحادث مع إبـراهيم الوردانى فى ردهة نادى المدارس العليا إلى مـا بعد منتـصف الليل، وكان الحديث من الأهمـية إلى حد أنهـما نسيـا أن نظام النادى يقضى بإغلاق أبـوابه عند منتصف الليل، ويبـدو أن خدم النادى تهيـبوا من أن ينبـهوهما إلـى أن تبينا أن النادى قـد خلا مـن أعضـائه.. ومما تردد أيضـا أن الوردانى طلب أن يزوره حافظ عـفيـفى فى السجن، وأنه طلب إليـه فى تلك الزيارة أن يهتم بأمر صيدلية الوردانى بعابدين».

«وقد تولى عبد الخالق ثروت باشا النـائب العام بنفسه سؤال حافظ عفيفى، الذى جاء بادى الاضطراب.. وشعر النائب العام بذلك فأكد له أنه رغم فظاعة الحادث فإن غرضه الوحيد هو الوصول إلى الحقيقة. وأضاف لكى يبـعث الطمأنينة إلى نفس الطبيب الشـاب: «لن يصيب الأبرياء سـوء، لكن المجرم وشـركاءه سـيلقون جـزاءهم. ولم يكتف بذلك، بل أكد له أنه اسـتدعاه كشاهد وطلب منه حـلف اليمين، وأن يصارحه بما دار من حديث بينه وبين الوردانى فى نادى المدارس العليا، وبغير ذلك مما يعرفه عن الوردانى».

«وكان لعبد الخـالق ثروت صلة سابقة بحافظ عفيـفى منذ كان طالبا بمدرسة الطب عـام ١٩٠٤، وتوجه مع نفـر من زملائه طلبـة المدرسة القضائية وعرضوا عليه أن يعينهم على إنشاء ناد للدارس العليا خريجين وطلبة، فرحب ثروت بهم وعرض أن تجتمع الـلجنة التحضيرية لمشروع النادى فى بيته بشارع القاصد، بل إنه أعد بنفسه مشروع قانون النادى، وقبل أن يكون عضوا بمجلس إدارة النادى بعد افتتاحه».

«وكان من المعـروف أن غالبية أعـضائه من أعضـاء الحزب الوطنى، ومن أنصار زعيمه مصطفى كـامل. وقد ظل ذلك النادى العتيد الذى لعب دورا مـهـما فـى تاريخ مصـر الحـديث حـتى أصـدرت السلطة العسكرية قرارها بإغلاقه عام ١٩٤٤، عقب إعلان الحرب العالمية».

ويصل محمـود كامل إلى بلورة رأيه فى هذا التاريخ الذى اكتـشفه فيقول:

«أحس حافظ عفيفى - بعد أن هدأ روعه - أنه أمام رجل لاينشد إلا تحقيق العدل، وظل ذلك الإحساس بالإعجاب والتقدير وعرفان الجميل يلازمه حتى لقى عبدالخالق ثروت ربه».

(٤٨)

ويستطرد مـحمود كامـل إلى رواية ما انتهت اليـه التحقيـقات التى أجريت بمعرفـة ثلاث هيئات مختلفـة، مشيراً إلى التحـول التشريعى المهم، الذى كانت هذه القضية بالذات سـببا فى إقراره، بتأيثم الاتفاق الجنائى :

«من عجائب التحقيق فى هذه القضية أنه ألقى القبض عقب الحادث مباشرة على الدكتور سعـد الخادم، مع أنه كان أول من حاول إسعاف المصاب، وقبض على شقيقه مصطفى الخادم المحامى وفتشت أوراقهما، كما استـدعى للشهادة فيها - نظرا لعضـوية المتهم فى الحزب الوطنى - أقطاب هذا الحزب، ومنهم مـحمد فريد رئيس الحزب وعـلى الشمسى والشـيخ عبـد العـزيز جاويش والدكـتـور محـجـوب ثابت وفتـشت

منازلهم، لكن صحيفة «اللواء» لسان حال الحزب الوطنى بادرت عقب الحادث بنشر افتتاحية قررت فيها عن الحادث: «إنه ما كان يتوقعه أحد من أصدقاء مصر، إن سفك الدماء فى هذا البلد الهادئ مما يؤخر رقيه، ونرجو أن يكون الحادث فرديا، كما نرجو من المحكمة ألا تبنى قصورا من الأوهام فتظهرنا أمام الرأى العام الأوروبى بمظهر سفاكى الدماء».

«وفى ١٤ مارس ١٩١٠ أصدر عبد الخالق ثروت النائب العام قرارا بإحالة المتهمين إلى قاضى الإحالة، وقد انحصر الاتهام فى إبراهيم الوردانى كفاعل أصلى وفى على مراد المهندس المعمارى، ومحمود أنيس مهندس الرى، وشفيق منصور المحامى، وعبدالعزيز رفعت مهندس التنظيم، وعبدالخالق عطية المحامى، وحبيب حسن المدرس، ومحمد كمال، وحبيب كمال كشركاء».

«وفى ٢٤ مارس قرر قاضى الإحالة إحالة إبراهيم الوردانى وحده إلى محكمة الجنايات وبألا وجه لإقامة الدعوى ضد الباقين لأن ما نسب إليهم - لو ثبتت صحته - لا يعدو اتفاقا جنائيا لا يرقى إلى مرحلة الاشتراك عن طريق التحريض أو المساعدة».

«وقد عُدل قانون العقوبات بعد ذلك لكى يتضمن العقاب على «الاتفاق الجنائى» عقب صدور ذلك القرار بألا وجه لإقامة الدعوى من قاضى الإحالة فى قضية مقتل بطرس غالى».

□

يجدر بنا هنا أن نشير إلى أن فتحى رضوان فى كتابه «عصر ورجال» قد نسب الفضل فى عدم تأثيم شباب الحزب الوطنى إلى قاضى الإحالة ، وذكر اسمه ، وهو متولى غنيم ، ويشير إلى أن حديث هذا القاضى قد ذاع بسبب هذا الحكم ، ونال من مديح الشعراء كثيرا من القصائد ، وكان الشاعر على الغاياتى من أبرز من مدحوه ، كما يذكر فتحى رضوان أسماء ومصير بعض من أفادوا من حكم هذه المحكمة :

«وفى خلال نظر مشروع مد قناة السويس، قتل المرحوم بطرس غالى باشا برصاصات إبراهيم ناصف الوردانى، فطاش صواب الحكومة لهذا الحادث، وأخذت تقبض على جميع مَنْ ينتسب إلى الحزب الوطنى لأن الوردانى كان من شباب الحزب الوطنى، فقبضت ضمن حملات القبض على ثمانية من الشبان كانوا قد وقعوا مع الوردانى على القانون النظامى لجمعية اسمها (جمعية التضامن الأخوى) ثم قدمتهم إلى قاضى الإحالة (متولى غنيم) فلم يجد فى مواد القانون ما يأذن بإدانتهم، إذ لم يكن فى مواده آنذاك ما يعاقب على الاتفاق الجنائى، وقد ذاع صيت القاضى متولى غنيم بسبب هذا الحكم، ونظم فيه الشعراء الوطنيون القصائد الطوال، كما نظم الغايات قصيدة مطلعها:

حكمت فأرضيت البلاد وأهلها   وحياك عيسى بعد موسى وأحمد

«وقد أراد الله لهؤلاء الشبان الثمانية أن يطول عمرهم، وأن يساهم أكثرهم فى الخدمة الوطنية بأساليب شتى، فقد كان منهم المهندس على مراد الذى اشتغل بالخبرة بعد أن طرد من الوظيفة الحكومية، وعرف

بالأمـانة والكفاية، وكـان منهم عـبد الخـالق عطية الذى انتـخب فى البرلمان سنة ١٩٢٤، وشفيق منصور المحامى الذى حكم عليه بالإعدام فى قضـية السـردار بعد حيـاة حافلة بالعـمل الوطنى السرى، وعـبده البرقونى المحامى الذى أصبح مستشارا».

(٤٩)

ويلخص مـحمود كـامل جهـود المحاميـن فى محاولة إبعـاد حكم الإعدام عـن الوردانى استناداً إلى أمـرين اثنين أولهمـا انتـفاء عـلاقة السبب من خلال مناقشات طبية ، وثانيهما اضطراب أعصاب الجانى :

«وفى ٢١ من إبريل ١٩١٠ مـثل الـوردانى أمـام مـحكمـة جنايات القاهرة وكـان يرأسها مسـتشار أجنبى، ومـثل النيابة عبـدالخالق ثروت النائب العـام نفسه، وتـولى الدفاع المحامـون أحمـد لطفى، وإبراهيم الهلباوى، ومحمود أبو النصر، وإسماعيل شيمى».

«وتبين من مناقشة المحامين للـشهود من الأطباء الذين تولوا محاولة إسعـاف المجنى عليه أن خطة الدفاع هى التـشكيك فى سلامة العـملية الجراحـية التى أجـريت له من الوجهـة الطبية، وأنه كـان فى الإمكان إنقـاذه لو لم تجر الـعملـية بالأسلوب الذى أجـريت به، وقـد اشتـد الخلاف حول تلك النقطة الطبيـة فوجدت المحكمة ألا مناص من ندب لجنة برئاسة الطبـيب الشرعى الإنجليزى، وأسـتاذ الجراحـة الإنجليزى بمدرسة الطب، وجراح مصرى لتقـرر ما إذا كانت الجروح الناشئة عن الإصابة مميتـة بدون إجراء العملية أو أنه كان يمكن للمـصاب أن يعيش

بدون إجـراء العمليـة؟ وما إذا كـانت العـملية قـد أجريت مع اتخـاذ الاحتياطات الضرورية فنيا؟».

«وقد قررت هذه اللجنة الطبية أن إجراء العملية كان واجبا، لكنهم لا يستطيـعون أن يقطعوا بمـا إذا كانت الاحتـياطات الضرورية فنيـا قد اتخذت فى أثناء إجـراء العملية، وقد لجأ الدفـاع بعد ذلك إلى الدفع بأن المتهم مختل القوى العقلية، واسـتند الأستاذ محمود أبو النصر إلى مقـال فى مجلة طـبية فـرنسيـة تحت عنوان «الحسـاسيـة» جاء فـيه أن الأشخـاص الذين يرتكبون جـريمة وهم فى حـالة انفعال الحـساسـية وتهيج الشعـور ليسوا مسئـولين مسئولية تامـة حتى ولو لم يعانوا من اضطراب عقلى. وركـز فى دفاعه على نفى سـبق الإصرار وأن وصف الجناية الصحيح هو الـشروع فى قتل، باعتبـار أن وفاة المجنى عليه لم تكن بسبب ما ارتكـبه المتهم بل بسبب الخطأ الطبى فى إجـراء العملية الجراحـية، كمـا أن الأستاذ الـنقيب أحمـد لطفى ختم مـرافعتـه بهذه العبـارة: «يطلب الدفاع أن تريحوا ضمـائركم، وأن توكلوا الأمر إلى الطبيب الأخصائى، فإن عليه فى مثل هذه الظروف تبعة المسئولية، فلا تتحملوا مسئولية الحكم على مريض دون أن تتثبتوا من درجة مسئوليته، وقد تكررت مقاطعـة رئيس المحكمة لمرافعة أحمد لطـفى خاصة عندما التفت إلى المتهم وقال له: «فى سبيل حرية أمتك بعت حريتك».

«ولما بدأ الأستـاذ النقيب إبراهيم الهلباوى مـرافعته وجـه إليه رئيس الدائرة هذه الكلمـات: «ياهلباوى بك، من واجبى أن أنـبهك إلى أنك لو تعـرضت فى مرافـعتك للسـياسـة فإن المحكمـة ستـضطر إلى نظر

القضية فى جلسة سرية، فأجابه بأنه مضطر بحكم واجبه فى الدفاع أن يتعرض للسياسة لأن الجريمة سياسية، ولما وصل فى دفاعه إلى موقف المجنى عليه من اتفاقية الحكم الثنائى الإنجليزى المصرى - السودانى عام ١٨٩٩، أمر رئيس الدائرة بإخلاء القاعة من الجمهور».

«وكانت هيئة المحكمة قد عرفت من قبل بما سوف يتطرق إليه الدفاع، إذ سبق أن طبعت مرافعة الهلباوى قبل إلقائها، ولما أعيدت علنية الجلسة جمعت المذكرة التى تضمنت مرافعة الدفاع من أفراد الجمهور الذين وزعت عليهم».

«وفى ١٨ مايو ١٩١٠ صدر الحكم بإعدام الوردانى شنقا، وفى ١١ من يونيو قضت محكمة النقض برفض الطعن وتأييد الحكم الصادر من محكمة الجنايات وكانت قبل ذلك قد رفضت طلبا من الدفاع برد وكيل المحكمة الإنجليزى عن نظر الطعن بالنقض، على أساس أنه كان عضوا فى المحكمة المخصوصة التى فصلت فى قضية دنشواى التى رأسها بطرس غالى».

ويعود محمود كامل إلى الحديث عن حافظ عفيفى الذى نجا من الاتهام:

«أما حافظ عفيفى فلم يرد ذكره فى مرافعة عبد الخالق ثروت النائب العام إلا فى معرض الإشادة عرضا بصراحته وصدق شهادته وبأنه نفى - فى ضوء معرفته الوثيقة بإبراهيم الوردانى - أن يكون معتوها أو مضطربا عقليا».

□

ثم يلفت محمـود كامل نظرنا إلى أن هذا اليوم صادف يوماً صـعباً آخر :

«وفى ٢٨ يونيـو ١٩١٠ نُفـذ حكم الإعـدام فى إبراهيم الوردانى. ومن العجـيب أنه أيضا، فى مـثل هذا الشهـر من عام ١٩٠٦ بل فى نفس اليوم من نفس الشـهر (شهـر يونيو) منذ أربعة أعـوام نفذ حكم الإعدام فى المتهـمين الأربعة الذين قضت المحكمة المخصـوصة برئاسة بطرس غـالى بإعدامـهم فى قضيـة دنشواى، وهى الـقضيـة التى ظل شبحها يخيم على جلسات محاكمة الوردانى».

(٥٠)

كما تنفرد هذه المذكرات بنشر ملخص حديث صحفى قديم أدلى به حكمدار القاهرة الشهير سليم زكى لمحمود كامل وصرح فيه بسر نجاحه فى تحويل الفدائى القـديم محمد نجيب الهلباوى إلى مـرشد للبوليس وذلك من أجل الإيقاع بزمـلائه من أعضاء التنظيمـات السرية فى ثورة ١٩١٩، وقد حـرص صاحب الذكـريات على أن يسوق حـديثه عـما توصل إليه من معلومات بشأن هذه القضية من خلال حديث عابر عن اللقاء الذى أجراه مع سليم زكى لمجلته «الجـامعة» التى كان يصدرها، وكان قد اعتزم إصدار عدد خاص منها عن البوليس المصرى:

«اعتـزمت لقاء سليم زكى رئيس القـسم السياسى بمحـافظة القاهرة لكى أجرى مـعه حديثـا عن نشاط هذا القـسم وثيق الصلة بكل تلك

القضـايا التى اتهم فيـها أولئك الأسـاتذة والزملاء وغـيرهـم، بمناسـبة اعـتزامـى إصدار عـدد خـاص من مـجلتى «الجـامعـة» عن البـوليس المصرى».

«وفى غرفة ضيقة لا تكـاد تسع إلا للمكتب الصغير الذى إلى يسار الباب وبضعة مقاعـد حوله، قابلنى سليم زكى رئيس أخطر جهاز أمن فى مصر».

. . . .

. . . .

ولما سألت:

«كيف تتوصلون إلى اكتشاف المؤامرات السياسية؟»

«أجابنى على الفور: بواسطة المرشد.. نبـدأ أولا باتخاذ مرشد من بين الهيئـة أو الجماعة التى نريد أن نجمع ضـدها أدلة الإدانة، فإذا قدم لنا بعض المعلومـات عمدنا إلى التـحقق من ذلك بأنفـسنا وسرنا فـيه شوطا آخـر حتى نصل إلى النهـاية، وقد يخوننا التـوفيق أحيـانا وقد نصيب بعضا منه، أو كـله، خذ مثلا: حادثة اغتيـال السردار لى ستاك باشا كيف اكتشفناها؟».

«لقد اتصلت بنجيب الهلباوى الذى كنت أعلم صداقته لعبد الرزاق عنايت وعبد الحميد عنايت واتفقت مـعه على أن يستأجر غرفة فى أحد البنسيونات بالقاهرة، استأجرنا نحن الغرفة المجاورة لها، وبين الغرفتين

باب مغلــق، وكلفت الصاغ حمــدى مســاعدى أن يسكن تلك الغــرفة الأخرى ويستــمع إلى ما يدور بين نجيب الهلبــاوى [والأخوين] عنايت من حديــث ويدونه، وكنا قد اســتحضــرنا قنابل من الجيش الإنجــليزى أخرجنا منها الــبارود وأعطيناها لنجيب كطلبه، وذهب الصــاغ حمدى فسمع نجــيب الهلباوى يتظاهر بحقده على قتــلة السردار لما جلبوه على مصر من الأضرار، ثم أظهر القنابل التى أعطيناها له وأقسم بأنه سوف ينتقم بها من أولئك القــتلة، ولما استمعنا إليه ولعلاقة الصــداقة القديمة التى تربطه بهما صارحــاه بأنهما اشتركا فى القتل، وعاد فــأظهر لهما رغبته فى زيارة قبر مصطفى حمدى أحد الذين اشتركوا فى الاغتيالات السياســة ومات متأثرا بجراحه أثناء تدريبــه على إلقاء القنابل فى جبل المقطم، وتردد ذكره فى قضيــة أحمد ماهر والنقراشى فأخــبراه عن مقر ذلك القبــر، الذى كان يبــحث عنه رجال البوليس عــبثــا، وفى اليوم التــالى قبض على مــحمــود إسمــاعــيل (أحد المتــهمــين الذين حكم بإعدامهم فى قــضية مقتل السردار) وذهبنا به توا من مــحطة مصر إلى وزارة الداخلية التى كــان وزيرها إذ ذاك إسماعيل صــدقى باشا، الذى قابل محمود إسماعيل فى غرفته ثم خرج محمود بعد قليل وإلى جانبه رسل باشا الحكمدار. . مبتسما!».

«وتقدم مندوبو الصحف إلىّ وإلى غيــرى من رجال القسم السياسى يسألوننا عن سر ابتســامة الحكمدار، فأخبرناهم بأن محمــود إسماعيل اعتــرف بأسماء قتلة الســردار، وصدرت جريدة «مصــر» فى ظهر ذلك اليــوم وفيــها خــبر الاعــتراف الذى لم يكن له أســاس من الصحــة،

فاشتريت كمية منها أعطيتها لأحد رجالى وكلفته بأن يتنكر فى زى باعة الصحف وأن يحمل تلك الكمية ثم يتجه بها إلى مدرسة الحقوق بالجيزة التى كان عبد الرزاق عنايت طالبا بها وينادى أمامها نداءات لقنتها له: «اعتراف محمود إسماعيل. . تفتيش بيوت المتهمين. . اكتشفا قتلة السردار»، واشترى عبد الرزاق عنايت نسخة من الجريدة فدهش واتجه توا إلى منزل محمود راشد أحد شركائه، وعندما وجد البوليس محيطا بالمنزل لتفتيشه تحققت لديه صحة خبر الاعتراف، مع أن محمود إسماعيل لم يكن قد اعترف مطلقا، وإنما دس خبر الاعتراف على الجريدة وطبعت أعداد منها وفيها ذلك الخبر للتمويه».

«كل الذى حدث أن الاتفاق تم على أن يبتسم الحكمدار عقب خروجه من غرفة وزير الداخلية«ابتسامة عريضة» توحى إلى الصحفيين فكرة سروره من الوصول إلى نتيجة حاسمة».

(٥١)

ويصل محمود كامل إلى تلخيص التطورات المأساوية للقضية :

«وقد ترتب على ذلك أن اقترح نجيب الهلباوى على [الأخوين] عنايت فكرة الهرب بالأسلحة التى استعملاها فى قتل السردار واتفقوا على مغادرة القاهرة إلى طرابلس فى ليبيا عن طريق سكة حديد مريوط، وأخطرنا نجيب بذلك فسافرت أنا وانجرام بك مساعد الحكمدار إذ ذاك بإحدى طائرات سلاح الطيران الإنجليزى إلى الإسكندرية تفاديا لما يمكن أن يثيره سفرنا عن طريق السكك الحديدية

من ظن بأننا نتعقب أحدا، وكلفنا الصاغ حمدى بتتبع نجيب الهلباوى مع المتهمين الهاربين حيث ضبطناهما، وحكم فى القضية بإعدام عبدالحميد وبالأشغال الشاقة المؤبدة على شقيقه عبد الفتاح.. وسكت سليم زكى ثم أضاف:

«إنما الذى يسترعى النظر أن النتائج التى وصلنا إليها سنة ١٩٢٤ كان يمكن الوصول إليها سنة ١٩٢١ لو أن التوفيق صادفنا.. إذ حدث فى ذلك العام أن جاءنى عبد العزيز راشد - وهو أخو محمود راشد الذى أعدم فى حادثة السردار - وأخبرنى بأنه علم بأن شخصا يدعى مصطفى الخيال يصنع القنابل التى يقتل بها الإنجليز، ففتشنا منزله وبحثنا فى كل جزء منه دون أن نعثر على شيء مطلقا، إلا أننا عند خروجنا وجدنا قنبلة ملقاة خلف باب المنزل الخارجى، ففهمت توا أن القنبلة إنما دست بواسطة المرشد، لكننى لم أتخذ ضده أية إجراءات، ولم أوجه إليه تهمة البلاغ الكاذب، بل اكتفيت بإثبات ما حدث فى محضر ثم أفرجت عنه».

«وفى اليوم التالى اتصلت بأحد أصدقاء عبد العزيز راشد وطلبت إليه أن (يرشدنى) عن مبلغ اتصال عبد العزيز وأخيه محمود بحركة صنع القنابل.. واتفقت معه على أن يحتفظ دائما بعلبة سجائر لا يوجد بها إلا سيجارة واحدة، ما عليه إلا أن يتناول تلك السيجارة ثم يلقيها من النافذة إلى أرض الطريق عندما يتضح له أننا يمكن أن نصل إلى نتيجة بمداهمة منزل عبد العزيز.. حتى لا يثير شك هذا الأخير بإلقاء العلبة من النافذة مادام قد رأى بعينيه أنه لم تبق بها سجائر».

«وقد حدث هذا فعلا أن أسرع إلىّ الرجل الذى عينته لتتبع خطى المرشد صديق عبد العزيز راشد يحمل علبة السجائر الفارغة، ففهمت أنه يطلب إلىّ تفتيش المنزل.. وانتقلت توا إليه وعثرنا فيها على قنابل وأسلحة.. قدم بسببها عبد العزيز إلى محكمة الجنايات وقضى بإدانته.. إلا أن بعض الظروف السياسية إذ ذاك لم تساعد على تقديم باقى المتهمين الذين كان البوليس السياسى يشك فى قيامهم بحركة القتل السياسى.. وقد اتضح فى أثناء محاكمة قتلة السردار أن الأسلحة التى استعملت فى ذلك القتل من نوع الأسلحة التى وجدت فى منزل الشقيقين عبد العزيز ومحمود راشد عام ١٩٢١!».

□

بقىّ أن نشير إلى أن المذكرات المختلفة التى تعرضت للإيقاع بالوطنيين الذين شاركوا فى اغتيال السير لى ستاك لاتتعارض مع ما يرويه محمود كامل فى هذه المذكرات، وإن كانت روايته تتفوق فى تصوير حبكة الدور.

وبقى أيضا أن نشير إلى أن لمحمود كامل كتاباً شيقاً آخر عن «أشهر القضايا المصرية»، وهو كتاب ممتع ومفيد لقراء تاريخنا المعاصر جميعا.

ببليوجرافيا المذكرات التى نتدارسها فى هذا الكتاب

الباب الأول :

عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية للوزير السابق عبد الفتاح حسن المحامى
دار الشعب ، ١٩٧٤ ، ١٩٢ صفحة

الباب الثانى :

فتحـــى رضـــوان : ٧٢ شهرًا مع عبد الناصر ، كتاب الحرية
الطبعة الثالثة ، ٣١١ صفحة ، ملحق صور ، ١٩٨٧.
مثبت على الغلاف أنها : الطبعة الثانية (فصلان جديدان)
الطبعة الأولى، ٢٠١ صفحة ، ملحق صور ، إعلانات، ١٩٨٥.

الباب الثالث :

يوسـف نحــاس : ذكريات .. سعد عبدالعزيز.. ماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩
.. تصرفات حكومية،
دار النيل للطباعة، ١٠٧ صفحات، ١٩٥٢.

الباب الرابع :

محمــود كامــل : يوميات محام، كتاب اليوم، عدد شهر يوليو ١٩٨٤،
١٨٣ صفحة، مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٨٤.

فى التراجم

■ **الدكتور محمد كامل حسين عالما ومفكراً وأديباً**
سيرة حياة المفكر المصرى الكبير محمد كامل حسين (١٩٠٢ - ١٩٧٧) صاحب «قرية ظالمة» و«وحدة المعرفة» و«الوادى المقدس» و«النحو المعقول» و«التحليل البيولوجى للتاريخ».
فاز بجائزة مجمع اللغة العربية الأولى فى الأدب (١٩٧٨)، صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٧٨، وضمت الطبعة الثانية أبواباً كاملة وفصولاً مختلفة لم تضمها الطبعة الأولى.
الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢.

■ **مشرفة بين الذرة والذروة**
سيرة العالم المصرى الكبير الدكتور على مصطفى مشرفة (١٨٩٨ - ١٩٥٠)، وإنجازاته العلمية ومدرسته الرائدة وأفكاره الاجتماعية وقدراته البيانية والموسيقية، وببليوجرافيا بإنتاجه وما كتب عنه، صدرت طبعته الأولى عام ١٩٨٠، ونال جائزة الدولة التشجيعية فى أدب التراجم (١٩٨٢).
الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، ٢٠٠١.

■ **سيرة حياة العالم الأديب الدكتور أحمد زكى**
يستعرض الإنتاج الفكرى والأدبى للدكتور أحمد زكى (١٨٩٤ - ١٩٧٥) فى كافة الميادين ويعرض آراءه وفلسفته فى الحياة والعلم والسياسة والفكر والاجتماع، وتتميز الطبعة الثانية باحتوائها على الببليوجرافيا الكاملة لإنتاج الدكتور أحمد زكى فى كتبه ودراساته وترجماته ومقالاته المتنوعة فى مجلات: الرسالة، والثقافة، والهلال، والاثنين، والدنيا، والعربى وغيرها.
الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣.

■ **أحمد زكى حياته وفكره وأدبه**
يضم هذا الكتاب معظم فصول الأبواب الأولى من كتاب سيرة حياة العالم الأديب الدكتور أحمد زكى.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٤.

■ **الدكتور على باشا إبراهيم**
سيرة حياة رائد الطب المصرى فى العصر الحديث د. على إبراهيم (١٨٨٠ - ١٩٤٧) وإنجازاته العلمية والحضارية، وآراؤه فى الحياة والعلم والطب والجامعة.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٥.

■ **الدكتور نجيب محفوظ**
سيرة حياة الرائد الأول لطب النساء فى العالم العربى د. نجيب محفوظ (١٨٨٢ - ١٩٧٢)،

الذى أضاف إلى العلم كثيراً من الإنجازات، وعرض لفلسفته وقدراته العلمية والبحثية والبيانية.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٦.

■ **الدكتور سليمان عزمى باشا**
سيرة حياة أول أطبائنا الباطنيين د. سليمان عزمى (١٨٨٢ - ١٩٦٦)، وتحليل لآرائه فى التعليم الطبى والجامعى، وفلسفته فى ربط الطب والتعليم الطبى بالحياة العامة.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٦.

■ **عثمان محرم .. مهندس الحقبة الليبرالية المصرية (١٩٢٤ - ١٩٥٢)**
يستعرض المقومات العقلية والفكرية والمهنية والسياسية التى أسهمت فى صنع إنجازات المهندس الوطنى العبقرى عثمان محرم (١٨٨١ - ١٩٦٣)؛ ويعرض لسيرته المهنية والسياسية والوطنية، ويتدارس أوراق محنته فى أول عهد الثورة حين قدم للمحاكمة كنموذج لكباش الفداء التى أراد العهد الجديد بها أن يمحو من الأذهان مهابة وقيمة رموز العهد السابق.
مكتبة مدبولى ، ٢٠٠٤ .

■ **سيد مرعى، شريك وشاهد على عصور الليبرالية والثورة والانفتاح (١٩٤٤ - ١٩٨١)**
سيرة حياة المهندس سيد مرعى (١٩١٤ - ١٩٩٢)، وإسهاماته السياسية والمهنية والزراعية فى ثلاثة عصور متتالية، وما تركته شخصيته من بصمات سياسية واجتماعية لاتزال آثارها باقية.
مكتبة مدبولى، ١٩٩٩.

■ **إسماعيل صدقى باشا (١٨٧٥ - ١٩٥٠)**
سيرة حياة واحد من أهم الشخصيات التى مرت بتاريخ مصر الحديث وأثرت فى تاريخها القومى تأثيراً كبيراً بالإيجاب والسلب، وعرض لإنجازاته الاقتصادية والحضارية، ونقد لعقليته السياسية، وتقدير لأفكاره الاستراتيجية.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، ١٩٨٩.

■ **صانع النصر .. المشير أحمد إسماعيل (١٩١٧ - ١٩٧٤)**
سيرة حياة قائد عسكرى متميز أتيح له أن يتحقق على يديه أعظم نصر فى تاريخ مصر المعاصر، وملامح حياته وتكوين شخصيته وإنجازاته العسكرية على مدى حياته، ويناقش النقاط الخلافية فى تاريخه.
دار جهاد، ٢٠٠٣ .
الطبعة الثالثة ، دار جهاد ، ٢٠٠٥ .

■ **مايسترو العبور .. المشير أحمد إسماعيل**
سيرة موجزة لحياة قائد القوات العربية فى حرب ١٩٧٣.

■ **سماء العسكرية المصرية الشهيد عبدالمنعم رياض (١٩١٩ - ١٩٦٩)**
سيرة موجزة لحياة ألمع العسكريين العرب، وعرض سريع لأفكاره العسكرية والاستراتيجية وإسهاماته التاريخية.
دار الأطباء، ١٩٨٤.

■ **توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية**
إطلالة سريعة بترتيب موضوعى على شخصية توفيق الحكيم وحياته وآثاره الأدبية، من خلال رحلته فى الحياة، وتعريف موجز بآثاره الأدبية والفكرية.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، المكتبة الثقافية، ١٩٨٨.

■ **عبداللطيف البغدادى .. شهيد النزاهة الثورية**
سيرة حياة عبداللطيف البغدادى (١٩١٧ - ٢٠٠٠) أبرز رجال عهد الثورة فى المجال التنفيذى، وتتبع لفكره الإصلاحى والسياسى، وإنجازاته الحضارية، وإسهاماته فى الحياة البرلمانية، والوزارات المختلفة، والعلاقات العربية، ومحكمة الثورة، ورؤاه الاستراتيجية والسياسية والحربية.
دار الخيال، ٢٠٠٦.

■ **مصريون معاصرون**
مجموعة من كلمات ومقالات التأبين التى نشرت فى رثاء بعض المصريين المعاصرين أو إحياء ذكراهم، متضمنة أضواء موحية على بعض من الجوانب التى تبدت فى حياة وإنتاج هذه الشخصيات.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

■ **كيف أصبحوا عظماء .. دراسات ورثاءات**
مجموعة منتقاة من الفصول والخطب والدراسات ألقيت أو كتبت فى تأبين بعض أعضاء مجمع اللغة العربية، وفى إحياء ذكرى رموز العلم والفكر والأدب فى احتفاليات الجمعية الخيرية الإسلامية بروادها، وفى سلسلة عظماء المصريين (روز اليوسف) وأيام فى الذاكرة (الأهرام).
الطبعة الأولى : دار الخيال، ٢٠٠٦.

■ **يرحمهم الله : كلمات فى التأبين**
تراجم انطباعية تأبينية لكل من: بدرالدين أبوغازى، وصلاح عبدالصبور، ومحمد زكى عبدالقادر، ود. يحيى المشد، ومحمد فهمى عبداللطيف.
دار الأطباء، ١٩٨٤.

دراسات أدبية

■ **فن كتابة التجربة الذاتية : مذكرات الهواة والمحترفين**
مجموعة من القضايا النقدية والفكرية، المرتبطة بفن كتابة التجربة الذاتية، وأساسياته،

وأركانه، وتطوره، ومدى الحاجة إليه، والنقاط الخلافية فيه مع محاولة لتأصيل مذهب المؤلف فى نقد أدبيات التجارب الذاتية المنشورة فى صور مختلفة.
دار الشروق، ١٩٩٧.

■ **فى ظلال السياسة.. نجيب محفوظ .. الروائى بين المثالية والواقع**
دراسة أدبية نقدية تحليلية تستعرض الفكر السياسى لنجيب محفوظ من خلال آرائه الصريحة المباشرة وأعماله الفنية ومذكراته المتعددة، وتثبت أنه فكر متقدم تناول القضايا الوطنية برؤية واضحة ونظر ثاقب وعبّر عن وعى سياسى من طراز متميز نجا من التقولب والأيدلوجيات واستشرف الأمل فى الآفاق الرحبة لمستقبل مزدهر لأمته ونجح فى لفت النظر إلى حقيقة الإيجابيات الليبرالية التى تحققت بفضل ثورة الشعب فى ١٩١٩.
دار جهاد، ٢٠٠٣.

■ **على هوامش الأدب**
مجموعة من الدراسات والبحوث فى اللغة والأدب والنقد، تحاول فهم النقد ووظيفته وتصور علاقة الإبداع بالحياة، وتحلل الوسائل الكفيلة بالارتقاء بالذوق الأدبى العام، وتناقش كثيراً من القضايا والإشكاليات التى شغلت الحياة الثقافية، وترتاد آفاقاً جديدة فى درس علاقة اللغة بالحياة فى عصر المعلومات، وفى علاقة النقد بالذوق فى حقبة تتسم بتسارع الخطى والانكفاء على الذات معاً.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

■ **ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة**
يناقش التأثيرات المتبادلة بين السياسة والتاريخ والأدب من خلال مجموعة من الفصول الموثقة (٢٣ فصلاً) تستعرض وقائع ثقافية وأدبية ونقدية محددة بعضها مشهور وبعضها لا يتمتع بالقدر الكافى من المعرفة به.
دار جهاد، ٢٠٠٣.

■ **من بين سطور حياتنا الأدبية**
خمسة من الفصول التى يضمها كتاب ثلاثية التاريخ والأدب والسياسية نشرت مبكراً.
دار الأطباء، ١٩٨٤.

■ **أدباء التنوير والتاريخ الإسلامى**
دراسة وتعريف وتقييم لجهد ثلاثة من أساتذة كلية الآداب فى الجامعة المصرية تصدوا لكتابة تاريخ الأمة الإسلامية، تلقى الدراسة الضوء على ملامح وسمات ومميزات هذه التجربة الرائدة التى أثمرت عملاً يجمع بين الأدب والتاريخ، وقد أصبح بمثابة المصدر المفضل لأهل التاريخ وتاريخ الأدب العربى، وكثير من الدراسات الإنسانية.
الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٩٤.

■ **كلمات القرآن التى لا نستعملها**
دراسة تطبيقية لنظرية العينات اللفظية مع جداول تفصيلية كاملة بالكلمات ومعانيها

والآيات التى وردت فيها من خلال تصنيف لغوى دقيق مع شرح موجز لفكرة اختلاف العينات اللفظية والعوامل المؤثرة فى هذا الاختلاف.
صدر فى طبعتين : دار الأطباء، ١٩٨٤، دار الشروق، ١٩٩٧.

وجدانيات

■ **أوراق القلب (رسائل وجدانية)**
يضم أكثر من خمس وسبعين رسالة من الرسائل القصيرة تعبر بطريقة مبتكرة عن أحوال وجدانية متباينة، وتعكس قدرة عالية على التصوير والتعبير والقبض على لحظات الخصوصية والتفرد والمفارقة فى العلاقات الإنسانية.
الطبعة الأولى، دار الشروق، ١٩٩٤، الطبعة الثانية، دار جهاد، ٢٠٠٥.

■ **أوهام الحب : دراسة فى عواطف الأنثى**
يتضمن خمسة وثلاثين فصلاً ترسم الملامح الجوهرية فى الطبائع الإنسانية المتباينة، وتقدم صوراً فنية ونفسية دقيقة أقرب فى طبيعتها إلى اللقطة اللحظية، كما تقدم استعراضاً دقيقاً لتقلبات الوجدان ودواعيها وتواعبها.
الطبعة الأولى، الكتاب الأول فى سلسلة كتاب الجمهورية الشهرى، أغسطس ١٩٩٩.
الطبعة الثانية، دار جهاد، ٢٠٠٥.

فى أدب الرحلات

■ **رحلات شاب مسلم**
انطباعات ذاتية عن رحلات علمية مبكرة فى أمريكا وإيطاليا والهند وبريطانيا صورت فى دقة إبداعية بعض مشاعر الاحتكاك المباشر للمؤلف مع بيئات مختلفة وحضارات متعددة، كتبت بحرص شديد على الالتزام والدقة الموحية.
صدر فى ثلاث طبعات : دار الصحوة ١٩٨٧، دار الشروق ١٩٩٥، دار جهاد ٢٠٠٣.

■ **شمس الأصيل فى أمريكا**
يتميز بأسلوب مستحدث فى كتابة الرحلات لا يصف الطبيعة كما فعل السابقون، لكنه يحاول أن يصف الحضارة، وعلى حين أن وصف الطبيعة لا يستلزم إلا الحاسة الصادقة.. فإن وصف الحضارة يستلزم كذلك أقداراً متنامية من الدقة والإحاطة والتعمق والفهم والترتيب.. ويستلزم قبل ذلك أن تكون جندياً من جنود الحضارة لا فارساً من فرسان الطبيعة.
صدر فى طبعتين عن دار الشروق، ١٩٩٦، ودار جهاد، ٢٠٠٣.

■ **مذكرات وزراء الثورة**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات عشرة من وزراء ثورة يوليو ١٩٥٢ من ذوى الانتماءات المختلفة والأدوار المتباينة، فضلاً عن اختلاف آرائهم السياسية: كمال حسن على، وسيد مرعى، وعبدالجليل العمرى، وثروت عكاشة، وإسماعيل فهمى، وعثمان أحمد عثمان، وضياء داود، وأحمد خليفة، وعبدالوهاب البرلسى، وحسن أبوباشا.
دار الشروق، ١٩٩٤.

■ **المرأة والحرية ، مذكرات المرأة المصرية**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لقضية الحرية فى النظام الاجتماعى من خلال قراءة متأنية لمذكرات أربعة اتجاهات كاشفة عن دور المرأة المصرية فى الحياة العامة مشاركة للزوج فى مجده، أو ممارسة للسياسة، أو للوظيفة، أو عارضة لتجربة حياة متميزة: بنت الشاطئ، وجيهان السادات، ولطيفة الزيات، وزينب الغزالى، وإنجى أفلاطون، واعتدال ممتاز، وإقبال بركة، ونوال السعداوى، وسلوى العنانى، وثريا رشدى.
دار الخيال، ٢٠٠٤.

■ **مذكرات المرأة المصرية**

طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «الثورة والحرية» ، دار الشروق، ١٩٩٥.

■ **نحو حكم الفرد : مذكرات الضباط الأحرار**

تصوير دقيق للفترة الأولى من حكم ثورة يوليو (١٩٥٢ - ١٩٥٤) ومقدماتها وصراعاتها والتحولات التى انتهت إليها من خلال مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات كل من: اللواء محمد نجيب، وخالد محيى الدين، وعبدالمنعم عبدالرؤوف، وجمال منصور، ومحمد عبدالفتاح أبوالفضل، وحسين حمودة.
دار الخيال، ٢٠٠٣.

■ **مذكرات الضباط الأحرار**

طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «نحو حكم الفرد» تضم أيضاً باباً عن مذكرات عبداللطيف البغدادى لم تتضمنه الطبعة الثانية.
دار الشروق، ١٩٩٦.

■ **محاكمة ثورة يوليو : مذكرات رجال القانون والقضاء**

دراسة لعلاقة ثورة يوليو ١٩٥٢ بالقانون، وكيف أعلت الثورة من قيمة القانون فى بعض المواقف والصراعات التى نشبت بين تنظيمات الثورة وبين رجال القضاء الوطنى وذلك من خلال مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات مجموعة من أعلام القانون والقضاء الذين مارسوا السياسة أو شاركوا فى الحياة العامة، وتشمل مذكرات كل من: محمد عصام الدين حسونة، وممتاز نصار، ومحمد عبدالسلام، وجمال العطيفى، ومحمد عبدالسلام الزيات، وماهر برسوم، وحسن عبدالغفار.
دار الخيال، ١٩٩٩ .

■ **الأمن القومى لمصر، مذكرات قادة المخابرات والمباحث**
مرجع ضخم يتدارس قضايا الأمن القومى المصرى من خلال قضاياه الأساسية والممارسات التاريخية لقادة أجهزته ويستعرض مذكرات الرؤساء الأربعة الأوائل لجهاز المخابرات العامة : صلاح نصر ، ومحمد حافظ اسماعيل ، وأمين هويدى ، وأحمد كامل ، واثنين من قادة أجهزة أمن الدولة : حسن طلعت ، وفؤاد علام.
طبعتان ، دار الخيال، ١٩٩٩.

■ **من أجل السلام ، مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية**
تحليل ومقارنة لرؤى مجموعة من أعلام الدبلوماسية المصرية الذين شغلوا مواقع مختلفة وعاصروا حروب مصر الدبلوماسية من أجل استعادة التراب الوطنى : أحمد عصمت عبدالمجيد، ومحمود رياض، ومحمد إبراهيم كامل، وحسين ذوالفقار صبرى، ومحمد عبدالوهاب العشماوى، وجمال بركات.
دار الخيال، ١٩٩٩.

■ **الطريق إلى النكسة ، مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧**
مجموعة فصول تاريخية نقدية تتناول استعراضاً ومدارسة لمذكرات قادة الصف الأول فى حرب يونيو ١٩٦٧ وتحليل لآرائهم ورؤاهم عن الأسباب التى صنعت الهزيمة أو أدت إليها، أو حالت دون السيطرة عليها فى الوقت المناسب، والدراسة بمثابة أوفى مرجع لمذكرات عبدالحميد الدغيدى، وعبدالمحسن كامل مرتجى، وأنور القاضى، وصلاح الحديدى، ومحمد فوزى. وبعض هذه المذكرات لم تنشر إلا فى صحف محدودة التوزيع.
دار الخيال، ٢٠٠٠ .

■ **النصر الوحيد : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٧٣**
مرجع أساسى لا غنى عنه لدراسة أمجد المعارك العربية التى خاضتها الأمة العربية فى ١٩٧٣، يتضمن الكتاب مدارسة ضخمة عن حقائق تلك الحرب ووقائعها من منظور وطنى وعلمى أمين مترفع عن الانحياز والغرض، ويقدم نظرات غير مسبوقة فى تحليل أحداث الحرب وتطورها ويستعرض بأمانة وتدقيق مذكرات خمسة من قادة حرب أكتوبر من مستويات مختلفة شاركوا بجهد وافر فى صياغة وصناعة النصر : محمد عبدالغنى الجمسى، وسعد الشاذلى، وعبدالمنعم خليل، ويوسف عفيفى، وعادل يسرى.
طبعتان ، دار الخيال، ٢٠٠٠ .

■ **فى أعقاب النكسة : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧ - ١٩٧٢**
أوفى دراسة متاحة حتى الآن للفترة التى اصطلح على تسميتها بحرب الاستنزاف وهى فترة حافلة بالتناقضات فى الرأى والتصور والتكتيك ورواية الوقائع، ويقدم الكتاب تحقيقاً لكثير من هذه الجزئيات الخلافية من خلال مذكرات كل من: مدكور أبوالعز، ومحمد أحمد صادق، ومحمد صدقى محمود، ومحمد فوزى، والفريق صلاح الحديدى، والكتاب هو المصدر الوحيد لبعض هذه المذكرات التى لم تنشر إلا فى الصحف.
دار الخيال، ٢٠٠١ .

■ **على مشارف الثورة : مذكرات وزراء نهاية الملكية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢**

دراسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات خمسة من وزراء السنوات الأخيرة فى عهد الملكية ينتمون إلى اتجاهات وتوجهات مختلفة، مع تحليل أدبى تاريخى لما تضمنته المذكرات من حقائق وروايات، وتشمل مذكرات كل من: أحمد مرتضى المراغى، وكريم ثابت، وإبراهيم فرج، وصليب سامى، وعبدالرحمن الرافعى.

دار الخيال، ٢٠٠١ .

■ **فى خدمة السلطة .. مذكرات الصحفيين**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لعلاقات الصحافة بالسلطة على مدى عهد الثورة انتقالاً من عصر الليبرالية إلى التأميم والتنظيم إلى انفتاح محسوب، مع تحقيق لوقائع استغلال النفوذ ومصادرة الرأى: موسى صبرى، وأحمد بهاء الدين، وعبدالستار الطويلة، وفتحى غانم، وحلمى سلام، وجلال الدين الحمامصى.

دار الخيال، ٢٠٠٢ .

■ **تكوين العقل العربى .. مذكرات المفكرين والتربويين**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات مجموعة من أبرز المفكرين والتربويين الذين أسهموا فى تكوين العقل العربى، وعرض لرؤاهم التربوية والفكرية ولوجهات نظرهم فى الحياة العقلية فى مصر المعاصرة من خلال تحليل انطباعاتهم ورؤاهم فيما يتعلق بتكوين عقلياتهم وعقلية تلاميذهم وأساتذتهم ومعاصريهم. وتشمل المدارسة مذكرات: شوقى ضيف، وعبدالرحمن بدوى، ومحمد عبدالله عنان، ومحمد على العريان، وأحمد عبدالسلام الكردانى، ونادية رضوان.

دار الخيال، ٢٠٠٢ .

■ **الثورة والإحباط : مذكرات أساتذة الأدباء والأدباء**

دراسة أدبية نقدية لمجموعة من المذكرات كتبها الأدباء وأساتذة الأدب وأضاءت علاقاتهم بالسياسة والحياة العامة وتفاعلات الأدب والكتابة فى عهد الثورة، وخبراتهم الفنية والأدبية، والعوامل التى شكلت وجدانهم، والتجارب التى عكستها آثارهم الأدبية، وتضم مذكرات الدكتورين: أحمد هيكل وعلى الحديدى، والأساتذة صالح مرسى، وفتحى أبوالفضل، وجليلة رضا، وعايدة الشريف، وأمانى فريد.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤.

■ **أقوى من السلطة : مذكرات أساتذة الطب**

استعراض للتاريخ الاجتماعى فى الحياة المصرية المعاصرة من خلال منظور طبى وتعليمى اصطبغ بالعلاقة المباشرة والتجربة الحية مع شخصيات السلطة المتعاقبة وتوجهاتها المتباينة على نحو ما تضيئه مذكرات الدكاترة: زكى سويدان، ومصطفى الرفاعى، ومصطفى الديوانى، ودمرداش أحمد، وأرنست سليمان شلبى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤ .

■ **عسكرة الحياة المدنية: مذكرات الضباط فى غير الحرب**

دراسة موسعة للتأثيرات العملية المباشرة وغير المباشرة لممارسة رجال القوات المسلحة للأدوار والمهام المدنية فى عهد الثورة فى مجالات الإدارة والوزارة والتنظيمات والسياسة والصحافة والقضاء والإعلام والدعوة والدبلوماسية والهندسة من خلال مدارسات مكثفة لمذكرات سمير فاضل، وأحمد طعيمة، وحلمى السعيد، ومصطفى بهجت بدوى، ورياض سامى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

■ **بناء الجامعات والأكاديميات: مذكرات رواد العلوم والفنون**

تحليل تاريخى وتوثيق تربوى للجانب المؤسسى فى أكاديميات التعليم المتخصص فى الشرطة والفنون والجامعات الإقليمية والاتحادات العلمية عبر مدارسة لمذكرات أربعة من الأكاديميين المؤسسين: سليمان حزين، وسمحة الخولى، وعبدالحليم منتصر، وعبدالكريم درويش.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.

■ **فى كواليس الملكية : مذكرات رجال الحاشية**

تحليل تاريخى واستعراض نقدى لمذكرات أربعة من الذين شغلوا مواقع مهمة فى القصور الحاكمة وقدر لهم أن يشهدوا بأعينهم ما يجرى فى الكواليس فى فترة حافلة بالأحداث، ثم قدرت لهم حياة ممتدة أتاحت لهم أن يربطوا بين ما رأوه وما عرفوه عن تاريخ الفترات والأحداث التى عاشوها عن قرب. مذكرات : حسن يوسف، ود. حسين حسنى، وصلاح الشاهد، والغريب الحسينى.

الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٦ .

■ **فى رحاب العدالة : مذكرات المحامين فى عصور مصر الحديثة**

مدارسة تاريخية نفسية لمذكرات أربعة من المحامين المصريين من ذوى الاتجاهات الفكرية المختلفة (عبدالفتاح حسن، وفتحى رضوان، ود. محمود كامل، ود. يوسف نحاس) عملوا بالسياسة، والحزبية، والاقتصاد، والصحافة، والأدب، وظلوا على ولائهم لمهنة المحاماة يستلهمون قيمها، ويستعينون بخبراتها، ويوظفون مهاراتها، وحين كتبوا مذكراتهم فإنهم اعتبروها أداء للمحاماة عن معتقداتهم، وتصرفاتهم، وسلوكهم، وانحيازاتهم.

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٧ .

■ **يساريون فى زمن اليمين : مذكرات قادة الفكر اليسارى المصرى**

تأملات فكرية فى مذكرات أدبية من قادة الفكر اليسارى المصرى فى ميادين مختلفة قدر لهم أن يعايشوا صعود الفكر اليسارى ثم معاناته فى زمن التحول إلى اليمين : د. مراد غالب ، د. حامد عمار ، د. رشدى سعيد ، د. عبد العظيم أنيس

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.

فى الفكر التربوى

■ **آراء حرة فى التربية والتعليم**

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الفصول عرض فيها المؤلف آراء حرة ومدروسة فى قضايا التربية والتعليم حاول بها أن يفتح الأبواب أمام الفهم المستقيم لهذه القضايا، وأن يقدم الحلول الأكثر مناسبة والأجدى فائدة لمشكلات مزمنة، وأن يؤصل للفهم التربوى المعاصر من خلال فكر مفتوح لا يخضع للأهواء الوقتية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١. طبعة خاصة ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٥ .

■ **مستقبل الجامعة المصرية**

مجموعة مختارة من الأفكار والتصورات والمقترحات التى نشرها المؤلف فى الصحافة المصرية على مدى تسع سنوات مستهدفاً تجديد الرؤى فى إصلاح الجامعة على أسس علمية دون طفرة، ومعبراً عن رؤية علمية وعملية مختلفة عن تلك المطروحة على الساحة.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩ .

فى الفكر التنموى

■ **القاهرة تبحث عن مستقبلها**

مجموعة من المقالات والفصول استهدفت تغيير وجه القاهرة من خلال أفكار علمية وعملية تستند إلى تحليل المعلومات وتوظيفها، والقدرة على تصور البدائل وطرح الحلول انطلاقاً من رؤية رحبة الأفق، وقد تحقق بعض هذه الأفكار، ونتمنى أن يتحقق البعض الآخر لتصبح عاصمتنا فى المكانة اللائقة بها بين بقاع الدنيا.

دار المعارف، ٢٠٠٠.

■ **التنمية الممكنة : أفكار لمصر من أجل الازدهار**

مجموعة مختارة ومنتقاة من المقالات والدراسات التى كتبها ونشرها المؤلف على مدى سبع سنوات (١٩٩٤ ـ ٢٠٠١) طارحاً فيها أسلوبًا جديدًا لمعالجة قضايا الوطن الاقتصادية والاجتماعية، معتمداً على منهج موظف للمعلومات من أجل الانطلاق بفكر رحب يفيد من تجارب الحضارات السابقة والنظم السياسية المعاصرة، وتتناول الأفكار مناحى متعددة فى حياة الوطن ومستقبله واقتصادياته ويجمع هذه الأفكار أنها صادرة عن رؤية عملية قابلة للتنفيذ دون أن تتطلب موارد جديدة، وهو ما يدفع إلى المطالبة بالإسراع فى الأخذ بها من أجل ما ننشده من ازدهار فى مستقبل الوطن.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

■ **مستقبلنا فى مصر : دراسات فى الإعلام والبيئة والتنمية**

مقالات ودراسات مستفيضة لبعض مشكلات الحياة العامة فى مصر، تقدم رؤى مختلفة الطابع تصدر عن فهم جديد لطبيعة الحضارة المعاصرة بعيداً عن الآثار الكلاسيكية للأفكار الأيديولوجية التى صبغت بعض مناحى الحياة العامة فى مصر بما يستحسن الخلاص منه

فى ظل فكر إنسانى علمى جديد يعتمد على التعويل على العناصر الإيجابية فى الإنسان، وعلى إعلاء قيمة الحرية، والتمكين للقيم الفاضلة فى حياة المجتمع، وفهم المشكلات فى إطارها الخاص بعيداً عن التعميم، وعلى استنطاق الإحصاءات بالبعد التنموى الذكى والمحافظ فى الوقت ذاته على البيئة.
الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٩٧ .

■ **الصحة والطب والعلاج فى مصر**

مجموعة من المقالات والفصول والدراسات تستعرض جوهر العلاقة بين الطب والصحة والمجتمع، وتقدم لمحات عن الدين والمرض، وعن مستقبل الطب الإسلامى، وعن طب الطوارئ. كما تقدم أفكاراً جديدة فى تطوير التعليم الطبى وتنظيم المؤسسات الطبية. وتتضمن الطبعة الثانية دراسات موسعة تستهدف تطوير الخدمات الصحية بإعادة استخدام الموارد المتاحة من خلال رؤى عصرية لسياسات العلاج والصحة.
الطبعة الأولى، جامعة الزقازيق، ١٩٨٧ .
الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥ .

فى الفكر السياسى

■ **الفلسطينيون ينتصرون أخيراً .. دراسات فى التنبؤ السياسى**

تقدم مجموعة المقالات والفصول التى يتضمنها الكتاب أفكار المؤلف وتصوراته لمسار الصراع العربى ـ الإسرائيلى وقضية فلسطين، وهجرة اليهود العرب إلى فلسطين، ومعضلات السياسات الفلسطينية، وأخطاء السياسات العربية فى حقب متتالية، وحقيقة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الصهيونية وإسرائيل.
دار جهاد، ٢٠٠٢ .

■ **المسلمون والأمريكان فى عصر جديد**

مجموعة من الفصول والمقالات تتميز بجسارة فكرية وعقلية كفيلة بالنفاذ إلى جوهر المشكلات والتوجهات فى السياسة العالمية، ويجاهر المؤلف بأن الدعوة إلى الإسلام أجدى بكثير من الدفاع عنه. كما يستعرض مبرراته للتنبؤ بأن أمريكا قد تعتنق الإسلام، ويلقى الضوء على الدور الذى يلعبه الدين فى الانتخابات الأمريكية وفى غيرها من مواقع الأحداث فى عصر العولمة.
دار جهاد، ٢٠٠٢ .

موسوعة تاريخ النظام السياسى المصرى المعاصر

■ **النخبة المصرية الحاكمة (١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠)**

مجموعة من الدراسات البيوجرافية التى يمكن وصفها بلغة البحث العلمى بأنها أصيلة وغير مسبوقة، ومجموعة من المقالات (المستندة إلى دراسات) تتناول بالبحث والتعليق تكوين

شخصيات النخبة الحاكمة فى النصف الثانى من القرن العشرين وعوامل صعود هذه الشخصيات إلى مواقع المسئولية.
مكتبة مدبولى، ٢٠٠١ .

■ **قادة الشرطة فى السياسة المصرية (١٩٥٢ - ٢٠٠٠) دراسة تحليلية وموسوعة شخصيات**
دراسة عميقة لدور جهاز مهنى حيوى فى الحياة السياسية فى النصف الثانى من القرن العشرين، وتعريف بيوجرافى بستين شخصية شرطية مع ذكر أدوارها التاريخية وذلك من خلال قراءات مكثفة، ومقابلات منتقاة، ودراسات عميقة.
مكتبة مدبولى، ٢٠٠٢ .

■ **البنيان الوزارى فى مصر (١٨٧٨ - ٢٠٠٠)**
المرجع الأول والأوفى فى مجاله، وهو دراسة تاريخية وفهارس كمية وتفصيلية لإنشاء وإلغاء وإدماج الوزارات والقطاعات الوزارية وتبعيات المصالح والهيئات للوزارات المختلفة، ودراسة لتوزيع المسئوليات الوزارية والوزراء الذين تعاقبوا على كل وزارة.
صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عن دار الشروق، وركزت على فترة الثورة.
الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠ .
طبعة خاصة : مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٥ .

■ **الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم ، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم**
توثيق تاريخ الوزارات المصرية وتشكيلاتها منذ قيام الثورة ١٩٥٢، من خلال ثلاثة أبواب، الأول: ترتيبى، والثانى: زمنى، والثالث: شخصى، ويقدم معلومات عن الوزراء ورؤسائهم ونواب رؤسائهم ونوابهم وتشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم.
صدر فى طبعتين عن دار الشروق، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ .

■ **التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة (١٩٥٢ - ١٩٨١)**
طبعة مبكرة ومختصرة من كتاب الوزراء، تقف عند نهاية حكم الرئيس السادات، وتقدم فقط بعض ما شمله البابان الثانى والثالث من كتاب الوزراء.
الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٦ .

■ **المحافظون**
دراسة تأسيسية تشمل قوائم كاملة وترتيبية وفهارس تفصيلية وأبجدية وزمنية ودراسة لتسلسل وتطور اختيار المحافظين منذ بدء نظام الإدارة المحلية (١٩٦٠) وحتى نهاية القرن العشرين. مع الإشارة إلى خلفياتهم المهنية وعلاقتهم بالمناصب الوزارية والإدارية.
صدرت الطبعة الأولى عن دار الشروق، ١٩٩٦.
الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

■ **كيف أصبحوا وزراء .. دراسة فى صناعة القرار السياسى**
فصول بيوجرافية وتاريخية فى إطار دراسة تحليلية ونقدية لصناعة القرار السياسى فى مصر، وهى دراسة لا تخلو من استرجاع ومن إحصاء ومن استقراء ومن استنباط، ومن

تحقيق للروايات ومن عرض للرأى والرأى الآخر، ومن وضع المقارنات على هيئة جداول وأرقام.
دار الخيال، ٢٠٠٢.

أعمال موسوعية

■ **القاموس الطبى نوبل فى ٣ أجزاء (بالاشتراك مع أ. د. محمد عبداللطيف)**
قاموس طبى ضخم يحوى ستين ألف مصطلح يسهل من خلاله الوصول إلى المصطلح المقابل من خلال أى لغة من لغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية، ويشمل مسارد كاملة لكافة المصطلحات الطبية الواردة فى اللغات.
دار الكتاب المصرى، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، القاهرة، ١٩٩٨.

■ **دليل الخبرات الطبية القومية وتاريخ التعليم الطبى الحديث**
نبذات وافية ومعلومات كاملة تاريخية عن تطور مؤسسات وهيئات التعليم الطبى المصرية فى الجامعات ومراكز البحوث ووزارة الصحة.
الجمعية المصرية للأطباء الشبان، ١٩٨٧.

فى طب القلب

■ **أمراض القلب الخلقية الصمامية ٢٠٠١**
كتاب طبى مرجعى يصلح أيضاً للثقافة العامة، يستعرض الخلقية الصمامية وأسبابها وطرائق تشخيصها وعلاجها وجراحاتها ومآلها.
دار المعارف، ٢٠٠١.

■ **أمراض القلب الخلقية : الثقوب والتحويلات ٢٠٠٢**
كتاب طبى مرجعى يصلح أيضاً للثقافة العامة، عرض فيه المؤلف الأمراض الناشئة عن وجود ثقوب أو تحويلات فى تشريح القلب، مع تقديم صورة وافية عنها والاستعانة بكل ما يمكن أن يصور طبيعة المرض وحقيقته وسماته والطرق المتاحة لتشخيصه وعلاجه وجراحاته.
دار المعارف، ٢٠٠١ .

تحقيق

■ **يوميات على مصطفى مشرفة .. يناير ١٩١٨ - يوليو ١٩١٨**
تحقيق دقيق لمخطوطة من اليوميات التى وجدت فى آثار العالم المصرى الكبير عن الشهور الأولى من فترة بعثته إلى بريطانيا وما حفلت به مشاعره من حس وطنى ودينى، وتفاعل مع

صورة مختلفة من الحياة، وحوارات عقيدية وفكرية، وخبرات علمية وحضرية وثقافية مكثفة.
مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣.

ببليوجرافيات

■ **مجلة الثقافة (١٩٣٩ ـ ١٩٥٢) تعريف وفهرسة وتوثيق**

سيرة حياة مجلة رائدة، ودراسة صحفية وأدبية تحليلية للمجلة الشهيرة التى أصدرتها لجنة التأليف والترجمة والنشر بصفة أسبوعية، وتشمل فهرسة كاملة للأعداد الـ ٧٣٣، وكشافات للموضوعات التى أسهم بها الكتاب الذين بلغ عددهم أكثر من ألف، مع تراجم وافية لحوالى ١٣٠ كاتباً بارزاً واظبوا على الكتابة للمجلة، وتعد بعض النبذات البيوجرافية المقدمة عن هؤلاء بمثابة النبذات التعريفية الوحيدة المتاحة عنهم.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

■ **الببليوجرافيا القومية للطب المصرى (٨ أجزاء)**

ببليوجرافيا كاملة للبحوث الطبية المنشورة فى مائة وخمسين دورية طبية مصرية (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨)، مع معلومات ببليوجرافية كاملة وملخصات وافية للبحوث، صدر فى ثمانية أجزاء نشرتها الأكاديمية الطبية العسكرية على مدى الفترة من ١٩٨٨ وحتى ١٩٩١.

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
WWW. egyptianbook. org. eg
E - mail : info @egyptianbook.org. eg